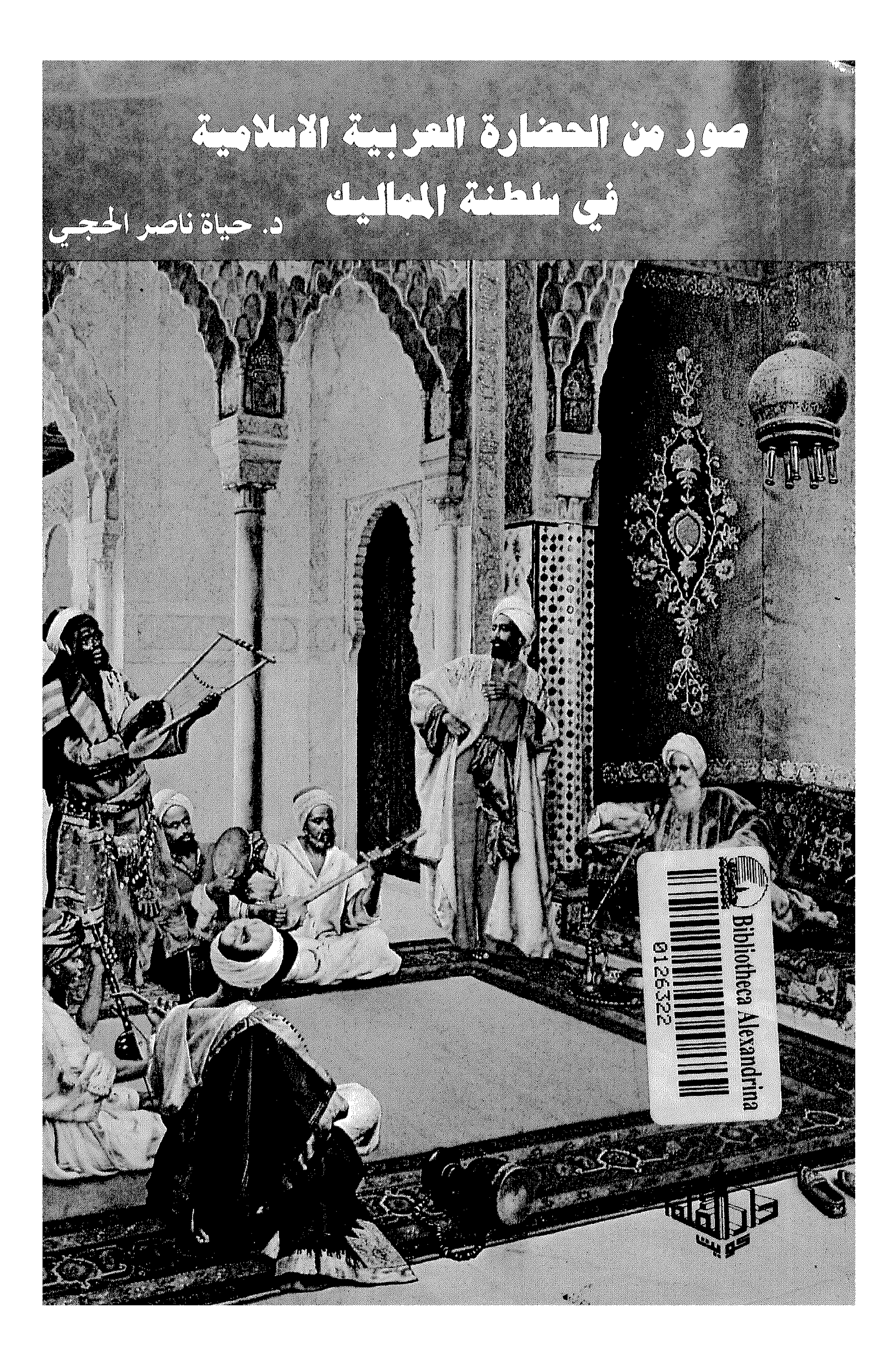
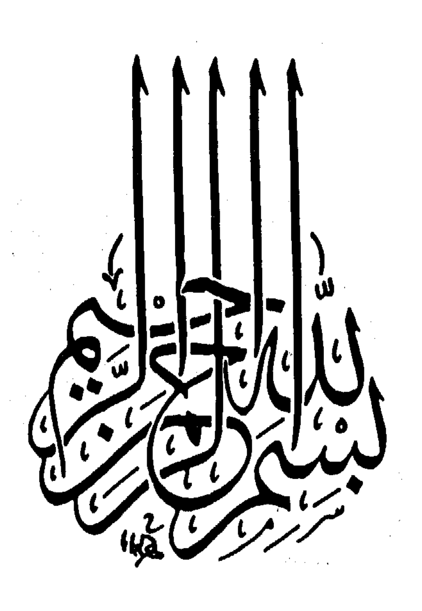

صور من الحضارة العربية الاسلامية
في سلطنة المماليك
د. حياة ناصر الحجي
Bibliotheca Alexandrina
0126322



صور من الحضارة العربية الاسلامية
في سلطنة المماليك




بسم الله الرحمن الرحيم

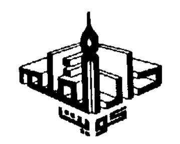
صور من الحضارة العربية الاسلامية في سلطنة المماليك

د. حياة ناصر الحجي
أستاذة تاريخ العصور الوسطى
قسم التاريخ
جامعة الكويت



الطبعة الأولى

١٤١٢هـ = ١٩٩٢م



دار القلم للنشر والتوزيع

شارع السور - عمارة السور - الطابق الأول
هاتف: ٢٤٥٧٤٠٧ - ٢٤٥٨٤٧٨ - فاكس: ٠٠٢٤٢٥١٦٠
ص.ب: ٢٠١٤٦ الصفاة - 13062 الكويت

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ واذكر اسم ربك وتبتل إليه تبتيلاً (٨) رب المشرق والمغرب لا إله إلاهو فاتخذه وكيلاً (٩) واصبر على مايقولون وأهجرهم هجراً جميلاً (١٠)﴾.

صدق الله العظيم

[سورة المزمل]

المحتـــوى

الموضـــوع	الصفحة

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الموضـــوع	الصفحة

الموضـــوع	الصفحة

الفصل الرابع

افتتاحيـــــة

انفردت الحضارة الإسلامية التى شهدها مجتمع سلطنة المماليك بميزات خاصة . ولعل السبب في هذا التميز هو الظروف المختلفة التى أحاطت بظهور سلطنة المماليك . ويأتى تأثير الحروب الصليبية التى حمل فيها السلاطين المماليك الأوائل راية الجهاد الإسلامي على رأس الأسباب التى أثرت في اكتساب هذه الحضارة طابعاً خصوصياً . كما أن ظهور الخلافة العباسية التى انهارت بسقوط بغداد سنة ١٢٥٨ م تحت أقدام الغزو المغولي ، أعطى سلطنة المماليك صبغة شرعية فريدة . كما كان لهجرة الجماعات الذمية من المدن العربية والأجنبية إلى مصر أثر كبير في ظهور تأثيرات حضارية مختلفة في بلاد النيل .

علاوة على ذلك يعتبر وجود المماليك في السلطة عنصراً فعالاً في ظهور نمط حضارى مختلف ، حيث تلقى هؤلاء تدريباً عسكرياً متفوقاً ، إضافة إلى تعليم ديني مفصل ومكثف ، مما أدى إلى ظهور طبقة من الفرسان المتعلمين .

ولا شك أن العلاقات الدبلوماسية ، بين سلطنة المماليك ، وممالك أوروبا الكاثوليكية ، قد أسهمت إلى حد كبير في بلورة خصائص حضارية فريدة في جذورها الشرقية ، وفروعها الغربية . بل إن وجود طائفة ذمية كبيرة في المجتمع المصرى ، وجاليات من التجار الأراغون ، والبنادقة ، والجنوية ، والبيازنة ، والروم ، وغيرهم في الثغور الإسلامية ، مع حرص السلاطين المماليك على خلق تجانس اجتماعي كان له بالغ الأثر في تقريب وجهات النظر المتنافرة في القضايا الاقتصادية ، وظهور تقارب اجتماعي طبيعي ، برز بشكل واضح في المناسبات الاجتماعية لجميع الطوائف والفئات دون تمييز .

زيادة على ذلك كله إحساس المماليك بافتقادهم لصفة « الشرعية » في الوصول إلى الحكم ، دافعاً أساسياً في بذل الكثير من الجهود المادية والمعنوية

في سبيل اكتساب هذه الصفة الجوهرية ... ومن هنا جاءت أعمالهم في إنشاء وتأسيس العديد من المؤسسات الدينية ، ودور الرعاية الاجتماعية ، التى تضافرت فيها الاهتمامات الفردية ، والجماعية ، إلى جانب البذل ، والعطاء من أجل هدف الإصلاح الاجتماعي ، وتثبيت أركان الرسالة المحمدية .

بالإضافة إلى ذلك ، كان لنظرة الناس إلى المماليك على أنهم طائفة من الأتراك الأجانب ، رد فعل إيجابي عند المماليك القابضين على مقاليد السلطة فعملوا ، كل في موقعه ، على تأكيد انتمائهم الديني الإسلامي ، وذلك من خلال العمل على تطبيق مبادىء الشريعة السمحاء ، قولاً وعملاً ، فغدت المدن المصرية مؤسسات لنشر العلم ، وتأهيل العلماء ، فذاع صيت مدن ندر ذكرها من قبل ، مثل « قوص » في مصر العليا التى أصبحت مركزاً تعليمياً مشهوراً .

كما أسهم رواد هذه الحضارة الإسلامية لأول مرة في تأليف الموسوعات العلمية ، مثل « لسان العرب » لابن منظور الذى تعجز المجامع اللغوية المعاصرة أن تنجز مثله ، وكذا الأمر مع « مسالك الأبصار » لابن فضل الله العمرى الذى لم تستطع المؤسسات العلمية أن تنجز تحقيقه بعد ، و« نهاية الأرب » للنويرى تلك الموسوعة الفذة التى قل أن نجد لها نظيرا عند أى حضارة من الحضارات السابقة .

وهكذا شهدت الحضارة الإسلامية في عهد المماليك طابعاً فريداً يميزها عما سبقها ، وما أتى بعدها ، من صفحات حضارة منيرة . ولعل أسباب الاختلاف التى ذكرناها والتى نعتبرها أساسية ، إلى جانب عوامل أخرى ، كانت عنصراً رئيسياً في أن هذه الحضارة اتصفت بصبغة دينية ظاهرة ، ومظهراً فروسياً واضحاً .

وقد يقول دخيل : إن مظاهر الحضارة الإسلامية في عصر سلطنة المماليك برزت فطرياً مع وجود كبار رجال الدين مثل عبد العزيز ابن جماعة ، وبدر ابن جماعة ، وابن تيمية ، وابن مخلوف ، وغيرهم . ونرد على هذا الرأى فنقول إن الحماس غير المحدود عند المماليك ، على اختلاف أجناسهم ، للدين الإسلامي ، هو الأساس في هذه الحضارة ، لقد تحمس هؤلاء للعناية بهذا الدين

وخدمته ، ويكفي أن نقول : إن نصف صعيد مصر قد تحول من النصرانية إلى الإسلام في عهد الناصر محمد بن قلاوون ، وحلت الجوامع والمساجد مكان الأديرة والكنائس ، وشارك المسلمون الجدد في خدمة الدين قولاً وفعلاً . فهل هناك أكثر من ذلك دليل على ما نعتقد .

ولا شك أن المماليك وجدوا في استعداد كبار رجال الدين ، على اختلاف مذاهبهم ، أرضاً خصبة تستحق الرعاية والعناية ، فزاد الإنتاج ، وتضاعف الحصاد . وعمل الطرفان على توفير المكان المناسب لاستمرارية العطاء العلمي ، فوجدت المنشآت الدينية التى أسرف المماليك في الصرف عليها ، بل يندر أن يذكر اسم أمير من المماليك ، دون أن ترتبط سيرته بمؤسسة دينية ، أو منشأة خيرية . ثم جاء التعاون تلقائياً بين الأمير المشرف الفخرى ، والممول المادى ، لهذه المؤسسة ، وبين عالم الدين الذى يجتهد في خدمة العلم كلمة ، وفكراً ، وعقيدة . وتتويجاً لهذا الالتحام غير المألوف ، شهدت مصر والشام بناء أكبر عدد من الجوامع ، والمساجد ، والخوانق ، والمدارس ، والأربطة ، التى ما زال بعضها يعمل إلى يومنا هذا . وهذا العدد الضخم من هذه المؤسسات الدينية لم يشهده أى عصر من العصور الإسلامية السابقة ، أو اللاحقة ، مما يجعل مسألة الحماس الديني ، والتعليمي ، والخيرى ، عند المماليك مدعاة للاعجاب والتساؤل معاً . وإذا كانت الحضارة العربية الإسلامية قد مرت في فترات مد وجزر ، فإنها لا شك كانت في حالة مد غزير في ظل حكم المماليك .

وإذا رغب باحث في دراسة جميع فصول هذه الحضارة فإن ذلك يستغرق مجلدات غير قليلة ، وجهد لا يعرف الكلل ، ووقت مديد قد لا يوفره عمر الإنسان . ومن هنا جاء اهتمام الباحثين منصباً على دراسة بعض جوانب هذه الحضارة وهذا شيء طبيعي ، مع حضارة كهذه . وغدت إسهامات المهتمين بظواهر هذه الحضارة متكاملة وكتابنا « صور من الحضارة العربية الإسلامية في سلطنة المماليك » يعتبر جزءاً من هذا العمل الكبير . وإذا كنا كأفراد نجد أنفسنا عاجزين عن القيام بدراسة متكاملة لهذه الحضارة ؛ فلا بأس

من الإسهام الجزئي لتحقيق هذا الغرض . ولعل في هذا الكتاب إضافة جديدة في دراسة جزئية محدودة في ذلك الإطار الحضارى الشاسع .

وتنحصر محاولتنا هنا على التعرف على بعض جوانب الأنظمة الإدارية ، والاتجاهات العلمية ، في ذلك المجتمع المصرى – المملوكي . إن « التقسيم الإدارى في مصر زمن المماليك البحرية » يعكس صورة نظام الإقطاع العسكرى – الاقتصادى ، الذى شهدته مصر خلال تلك الحقبة من التاريخ الإسلامي ، والذى جاء تلبية لحاجات سياسية ، فرضتها ظروف المواجهة الصليبية ثم المغولية ، ورغبات أصحاب النفوذ في مزيد من المنافع المادية .

وتؤكد هذه الدراسة إن مصر كانت دائما منبعاً لا ينقطع من الخيرات المتدفقة . ويبدو أن المماليك نظروا إلى الخير الذى كان يصب في أيديهم كنوع من المكافأة المجزية لقاء خدماتهم في حماية الدولة الإسلامية من أطماع الغزاة القادمين من الشرق أو من الغرب . والتاريخ الإسلامي يدين بالفضل لهؤلاء المماليك في تحقيق ذلك الهدف الأكبر .

ويعتبر عهد حكم الناصر محمد بن قلاوون بحق العصر الذهبي في مجال التفوق الحضارى ، ولعل من أبرز ملامح ذلك الازدهار النظام القضائي . ومن هنا جاء اهتمامنا بدراسة « القضاء والقضاة في مصر في عهد الناصر محمد بن قلاوون » الذى يصور أقصى درجات العطاء القضائي ، حيث يشارك القضاة في رسم سياسة الحكم لأول مرة في التاريخ الإسلامي . ونلحظ أيضاً أن السلطان الناصر محمد بن قلاوون ، الذى تميز بشخصية قوية أجبرت كبار الشخصيات الأوروبية والمغولية على احترامها ، وتبادل الرأى والمشورة معها ، يتراجع أمام القضاة القائمين على تطبيق كلمة الحق .

وقد تميزت سلطنة المماليك خلال هذه الحقبة بنظام قضائي اختص بتنظيم إدارى فريد . رتب مراكز التدرج في السلم الوظيفي ، وطبق مبدأ تكافؤ الفرص تبعاً لمبدأ الاستحقاق والمقدرة ، وجزأ الإدارات وقسمها في كافة النواحي ، والأقاليم ، والمدن ، وخصص أوقاتاً مناسبة للعمل العلمي ، والخدمات الاجتماعية ، والعطاء التعليمي ، على حد سواء ، فكان نظاماً

شاملاً ، متكاملاً ، ومعطاءاً . بل إن النظام القضائي أثناء ذلك العهد انفرد « ببروتوكول » خاص ، يندر توافره في أغلب العصور الإسلامية السابقة .

كذلك استرعى اهتمامنا موضوع كان محط عناية جميع السلاطين في دولة المماليك وهو « التعليم » . لقد رعى حكام هذا العصر التعليم منذ قدومهم إلى هذه البقاع العربية . وقد استمرت تلك الرعاية العليا طيلة فترة حكمهم ، كل حسب جهده ووعيه ، وشارك المجتمع المصرى في هذا المجال على المستويين المعطى والمستفيد ، فوجد من بينهم العالم والمتعلم ، فكانت الفائدة عامة ومتكافئة .

ومن المؤكد أن وفرة المصادر المخطوطة التى كتبت في ذلك العصر برهاناً حي على عمق الاهتمام بالتعليم . إلى جانب بروز أعلام من الفكر والمعرفة ما زالت أفكارهم مصدراً لكثير من الدراسات في العصر الحديث مثل المفكر أحمد بن عبد الحليم بن تيمية ، الذى كان من أبرز علماء القرن الثامن الهجرى/الرابع عشر الميلادى . ويكفي هذا العصر فخراً الإناث المحدثات في خدمة الحديث النبوى الشريف . ويعتز بعض علماء العصر من أمثال ابن حجر العسقلانى ، وشمس الدين محمد السخاوى في أنهما أخذا الحديث عن محدثات في عصرهما . وقد بلغ حرص السلاطين المماليك والأمراء على التعليم درجة التعليم درجة كبيرة ، فرصدوا الأوقاف الكثيرة للصرف على المؤسسات التعليمية ، من أجل استمرار العمل بصورة منتظمة . ويعتبر عصر سلطنة المماليك بحق أزهى العصور الإسلامية كافة في مجال وفرة الأوقاف خدمة للعلم والتعليم . كما استخدمت جميع المنشآت الخيرية لتكون مراكز للدراسات الأدبية ، واللغوية ، والفقهية . إلى جانب علوم الفلك والحساب والطب الذى اهتم به دراسة وتطبيقا حيث كان البيمارستان المنصورى مركزاً للعلوم الطبية المختلفة ، ومستشفى لعلاج الأمراض السهلة والمستعصية .

ولم يقتصر فضل سلطنة المماليك على خدمة الإسلام داخل حدود الدولة فقط ، بل شملت تأثيراتها الشرق والغرب ، ويكفينا أن نذكر هنا تحول دولة المغول بأكملها إلى الدين الإسلامي بعد أن هدى الله سبحانه امبراطورها غازان ، فأسلم ، وتسمى بمحمود غازان بفضل العلاقة الطيبة ، والمراسلات الدائمة بين

هذا الخان والناصر محمد بن قلاوون . كما كانت دولة المماليك مقصداً لسفراء الدول الأوروبية الكاثوليكية وعلى رأسها البابوية ذاتها . فيقال إنه وجد في ذلك العصر أن عدد السفراء القادمين من دول الشرق والغرب ، طلباً لصداقة سلاطين البلاد ، يفوق مثيله في أى عصر من العصور الإسلامية السابقة .

وعلى ذلك يمكن القول إن التأثيرات التاريخية والحضارية لسلطنة المماليك امتدت فشملت البلاد المجاورة ، والامبراطوريات البعيدة ، كما تركت بصمات واضحة في تلك المجتمعات المختلفة عنها ديناً ولغةً وتاريخاً ، حيث لم يمنعها كل ذلك من الترحيب بذلك المد الحضارى المتدفق فوق الحواجز ، ولذا يجد الباحثون في فصول تاريخ سلطنة المماليك كثيراً من المصادر تكمن في مكتبات تلك الدول التى تحرص عليها ، وتعتبرها ذخائر نادرة لا يمكن التفريط بها بأى ثمن ، فيرحل إليها محبوا العلم والمعرفة ، فهل بعد ذلك من دليل على ما تزخر به الحضارة العربية الإسلامية في عصر سلطنة المماليك من علوم مختلفة .

الفصـــل الأول

التقسيم الإدارى في مصر زمن المماليك البحرية

نبذة تاريخية :

عند دراسة التقسيم الإدارى لمصر في عهد المماليك الأتراك يجب تحديد الأقسام الرئيسية لمصر خلال هذه الفترة . وفي الحقيقة يصعب العثور على معلومات واضحة حول هذا الموضوع ، إذ تتناثر تفصيلات عديدة عن التقسيم الإدارى في مصر في العديد من الوثائق والمخطوطات . يأتى على رأس هذه المصادر مخطوط « مسالك الأبصار » لابن فضل الله العمرى[1] . وكذلك مخطوط « تقويم البلدان المصرية في الأعمال السلطانية »[2] مجهول المؤلف .

وإلى جانب هذين المصدرين الرئيسيين يعتبر كتاب ابن الجيعان « التحفة السنية بأسماء البلاد المصرية » مصدرا أساسيا يتضمن معلومات تفصيلية دقيقة عن مختلف الأقسام الإدارية في مصر المملوكية ، مع بيان عدد النواحي في كل إقليم ، وكذلك عبرته أيضا .

بالإضافة إلى ذلك يعد كتاب القلقشندى « صبح الأعشى في صناعة الإنشا » من أهم الموسوعات التى كتبت في العصر المملوكي ، وتهتم في الوقت نفسه بالتقسيمات والنظم الإدارية على مختلف أنماطها زمن المماليك .

ومن دراسة هذه المصادر الرئيسية وغيرها يمكن إبراز صورة واضحة عن الأقاليم الإدارية ومراكزها في مصر .

ولعله من المهم في دراسة تاريخ هذه الحقبة أن نوضح استراتيجية هذا التقسيم الإدارى الذى كان موجودا آنذاك ، مع بيان الأهمية الاقتصادية لجميع أقاليم مصر في القرن الثامن الهجرى/الرابع عشر الميلادى .

يقول المستشرق بولياك : إن النظام الإقطاعي للمماليك كان ذو أهمية عظيمة لا لأنه استمر طيلة ٢٦٧ عاما في الدولة صاحبة القيادة في العالم العربي ، حيث ترك علامات بارزة في التطور الاجتماعي والاقتصادي والنفسي لمصر وسوريا

---

(١) مخطوط باريس Ms. 2325 .

(٢) مخطوط كيمبردج Cambridge U.L. Ms. Qq. 65 .

وفلسطين ، بل لأنه كان يمثل نتاج امتزاج ثلاثة أنظمة إقطاعية هي المغولي ، والإسلامي ، والأوربي الوسيط[1] .

ولمعرفة مدى صحة هذا الرأى يجب أن نتتبع طبيعة التقسيم الإدارى لدولة المماليك منذ بدايته الأولى ، وذلك بدراسة النظام الإدارى الذى شهدته مصر قبل العصر المملوكي ، ثم ما طرأ عليه من تغييرات جذرية من خلال عمليات المسح الشاملة التى يعرفها التاريخ بإسمي « الروك الحسامي » و« الروك الناصرى » .

يسجل القلقشندى عن القضاعي في خططه أن مصر كانت مقسمة إلى ثلاثة أقسام رئيسية (أحياز) ، وتشمل خمسة وخمسين إقليما (كورة)[2] . يكون القسم الأول (حيز) الوجه القبلي الذى يمتد من جنوب الفسطاط حتى الحدود الجنوبية لمصر ويشمل عشرين إقليما[3] . أما القسم الثاني فإنه يشمل الوجه البحري ويضم ثلاثة وثلاثين إقليما موزعة بين أربعة أجزاء (نواحي) . الجزء الأول وهو الحوف الشرقي ويضم ثمانية أقاليم[4] . الجزء الثاني وهو بطن الريف ويشمل سبعة أقاليم[5] . الجزء الثالث وهو منطقة الجزيرة التى تقع بين حافتي النيل الشرقية والغربية وتشمل خمسة أقاليم[6] . الجزء الرابع وهو الحوف الغربي ويضم أحد عشر إقليما[7] . أما القسم الثالث فيشمل كور القبلة وعددها خمسة أقاليم ، غير أن القضاعي لم يسجل منها سوى أربعة[8] . هكذا كانت طبيعة التقسيم الإداري لأراضي مصر قبل العصر المملوكي .

---

(١) Poliak, "Some Notes on the Feudal System of the Mamluks" The Journal of the Royal Asiatic Society, 1937, P.7.

(٢) صبح الأعشى ، جـ ٣ ، ص ٣٧٥ .

(٣) المصدر السابق ، جـ ٣ ، ص ٣٧٦ - ٣٨٠ .

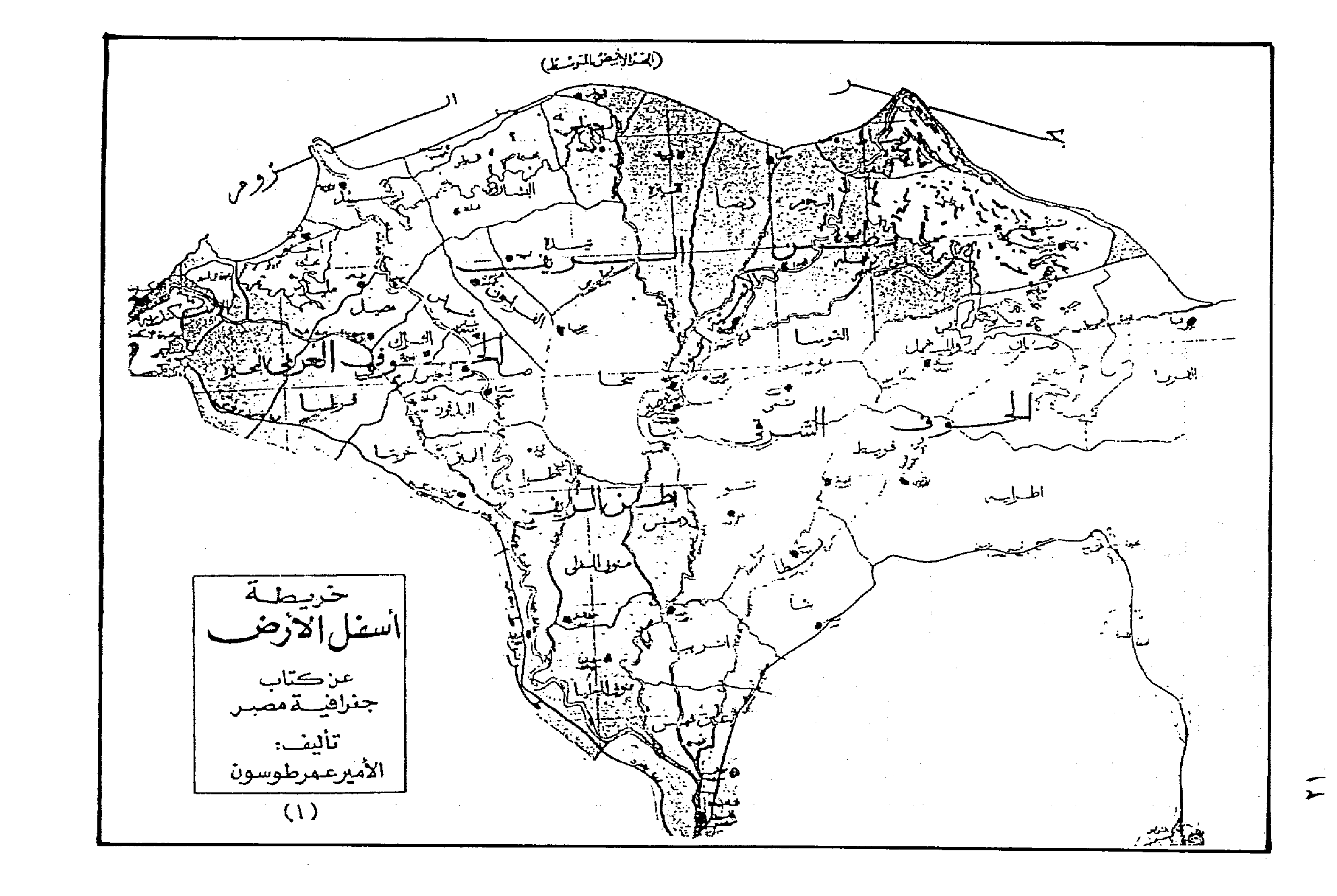
(٤) المصدر السابق جـ ٣ ، ص ٣٨١ - ٣٨٢ .

(٥) المصدر السابق جـ ٣ ، ص ٣٨٢ - ٣٨٤ (انظر الجدول التالي) .

(٦) المصدر السابق جـ ٣ ، ص ٣٨٤ - ٣٨٥ .

(٧) المصدر السابق جـ ٣ ، ص ٣٨٥ - ٣٨٧ .

(٨) المصدر السابق جـ ٣ ، ص ٣٨٧ - ٣٨٩ . انظر الخريطة رقم (١) .


(البحر الأبيض المتوسط)
الحوف الغربي
بطن الريف
خريطة
أسفل الأرض
عن كتاب
جغرافية مصر
تأليف:
الأمير عمر طوسون
(١)

أرض مصر
٣ أحياز

الحيز الأول – الصعيد ٢٠ كورة	الحيز الثانى – الوجه البحرى ٣٣ كورة	الحيز الثالث – كورة القبلة ٥ كور[٢]
١ – الفيوم	مقسمة في	١ – الطور وفاران
٢ – منف	٤ نواحي	٢ – راية والقلزم
٣ – وسيم	(انظر الجدول التالي)	٣ – أيلة وحيزها
٤ – الشرقية		ومدين وحيزها
٥ – دلاص وبوصير		والعونيدوحيزها
٦ – أهناس		والحوراء وحيزها
٧ – القيس		٤ – بدا يعقوب وشعيب
٨ – البهنسي		
٩ – طحا وجير شنودة		
١٠ – بويط		
١١ – الأشمونين وأنصنا وشطب		
١٢ – سيوط[١]		
١٤ – قهقوه		
١٥ – إخميم والدير وأبشاية		
١٦ – هو ودندرة وقنا		
١٧ – قفط والأقصر		
١٨ – قوص		
١٩ – أسنا وأرمنت		
٢٠ – أسوان		

(١) لم يذكر القلقشندى الكورة رقم ١٣ .
(٢) لم يذكر القلقشندى منها سوى أربعة .

الحيــز الثــاني

الوجــه البحــرى

٣٣ كورة فى

٤ نواحـــى

الناحية الأولى الحوف الشرقي ٨ كـــور	الناحية الثانية بطن الريـف ٧ كـــور	الناحية الثالثة الجزيرة بين فرقتي النيل الشرقية والغربية ٥ كـــور	الناحية الرابعة الحوف الغربي ١١ كـــورة
١ – عين شمس	١ – بنا وبوصير	١ – دمسيس ومنوف	١ – صـــا
٢ – أتريــب	٢ – سمنــود	٢ – طوة منــوف	٢ – شبـــاس
٣ – نتـا وتمــي	٣ – نوســا	٣ – سخاوتيدة والفراجون	٣ – البذقــون
٤ – بسطـــه	٤ – الأوسيــة	٤ – نقيزة وديصا	٤ – الخيس والشراك
٥ – طرابيــة	٥ – البجــوم	٥ – البشــرود	٥ – خربتــا
٦ – قربيــط	٦ – دقهلــة		٦ – قرطسا ومصيل
٧ – صان وابليــل	٧ – تنيس ودمياط		٧ – المليـــدس
٨ – الفرما والعريش			٨ – إجنا ورشيد والبحــيرة
			٩ – البتنون[١]
			١٠ – مريــوط
			١١ – لوبية ومراقية

(١) المصدر السابق ، جـ ٣ ، ص ٣٨٦ ، هامش ٢ .

الروك الحسامي :

كلمة « روك »[١] تعني دراسة مسحية للبلاد تشمل مساحتها ، وعدد ولاياتها ، ومراكزها ، وكثافتها السكانية ، وأهميتها الاقتصادية ، وإنتاج كل إقليم . ومن ثم يتم إعادة توزيع الإقطاعات بين المقطعين من الأمراء والأجناد ضمن إطار جديد .

ويرى المستشرق بولياك بأن السلاطين المماليك اجتهدوا في سبيل جعل المقطعين أكثر اعتمادا على الحكومة المركزية . وفي بداية العهد المملوكي يظهر تأثير الأنظمة الإقطاعية اللاتينية والأيوبية واضحا ، حيث كان أصحاب الإقطاعات يتوارثون مسئولية الحكم الذاتي في أقاليمهم جيلا بعد جيل . وفي سبيل القضاء على هذه الظاهرة جاءت فكرة عمل « الروك » . وفكرة « الروك » مغولية الأصل تبلورت على شكل نظام فرضه عرف إعادة توزيع الأرض سنويا بين القائمين على شئون الإقليم[٢] .

---

(١) « الروك » في كتب المؤرخين مصدر الفعل الثلاثي راك ، ومعناه في الأصل مسح أرض الزراعة في بلد من البلاد ، لتقدير الخراج المستحق عليه لبيت المال . وكان الخراج – أى ضريبة الأرض – في مصر وغيرها من البلاد الإسلامية المنبع الرئيسي لدخل الدولة منذ صدر الإسلام ، ومنه تصرف أعطية الجند ، ورواتب الولاة وموظفي دواوين الدولة ، فما زاد عن ذلك من مال الخراج أودع في بيت المال ، ويسمى هذا النظام المالي بنظام الأعطية . وقد مسحت أرض مصر في العصور الإسلامية الأولى ثلاث مرات : المرة الأولى على يد ابن رفاعة عامل الخراج في مصر في خلافة الوليد وأخيه سليمان بن عبد الملك الأموى حوالي سنة ٩٧ هـ/٧١٥ م ، والمرة الثانية كانت على يد ابن الحجاب في خلافة هشام ابن عبد الملك الأموى حوالي سنة ١١٠ هـ/٧٢٩ م . والمرة الثالثة كانت على يد ابن مدبر في خلافة المعتز بالله العباسي حوالي سنة ٢٥٣ هـ/٨٦٧ م . ثم حل نظام الإقطاع في مصر الأيوبية محل نظام الأعطية حيث استمرت الأراضي المصرية تقسم إلى أربعة وعشرين قيراطا : يكون للسلطان منها أربعة قراريط ، وللأجناد عشرة قراريط والأمراء عشرة قراريط . ويعتبر الروك الحسامي هو أول « روك » لأراضي مصر في عصر المماليك . انظر السلوك ، جـ ١ ، ص ٨٤١ – ٨٤٢ ، هامش ٣ ، قارن إبراهيم طرخان ، النظم الإقطاعية في الشرق الأوسط في العصور الوسطى ، القاهرة ، ١٩٦٨ م ، ص ٩٦ .

(٢) Poliak, Feudalism in Egypt, Syria, Palestine, and Lebanon 1250-1900, p.23.

ومن جانب آخر يعتقد المؤرخ الياباني ساتو أن أهمية عهد السلطان حسام الدين لاجين المنصورى تكمن في العمل السياسي الوحيد الذى أنجز خلال سلطنته القصيرة وهو « الروك الحسامي » . وفيما عدا ذلك لا يميز عهد سلطنته أى نجاح ظاهر[١] .

هذا ما يراه بعض المؤرخين المستشرقين من وجهات نظر مختلفة نحو عملية « الروك الحسامي » ، ونحن نرى تأجيل الحكم على ذلك مفضلين أولا تتبع الخطوات التى اتخذها السلطان المنصور لاجين تجاه انجاز هذا العمل .

في سلطنة المماليك، كان « الروك الحسامي »[٢] هو أول دراسة مسحية شاملة للبلاد المصرية حيث نفذ بناء على أوامر السلطان المنصور حسام الدين لاجين المنصورى[٣] . وكان واضحا أن هدف السلطان لاجين المنصورى من وراء عملية « الروك الحسامي » هو تعزيز مكانته على حساب أمراء السلطنة[٤] .

---

(١) SATO, (TSUGITAKA), "The Evolution of the Iata System Under the Mamluks- Analysis of AL-Rawk AL-Husami and AL-Rawk AL-Nasiri". Memoirs of the Research Department of the Toyo Bunko, No.37. 1979., p.100.

(٢) زبدة ، ورقة ١٩٨ ب – ١٩٩ ب ، السلوك ، جـ ١ ، ص ٨٤١ – ٨٤٦ .

(٣) اشترك حسام الدين لاجين المنصورى الأمير المملوكي في مؤامرة قتل الأشرف خليل بن قلاوون حيث اختفى بعدها خوفا من غضب المماليك البرجية ، ولكنه استطاع بمساعدة الأمير زين الدين كتبغا المنصورى – نائب السلطنة في عهد الحكم الأول للسلطان الناصر محمد قلاوون – أن يخرج من مخبأه ويزاول العمل السياسي . وعمل الاثنان على عزل الناصر محمد ، ثم تولية كتبغا المنصورى سلطانا ، في حين تولى لاجين منصب نيابة السلطنة سنة ٦٩٤ هـ/١٢٩٤ م . ولكن الأمير حسام الدين لاجين لم يقنع بهذا المنصب فعمل بعد فترة قصيرة على عزل السلطان كتبغا المنصورى عن الحكم . ثم أعلن نفسه سلطانا باسم المنصور لاجين وذلك سنة ٦٩٦ هـ/١٢٩٦ م . ويبدو أن تسلط مملوكه منكوتمر على الأمراء أثار حفيظتهم ، فتآمروا ضد المنصور لاجين وانتهى الوضع بقتله ومملوكه سنة ٦٩٨هـ/١٢٩٩م.
انظر ترجمته ، ذيل ورقة ٤٣ ب – ٤٤ أ ، خبر ، جـ ٥ ، ص ٣٨٦ – ٣٨٧ ، ٣٨٩ – ٣٩٠ ، ملوك ، جـ ٨ ، ص ٢٢٢ – ٢٢٣ .

(٤) Holt, The Sultanate of al-Mansur Lachin (696-8/1296-9), B.S.O.A.S., xxxvi (1973), p.529.

وقد تم انجاز « الروك الحسامي » في الفترة ما بين ١٦ جمادى الأولى ٦٩٧هـ/ الأول من آذار ١٢٩٨ م – ٨ رجب/٢١ نيسان من نفس السنة(١) .

وقد كانت أرض مصر مقسمة قبل « الروك الحسامي » هذا إلى أربعة وعشرين قيراطا موزعة كالآتي : أربعة قراريط للسلطان ، وعشرة للأمراء ، وعشرة للأجناد . ولكن تم تغيير هذا الوضع مع تنفيذ « الروك الحسامي » حيث تقلص نصيب الأمراء والأجناد معا ليصبح لهم أحد عشر قيراطا ، وخصصت تسعة قراريط لعسكر جديد بدا للسلطان استحداثه(٢) ، وأبقى على تخصصات السلطان « الخاص السلطاني »(٣) كما هي أربعة قراريط(٤) . فكأنما تقلص بذلك نصيب الأمراء وأجناد الحلقة إلى النصف تقريبا ، من أجل تقويض ما كان بيد هؤلاء من سلطة على اعتبار أنها ربما كانت مصدرا لتهديد السلطان المنصور لاجين . وفي الوقت نفسه خصصت هذه القراريط المتوفرة لبناء عسكر جديد يكون معينا للسلطان المنصور لاجين في مواجهة أى قوة سياسية يمثلها الأمراء وأجناد الحلقة .

ومن أسباب عمل « الروك الحسامي » أيضا ابطال « الحماية »(٥) ، فيذكر المقريزى : « وكان الأمراء يأخذون كثيرا من إقطاعات الأجناد فلا يصل

---

(١) السلوك ، جـ ١ ، ص٨٤٣–٨٤٤ ، انظر كذلك النجوم ، جـ٨ ، ص٩٠–٩١ ؛ **انظر الخريطة(٢)**

(٢) السلوك ، جـ ١ ، ص ٨٤١ – ٨٤٢ ، النجوم ، جـ ٨ ، ص ٩١ – ٩٤ .

(٣) « الخاص السلطاني » أو « الخاص الشريف » يمثل مجموع الأراضي والعقارات التى يختارها السلطان لتكون من جملة الإقطاع المخصص للسلطان مقابل قيامه بأعباء الحكم وشئون الدولة ، وتكون عادة من أفضل المناطق وأخصبها ، وهى بذلك تختلف عن « الأملاك الشريفة السلطانية » التى يملكها السلطان شرعا ويتوارثها أبناؤه . وكان « الخاص السلطاني » عادة يشمل الأعمال الجيزية ، والإطفيحية ، والإسكندرية ، ودمياط ، ومنفلوط وكفورها ، وهوّ ، والكوم الأحمر من أعمال القوصية وغير ذلك . انظر السلوك ، جـ ١ ، ص ٨٤٣ ، هامش ٣ .

(٤) قيراط وجمعها قراريط ، وفي حديث أبي ذر : « ستفتحون أرضا يذكر فيها القيراط فاستوصوا بأهلها خيرا فإن لهم ذمة ورحما » . وأراد بالأرض المستفتحة مصر . والقيراط جزء من أجزاء الدينار وهو نصف عشرة في أكثر البلاد ، وأهل الشام يجعلونه جزءا من أربعة وعشرين .
انظر ابن منظور ، لسان العرب ، جـ ٩ ، ص ٢٥٠ – ٢٥١ .

(٥) « الحماية » وجمعها حمايات ، وهي مكس يفرضه الأمير أو السلطان أحيانا على بعض الأراضي والمتاجر والمراكب والأرزاق، وقد أطلق عليها هذاالإسم لقيام الأمير بحماية الشخص الذى يدفع ذلك المكس المقرّر . انظر : السلوك ، جـ ١ ، ص ٨٧٥ ، هامش ٣ .

(البحر الأبيض المتوسط)

البحر الروم

خريطة
أسفل الأرض
عن كتاب
جغرافية مصر
تأليف:
الأمير عمر طوسون

(٢)

إلى الأجناد منها شيء ، ويصير ذلك الإقطاع في دواوين الأمراء ، ويحتمي بها قطاع الطريق ، وتثور بها الفتن ، ويقوم بها الهوشات ، ويمنع منها الحقوق والمقررات الديوانية ، وتصير مأكلة لأعوان الأمراء ومستخدميهم ، ومضرة على أهل البلاد التى تجاورها ، فأبطل السلطان ذلك ، وردّ تلك الإقطاعات على أربابها ، وأخرجها بأسرها من دواوين الأمراء ، وأول ما بدأ به ديوان الأمير سيف الدين منكوتمر نائب السلطنة فأخرج منه ما كان فيه من هذه الإقطاعات ، وكان يتحصل له منها مائة ألف إردب غلة في كل سنة ، واقتدى به جميع الأمراء ، وأخرجوا ما في إقطاعاتهم من ذلك فبطلت الحمايات »[1] .

وقد يكون الوضع عاديا بالنسبة للسلطان المنصور لاجين لو أن الأمر لا يتعلق بالأمراء البرجية ومماليكهم ، يقول المقريزى : « وقويت شوكة البرجية بديار مصر ، وصارت لهم الحمايات الكبيرة ، وتردد الناس إليهم في الأشغال »[2] . ولما كنا نعرف مشاعر العداء بين المنصور لاجين وبين طائفة البرجية الذين كانوا يعتبرونه شريكا رئيسيا في مؤامرة قتل أستاذهم الأشرف خليل بن قلاوون[3] ، فإنه لا يصعب علينا تفسير موقف المنصور لاجين من مكس الحماية ، خاصة وأن البرجية كانوا يستفيدون من هذا الجانب استفادة عظيمة .

---

(١) المواعظ والاعتبار ، جـ ١ ، ص ٨٨ .

(٢) السلوك ، جـ ١ ، ص ٨٧٥ .

(٣) انظر ترجمته ، شذرات ، جـ ٥ ، ص ٤٢٢ – ٤٢٣ .

وفي التاسع والعاشر من رجب سنة ٦٩٧هـ/٢١ نيسان سنة ١٢٩٨ م فرقت « مثالات »[١] الأمراء وأجناد الحلقة[٢] . فتكدر الأمراء ومقدمي الحلقة والأجناد من تقلص نصيبهم من القراريط[٣] . علاوة على ذلك أصبح المتحصل من الإقطاعات أقل عما كان عليه في عهد السلطان المنصور قلاوون ، فقد كان أقلها يتحصل منه عشرة آلاف درهم وأكثرها يزيد ما يتحصل منه على ثلاثين ألفا . ولكن « الروك الحسامي » جعل أكثر الإقطاعات يتحصل منها عشرة آلاف فقط[٤] ، الأمر الذى زاد من حدة التوتر بين السلطان المنصور لاجين والأمراء والأجناد .

وعلى ذلك فإن التقسيم الإدارى للبلاد وما يتبعه من توزيع الإقطاعات بين السلطان والأمراء والأجناد كان يتضمن أهمية سياسية كبيرة إلى جانب أهميته الاقتصادية والعسكرية .

ويلاحظ أن « الروك الحسامي » تم تنفيذه بشكل سريع ، وظهر واضحا أنه لم يكن متكاملا[٥] . وعندما قتل السلطان المنصور لاجين أخذ الأمراء

---

(١) « مثالات » جمع مثال ، وهو أول ما يكتب من الوثائق اللازمة لتقرير إقطاع لشخص جديد على الإقطاع ، يكتبه ناظر الجيش بقلم خاص وأسلوب معين ، ثم يحيله على أحد كتاب ديوان الجيش الذى يبقيه في محفوظات ديوانه ، ويكتب به « مربعة » من ديوان الجيش ، ويرسلها إلى ديوان الإنشاء . فإذا وصلت المربعة إلى ديوان الإنشاء أحالها كاتب السر في ذلك الديوان على من يكتب بها منشورا . وهذه الوثيقة الأخيرة هي التى تجعل الإقطاع – وكان يسمى الخبز أيضا والجمع أخباز – شرعيا بيد المقطع الجديد .

انظر : السلوك ، جـ ١ ، ص ٨٤٤ ، هامش ٦ ، صبح الأعشى ، جـ ١٣ ، ص ١٥٣ – ١٥٨ .

(٢) السلوك ، جـ ١ ، ص ٨٤٤ ، النجوم ، جـ ٨ ، ص ٩٤ .

(٣) السلوك ، جـ ١ ، ص ٨٤٥ ، النجوم ، جـ ٨ ، ص ٩٤ .

(٤) السلوك ، جـ ١ ، ص ٨٤٦ ، النجوم ، جـ ٨ ، ص ٩٤ و ٩٥ .

(٥) Holt, op. cit., p.528.

القراريط التسعة التى كان قد خصصها لتكوين فرقة عسكرية جديدة وتوزعوها فيما بينهم فزادت بذلك إقطاعاتهم على الأجناد والسلطان معا[1] . إذن هي أسباب سياسية وعسكرية تلك التى كانت وراء تفكير المنصور لاجين في تنفيذ مشروع « الروك الحسامي » . وهذا الوضع هو الذى جعل من « الروك الحسامي » سببا غير مباشر في التخلص من المنصور لاجين ومملوكه منكوتمر .

ومع عام ٧١٢هـ/١٣١٢ م حظيت سلطنة المماليك بحدود آمنة بعيدة من أى تهديد خارجي حيث يسجل هذا التاريخ بداية عهد طويل من الازدهار المستقر تتمتع به الدولة حتى نهاية القرن تقريبا[2] .

الروك الناصرى :

إن التقسيم الإدارى لمصر تغير تغيرا جذريا وشاملا بعد « الروك الناصرى » ، وهي عملية مسح الأراضي المصرية وإعادة توزيعها . وقد تم تنفيذ ذلك بناء على أوامر سلطانية من الناصر محمد قلاوون (٧٠٩ - ٧٤١ هـ/ ١٣٠٩ - ١٣٤١ م) . كان ذلك عام ٧١٥ هـ/١٣١٥ م حيث أمضى الناصر محمد شهرين في الوجه القبلي (الصعيد) يشرف فيها شخصيا على خطوات انجاز المشروع[3] .

عند دراسة موضوع « الروك الناصرى » كمشروع متكامل قائم بذاته نجد أنفسنا مجبرين على التساؤل عن الأهداف التى تطلع الناصر محمد لتحقيقها من وراء عمل هذا الروك ؟ وما هي طبيعة المنفعة التى كانت يطمع للحصول عليها من وراء هذا المسح الشامل للأراضي المصرية ؟ بل لعل السؤال الذى يجب أن يطرح هنا هو لصالح من تم تنفيذ « الروك الناصرى » في هذه الفترة بالذات ؟! وأخيرا ما هي طبيعة العوامل المؤثرة في عملية « الروك الناصرى » سواء أكانت عوامل سياسية ، أم عسكرية ، أم اقتصادية ؟

---

(١) النجوم ، جـ ٨ ، ص ٩٥ .

(٢) Lapidus, Muslim Cities in the Later Middle Ages, p.9.

(٣) السلوك ، جـ ٢ ، ص ١٤٦ - ١٤٧ .

للإجابة على هذه التساؤلات يمكن القول مبدئيا إن أهمية « الروك الناصرى » تكمن في الأسباب التى كانت وراء تنفيذه ، والنتائج التى ترتبت عليه . من هنا كانت الرغبة الشخصية للناصر محمد عنصرا فعالا في الخطوات التى مر بها مشروع « الروك الناصرى » .

يعد « الروك الناصرى » ثانى « روك » للأراضي المصرية في عهد المماليك البحرية على اعتبار أن « الروك الحسامي » هو الأول[١] .

ويبدو أن الناصر محمد أراد أن يعرف على نحو دقيق حجم مساحة الأرض في مصر سواء المزروعة أو غير المزروعة ، من أجل إعادة توزيعها بشكل واضح وفقا لما كان يراه هو شخصيا في مصلحة مصر ، وخدمة لأهدافه الظاهرة والباطنة .

كما يظهر أن الهدف الرئيسي من وراء « الروك الناصرى » هو تقوية مركز الناصر محمد عن طريق أولا : إضعاف سلطة كبار الأمراء المماليك من خلال تقليص إقطاعاتهم مساحة وإنتاجا . وثانيا : تقوية سلطته من خلال زيادة الإقطاعات السلطانية « الخاص السلطاني »[٢] .

لهذه الأسباب وغيرها مما سيتضح لنا من خلال هذه الدراسة اجتهد الناصر محمد في تنفيذ مشروع « الروك الناصرى » . إذن كان الناصر محمد يهدف من وراء عمل « الروك الناصرى » إلى تقليص إقطاعات المماليك أصحاب بيبرس الجاشنكير[٣] وسيف الدين سلار[٤] . وقد كان من الممكن

---

(١) مالك ، ورقة ٨٠ ب .
(٢) سنية ، ص ١٣٧ – ١٣٨ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٥١ ، ١٥٢ .
(٣) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ٢ ، ص ١٧٩ – ١٨٢ .
(٤) انظر ترجمته ، المصدر السابق ، جـ ١ ، ص ٥٠٢ – ٥٠٧ .

آخذ هذه الإقطاعات الواسعة من يد هؤلاء دون اللجوء إلى مشروع « الروك الناصرى » إلا أن الناصر محمد خشي وقوع الفتنة ففضل أن يحقق ما يريد بطريق غير مباشر[1] . ويفصل المقريزى الأمر في خططه فيرى أن « خبز » كل أمير كان يتراوح بين ألف إلى ثمانمائة دينار سنويا[2] . وعلى ذلك كان « الروك الناصرى » مظهرا غير مباشر لهدف تجزئة « أخباز » الأمراء المماليك .

وفي سبيل تنفيذ مشروع « الروك الناصرى » أرسل الناصر محمد الأمراء المماليك إلى مختلف الولايات والأعمال لقياس الأرض ، وعبرة[3] كل جزء منها[4] .

وقد عادت هذه البعثات الأميرية بعد أن أنجزت المطلوب منها سواء ما كان يتعلق بقياس الأرض ، أو بسجلات كل بلد ، أو عبرة كل إقليم[5] .

وقبل أن يتم توزيع الإقطاعات بين الأمراء وأجناد الحلقة عين الناصر محمد مناطق محددة لتكون ضمن « الخاص السلطاني »[6] .

وفي ذى الحجة سنة ٧١٥هـ/نيسان سنة ١٣١٦ م بدأ السلطان الناصر محمد في توزيع الإقطاعات بين الأمراء والأجناد والمماليك بالتتابع[7] .

---

(١) السلوك ، جـ ٢ ، ص ١٤٦ ، النجوم ، جـ ٩ ، ص ٤٢ .

(٢) المواعظ والاعتبار ، جـ ١ ، ص ٨٨ ، قارن النجوم ، جـ ٩ ، ص ٤٢ .

(٣) العبرة : مقدار المساحة ، وهي في الاصطلاح المالي القديم مقدار المربوط من الخراج أو الأموال على كل إقطاع من الأرض ، وما يتحصل عن كل قرية أو غلة .
انظر : عاشور ، العصر المماليكي في مصر والشام ، ص ٤٣٤ .

(٤) السلوك ، جـ ٢ ، ص ١٤٦ – ١٤٧ ، النجوم ، جـ ٩ ، ص ٤٢ – ٤٣ .

(٥) السلوك ، جـ ٢ ، ص ١٤٩ ، المواعظ والاعتبار ، جـ ١ ، ص٨٨، النجوم ، جـ ٩ ، ص ٤٣ .

(٦) الدر ، جـ ٩ ، ص ٢٨٦ ، المواعظ والاعتبار ، جـ ١ ، ص ٨٨ ، السلوك ، جـ ٢ ، ص ١٥٠ ، النجوم ، جـ ٩ ، ص ٤٣ .

(٧) الدر ، جـ ٩ ، ص ٢٨٦ ، النهج ، جـ ٣ ، ص ٢٥٥ ، مالك ، ورقة ٨٠ب ، السلوك ، جـ ٢ ، ص ١٥٤ ، النجوم ، جـ ٩ ، ص ٥١ .

وتكمن أهمية « الروك الناصرى » فيما ترتب عليه من تقسيم إدارى وثقل اقتصادى ، حيث سنتناول هذين الموضوعين بالدراسة التفصيلية . ومهما يكن من أمر فإن عملية توزيع « المثالات » بين الأمراء والأجناد والمماليك أظهرت جانبا كبيرا من شخصية الناصر محمد حيث باشر بنفسه عملية التوزيع ، واستطاع بحزمه ، وقوة شخصيته ، وتصميمه أن يمنع الجميع من مناقشته في تغيير ما كان مقررا لهم من « مثالات » ، ولم يجسر أحد أن يخالف ما رسم به .

وإلى جانب ذلك فإن مشروع « الروك الناصرى » حقق للناصر محمد أهدافا كان يتطلع لتحقيقها ، نجملها فيما يأتي :

أولا : استبدال رواتب الأمراء بالإقطاعات المحدودة .

ثانيا : اقتطاع جزء كبير من إقطاعات الأجناد .

ثالثا : ارتجاع ما كان المماليك البرجية قد اشتروه من أراضي الجيزة وغيرها .

رابعا : مضاعفة مخصصات السلطان من رواتب وإقطاعات .

كما بينت عملية توزيع « المثالات » بين مختلف الطوائف المملوكية أن الناصر محمد كان على دراية ومعرفة تامة بأحوال الأجناد ، وأمراء الجيش[١] .

وكان الإقطاع مصدرا للدخل تقدمه السلطة إلى الأمير أو الجندى ، كتسليك مؤقت ، بحيث يدر عليه سنويا ريعا يتناسب مع رتبته العسكرية[٢] .

وفي سبيل إضعاف سلطة الأمراء والأجناد حرص الناصر محمد – إلى جانب تقليص إقطاعاتهم – على تفريق الإقطاع الواحد في عدة جهات فيلحق بالمقطع الكثير من التعب ، وزيادة الكلفة ، وتفتيت السلطة[٣] . علاوة على

---

(١) السلوك ، جـ ٢ ، ص ١٥٤ ، النجوم ، جـ ٩ ، ص ٥١ .

(٢) Poliak, op. cit., p.18.

(٣) المواعظ والاعتبار ، جـ ١ ، ص ٩٠ .

ذلك اعتبر الناصر محمد ما كان يقدمه الفلاحون إلى الأمراء من العسل ، والحبوب ، واللحوم ، والكعك ، والدواب ، وهو ما كان يعرف باسم « حق الضيافة » جزءا أساسيا مما يتحصل للأمراء والأجناد في إقطاعاتهم[١] .

وعلى ذلك فإن أرض مصر قسمت إلى أربعة وعشرين قسما « قيراطا » وزعت كالآتي : عشرة قراريط لصالح « الخاص السلطاني » ، وأربعة عشر قيراطا يتم توزيعها كإقطاعات بين الأمراء والأجناد[٢] . وبذلك فإن مخصصات السلطان تكون قد تضاعفت مرة ونصف المرة عما كان عليه الوضع أيام « الروك الحسامي » . وقد حدد الناصر محمد لنفسه « الخاص السلطاني » كالآتي : الجيزية وأعمالها ، وبلاد هُوْ[٣] ، والكوم الأحمر ، ومنفلوط ، والمرج ، والخصوص ، وغير ذلك من الأقاليم المختلفة[٤] .

ويشير ابن الجيعان إلى هذه النواحي التى خصصت بأكملها لصالح « الخاص السلطاني » أو « الخاص الشريف » فمن ذلك على سبيل المثال من إقليم « ضواحى القاهرة » ناحية « منيل الفولاذ » وعبرته ٥٠٠ دينار . وناحية « منيل الزجاج » وعبرته ٢٥٠٠ دينار[٥] . ومدينة « نستراوه » وعبرتها ١٦٥٠٠ دينار ، وكذلك « البرلس وبلطيم » وعبرتها ٣٤٠ دينار[٦] . أما « سنجار » فقد كانت عبرتها ٨٠٠٠ دينار ثم أصبحت ٤٠٠٠ دينار لديوان « الخاص الشريف »[٧] . وهكذا يعدد ابن الجيعان عددا كبيرا من النواحي والأقاليم التى كانت مخصصة « للخاص السلطاني » .

---

(١) السلوك ، جـ ٢ ، ص ١٥٠ ، النجوم ، جـ ٩ ، ص ٥٠ .
(٢) المواعظ والاعتبار ، جـ ١ ، ص ٩٠ .
(٣) « مدينة كبيرة بساحل النيل » . انظر : رحلة ابن بطوطة ، ص ٦٧ .
(٤) السلوك ، جـ ٢ ، ص ١٥٣ .
(٥) سنية ، ص ٧ .
(٦) المصدر السابق ، ص ١٣٧ .
(٧) المصدر السابق ، ص ١٣٨ .

ومن ثم يمكن القول بأن مشروع « الروك الناصرى » وما ترتب عليه من توزيع الإقطاعات المختلفة ، وهي العملية التى استغرقت خمسة شهور تقريبا ، قد تمخضت عن تغييرات عديدة ومهمة . كما أسفرت النتائج المتعددة عن الهدف الرئيسي الذى كان وراء إقدام الناصر محمد على هذا العمل الشجاع والحاسم ألا وهو رغبته الشخصية في تقوية مركزه في السلطة .

ولا شك أن الناصر محمد استطاع بعمل « الروك الناصرى » أن ينجح في إرساء قواعد أساسية تنظم النهج المملوكي في توزيع الرواتب العسكرية ، حيث قسمت مصادر الدخل في الأقاليم بين السلطان والأمراء ، وبالتالي تمكن الناصر من تحديد الأعداد المطلوبة من الحاميات العسكرية بما يتناسب مع الرواتب المصروفة لمختلف الفئات والرتب العسكرية . ومن خلال هذا التنظيم كان الناصر محمد حريصا أن يكون هو القائد المباشر للجيش المملوكي ، والمتصرف الوحيد لمختلف مصادر الدخل في البلاد .

ويلاحظ في مصر في القرن الثامن الهجرى/الرابع عشر الميلادى أن إقطاعات ولاة الأقاليم كانت جميعها مبعثرة ، أو أغلبها خارج حدود الإقليم الذى ورثوا السلطة فيه جيلا بعد جيل[١] .

وهكذا توزعت إقطاعات ولاة الأقاليم خارج حدود أقاليم ولايتهم ، وذلك للحيلولة دون ممارسة والي الإقليم لسلطته داخل حدود الإقليم لما فيه مصلحته الشخصية . علاوة عما يهيئه ذلك من تقويض سلطة الولاة حين تكون إقطاعاتهم – مصدر قوتهم المادية – بعيدة عن مناطق نفوذهم ، بل ومبعثرة في مناطق متعددة .

وقد أجبرت المسافة البعيدة بين المدن التى يقطنها صغار المقطعين وبين إقطاعاتهم في المناطق النائية أن يعمل هؤلاء على وضع إقطاعاتهم تلك تحت حماية شخصيات قوية للعناية بها مقابل مبلغ من المال يجمعونه من الفلاحين ويقتطع من الأجور التى يدفعونها إلى المقطعين[٢] .

---

(١) Poliak, op. cit., p.26.

(٢) Poliak, op. cit., p.25.

وقد خصصت مناطق عديدة من النواحي في الأعمال المختلفة للعربان ، وإن كان يلاحظ أنها متباعدة ومجزئة ، فمثلا من الأعمال القليوبية كان لهم جزء من ناحية « حصة المغني »[1] . ومن الأعمال الشرقية ناحية « أبو العيال » وناحية « أبو ديان » وغيرها[2] . ومن الأعمال الدقهلية والمرتاحية ناحية « أجا »[3] . ومن الأعمال الغربية ناحية « أبشو »[4] . وهكذا تباعدت إقطاعات العربان وتقلصت بدافع من الرغبة في إخضاعهم لنفوذ السلطة المركزية .

ومن جانب آخر نلاحظ أن إقطاعات العربان في مصر في القرن التاسع الهجرى/الخامس عشر الميلادى زادت كثيرا عما كانت عليه في القرن الثامن الهجرى/الرابع عشر الميلادى حيث إن السلطة في هذه الحقبة دأبت على تأديب العربان المتمردين بواسطة تقليص مساحة إقطاعاتهم[5] .

ولمعرفة طبيعة التقسيم الإدارى وأجزائه المختلفة في هذه الحقبة يمكننا أن نعتمد على كتابات المؤرخين المعاصرين .

يعتبر ابن فضل الله العمرى كاتب سر الناصر محمد بن قلاوون ، وصاحب ديوان الإنشاء شاهد عيان على هذه الفترة حيث سجل في كتابه « مسالك الأبصار » أن مصر خلال هذا العهد كانت تنقسم إلى قسمين رئيسيين : مصر العليا (الوجه القبلي) ومصر السفلى (الوجه البحرى)[6] .

ويقول أيضا في كتابه الآنف الذكر : « إن الديار المصرية وجهان : قبلي وبحرى ، جملتها خمسة عشر ولاية ، فالوجه القبلي أكبرهما وهي تسعة أعمال : وهي عمل قوص[7]، شرقي النيل وهو أجلها ومنه أسوان وعرب قمولة،

---

(١) سنية ، ص ١٠ .

(٢) المصدر السابق ، ص ١٤ .

(٣) المصدر السابق ، ص ٤٦ .

(٤) المصدر السابق ، ص ٦٣ .

(٥) Poliak, op. cit., p.27.

(٦) مسالك الأبصار ، مخطوط باريس 2325 ورقة ٢٠١ ب .

(٧) قوص « مدينة عظيمة ، لها خيرات عميمة ، بساتينها مورقة ، وأسواقها مونقة ، ولها المساجد الكثيرة والمدارس الأثيرة ، وهي منزل ولاة الصعيد » . انظر : رحلة ابن بطوطة ، ص ٦٨ .

وأسوان نهاية حد المملكة من الجنوب ، وعمل إخميم[١] وهي شرقي النيل أيضا ، وعمل أسيوط[٢] ، وعمل منفلوط ، وعمل الأشمونين وبها الطحاوية ، وعمل البهنسا ، ومنه العراى وهو عبارة عن قرى على عرى المنهى[٣] المار إلى الفيوم . وعمل الفيوم وهو منقطع . وعمل طفيح وهو شرقي النيل ، وعمل الجيزة . والوجه البحرى وهو ستة أعمال ، وهو يصل البر بالإسكندرية ، وبرقة ، وعمل الغربية جزيرة واحدة تشمل عليها ما بين البحرين ، البحر الماء ومسكنّه عند رشيد وهو المسمى بالغربي ، والمنوفية ، وكانت منف – المنسوب إليها هذا العمل – هي مصر قديما ، ومنها أبيار المسمى بنى نصر وهي جزيرة وتأخذ في وسط البحر الغربي ، وعمل قليوب شرقي النيل ، وعمل الشرقية وهو متصل البر بين الشام والقلزم والحجاز ، وكذلك عمل أشموم ، ويعرف بأشموم طناح ، ومنها الدقهلية ، والمرتاحية ، وهنا موقع ثغر البرلس ، وموقع ثغر رشيد ، والمنصورة ، المبنية زمان محاصرة دمياط . في هذا الوجه الإسكندرية ودمياط[٤] وهما مدينتان تبدوان على البحر ، لا عمل لهما »[٥] .

وهكذا انقسمت مصر بقسميها الأساسيين إلى ٢١٦٣ إقليم (ناحية) باستثناء نواحي الجيزية التى كانت تتبع « الخاص السلطاني » « بلاد الديوان بالجيزية »[٦] وقد شملت مصر السفلى أو « الوجه البحرى » المنطقة الممتدة من الساحل الشمالي لمصر حتى القاهرة بما في ذلك الإسكندرية وبرقة ، وامتدت شرقا إلى خليج أمير المؤمنين[٧] . وقد انقسم الوجه البحرى إلى ست ولايات كالآتي : برقة ، الغربية ، الشرقية ، القليوبية ، المنوفية ، وأشموم . كما كان يضم إلى جانب مدينة القاهرة التى كانت عاصمة مصر مدينتين كانتا

(١) إخميم : « مدينة عظيمة ، أصيلة البنيان ، عجيبة الشأن » .
(٢) أسيوط : « مدينة رفيعة ، أسواقها بديعة » انظر : رحلة ابن بطوطة ، ص ٦٦ .
(٣) خليج الْمَنْهى .
(٤) لمزيد من التفاصيل عن مدينة دمياط وضواحيها انظر : انتصار ، ق ٢ ، ص ٨٠ – ٨٢ .
(٥) مسالك الأبصار ، مخطوط باريس 2325 ، ٢٠١ ب – ٢٠٢أ ، قارن تقويم البلدان، ص١٠٣–١٠٩ .
(٦) تقويم البلدان المصرية ، ورقة ٢ ب ، قارن سنية ، ص ٣ .
(٧) مسالك الأبصار ، مخطوط باريس 2325 ورقة ٢٠١ ب – ٢٠٢أ .

قائمتين بذاتهما إداريا هما الإسكندرية ودمياط إذ لم ينتسبا لأى عمل[١] . وقد ضم الوجه البحرى ١٦٥١ إقليما (ناحية) ، كانت موزعة بين أحد عشر عملا[٢] ، ولكل عمل مركز خاص به[٣] .

الوجـــه البحـــرى

الإقليـــم أو العمـــل	عدد نواحيه	مركـــزه
١ – الضواحي (ضواحي القاهرة)	٢٠	القاهـــرة
٢ – القليوبيـــة	٥٩	قليـــوب
٣ – الشرقيـــة	٣٨٠	بلبيـــس
٤ – الدقهليـــة	٢١٧	أشمـــوم
٥ – ضواحي ثغر دمياط	١٢	—
٦ – الغربيـــة	٤٧١	المحلـــة
٧ – المنوفيـــة	٢٣٢	منـــوف
٨ – أبيار وجزيرة بني نصـــر	٤٦	أبيـــار
٩ – البحيـــرة	٢٢٢	دمنهـــور
١٠ – فوه والمزاحمتيـــن	١٦	فـــوه
١١ – نستـــراوه	٦	—[٤]

---

(١) المصدر نفسه .

(٢) سنية ، ص ٣ – ٤ .

(٣) انظر الجدول التالي .

(٤) تقويم البلدان المصرية ، ورقة ٣ أ – ب ، قارن سنية ، ص ٣ – ٤ ، المواعظ والاعتبار ، جـ ١ ، ص ٧٤ .

أما الوجه القبلي (الصعيد) فقد انقسم إلى تسعة أعمال هي : قوص ، إخميم ، أسيوط ، منفلوط ، الأشمونين والطحاوية ، البهنسا ، الفيوم ، إطفيح والجيزة[١] .

الوجــه القبلــي

الإقليم أو العمل	عدد نواحيــه	مركـــزه
١ – قــوص	–	قــوص
٢ – إخميــم	٢٦	إخميــم
٣ – أسيــوط	٣٢	أسيــوط
٤ – منفلــوط	–	منفلــوط
٥ – الأشمونــين	١٠٣	الأشمونــين
٦ – البهنســا	٢٥٦	البهنســا
٧ – الفيــوم	٩٧	الفيــوم
٨ – إطفيــح	٥٠	إطفيــح
٩ – الجيــزة	–	الجيــزة

(١) مسالك الأبصار ، مخطوط باريس 2325 ، ورقة ٢٠١ ب .

ويؤكد القلقشندى، في كتابه « صبح الأعشى في صناعة الإنشا » ما رواه ابن فضل الله العمرى من تقسيم مصر إلى وجهين القبلى والبحرى[١] .

ويفصل القلقشندى القول في حديثه عن أعمال الوجهين القبلى والبحرى فيذكر ضمن الوجه القبلى عمل الجيزية ، والإطفيحية ، والبهنساوية ، والفيومية ، والأشمونين والطحاوية ، والمنفلوطية ، والأسيوطية ، والإخميمية ، والقوصية . أما الوجه البحرى فيقسمه إلى ثلاثة أقسام : القسم الشرقى من النيل ويتضمن أعمال الضواحى ، والقليوبية ، والشرقية ، والدقهلية ، والمرتاحية . والقسم الغربى من النيل وفيه عملان البحيرة والمزاحمتين . والقسم الثالث الجزيرتان الواقعتان بين القسم الشرقى والقسم الغربى من النيل حيث تشتمل الجزيرة الأولى على عملين : المنوفية ، والغربية . والجزيرة الثانية تكون عملا واحدا هو جزيرة بنى نصر ومركزه مدينة أبيار[٢] .

ويذكر ابن فضل الله العمرى أن قوص هى المدينة الوحيدة في مصر العليا[٣] . ونحن نعلم أن مدينة قوص هذه كانت المركز الإدارى لإقليم قوص[٤] . ويؤكد أبو الفداء (ت ٧٣٢هـ/١٣٣١ م) في كتابه « تقويم البلدان » الرواية السابقة ، بل يسجل أن قوص كانت هى المدينة الأكثر أهمية في مصر العليا ، وأنها تلى الفسطاط في عظمتها . كما كانت قوص سوقا مهما للتجار من عدن[٥] .

ويستطرد أبو الفداء فيذكر أن قوص تقع على الضفة الشرقية من النيل[٦] . ولها ميناء خاص بها في المنطقة الساحلية على مسافة رحلة ثلاثة أيام ، وهو مايعرف بميناء القصير على البحر الأحمر[٧] .

---

(١) صبح الأعشى ، جـ ٣ ، ص ٣٩٦ .

(٢) المصدر السابق ، جـ ٣ ، ص ٣٩٢ – ٤٠٦ ، انظر كذلك : المواعظ والاعتبار ، جـ ١ ، ص ١٢٩ – ١٣٢ .

(٣) مسالك الأبصار ، مخطوط باريس 2325 ، ورقة ١٩٥ ب .

(٤) المصدر السابق ، ورقة ٢٠١ ب .

(٥) تقويم البلدان ، ص ١١١ .

(٦) المصدر نفسه .

(٧) المصدر نفسه .

ومن جانب آخر يشير أبو الفداء إلى أن أسوان الواقعة على الجانب الشرقى من النيل تعتبر جزءا مهما من ولاية قوص ، كما أنها تمثل آخر حد من الحدود الجنوبية لمصر العليا[١] .

وتعتبر عيذاب الواقعة على البحر الأحمر في مصر العليا الميناء التجارى للتجار القادمين من اليمن ، كما أنها الميناء الرئيسى الذى كان الحجاج يغادرون مصر من خلاله إلى الحجاز[٢] .

ويصف ابن فضل الله العمرى الإسكندرية بأنها مدينة محصنة ، ولها حامية عسكرية للدفاع عنها . كما أنها المدينة الوحيدة في مصر التى كان حاكمها يعين بمرسوم سلطاني . وكان أهل الإسكندرية على دراية بأمور البحر . وكانت زاهرة بالمبانى الجميلة والمساجد والأربطة[٣] .

وقد كان ميناء الإسكندرية يشمل ثمانية أقاليم[٤] . كما يصف ابن دقماق (ت سنة ٧٩٠هـ/سنة ١٣٨٨ م) الإسكندرية بقوله :

« هى مدينة عظيمة لم يكن بالديار المصرية مثلها ولا ما يقاربها في الحسن واتقان البناء »[٥] .

ويعتبر ابن فضل الله : « الإسكندرية فرضة الغرب ، والأندلس ، وحزائر الفرنج ، وبلاد الروم ، وإليها ترد شوانها ، وتجلب بضائعها ، ومنها تخرج أغراضها »[٦] .

إذن كان للإسكندرية أهمية تجارية كبيرة كميناء بحرى يرتاده التجار من بلاد الغرب ، وأسبانيا ، والجزر الأوروبية لأجل التبادل التجارى بين بضائع

---

(١) المصدر السابق ، ص ١١٣ .

(٢) تقويم البلدان ، ص ١٣١ ، انتصار ، ق ٢ ، ص ٣٥ .

(٣) مسالك الأبصار ، مخطوط باريس 2325 ، ورقة ١٩٥ ب ، انظر كذلك : المواعظ والاعتبار ، جـ ١ ، ص ١٤٤ ، ١٥٠ .

(٤) تقويم البلدان المصرية ، ورقة ٣ ب ، قارن سنية ، ص ٤ .

(٥) انتصار ، ق ٢ ، ص ١١٦ .

(٦) مسالك الأبصار ، مخطوط باريس 2325 ، ١٩٦ ب .

الغرب ومنتوجات الإسكندرية . وعلى ذلك يمكن القول بأن الإسكندرية كانت سوقا دوليا ، وميناء حرا لمختلف البضائع . إلى جانب أهميتها الاقتصادية حيث كانت مركزا تجاريا مزدهرا للتجار من مختلف الأقطار ، وخاصة أقطار البحر الأبيض المتوسط[١] .

كما يصف ابن فضل الله العمرى الإسكندرية أيضا بأنها مدينة جميلة ، ذات طرق معبدة ، وفاكهة رخيصة[٢] . وهذا الوصف يوضح أن الإسكندرية تمتعت بانتاج زراعى وفير وفرته لها أرضها الزراعية الخصبة ، وقد أدت هذه الوفرة في محصول الفاكهة إلى رخص أسعارها . بل إن المكانة العظيمة التى وصلت إليها الإسكندرية خلال هذه الحقبة جعلت ابن فضل الله العمرى – المؤرخ المعاصر – يقارن الإسكندرية بالفسطاط[٣] ، الأمر الذى وإن كان يوضح تمتع الفسطاط بنشاط اقتصادى[٤] ، إلا أن الإسكندرية تفوقت عليها بما حظيت به من مكانة تجارية كبيرة ، وأهمية اقتصادية بارزة .

وكذلك يشير أبو الفداء المؤرخ المعاصر للناصر محمد بأن الإسكندرية تقع على البحر الأبيض المتوسط (بحر الروم) ، وتعد من أعظم المدن ، وتتبعها جزيرة صغيرة خصبة تتضمن كافة منتوجات الأرض الزراعية[٥] . وكانت الإسكندرية محاطة بسور صخرى له أربع بوابات ، رشيد ، سدرة ، البحر ، وبوابة الجمعة التى كانت لا تفتح إلا أيام الجمع[٦] .

ويظهر لنا من هذه الدراسة الموجزة للإسكندرية بأنها كانت تمثل إقليما متحدا قائما بذاته . وقد غطت مساحتها الأجزاء الساحلية الشمالية للقسم الغربى من مصر السفلي وامتدت حتى برقة[٧] .

(١) لمزيد من التفاصيل عن الإسكندرية وأهميتها كميناء بحرى انظر :

Subhi Labib, ''Egyptian Commercial policy in the Middle Ages'', Studies in the Economic history of the Middle East, ed. Cook, pp. 66-67, 71-73.

(٢) مسالك الأبصار ، مخطوط باريس 2325 ، ورقة ١٩٧ أ .

(٣) المصدر السابق ، ورقة ١٩٦ ب .

(٤) لمزيد من التفاصيل عن مدينة الفسطاط انظر : انتصار ، ق ١ ، ص ٢ – ١٠٩ .

(٥) تقويم البلدان ، ص ١١٣ .

(٦) المصدر نفسه .

(٧) مسالك الأبصار ، مخطوط باريس 2325 ، ورقة ٢٠١ ب – ٢٠٢ أ .

وإلى جانب ولايات مصر التي ذكرناها ، مصر العليا ، ومصر السفلى ، والإسكندرية ؛ يشير ابن فضل الله العمرى إلى برقة التى كانت مستقرا للبدو(١) .

وكانت برقة تمثل ولاية كبيرة مقسمة إلى ثلاثة أقسام : القسم الساحلى ، والجبال ، والريف(٢) .

وتعتبر برقة جزءا مهما من سلطنة المماليك ، ويتولى السلطة فيها حاكم مملوكي(٣) .

وإلى جانب العاصمة ايطابلس كانت هناك مدن أخرى في برقة وهى طبرق ، وطلمبيه ، ولنده(٤) .

ويتابع القلقشندى ، ما يذكره ابن فضل الله العمرى ، في « مسالك الأبصار » فيشير إلى أن برقة كانت إقليما كبيرا ، ذا مناطق جميلة ، وأراض زراعية ، ومدن معمورة ، إلى جانب ما كانت تملكه من وفير الماشية والخيول القوية(٥) .

كما يتناول ابن فضل الله العمرى جزءا آخر من مصر وهى منطقة الواحات التى على الرغم من أهميتها إلا أنها لا تدخل ضمن تقسيم مصر إلى ولايات ، كما إنها لا تعتبر إقليما طبقا لنظام التقسيم الإدارى لمصر(٦) .

يقول ابن فضل الله العمرى : « وأما الواحات فمنقطعة وراء الوجه القبلي في معاونيه ، ولا يعد في الولايات ولا في الأعمال ، ولا يحكم عليها من قبل مقطعها . وبلاد الواحات بين مصر والإسكندرية والصعيد والنوبة والحبشة بعضها داخل ببعض . قال البكرى : « وهو بلد قائم بنفسه ، غير متصل بغيره ،

---

(١) المصدر السابق ، ورقة ٢٠٢ ب ، انظر كذلك : انتصار ، ق ٢ ، ص ١٤ - ١٥ .
(٢) مسالك الأبصار ، مخطوط باريس 2325 ، ورقة ٢٠٢ ب .
(٣) المصدر السابق .
(٤) المصدر السابق ، ورقة ٢٠٣ أ - ب ، قارن صبح الأعشى ، جـ ٣ ، ص ٣٩١ - ٣٩٢ .
(٥) صبح الأعشى ، جـ ٣ ، ص ٣٩١ - ٣٩٢ .
(٦) مسالك الأبصار ، مخطوط باريس 2325 ، ورقة ٢٠٢ أ .

ولا مفتقر إلى سواه »[1] . وقد تميزت برقة بأرضها الخصبة ، وعيونها العديدة[2] .

وتنقسم منطقة الواحات إلى ثلاث كور : واح الأولى ، وواح الوسطى ، وواح القصوى ، وهى تمتد من الجهة الغربية لمصر العليا حتى الحدود الشمالية للنوبة . وتعرف الأولى منها باسم الواح الخاص أو واح البهنسى وهى أكثرها عمرانا وإنتاجا حيث يجلب منها الكثير من التمر والزبيب . وتعرف الثانية باسم الواح الداخلة وهي تلى الواح الأولى في العمارة ، وبها مدن مشهورة مثل القصير ، والسلمون ، والهنداو ، والقلمون وغيرها . والثالثة وتعرف بالواح الخارجه ، وهى تقع بين الواح الداخلة وبين ريف الصعيد[3] .

وفي عام ٧٣٣هـ/١٣٣٣ م أصبحت غزة نيابة تتبع الشام وأصبح حاكمها – نائب – يكاتب نائب الشام فيما يتعلق بالأحوال الداخلية لغزة . وقبل ذلك كانت غزة ولاية يكاتب حاكمها – الوالى – السلطان فيما يتعلق بأمورها[4] . وعلى ذلك يمكن القول إن هذا التغيير الخاص بالوضع السياسى والإدارى لغزة كان متأثرا بالتقسيم الإدارى لمصر خلال هذه الحقبة ، وهى التى أعقبت « الروك الناصرى » . ومن ثم فسوف نستثنى غزة من دراستنا هذه المتعلقة بالتقسيم الإدارى لمصر ، خاصة وأن بعض المؤرخين المعاصرين لهذا العهد مثل أبو الفداء كان يعتبر غزة إقليما يتبع بلاد الشام[5] .

وبمطابقة هذا التقسيم الإدارى الذى يذكر تفاصيله المؤرخون المعاصرون على الخريطة التى رسمها الأمير عمر طوسون بناء على ما جاء في كتابى « التحفة السنية » لابن الجيعان ، و« الانتصار لواسطة عقد الأمصار » لابن دقماق نجد أن الوضع الخاص بالتقسيمات الإدارية بجميع تفاصيلها في أواخر القرن الثامن الهجرى/الرابع عشر الميلادى لم يتغير إطلاقا .

---

(١) المصدر نفسه .

(٢) المصدر السابق ، ورقة ٢٠٢ أ – ب .

(٣) صبح الأعشى ، جـ ٣ ، ص ٣٩٠ ، قارن الانتصار ، ق ٢ ، ص ١١ – ١٢ .

(٤) صبح الأعشى ، جـ ٤ ، ص ١٩٨ ، السلوك ، جـ ٢ ، ص ٣٥٨ .

(٥) تقويم البلدان ، ص ٢٣٨ – ٢٣٩ .

ويؤكد المقريزى هذه الحقيقة بقوله : « وما زال الأمر بمصر على ما رسمه الملك الناصر في هذا الروك إلى أن زالت دولة بنى قلاون بالملك الظاهر برقوق في شهر رمضان سنة أربع وثمانين وسبعمائة فأبقى الأمر على ذلك »[١] .

ولعل السبب في استمرار هذه التقسيمات الإدارية منذ « الروك الناصرى » حتى عهد السلطان الأشرف شعبان[٢] كما هو موضع في الخريطة سببه استقرار الوضع الإدارى الذى قرره السلطان الناصر محمد ، كما أنه كان موائما لأطماع كل من يصل إلى كرسى الحكم أو يمسك بيده مقاليد السلطة ويتمتع بالنفوذ دون منافسة الطامعين .

ومن جانب آخر يمكن القول إن هدف كل من الناصر محمد والمنصور لاجين كان واحدا ألا وهو تقليص القوة الاقتصادية وما يترتب عليها من ثقل سياسى للأمراء المماليك ، ولكن الاختلاف يكمن في الأسلوب إذ عمل المنصور لاجين على تحقيق ذلك بأسلوب مباشر فأثار حقد الأمراء ، واتبع الناصر محمد أسلوبا غير مباشر فأثار حيرتهم التى حسمها بشخصيته القوية ، ونفاذ كلمته في هذا العمل الجسور فتم له ما أراد .

---

(١) المواعظ والاعتبار ، جـ ١ ، ص ٩١ .

(٢) هو السلطان الأشرف شعبان بن حسين بن الناصر محمد بن قلاوون . تولى الحكم فى سلطنة المماليك وعمره عشر سنين وذلك في سنة ٧٦٤ هـ/١٣٦٢ م . حكم مدة ثمان سنوات كان فيها مسلوب الإرادة والأمر كله بيد الأمراء المماليك مثل يلبغا العمرى الخاصكى وطيبغا الطويل والجاى اليوسفى وغيرهم . ولما اشتد عود الأشرف شعبان وأراد أن يستقل بأمور الحكم والسلطنة ثار الصراع بينه وبين الأمراء المماليك حتى انتهى الأمر بقتله سنة ٧٧٨ هـ/١٣٧٦ م . ومن الحوادث المهمة فى عهد الأشرف شعبان غزو القبارصة للإسكندرية سنة ٧٦٧ هـ/١٣٦٥ م .

انظر : الدرر ، جـ ٢ ، ص ٢٨٨ ، السلوك ، جـ ٢٣ ، ص ٨٣ ، النجوم ، جـ ١١ ، ص ٦ ، بدائع ، جـ ١ ، ص ٢١٢ .

الأهمية الاقتصادية :

كانت عبرة الأقاليم المصرية ٩,٥٨٤,٢٦٤ دينارا[١] جيشيا[٢] ، بينما كانت عبرة الوجه البحرى منفردا هو ٦,٢٢٨,٤٥٥ دينارا جيشيا[٣] ، وقد توزعت عبرة الوجه البحرى بين أقاليمه كما هو موضح في الجدول التالي :

---

(١) تقويم البلدان المصرية ، ورقة ٢ ب ، قارن : سنية ، ص ٣ .

(٢) دينار جيشى وجمعها دنانير جيشية : هى دنانير تصرف فى عطاء الجند ، وهى أكثر وزنا من الدنانير العادية .

انظر : رينهارت دوزى ، تكملة المعاجم العربية ، ترجمة د . محمد سليم النعيمى ، جـ ٤ ، ص٤١٤ .

ويذكر ابن الجيعان « أن الدينار الجيشى كانت قيمته ثلاثة عشر درهما وثلث درهم فإذا قصد معرفة متحصل كل بلدة ينظر في عبرتها فإذا كانت عبرتها مثلا ستة آلاف دينار يعلم أن متحصلها ثمانون ألف درهم » . انظر : سنية ، ص ٣ .

أما القلقشندى فيقول إن الدينار الجيشى مسمى لا حقيقة ، وكان يستعمله أهل ديوان الجيش في عبرة الإقطاعات بأن يجعلوا لكل إقطاع عبرة دنانير معينة من قليل أو كثير . وأحيانا كان متحصل مائة دينار في إقطاع أكثر من متحصل مائتى دينار فأكثر في إقطاع آخر وذلك حسب قيمة الدينار التى كانت تختلف من إقليم إلى آخر : فالدينار الجيشى عند الأجناد من الترك والأكراد والتركمان قيمته دينار كامل . بينما تقل قيمته عند الكتانية والعساقلة إلى نصف دينار ، أما دينار العربان فهو ثمن دينار فقط . وقد عرف عند الناس أن قيمة الدينار الجيشى ثلاثة عشر درهما وثلث .

انظر : صبح الأعشى ، جـ ٣ ، ص ٤٣٨ .

(٣) تقويم البلدان المصرية ، ورقة ٣أ ، سنية ، ص ٤ .

الوجـــه البحـــرى

الإقليـــم	العبرة بالدينار الجيشى
١ – الضواحـــي	١٥٣,٠٧٥
٢ – القليوبيـــة	٤١٩,٨٥٠
٣ – الشرقيـــة	١,٤١١,٨٧٥
٤ – الدقهليـــة	٥٩٦,٠٧١
٥ – ضواحي ثغر دمياط	١١,١٠٠
٦ – الغربيـــة	١,٨٤٤,٤٧١
٧ – المنوفيـة	٥٧٤,٦٢٩ ١/٣
٨ – أبيار وجزيرة بنى نصر	٢٠٠,٢٣٢
٩ – البحـــيرة	٧٤١,٢٤٩
١٠ – فوة والمزاحمتـــين	٥٠,٨٤٦
١١ – نســـتراوه	٤٣,٥٠٠
١٢ – الجيزيـــة[١]	٦٢,٠٠٠[٢]

أما عبرة الوجه القبلي فهى ١/٣ و١/٢ و٣,٣٥٥,٨٠٨ دينارا جيشيا[٣] ، موزعة بين أقاليمه المختلفة كما هو موضح في الجدول التالي[٤] :

(١) « عبرة بلادها المقتطعة خارجا عن بلاد الديوان » ؛ سنية ، ص ٤ .
(٢) تقويم البلدان المصرية ، ورقة ٣أ – ب ، سنية ، ص ٣ – ٤ .
(٣) تقويم البلدان المصرية ، ورقة ٣ ب ؛ سنية ، ص ٤ .
(٤) تقويم البلدان المصرية ، ورقة ٣ ب – ٤أ ، سنية ، ص ٤ – ٥ .

الوجـه القبلـى

الإقليـم	العبرة بالدينار الجيشى
١ – الاطفيحيـة	١٤٣,٩٩٧ ١/٢
٢ – البهنساويـة	١,٣٠١,٦٤٢
٣ – الفيوميـة	١٦٤,٠٥٠
٤ – الأشمونـين	٧٦٢,٠٤٠
٥ – الأسيوطيـة	٣٢٣,٩٢٠
٦ – الأخميميـة	٢٤٣,٩٢٥ ١/٣
٧ – القوصيـة	٤١٤,٦٦٣ ١/٢

أما عبرة ضواحى ثغر الإسكندرية فهى ١١,٠٠٠ دينارا جيشيا[١] ، أما عبرة ضواحى ثغر دمياط فهى ١١,٦٠٠ دينارا جيشيا[٢] . وقد سبق الكلام عن الإسكندرية . أما دمياط فقد كانت لها كذلك أهمية كبيرة كميناء بحرى ، إلا أنها لم تصل إلى المكانة العظيمة التى تمتعت بها الإسكندرية في سلطنة المماليك[٣] .

ومن الجدير بالذكر أنه ليس هناك أى علاقة بين عدد نواحى الإقليم وقيمة عبرته ، فأحيانا نجد إقليما مثل المنوفية كان عدد نواحيه ٢٣٢ ناحية وعبرته ٥٧٤,٦٢٩ ١/٣ دينارا جيشيا ، في حين نجد أن البحيرة التى كان عدد نواحيها فل ، ٢٢٢ ناحية ، تقدر عبرتها بـ ٧٤١,٢٩٤ دينارا جيشيا[٤] .

---

(١) تقويم البلدان المصرية ، ورقة ٣ ب ؛ سنية ، ص ٤ .
(٢) تقويم البلدان المصرية ، ورقة ٣أ – ب ؛ قارن : سنية ، ص ٤ .
(٣) مسالك الأبصار ، مخطوط باريس 2325 ، ورقة ١٩٦ ب .
(٤) قارن الجدولين السابقين .

ويلاحظ أن عبرة الناحية لم تكن ثابتة فمثلا « منية الأمراء » كانت عبرتها ١١٨٥٠ دينارا أيام الأشرف شعبان ، ثم أصبحت بعد ذلك ١٠٣٠٠ دينارا[١] . وناحية « العطارة » من إقليم القليوبية كانت عبرتها ١٠٠٠ دينارا ثم أصبحت ٥٠٠ دينارا[٢] . وكذلك « سندوه » كانت عبرتها ٨٠٠٠ دينارا ، ثم أصبحت ١٢٠٠٠ دينارا[٣] .

أما « الرملة » وهى « رملة بنها » من الأعمال الشرقية فقد كانت عبرتها ٤٨٠٠ دينارا ، ثم استقرت في سنة ٨٠٣هـ/١٤٠٠ م على ٢٥٠٠ دينارا[٤] .

أما « الظاهرية » فقد كانت عبرتها ١٥٠٠ دينارا ثم أصبحت في سنة ٧٩٢هـ/١٣٩٠ م ١٠٠٠ دينارا[٥] . وهكذا كانت عبرة بعض الأقاليم تتغير من عهد إلى آخر لأسباب اقتصادية ، وإدارية أو ديوانية .

وبشكل عام كانت الأراضى المصرية مقسمة إلى ثلاثة أقسام فهى إما أوقاف ، أو رزق « خبز » ، أو أملاك ، ونجد أحيانا مظاهر التعامل الاقتصادى الشرعى هذه مجتمعة كلها في منطقة واحدة من ذلك مثلا « دمنهور شبرى » مساحتها ٦٣٨ فدانا وعبرتها ٤٥٠٠ دينارا ، وقد كانت أملاكا وأوقافا ورزقا[٦] ، وقد تكرر ظهور هذا الطابع الاقتصادى في كثير من النواحى والأعمال[٧] .

وقد كان الإقطاع هو الوسيلة التى يدعم بها السلطان الجديد نفسه عن طريق توزيع الإقطاعات الواسعة بين مماليكه ليكونوا له منعة وقوة من ذلك على

---

(١) سنية ، ص ٧ .
(٢) المصدر السابق ، ص ٩ .
(٣) المصدر السابق ، ص ١١ .
(٤) المصدر السابق ، ص ١٨ .
(٥) المصدر السابق ، ص ١٩ .
(٦) المصدر السابق ، ص ٧ .
(٧) المصدر السابق ، ص ٩ ، ١١ ، ١٢ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٣١ ، ٣٥ ، ٣٩ ، ٤١ ، ٤٣ ، ٤٤ .

سبيل المثال أن السلطان الأشرف شعبان « فرق الإقطاعات على جماعة من المماليك ، وجعل منهم أمراء طبلخانات وأمراء عشراوات »[١] .

وفي بعض الأحيان نجد أن تهافت بعض السلاطين على المال يجعلهم يقدمون على بيع الإقطاعات ، فنرى مثلا أن السلطان الكامل شعبان[٢] سنة ٧٤٧هـ/ ١٣٤٦ م « صار يخرج الإقطاعات بمال معلوم »[٣] .

الأمر الذى يؤكد أن الإقطاع أصبح يؤول إلى من يستطيع أن يدفع أكثر ، بغض النظر عن نوعية الخدمات العسكرية التى كان يجب أن يقدمها للحكومة المركزية مقابل حصوله على الإقطاع ، مما يدعونا إلى القول بأن حب المال دفع بعض السلاطين إلى التلاعب بمصلحة البلاد .

أما عن النشاط الاقتصادى لمصر العليا فيذكر ابن فضل الله العمرى أن أسوان كانت هى الطريق إلى عيذاب الواقعة على ساحل البحر الأحمر حيث يمكن منها الذهاب إلى الهند ، والحبشة ، واليمن[٤] . ومن ثم اشتهرت عيذاب باعتبارها ميناء تجاريا نشطا ، كما كانت العلاقات التجارية بين سلطنة المماليك واليمن قوية حيث ضمن التجار اليمنيون الأمان ، والسلامة لرحلاتهم التجارية داخل الأراضى المصرية[٥] .

---

(١) بدائع ، جـ ١ ، ص ٢١٣ .

(٢) هو شعبان بن محمد بن قلاوون ، ولى السلطنة في ربيع الآخر سنة ٧٤٦ هـ/١٣٤٥ م . بعد أخيه الصالح إسماعيل بعهد منه إليه . وسمى نفسه السلطان الكامل شعبان بن الناصر محمد بن المنصور قلاوون . واستعفى الحاج آل ملك من النيابة لأنه كان يعرف طيش شعبان وتهوره فأعفاه الكامل سريعا لأنه كان بلغه أنه كره سلطنته . ثم أرسله لإمرة صفد ثم قبض عليه بعد ذلك . وعين يلبغا اليحياوى نائب حلب لنيابة دمشق ، وأحضر أرقطاى نائب دمشق لنيابة مصر ، وباشر السلطنة بمهابة فخافه الأمراء . ولكن لم يلبث أن أقبل على اللهو والنساء وصار يبالغ في تحصيل الأموال ويبذرها عليهن ، وولع بلعب الحمام ، وسهل في النزول عن الإقطاعات . ولما وصلت هذه الأنباء إلى نائب دمشق يلبغا اليحياوى ثار ضده مع مجموعة من الأمراء وانتهى الوضع بخلعه عن كرسى السلطنة بعد سنة ودون الشهر وذلك في جمادى الآخرة سنة ٧٤٧ هـ/١٣٤٦ م .

انظر : الدرر ، جـ ٢ ، ص ٢٨٩ .

(٣) بدائع ، جـ ١ ، ص ١٨٤ .

(٤) مسالك الأبصار ، مخطوط باريس 2325 ، ورقة ١٩٥ ب .

(٥) Subhi Labib, op. cit., pp.68-69.

وعلى ذلك يمكن القول بأن التبادل التجارى بين مصر وغيرها من بلاد العالم المختلفة شرقا وغربا كان نشيطا . بالإضافة إلى أن النشاط الاقتصادى في كل من مصر العليا ، ومصر السفلى ، كان حيويا ومزدهرا .

أما برقة فيذكر ابن فضل الله العمرى إنها : « سلطنة طويلة ، وإن لم يكن عليها استقلال لأنه قد استولت عليها العرب ... وليس لها سلطان ، بل ولا سوى أهل العمد سكان ، وقربها إلى افريقية أكثر من قربها إلى مصر ، ولكن ما دون العقبة لصاحب مصر وأمرها إليه ... وبها المدن المبنية الباقية إلينا إلى الآن ، وهى خالية من السكان ، وبها القصور العالية ، والآثار الدالة على ما كانت عليه من الجلالة . وهى اليوم بيد العرب ، وهم أصحاب ماشية ، ودواب شاعة[١] كبيرة من الإبل والغنم . ومنهم من يزرع في بعض أراضيها فيخصب زروعها ، ولكنهم أهل بادية لا عناية لهم بعمارة ولا زروع .... وكانت برقة مقطعة بمناشير صاحب مصر لابن المحسنى ، وكان يتوجه إليها ، ويأخذ من العربان بها ، ثم أقطعت لأمراء عربان مصر من سليم .... وحدثنى الأمير فائد ابن مقدم السلمى المقطعة له الآن أن برقة من أرق البلاد أرضا للدواب ... وأما خيل برقة فهى من أقوى الخيل بناء وإذا قيل الخيل البرقية كفى .... والجند مصر بها عناية ، وتباع بالأثمان الغالية ، ولكنها لا تبلغ مبلغ خيل البحرين ، والحجاز والشام »[٢] .

إذن كان لبرقة أهمية كبيرة لما وجد على أراضيها من حيوانات الركوب والتنقل مثل الإبل والخيل ، حيث كانت خيولها قوية ، ولها شهرة واسعة ، ولذا حرص جند المماليك على اقتنائها .

ومن جانب آخر كان سكانها من البدو أهل بادية عاشوا عيشة بدائية بسيطة اعتمدوا فيها على رعى الماشية . وقد حرص الناصر محمد على تقسيم برقة كإقطاعات تم توزيعها بين الأمراء البدو من بنى سليم مثل فائد بن مقدم السلمى ، الذى كان مقطعا لقسم كبير من برقة .

---

(١) هكذا في الأصل .

(٢) مسالك الأبصار ، مخطوط باريس 2325 ، ورقة ٢٠٢ ب - ٢٠٣ أ .

كان الناصر محمد عند توزيع الإقطاعات بين الأمراء المماليك حريصا بأن يكون هو صاحب الرأى المطلق في تحديد المناطق التى يشملها الإقطاع . ومن ثم اعتنى الناصر محمد عند توزيع إقطاعات أجناد الحلقة بأن تكون متناثرة في مناطق مختلفة من أجل إضعاف مكانتهم . فعلى سبيل المثال حرص ألا يجاور إقطاع كبير تابع لأمير مملوكي ذى رتبة عسكرية عالية إقطاع زميل له من نفس الرتبة ، بل تكون المسافة بين إقطاعى هذين الأميرين متباعدة . كل ذلك بدافع من اهتمام الناصر محمد بأن يمسك بزمام السلطة بيديه ، وأن يكون هو الرأس المدبر الوحيد لسلطنة المماليك .

ومن جانب آخر يضمن بواسطة هذا الأسلوب تفتيت السلطة السياسية والثقل الاقتصادى لدى الشخصيات المملوكية الأميرية ، فيكون بذلك أكثر اطمئنانا على سلامة الوضع السياسى الداخلى .

وتعزيزا لهذا الهدف أبقى الناصر محمد على أراض واسعة لصالح « الديوان السلطانى » أو « الخاص الشريف » بحيث يتحول القسم الأكبر من عبرة أرض مصر إلى « الخاص السلطانى » ، من ذلك مثلا الجيزة والإسكندرية[1] . ونحن نعلم ما كانت تتميز به الجيزة من أرض خصبة ومحصول زراعى وفير ، أما الإسكندرية فإن أهميتها التجارية وثقلها الاقتصادى غنى عن التعريف .

---

(١) سنية ، ص ١٣٧ – ١٣٨ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٥١ ، ١٥٢ .

النتائج :

استمر نظام التقسيم الإدارى المملوكي في مصر أكثر من قرنين ونصف . ولعل من أسباب هذا الاستمرار والثبات هو استقرار الأوضاع الإدارية لملائمتها للأوضاع السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية .

وبالفعل يظهر واضحا أن التنظيم الإدارى المملوكي كان أكثر تطورا عما شهدته مصر في العهود السالفة . ثم عاصرت مصر بعد ذلك فترة انتقالية أو مرحلة تمهيدية قبل أن يتم تحقيق التنظيم الإدارى بصيغته النهائية ألا وهى مرحلة عملية « الروك الحسامي » . ولا نعنى هنا بالتعبير « فترة انتقالية » تقويمنا للتقسيمات الإدارية البحتة للأراضي المصرية فحسب بل نعنى أيضا الأهداف التى كان يسعى إلى تحقيقها من وراء مشروع « الروك » وبشكل خاص الهدف السياسى الذى كان أساسيا ورئيسيا ، ألا وهو تحقيق هيمنة السلطان المطلقة على الأرض التى يمتد حكمه بين حدودها ، ونعنى بها أراضى الديار المصرية .

وقد حاول المنصور لاجين أن يحقق تلك السلطة المطلقة للحكومة المركزية فكلفه ذلك حياته ثمنا لتلك المحاولة الفاشلة . ولكن تلك المرحلة الانتقالية لم تنته عبثا ، بل سبقتها وعاصرتها وتلتها ظروف أكدت لأصحاب السلطة أهمية التطلعات التى سعى إليها المنصور لاجين ، فعمل هؤلاء عندما سنحت الفرصة من أجل انجاز هذه الأهداف . وقد كان نتيجة هذا التفكير والعمل مشروع « الروك الناصرى » الذى حقق الناصر محمد من خلاله كل تلك المطامع المرجوة .

لهذا كله حرص الناصر محمد على أن يشرف شخصيا على خطوات تنفيذ مشروع « الروك الناصرى » فكان على علم بكل تفصيلاته وجزئياته إلى أن تمت عملية توزيع الإقطاعات بين الأمراء والأجناد .

وقد حقق الناصر محمد هدفه السياسى بانجاز خطوتين مهمتين : الأولى اقتطاع الجزء الأكبر والأفضل من أراضى الديار المصرية لمصلحة « الخاص السلطانى » ، والثانية تأكيد القيادة العسكرية المطلقة للجيش المملوكى بأن

تكون بيد السلطان نفسه . وبذلك أصبح الناصر محمد هو الشخصية الأولى في سلطنة المماليك بتأكيد مركزه ماديا وعسكريا . ومن هنا يمكن القول بأن النظام الإقطاعى المملوكي كان ذا طابع عسكرى .

وبما أن سلطنة المماليك لم تكن دولة تجارية ولم تسجل كتابات المؤرخين المعاصرين أن المماليك امتلكوا قط أسطولا تجاريا ينتقل بين موانىء البحر المتوسط ، فيمكننا أن نؤكد هنا أن الزراعة كانت هى المورد الاقتصادى الرئيسى الذى كان يمول خزانة الدولة ، وكانت الأرض هى المردود المادى الذى يحظى به الأمراء والأجناد مقابل خدماتهم العسكرية . ولذا يمكن القول بأن سلطنة المماليك كانت دولة إقطاعية ولكن طبيعة الإقطاع الموجود لا تقوم على ملكية الأرض وتوارثها بل على ما توفره من عبرة وضرائب .

وقد حقق « الروك الناصرى » التنظيم الإدارى المطلوب للديار المصرية . ولعل الدليل على ذلك استمراره لفترة طويلة ، واعتماد المؤرخين المعاصرين عليه في تسجيلاتهم الإحصائية لمصر طيلة العصر المملوكي .

ويبدو أنه لم يكن هناك تعارض بين عمليتى التقسيم الإدارى وتوزيع الإقطاعات ، ولذا نلاحظ أنه مع ثبوت عملية الأقسام الإدارية منذ « الروك الناصرى » إلا أن توزيع الإقطاعات كان في حالة تغير مستمر ، بل أن التغيير في توزيع الإقطاعات ارتبط ارتباطا وثيقا باعتلاء سلطان جديد كرسى السلطنة ، أو تحول زمام الأمور إلى يد أحد كبار الأمراء المماليك .

وعلى ذلك يمكن القول بأنه إذا كان التقسيم الإدارى لمصر زمن المماليك يتضمن بين ملامحه الطابع الإسلامي من الناحية الاقتصادية ، والصبغة الأوربية الوسيطة من الناحية الإدارية والاجتماعية ، فإنه يحمل بالتأكيد صفة مملوكية بحتة من الناحية السياسية والعسكرية .

وهكذا استخدم السلاطين المماليك أسلوبا اقتصاديا لتحقيق أهداف سياسية ، ومنهجا إداريا واجتماعيا لتحقيق مآرب عسكرية ، إذ لا يمكن إطلاقا القول بأن « الروك » كان مشروعا اقتصاديا أو إداريا فقط فقد تمخضت عن إتمامه أهدافا سياسية وعسكرية لم تغب عن أنظار المؤرخين المعاصرين ، ولم

يفتهم بالتالى تسجيلها . وقد يعتقد البعض أن ارتباط « الروك الناصرى » بشخصية الناصر محمد كان سببا رئيسيا فى ظهور « الروك » كمشروع متكامل يتضمن من القوة والتماسك ما هيأ له الثبات والاستمرار ولكننا نرفض هذا الرأى فنقول أن « الروك الناصرى » قد عبر تعبيرا صادقا عن شخصية الناصر محمد ، فحقق له ما يريد من مطامح ورغبات ، إلا أنه لم يرتبط بشخصه بدليل استمراره بعد وفاة الناصر محمد ولمدة طويلة . كما أن « الروك » لم ينجز ليكون مساندا – في تركيبته التنظيمية وأهدافه الاقتصادية – للحاكم الشرعى بل عضدا لصاحب السلطة والقوة سواء أكان السلطان الشرعى الجالس على كرسى الحكم ، أو النائب ، أو الأتابك ، أو غيره . ومما يؤكد ذلك أن « الروك » لم يكن أبدا معينا لأولاد الناصر محمد أو أحفاده كى يستمروا فى حكم مستقر .

إذن كان « الروك الناصرى » مشروعا ناجحا ، جاء بعد دراسة متأنية يملك من أسباب القوة الذاتية ما يسر له حقبة طويلة من الثبات .

أما على المستوى الشعبى فنجد أن « الروك الناصرى » قد خفف كثيرا من الأعباء المالية التى عانى منها الفلاحون فى العهود السابقة .

وفى نفس الوقت أكد « الروك الناصرى » النفوذ المادى للحكومة المركزية ، وذلك بمضاعفة ما كان تحت يدها من مساحات زراعية واسعة ، وزيادة الوارد لبيت المال من النقد درهما أو دينارا .

كما أن توزيع إقطاعات الأمراء بين أقاليم مصر المختلفة فى الوجهين البحرى والقبلي أضفى على كافة النواحى والأعمال القريبة والنائية ، الصغيرة ، والكبيرة أهمية بالغة ومتساوية ، واختفى ما كان يعرف بالمناطق المهملة ، أو قليلة الأهمية ، أو عديمة المنفعة . ولابد أن تصاحب هذه الأهمية الإدارية اهتمام اقتصادى بمعطيات الناحية ، وعناية اجتماعية بحاجاتها وهذا ما نسميه بالنهضة الإدارية الشاملة التى شهدتها مصر خلال هذه الحقبة من حكم المماليك .

ولا شك أن أكبر دليل على ما نقول ما تسجله كتابات المعاصرين من إحصائيات تفصيلية دقيقة لجميع النواحي والأقاليم حيث توضح مساحتها بالفدان وعبرتها بالدينار ، دون إهمال أى ناحية ، أو قرية بعيدة أم قريبة ، صغيرة أم كبيرة ، زراعية أم غير زراعية . ومن المؤكد أن هذه القوائم الإحصائية تعتبر مظهرا اقتصاديا متقدما يوضح عناية ودقة الجهاز الإدارى في سلطنة المماليك .

قائمة الاختصارات

الأرقام هنا تدل على رقم المصدر في قائمة المصادر والمراجع

انتصار	ابن دقماق	١١
بدائع	ابن إياس	٦
تكملة المعاجم العربية	دوزى	١٣
تقويم البلدان	أبو الفداء	١٧
تقويم البلدان المصرية	مجهول	٣
خبر	الذهبى	١٤
الدر	ابن الدواداری	١٢
الدرر	ابن حجر	١٠
ذيل	اليونينى	٥
رحلة ابن بطوطة	ابن بطوطة	٧
زبدة	المنصورى	٤
السلوك	المقريزى	٢٣

سنية	ابن الجيعان	٩
شذرات	ابن العماد	١٧
صبح الأعشى	القلقشندى	٢١
العصر المماليكي	عاشور	١٦
لسان العرب	ابن منظور	٢٤
مالك	الصفدى	١
مسالك الأبصار	العمرى	٢
ملوك	ابن الفرات	١٩
المواعظ والاعتبار	المقريزى	٢٢
النجوم	ابن تغرى بردى	٨
النظم الإقطاعية	طرخان	١٥
النهج	ابن أبي الفضائل	٢٠

المصـــادر والمراجـــع

أولا : مصادر مخطوطة :

الصفـــدى الحسن بن عبد الله (القرن ٨ هـ/١٤ م) :

١) نزهة الممالك والمملوك

مخطوط المتحف البريطانى Or.6267

العمـــرى ابن فضل الله (ت ٧٤٩هـ/١٣٤٩ م) :

٢) مسالك الأبصار

مخطوط المكتبة الوطنية بباريس Ms.2325

مجهـــول ؟ ٣) تقويم البلدان المصرية في الأعمال السلطانية

مخطوط كيمبردج Qq.65

المنصـــورى ركن الدين بيبرس (ت ٧٢٥هـ/١٣٢٥ م) :

٤) زبدة الفكرة في تاريخ الهجرة

مخطوط المتحف البريطاني 23325, 11

اليونيـــنى موسى بن محمد (ت ٧٢٦هـ/١٣٢٦ م) :

٥) ذيل مرآة الزمان

مخطوط مصور الجامعة العربية ٢/٢٥٧ تاريخ ، ج ٤

ثانيا : مصادر ومراجع مطبوعة :

ابن إيـــاس — محمد بن أحمد (ت ٩٣٠هـ/١٥٢٤ م) :
٦) بدائع الزهور في وقائع الدهور
٣ أجزاء ، القاهرة ، ١٨٩٣ – ١٨٩٦ م .

ابن بطوطـة — محمد بن عبد الله (ت ٧٧٩هـ/١٣٧٧ م) :
٧) تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار
« رحلة ابن بطوطة »
تحقيق الدكتور علي المنتصر الكتاني
الطبعة الأولى – بيروت – ١٩٧٥ م .

ابن تغرى بردى — أبو المحاسن يوسف (ت ٨٧٤هـ/١٤٧٠ م) :
٨) النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة
١٢ جزءا .
القاهرة ، ١٩٢٩ – ١٩٥٦ م .

ابن الجيعـان — يحيى بن شاكر (ت ٨٨٥هـ/١٤٨٠ م) :
٩) التحفة السنية بأسماء البلاد المصرية
باشراف ب . مورتز
القاهرة – ١٨٩٨ م .

ابن حجـر — أحمد بن علي (ت ٨٥٢هـ/١٤٤٩ م) :
١٠) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة
٥ أجزاء
القاهرة – ١٩٦٦ م .

ابن دقمـاق — إبراهيم بن محمد (ت ٨٠٩هـ/١٤٠٦ م) :
١١) الانتصار لواسطة عقد الأمصار
جزءان في كتاب واحد
القاهرة ، ١٨٩٣ م .

الـــدواداری أبو بكر بن عبد الله بن أيبك (معاصر للناصر محمد ابن قلاوون) :
١٢) كنز الدرر وجامع القرر
ج ٩ – الدر الفاخر في سيرة الملك الناصر
تحقيق هـ . ر . رويمر
القاهرة ، ١٩٦٠ م .

دوزی رينهـــارت :
١٣) تكملة المعاجم العربية
ترجمة د . محمد سليم النعيمي
بغداد – الطبعة الأولى – ١٩٧٨ م .

الذهـــبی شمس الدين محمد بن أحمد الشافعی
(ت ٧٤٨هـ/١٣٤٨ م) :
١٤) العبر في خبر من غبر
٥ أجزاء
الكويت – ١٩٦٠ – ١٩٦٦ م .

طرخـــان إبراهيم :
١٥) النظم الإقطاعية في الشرق الأوسط في العصور الإسلامية
القاهرة – ١٩٦٨ م .

عاشـــور سعيد عبد الفتاح :
١٦) العصر المماليكي في مصر والشام .
القاهرة – ١٩٦٥ م .

ابن العماد عبد الحی أحمد (ت ١٠٨٩هـ/١٦٧٩ م) :
١٧) شذرات الذهب في أخبار من ذهب
٨ أجزاء
القاهرة ، ١٩٣١ – ١٩٣٢ م .

أبو الفداء	إسماعيل بن علي (ت ٧٣٢هـ/١٣٣١ م) :
١٨) تقويم البلدان
تحقيق م . رينود ، م . سلان
باريس ، ١٨٤٠ م .

ابن الفـرات	محمد بن عبد الرحيم (ت ٨٠٧هـ/١٤٠٥ م) :
١٩) تاريخ الدول والملوك
ج ٨
تحقيق قسطنطين زريق وآخرين
بيروت - ١٩٣٩ م .

ابن أبي الفضائل	مفضـل :
٢٠) النهج السديد والدر الفريد فيما بعد تاريخ ابن العميد:
ج ٢ ، ٣
تحقيق أ . بلوشيه
باريس ، ١٩٢٨ م .

القلقشندى	أحمد بن علي (ت ٨٢١هـ/١٤١٨ م) :
٢١) صبح الأعشى في صناعة الإنشا
١٤ جزء
القاهرة ، ١٩١٣ - ١٩٢٢ م .

المقريـزى	أحمد بن علي (٨٤٥هـ/١٤٤٢ م) :
٢٢) المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار
« الخطط المقريزية »
جزءان
القاهرة ، ١٨٥٣ م .
٢٣) كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك
ج ١ ، ٢ تحقيق محمد مصطفى زيادة

ج ٣ ، ٤ تحقيق سعيد عبد الفتاح عاشور
القاهرة ، ١٩٣٩ - ١٩٧١ م .

ابـــن منظـــــور جمال الدين محمد بن مكرم الأنصارى
(ت ٧١١هـ/١٣١١ م) :

٢٤) لسان العرب
٢٠ جزء
طبعة بولاق .

ثالثا : مراجع أجنبية :

(i) Books:

Balog — Paul
"The Coinage of the Mamluk Sultans of Egypt and Syria",
New York, 1964.

Dunlop — D.M.
"Arab Civilization to A.D. 1500",
London, 1971.

Gibb — H.A.R.
"Studies on the Civilization of Islam",
London, 1969.

Holt — P.M.,A.S. Lambton and B. Lewis
"The Cambridge history of Islam",
Vol.1, Cambridge, 1970

Lapidus — Ira Marvin
"Muslim Cities in the Later middle Ages",
Harvard Univ. Press, Cambridge, Massachusette, 1967.

Paliak — A.N.
"Feudalism in Egypt, Syria, Palestine, And The Lebanon 1250-1900",
London, 1939.

Rabie — Hassanein
"The Financial system of Egypt A.H. 564-741/ A.D. 1169-1341",
London, 1972.

Ziadeh — Nicola A.
"Urban Life in Syria under the Early Mamluks",
Beirut-1953.

(ii) Articles in Periodicals:

Holt P.M.
"The Sultanate of al-Mansur Lachin (696-8/1296-9)",
Bulletin of the School of Oriental And African studies, University of London, Vol.XXXVI, part 3, 1973.

Labib Subhi
"Egyptian Commrcial Policy in the Middle Ages",
Studies in the Economic History of the Middle East, ed. by M.A. Cook, pp.63-92.
London, 1970

Poliak A.N.
"Some Notes on the Feudal System of the Mamluks",
The Journal of the Royal Asiatic society, 1937.

SATÓ TSUGITAKA
"The Evolution of the Iqta System under the Mamluks
Analysis of Al-Rawk Al-Husami and Al-Rawk Al-Nasiri",
Memoirs of the Research Department of the Toyo Bunko, No. 37, 1979.

الفصـــل الثانـــي

القضاء والقضاة في مصر في عهد الناصر محمد بن قلاوون

(٧٠٩ - ٧٤١ هـ/١٣٠٩ - ١٣٤١ م)

مقدمة :

كان في مصر في العهد السالف لزمن المماليك قاض واحد كبير ، فلما تسلطن المماليك ، وبالذات في عهد السلطان الظاهر بيبرس البندقدارى[1] ، استقر الحال في سنة ٦٦٣هـ/١٢٦٤ م على أربعة قضاة من مذاهب الأئمة الأربعة : الشافعي ، ومالك ، وأبي حنيفة ، وأحمد بن حنبل – رضى الله عنهم –[2] .

ومن ثم تولى القاضي تاج الدين ابن بنت الأعز[3] قضاء الشافعية ، والقاضي شهاب الدين أبو حفص عمر بن عبد الله بن صالح السبكي قضاء المالكية ، والقاضي بدر الدين بن سلمان قضاء الحنفية ، والقاضي شمس الدين محمد بن الشيخ عماد الدين إبراهيم القدسي قضاء الحنابلة[4] .

وقد خص الظاهر بيبرس قاضي القضاة الشافعية بالتولية في « بلاد الريف »[5] ، دون غيره من القضاة الثلاثة ، واستمر الأمر على ذلك حتى الفترة

---

(١) بيبرس بن عبد الله ، السلطان الظاهر ركن الدين أبو الفتح الصالحي كان قبجاقي الأصل . ولد سنة ٦٢٥ هـ/١٢٢٧ م . أسر ثم اشتراه الأمير علاء الدين ايدكين البندقدار . اشتغل في المنازعات السياسية أيام الأيوبيين . فلما تحولت السلطنة إلى المماليك انضم إلى السلطان المظفر سيف الدين قطز . وحارب معه ضد التتار في عين جالوت . فلما تم النصر للمماليك تآمر الظاهر بيبرس ضد المظفر قطز فتم قتله ، وتسلطن بيبرس . حارب التتار والصليبيين . توفي سنة ٦٧٦ هـ/١٢٧٧ م . من فتوحاته قيسارية ، وأرسوف ، ويافا ، وأنطاكية ، وحصن الأكراد ، والقصير وغيرها . انظر : فوات الوفيات ، جـ ١ ، ص ٢٣٥ – ٢٤٧ .

(٢) صبح الأعشى ، جـ ١ ، ص ٤١٩ ، جـ ٤ ، ص ٣٥ ، جـ ١١ ص ١٧٤ ، حسن المحاضرة ، جـ ٢ ، ص ١٦٥ – ١٦٦ .

(٣) عبد الوهاب بن أبي القاسم خلف بن أبي الثنا محمود ، تاج الدين المعروف بابن بنت الأعز . ولد سنة ٦٠٤ هـ/١٢٠٧ م . مات أبوه وهو صغير . وكان عظيم القدر في الدين والورع والصيانة . وكان ذكيا قوى الذاكرة . درس الفقه والحديث على كبار الشيوخ . خبر التدريس وشئون الإدارة . كانت أول ولايته للقضاء سنة ٦٥٤ هـ/١٢٥٦ م . ثم تولى الوزارة في بداية حكم السلاطين المماليك . ثم عاد إلى القضاء سنة ٦٥٩ هـ/١٢٦٠ م في سلطنة الظاهر بيبرس . كان له شأن كبير أثناء توليه الوزارة . كما كان عظيم السيرة في القضاء . كان ثابت الجأش ، محمود السيرة ، عظيم الهيبة ، ومات في عام ٦٦٥ هـ/ ١٢٦٦ م . انظر : رفع الإصر ، ق ٣ ، ص ٣٧٥ – ٣٨٣ .

(٤) صبح الأعشى ، جـ ١ ، ص ٤١٩ ، جـ ٤ ، ص ٣٥ – ٣٦ ؛ جـ ١١ ، ص ١٧٤ .

(٥) صبح الأعشى ، جـ ١١ ، ص ١٧٤ .

قيد البحث . وكان السلطان المنصور قلاوون[1] أول من ميز قاضي القضاة الشافعي بالديار المصرية بالتولية في أعمالها دون القضاة الثلاثة ، وذلك سنة ٦٧٨هـ/١٢٧٩ م[2] . كما اختص قاضي قضاة الشافعية دون زملائه بالنظر في مال الأيتام ، والأوقاف ، إلى جانب توليته قضاء النواحي في الوجهين القبلي ، والبحرى[3] .

ولعل السؤال الذى يجب أن يطرح هنا هو ما سبب حرص السلاطين المماليك على إيثار قاضي قضاة الشافعية دون غيره من القضاة الثلاثة ؟ عند الإجابة على هذا السؤال نجد تعليلين ، الأول يكمن في أن كافة سلاطين المماليك كانوا من الشافعية ، باستثناء سيف الدين قطز[4] ، الذى كان حنفي المذهب[5] . والسبب الثاني أن معظم سكان الديار المصرية كانوا على المذهب الشافعي . ومن ثم فإن السؤال الثاني الذى يفرض نفسه هنا هو ما السبب الذى استدعى تعيين أربعة « قضاة قضاة » يمثلون المذاهب الدينية الشرعية الأربعة ؟ لعل السبب وراء هذا التغيير في النظام القضائي في مصر زمن المماليك هو ازدياد أتباع المذاهب الثلاثة الأخرى في مصر ، إلى جانب المذهب الشافعي ، وقد اقتضى هذا الانتشار لهذه المذاهب وجود قضاة كبار للتشريع والفتوى فيما يستجد من أمور ، وقضايا .

---

(١) السلطان المنصور قلاوون الصالحي النجمي . كان من أكبر الأمراء زمن الظاهر بيبرس . تولى حكم سلطنة المماليك سنة ٦٧٨ هـ/١٢٧٩ م . هزم التتار في حمص . وفتح طرابلس وحصن المرقب . بنى في القاهرة مدرسة ومارستاناً للمرضى . توفي سنة ٦٨٩ هـ/١٢٩٠ م . انظر : فوات الوفيات ، جـ ٣ ، ص ٢٠٣ – ٢٠٤ ؛ شذرات ، جـ ٥ ، ص ٤٠٩ – ٤١٠ .

(٢) صبح الأعشى ، جـ ١ ، ص ٤١٩ .

(٣) المصدر السابق ، جـ ٤ ، ص ٣٦ .

(٤) سيف الدين قطز : كان أحد مماليك المعز أيبك التركماني . وكان بطلاً ، وشجاعاً . هزم التتار في عين جالوت . ولم يخلف ولداً . أصله من خوارزم . ويقال أنه كان ابن أخت سلطان خوارزم . ثم أسر ، وبيع ، وأصبح مملوكا لتاجر في مصر . تولى حكم سلطنة المماليك ثم قتل على يد الظاهر بيبرس البندقدارى. انظر: فوات الوفيات، جـ ٣، ص ٢٠١ – ٢٠٣؛ شذرات، جـ ٥، ص ٢٩٣ – ٢٩٤.

(٥) حسن المحاضرة ، جـ ٢ ، ص ١٦٦ .

طبيعة النظام القضائي :

يأتي على رأس الجهاز القضائي في مصر أثناء هذه الحقبة منصب « قضاء القضاة » ، ويسمى صاحبه « قاضي القضاة » . فقد كان لكل مذهب ديني قاض أول ، أو كبير القضاة ، فهناك قاضي القضاة الشافعي ، وقاضي القضاة الحنفي ، وقاضي القضاة المالكي ، وقاضي القضاة الحنبلي(١) .

أما عن اختصاص وظيفة « قضاء القضاة » ، فهو التحدث في الأحكام الشرعية ، وتنفيذ قضاياها ، والقيام بالأوامر الشرعية ، والفصل بين الخصوم ، وتعيين النواب للتحدث فيما عسر عليه مباشرته بنفسه . وتعد هذه الوظيفة أرفع الوظائف الدينية ، وأعلاها قدراً ، وأجلها رتبة(٢) . إذن كان منصب « قاضي القضاة » في السلطنة المملوكية أعلى درجة في سلك القضاء في الدولة ، وكان توليه يتم بناء على مرسوم سلطاني يصدر عن السلطان شخصياً(٣) .

أما النظام القضائي في كل مذهب فهو جهاز متكامل يأتي على رأسه القاضي الذى ينبغي أن تتوافر فيه عدة شروط تجعله صالحاً ليتولى مثل هذه الوظيفة الرفيعة ، منها أن يكون على دراية وفهم عميق بالأحكام والقضايا الفقهية ، ويتمتع بأخلاق عالية تسمو بنفسه عن قبول هدايا أصحاب الحاجات . وعليه أن يبذل النصيحة للحاكم بأن يتبع في حكمه قواعد الدين الإسلامي . وإذا كان قاضياً للشافعية فإليه يرجع أمر الأوقاف التى لابد أن ينهض بها بعناية وإخلاص . كما يجب أن يكون أميناً في أحكامه بين المسلمين ، وأن يجتهد في إعلاء كلمة الحق ، ولا يخشى سوى الله عز وجل(٤) .

وكان لكل قاضي كاتب يسمى « كاتب القاضي » ، ووظيفته تسجيل ما بين يدى القاضي من القضايا والأحكام التى يقضي بها . ومن ثم وجب عليه

---

(١) صبح الأعشى ، جـ ٤ ، ص ٣٤ - ٣٦ .
(٢) المصدر السابق ، جـ ٤ ، ص ٣٤ - ٣٥ .
(٣) المصدر السابق ، جـ ١١ ص ١٧٥ .
(٤) معيد النعم ، ص ٥٥ - ٦٠ .

أن يكون عالماً باللغة ، ذو دراية وفهم بمدلولات الألفاظ . كما ينبغي أن يكون حسن الفهم في الألفاظ العامية والكلام الدارج ، وعلى دراية كاملة بمدلولات الألفاظ الوقفية التى تظهر من شروط كتب الوقف ، بحيث لا يحدث لبس عند تضييق شروط الواقف[١] .

أما « حاجب القاضي » فمن حقه الاستئذان على أصحاب الحاجات ، ورفع الأمور إلى القاضي[٢] . ويأتي بعد ذلك « نقيب القاضي » الذى كان واجبه « تنبيه القاضي على الشهود ، وتنبيه الشهود على القاضي »[٣] .

أما « أمناء القاضي » فيجب عليهم التحفظ على أموال الأيتام والغائبين ، وكذلك تنفيذ أوامر القاضي بصدد صرف زكاة اليتيم لمن يستحقها من الأيتام بعد اكتمال الحول[٤] . ويليهم « وكلاء دار القاضي » أى المحامون بالمفهوم الحديث . وهم أناس نصبوا أنفسهم لاستخلاص حقوق الخلق . ويجب عليهم العمل على إبراز الحق ، سواء بأجر أو بدونه . ومن هنا يحق لهم فهم القضية بكافة تفاصيلها لمعرفة صاحب الحق ، ومعاقبة المعتدى . ويجب على الوكيل ألا يتردد في إظهار المحق ولو كان هو الخصم في الموضوع . فالقصد إظهار الحق ، وإلغاء الباطل[٥] .

وأخيراً « الشهود » الذين كانت مهمتهم الشهادة على مختلف أنواع المعاملات بين الناس من بيع ، وشراء ، ومبادلة ، وغير ذلك . ويجب عليهم الشهادة على الحقوق دون أجر . وألا تكون الشهادة التى يؤدونها تجارة يؤسسون لها الحوانيت ، ويتقاسمون ربحها فيما بينهم ، فذلك مرفوض شرعاً[٦] .

---

(١) المصدر السابق ، ص ٦٠ – ٦١ .
(٢) المصدر السابق ، ص ٦١ .
(٣) المصدر السابق ، ص ٦٢ .
(٤) المصدر نفسه .
(٥) المصدر السابق ، ٦٢ – ٦٣ .
(٦) المصدر السابق ، ٦٣ – ٦٤ .

أما « قضاء العسكر »[1] فهي وظيفة جليلة قديمة . وكان يتولى هذه الوظيفة ثلاثة قضاة : شافعي ، وحنفي ، ومالكي . وكانوا يجلسون مع السلطان في دار العدل دون قضاة القضاء الأربعة ، وكذلك يرافقون السلطان في أسفاره[2] . ومن واجب « قاضي العسكر » الفصل في الأمور المتعلقة بالعسكر : كالغنائم ، والشركة والقسمة ، والمبيعات ، والرد بالعيب[3] .

ومن أشهر الذين تولوا هذه الوظيفة القاضي جمال الدين سليمان[4] ابن الخطيب مجد الدين عمر بن سالم بن عمر بن عثمان الأذرعي ، المعروف بالزرعي[5] . ومن الجدير بالذكر أنه لم يكن بالإسكندرية قضاة عسكر[6] .

وقد جرت العادة في سلطنة المماليك عند كتابة التقليد السلطاني لمن يتولى منصب « قضاء القضاة »[7] ؛ بأن يفتتح المرسوم بعبارة : « توقيع شريف بأن يستقر المجلس العالي ، القاضوى ، الكبيرى ، الفلاني ، فلان : أعز الله تعالى أحكامه ، في قضاء قضاة الشافعية بالديار المصرية على أجمل العوائد

---

(١) « قضاء العسكر » : وظيفة كانت موجودة في زمن السلطان صلاح الدين يوسف بن أيوب . وكان قاضي العسكر يحضر إلى دار العدل مع كبار القضاة . وهم ثلاثة قضاة : شافعي ، وحنفي ، ومالكي دون الحنابلة . انظر : صبح الأعشى ، جـ ٤ ، ص ٣٦ ؛ جـ ١١ ، ص ٩٦ .

(٢) صبح الأعشى ، جـ ٤ ، ص ٣٦ .

(٣) المصدر السابق ، جـ ١١ ، ص ٩٦ .

(٤) سليمان بن عمر بن سالم الشافعي جمال الدين الزرعي . ولد بأذرعات سنة ٦٤٥ هـ/١٢٤٧ م . قدم دمشق وهو شاب فتفقه ، واشتغل بالعلم ، وسمع الحديث . وولى قضاء زرع ثم قضاء شيزر ، وناب بدمشق والقاهرة عن بدر الدين محمد بن جماعة . تولى قضاء مصر سنة وشهرين عوضاً عن ابن جماعة . ثم عزل وتولى قضاء العسكر . وصار يحضر إلى دار العدل ويجلس بين القاضيين الحنفي والحنبلي . ثم ولي قضاء الشام سنة ٧٢٣ هـ/١٣٢٣ م . ثم عزل وتوجه إلى القاهرة . كان صارماً ، ساكناً ، عفيفاً ، وقوراً ، ماهراً في الأحكام . توفي سنة ٧٣٤ هـ/١٣٣٣ م .

انظر : الدرر ، جـ ٢ ، ص ٢٥٥ – ٢٥٧ ؛ رفع الإصر ، ق ٢ ، ص ٢٥٠ – ٢٥١ .

(٥) تذكرة ، ورقة ١٠١ أ ؛ السلوك ، جـ ٢ ، ص ٣٧٦ ؛ النجوم ، جـ ٩ ، ص ٣٠٤ .

(٦) صبح الأعشى ، جـ ٤ ، ص ٦٣ .

(٧) عن ألقاب القضاة ، انظر : صبح الأعشى ، جـ ١١ ، ص ٨٢ . أما عن الألفاظ السامية التى تكتب في مقدمة كتب التفويض بقضاء قضاة الديار المصرية . انظر : المصدر السابق ، جـ ١١ ، ص ١١٢ – ١١٣ .

وأتمها ، وأكمل القواعد وأعمها ، بما لذلك من المعلوم الشاهد به الديوان المعمور ، على ما شُرح فيه »(١) . وكانت هذه الديباجة المنتقاة تتبع عند تعيين قضاة القضاة في المذاهب الأربعة دون استثناء(٢) . ويسجل القلقشندى نسخة تقليد بقضاء القضاة الشافعية ، كتب لقاضي القضاة تاج الدين ابن بنت الأعز(٣) . وعند دراسة مواد هذا التقليد ، مع نسخة الوصية(٤) التى تشمل القضاة الأربعة في الفترة قيد البحث ، نجد أنها تتضمن مواد متماثلة . ولعله من المهم لنا بيان أهم مواد هذين الكتابين .

يتضمن كتاب تولية قاضي القضاة الشافعية في أوله الحمد لله والشكر له على جليل نعمه وفضله . ثم توضيح الأسباب التى تميزت بها هذه الشخصية فاستحقت هذا المنصب الرفيع الحساس في الدولة . فهو يتحلى بأخلاق عالية ، وعلم غزير ، ودراية واسعة في العلوم والمعارف . إلى جانب قوة الشخصية ، وحسن الاستماع ، والحكمة في القول والتصرف ، مع التمسك بمبادىء الحق ، والعدل ، والمساواة . فيساعد المظلوم ، ويعين المحتاج ، ويوصل المقطوع ، حتى تستقر أحوال الرعية في المجتمع ، ويطمئن الناس على حقوقهم ، ويؤدوا ما عليهم ، فإن الحق أمانة ، والعدل واجب . أما واجبات قاضي قضاة الشافعية ، فتكمن في نصرة الحق ، ونجدة المغبون ، وفصل الحلال عن الحرام . وعليه أن يتخذ من الشريعة الإسلامية مناراً له في أحكامه . وأن يتفانى في بذل الفتوى النصوح . ولا يتردد في طلب النصيحة من أهل العلم والمعرفة ، ويجتهد في أن يكون مصيباً في أحكامه ، مستقيماً في تصرفاته ، حسناً في سلوكه(٥) . كما يجب عليه أن يكون حريصاً وحذراً في استماعه للشهود ، فيميز الحق من الباطل ، والصدق من الزور . وأن يتبين هدف الشاهد

---

(١) المصدر السابق ، جـ ١١ ص ١١٦ .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) المصدر السابق ، جـ ١١ ، ص ١٧٥

(٤) المصدر السابق ، جـ ١١ ، ص ١٩٦ .

(٥) المصدر السابق ، جـ ١١ ، ص ١٧٥ – ١٧٧ .

من الشهادة لكي لا يكون له مصلحة ورائها . فيتحقق من شهود الأمور الجنائية ، وشهود عمليات البيع ، والشراء ، والمبادلات التجارية ، وشهود القيمة[1] المختصين بأموال الأرامل ، واليتامى ، وشهود الأوقاف بكافة أنواعها . كما أنه حق عليه أن يكون حازماً في محاسبة « الوكلاء » عما في أيديهم من أموال الغير من الضعفاء ، والعاجزين ، واليتامى ، فيأخذ كل ذى حق حقه . وأخيراً فإن توضيح هذه الوصايا ليس إلا نوعاً من التذكير ، فلا بد أن يكون « قاضي القضاة » عالما بكل حقوقه ، ومدركاً لجميع واجباته[2] .

واستنادا إلى ابن بطوطة الرحالة المعاصر الذى زار مصر سنة ٧٢٦هـ/ ١٣٢٦ م ، يمكن القول إنه كان يوجد في مصر خلال هذه الفترة أربعة رؤساء للقضاء وهم : قاضي القضاة الشافعية[3] ، وقاضي القضاة المالكية ، وقاضي القضاة الحنفية ، وقاضي القضاة الحنابلة[4] .

ويذكر ابن بطوطة أنه وجد عندما جاء إلى مصر أن قاضي قضاة الشافعية كان أعلى القضاة الأربعة منزلة ، وأكبرهم قدراً . وبيده تعيين القضاة بمصر وعزلهم[5] . وكان آنذاك القاضي بدر الدين محمد بن جماعة[6] .

---

(١) « شهادة القيمة تكون عند تقويم ما يتنازع فيه الشركاء توصلاً للتقسيم ، ويتولى هذا في اصطلاح العصر الخبراء » . انظر : معيد النعم ، ص ٦٤ ، هامش ١ .

(٢) صبح الأعشى ، جـ ١١ ، ص ١٩٦ – ١٩٨ .

(٣) أما عن الألقاب التى اختص بها قاضى القضاة الشافعي بالديار المصرية ، انظر : المصدر السابق ، جـ ٦ ، ص ١٥٧ .

(٤) رحلة ابن بطوطة ، ص ٦٠ – ٦١ .

(٥) المصدر السابق ، ص ٦٠ .

(٦) محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الشافعي . ولد بحماه سنة ٦٣٩ هـ/١٢٤١ م . ودرس على يد عدد من كبار شيوخ حماه ودمشق وبغداد . ولى قضاء القدس سنة ٦٨٧ هـ/١٢٨٨ م . ثم نقل إلى قضاء الديار المصرية . ثم أعيد إلى قضاء الشام ، وخطابة الجامع الأموى . تولى قضاء الشافعية في مصر . واستمر بها إلى أن طلب الإعفاء سنة ٧٢٧ هـ/١٣٢٦ م بسبب تدهور صحته . درس في المدرسة الصالحية ، والناصرية ، وجامع ابن طولون ، ودار الحديث الكاملية ، والمدرسة الخشابية . كان فقيهاً ومحدثاً وعالماً . كما كان حسن الأخلاق ، طيب المحاضرة ، قوى النفس ، متواضعاً ، كريماً ، متقشفاً . انقطع في منزله قرابة ست سنين حتى توفي سنة ٧٣٣ هـ/١٣٣٢ م .
انظر : الدرر ، جـ ٣ ، ص ٣٦٧ – ٣٦٩ .

وقد تميز النظام القضائي زمن المماليك بحرص بعض السلاطين المماليك على الجلوس للقضاء ، فالناصر محمد بن قلاوون أعلن في جمادى الأولى سنة ٧١١هـ/أيلول – سبتمبر سنة ١٣١١ م ، أنه سوف يداوم على الحضور إلى « دار العدل »[١] كل يوم اثنين ، للنظر في شكاوى الرعية[٢] . وبالفعل بدأ الناصر محمد في الحضور إلى « دار العدل » كل يوم اثنين .

ويضيف ابن بطوطة : وكل يوم خميس أيضاً[٣] . وفي الحقيقة لقد اقتصر تصدى الناصر محمد لسماع المظالم والشكاوى بحضور القضاة الأربعة على يوم الاثنين فقط . أما يوم الخميس فلا يعرض شيء من هذا القبيل ، ولا يحضر أحد من القضاة ، إلا إذا اقتضت الضرورة ذلك[٤] . واستمر الناصر محمد على عادته هذه في الجلوس في « دار العدل » يومي الاثنين والخميس طوال العام ، فيما عدا شهر رمضان[٥] . ويبدو أن جلوس السلطان في « دار العدل » يوم الخميس كان من أجل بعض الأمور الأخرى في الحكم والدولة .

وكان نظام الجلوس في « دار العدل » أن يجلس السلطان الناصر محمد في صدر القاعة ، ويقعد قضاة القضاة الأربعة عن يساره ، بحيث يكون أعلاهم منزلة في الجلوس قاضي قضاة الشافعية ، ثم قاضي قضاة الحنفية ، ثم قاضي

---

(١) « دار العدل » : بنى السلطان ركن الدين بيبرس البندقدارى دار العدل وجلس بها للنظر في المظالم . فلما بنى الناصر محمد الإيوان واظب على الجلوس فيه يوم الاثنين والخميس ، وصار يفصل في القضايا التى استعصت على من دونه حلها . فلما تولى السلطان برقوق عقد لنفسه مجلسا بالاصطبل السلطاني من قلعة الجبل ، وواظب على الجلوس فيه يومي الأحد والأربعاء . وكذلك فعل السلطان الناصر فرج ، والسلطان المؤيد شيخ ، واستمر ذلك في عهد المقريزى سنة ٨١٩ هـ/١٤١٦ م . وكان الناصر محمد يستقبل في الإيوان أيضاً رسل الملوك والسفارات المختلفة . وكانت هيئة الجلوس فيه تضم السلطان وكبار رجال الدولة والقضاة للنظر في مختلف الأمور الشائكة ، حيث كان كاتب السر يقرأ القضايا للسلطان فيبت فيها بعد التشاور مع ناظر الجيش ، وقضاة المذاهب الأربعة ، وقاضي العسكر .
انظر : المواعظ والاعتبار ، جـ ٢ ، ص ٢٠٧ – ٢٠٩ .

(٢) رحلة ابن بطوطة ، ص ٦١ ؛ السلوك ، جـ ٢ ، ص ١٠٣ .

(٣) رحلة ابن بطوطة ، ص ٦١ ؛ انظر كذلك : المواعظ والاعتبار ، جـ ٢ ، ص ٢٠٨ .

(٤) المواعظ والاعتبار ، جـ ٢ ، ص ٢٠٩ .

(٥) المصدر نفسه .

قضاة المالكية ، ثم قاضي قضاة الحنابلة . ولكن بعد وفاة قاضي قضاة الحنفية شمس الدين الحريرى[1] ، جعل الناصر محمد مكانه مما يلي قاضي قضاة المالكية ، على أساس أن العادة كانت هكذا من قبل ، وتم تنفيذ أمر الناصر محمد[2] . واستمر يجلس مع كبار القضاة الأربعة للنظر في مظالم الرعية كل يوم اثنين[3] .

أما القلقشندى فيذكر أن السلطان في جلوسه « بدار العدل » كان يجلس على الكرسي الموضوع تحت سرير الملك . ويجلس على يمينه قضاة القضاة من المذاهب الأربعة ، ثم وكيل بيت المال[4] ، ثم الناظر في الحسبة[5] .

---

(١) محمد بن عثمان بن أبي الحسن بن عبدالوهاب الأنصارى شمس الدين الحريرى الحنفي. ولد سنة ٦٥٣هـ/ ١٢٥٥ م . درس الفقه ، والنحو ، والحديث . ولى قضاء دمشق ، ثم قضاء الديار المصرية سنة ٧١٠ هـ/١٣١٠ م . وأضيف إليه تدريس المدرسة الصالحية ، والناصرية ، وجامع الحاكم . كان خلوقاً ، نزيهاً ، عادلاً ، حازماً في مواقفه ، متديناً ، صارماً . وكان متشدداً في أحكامه ، لا يلتفت لتأثير السلطان أو ذوى الجاه . وكان يرفض « الاستبدال » في الأوقاف ، ولهذا السبب عزل لمدة قصيرة سنة ٧١٧ هـ/١٣١٧ م . بلغ مكانة عظيمة في مصر . استمر في قضاء القضاة الحنفية إلى أن مات سنة ٧٢٨هـ/ ١٣٢٧ م .

انظر : الدرر ، جـ ٤ ، ص ١٥٨ — ١٥٩ .

(٢) رحلة ابن بطوطة ، ص ٦١ .

(٣) المصدر نفسه ؛ صبح الأعشى ، جـ ٤ ، ص ٤٤ ؛ السلوك ، جـ ٢ ، ص ١٠٣ ؛ المواعظ والاعتبار ، جـ ٢ ، ص ٢٠٨ — ٢٠٩ .

(٤) « وكيل بيت المال » : من حقه ألا يبيع من أملاك بيت المال ما المصلحة في بقائه ، ولا يبيع إلا عند الحاجة مثل البيع على اليتامى . وقد انتشرت عادة بين وكلاء بيت المال خلال هذه الحقبة بالبيع من الشارع ما يفضل عن حاجة المسلمين ، ولكن ذلك حسب افتاء الشيوخ حرام .

انظر : معيد النعم ، ص ٦٥ ؛ انظر أيضاً : صبح الأعشى ، جـ ١١ ، ص ٩٧ .

(٥) « ناظر الحسبة » أو المحتسب : عليه النظر في القوت ، وكشف غمة المسلمين فيما تدعو إليه حاجتهم في ذلك ، والاحتراز في المشروب ، فواجبه التأكد من عدم بيع الخمور في الأسواق ، وعدم بيع المحرم والمضر من الأطعمة أو الفاسد منها . وكذلك ملاحظة الأسعار فيحافظ على السعر المناسب للمواد الغذائية في الأسواق ومن خالف ذلك عرض نفسه للعقاب . ومراعاة عدم الغش في أنواع البضائع المعروضة ، وصحة الأوزان ، وقانونية المبادلات التجارية فلا يقع الضرر للرعية حيث يحصل الفقير على قوته بسعر مناسب .

انظر : معيد النعم ، ص ٦٥ — ٦٦ ؛ صبح الأعشى ، جـ ١١ ، ص ٩٦ — ٩٧ . والمقصود في العبارة أعلاه « محتسب القاهرة » الذى كان يحق له الجلوس في دار العدل . انظر : صبح الأعشى، جـ ٤، ص ٣٧ .

ويجلس على يساره كاتب السر[1] ، وقدامه ناظر الجيش[2] وجماعة الموقعين[3] تكلمة حلقة دائرية . وكان السلطان حريصاً على أن ينظر في الشكاوى ، والقضايا ، بالتشاور مع القضاة كلما رأى في ذلك ضرورة[4] . إذن كان واجباً على قضاة القضاة الأربعة : قاضي قضاة الشافعية ، وقاضي قضاة الحنفية ، وقاضي قضاة الحنابلة ، وقاضي قضاة المالكية ، الجلوس في دار العدل كل يوم اثنين للنظر في القضايا التى تعرض[5] .

أما عن طبيعة القضايا التى ينظر فيها الناصر محمد في « دار العدل » فهي تلك التى أعيت من دونه فصلها[6] . أى ما استعصى على كبار القضاة البت فيها ، واستلزم الأمر أن تعرض على السلطان شخصياً للحكم فيها . ولا شك أن في ذلك رغبة أكيدة لتحقيق العدل ، فعندما تستنفد كافة الأجهزة المسئولة في

---

(١) كاتب السر : وظيفته التوقيع عن السلطان ، والاطلاع على أسراره التى يكاتب بها ، وعنه تصدر التواقيع بالولايات والعزل . ومن حقه عرض القصص على السلطان وتفهيمه إياها حيث إن السلطان مشغول الفكر ، كثير المشاغل والمسئوليات . وأن يكون في نقله للقضايا واضح الكلام ، لطيف العبارة ، حتى يحكم فيها السلطان بالعدل . ويجب أن يحترز في الكتابة في قطع الأرزاق ؛ فقلما أفلح كاتبه .

انظر : معيد النعم ، ص ٣٠ ؛ صبح الأعشى ، جـ ٤ ، ص ٣٠ ؛ جـ ١١ ، ص ٩٢ - ٩٣ .

(٢) « ناظر الجيش » : من حقه النظر في حال الجند ، وتجريد من يرى فيه المصلحة والكفاية والقدرة . وحرام عليه أن يجهز الفقير العاجز ، أو أن يغرى به السلطان ، بل يجب أن يحميه من الضرر . وعليه توزيع التجريدات على حسب مصلحة المسلمين فذلك جوهر واجبه . ومن قبائح ديوان الجيش إلزام الفلاحين في الإقطاعات بالفلاحة ، والفلاح حر يأبى الخضوع . وأحيانا يقترف مسئولي ديوان الجيش المظالم على أساس إنها مشروعة لهم بعرف الديوان ، ولكن ذلك مرفوض شرعا .

انظر : معيد النعم ، ص ٣٣ - ٣٤ ؛ صبح الأعشى ، جـ ٤ ، ص ٣٠ - ٣١ ؛ جـ ١١ ، ص ٩٣ .

(٣) « الموقعون » أى كتاب الرسائل والمكاتبات السلطانية . وعليهم الرفق بالرعية فيما يكتبونه ، والتخفيف من التشديدات التى يؤمرون بكتابتها ، ولا يسوغ الأمر بها ، فإن لم يستطع فعليه ألا يبالغ في الأمر وزيادة الظلم ، وعليه أن يكون حسن العبارة ، واضح الكلمات ، بسيط التعبير حتى يفهم الناس ما يكتب بسهولة .

انظر : معيد النعم ، ص ٣١ .

(٤) صبح الأعشى ، جـ ٤ ، ص ٤٤ ؛ انظر كذلك : حسن المحاضرة ، جـ ٢ ، ص ١٢٧ .

(٥) السلوك ، جـ ٢ ، ص ١٢٦ .

(٦) المواعظ والاعتبار ، جـ ٢ ، ص ٢٠٨ .

الدولة طاقاتها الشرعية في إبداء رأى مناسب لقضية ما ، فإن المدعي يحق له طرق باب أخير لابد أن يتوفر فيه حل ملائم ، ألا وهو عرض القضية بين يدى السلطان كي يفصل فيها برأى عادل ، بعد أن يتشاور في الموضوع مع القضاة الأربعة المتواجدين في « دار العدل » ، وجميع كبار المسئولين في الدولة ، وبذلك يصبح عند كل صاحب قضية مستعصية أمل أخير في حل عادل على يد السلطان في « دار العدل » . وعلى ذلك يمكن القول إن « دار العدل » هذه كانت بمثابة « محكمة العدل السلطانية » أو « محكمة الاستئناف العليا » بالمفهوم المعاصر اليوم للنظر في القضايا الشائكة والمؤجلة . وكان الرأى فيها جماعيا يتم بتشاور السلطان مع قضاة المذاهب الأربعة ، وكبار الإداريين . ولا شك أن تسمية هذا المجلس القضائي السلطاني « بدار العدل » يمثل رغبة سلطانية في نشر العدل بين الرعية ، وحصول أصحاب القضايا المعقدة على حل مناسب من السلطان ذاته مباشرة . ولعل السؤال الذى يبرز هنا هو ماذا يكون موقف السلطان إذا كانت القضية المطروحة تتضمن تعارضا بين مصلحته الخاصة ، وبين حصول أصحاب الدعوة على حقوقهم ؟ هل يحكم السلطان بترجيح كفة منفعته الذاتية ، أم يفتي وفق مبدأ إعادة الحقوق إلى أصحابها ؟ وما هو رأى القضاة في مثل هذا الموضوع ؟ في الحقيقة لكي نستطيع أن نجيب على هذه التساؤلات توخياً للحقيقة لابد من تتبع مختلف الجوانب المتعلقة بموضوع هذا البحث .

علاقة الناصر محمد بالقضاة :

كانت العلاقة بين الناصر محمد والقضاة قائمة على الاحترام المتبادل حيث حرص كلا الجانبين على تحقيق الحد الأدنى في صيانة مكانة الطرف الآخر . وقد حقق هذا الوضع توازناً معقولاً في روابط المودة والتقدير بينهما . ولكن هذا لا يعني أن الصفاء في تلك العلاقة كان دائماً ، فقد واجهها بعض العثرات التى اقتضتها وجهات النظر المتضاربة عند كلا الطرفين . من ذلك على سبيل المثال أنه عند عودة السلطان الناصر محمد بن قلاوون إلى الحكم للمرة الثالثة سنة ٧٠٩هـ/١٣٠٩ م سأل قاضي القضاة بدر الدين محمد بن جماعة عن

سبب فتواه بجواز المسلمين لقتاله . فأنكر قاضي القضاة بدر الدين ابن جماعة أنه أفتى بذلك ؛ وإنما تكون الفتوى على مقتضى كلام المستفتي[1] . وكان الناصر محمد يقصد بكلامه هذا وقوف قاضي القضاة إلى جانب السلطان المخلوع ركن الدين بيبرس الجاشنكير المنصورى[2] ضده . إلا أن قاضي القضاة بدر الدين محمد بن جماعة رفض هذا الاتهام . ولا نعرف في الحقيقة على أى أساس رفض القاضي بدر الدين ابن جماعة هذا الاتهام ؟! هل لأنه فعلاً لم يفت بذلك ؟ أم أن فتواه لم تكن لمثل مضمون هذا الاتهام ؟ ولعل السؤال الذى يجب أن يطرح بعد ذلك : لماذا كان موقف القاضي بدر الدين ابن جماعة إيجابياً مع كل من السلطانين ؟ لماذا لم تقتصر مناصرته فقط على صاحب الحق منهما ؟ وإذا كان يصعب علينا – كمؤرخين ملتزمين بمنهج الحياد في تقصي الحقائق وراء البحث العلمي – أن نرجح أيهما صاحب الحق ، على أساس أن المماليك وصلوا إلى مركز السلطة في الدولة الإسلامية عن طريق اغتصابها من الأيوبيين ، فلابد أن القاضي بدر الدين ابن جماعة كان قادراً على تمييز صاحب الحق من غيره حينذاك ، بما توفر بين ناظريه من أمور وحوادث شارك هو شخصياً في الكثير منها . وكما يصعب علينا أن نتهم شخصية كبيرة مثل قاضي القضاة ابن جماعة بالخوف من السلطان الحاكم حينذاك ، فإنه يصعب علينا كذلك قبول تقبله لكيفية تغير الأوضاع السياسية ، وانتقال مقاليد السلطة من حاكم إلى آخر دون كلمة أو موقف . ويبدو أن الناصر محمداً أراد أن يعاقب

---

(١) الدرر ، جـ ٢ ، ص ٢٥٥ ؛ السلوك ، جـ ٢ ، ص ٧٤ ؛ النجوم ، جـ ٩ ، ص ٨ – ٩ .

(٢) بيبرس الجاشنكير السلطان المظفر . كان من مماليك المنصور قلاوون . وترقى إلى أن قرره « جاشنكير » أى متذوق الأطعمة والمشروبات السلطانية . وزادت منزلته حتى أمر في حياة أستاذه . ثم أصبح من أكابر الأمراء . حج بالناس سنة ٧٠١ هـ/١٣٠١ م . وقد استبد مع صاحبه سيف الدين سلار بالحكم في سلطنة الناصر محمد الثانية . فلما عزل الناصر محمد نفسه في الكرك تسلطن بيبرس وتلقب بالمظفر سنة ٧٠٨ هـ/١٣٠٨ م ، وبايعه الخليفة المستكفي بالله أبي الربيع سليمان . ولكن الناصر محمد لم يلبث أن عزم بمساعدة أمراء الشام على عزل بيبرس وتولى السلطنة . وبالفعل عاد الناصر إلى مصر وانهزم بيبرس فقبض عليه الناصر محمد وقتله سنة ٧٠٩ هـ/١٣٠٩ م . وبنى الخانقاة المظفرية ، وجدد الجامع الحاكمي .

انظر : ذيل ، ورقة ٢٨ أ – ب ؛ الدرر ، جـ ٢ ، ص ٣٦ – ٤٠ ؛ النجوم ، جـ ٨ ، ص ٤٦ ، ١٠٠ ، ١٣٢ – ١٣٣ ، ١٥٧ – ١٦٠ ، ١٦٧ ، ١٧١ ، ١٧٣ ، ٢٠٠ ، ٢٠٢ ، ٢٢٢ – ٢٢٣ ، ٢٢٦ – ٢٢٧ .

قاضي القضاة ابن جماعة على ما سبق أن اتهمه به ، فعزله عن مشيخة خانقاة[١] سعيد السعداء[٢] ، وأسندها إلى الشيخ كريم الدين عبد الكريم الآملي[٣] . كما عزله عن خطابه جامع القلعة[٤] . وولى بدلاً منه جمال الدين محمد بن تقي الدين محمد القسطلاني[٥] ، وذلك « لتغير السلطان عليه »[٦] . ويظهر أن الناصر محمداً لم يكتف بذلك فعمل في صفر ٧١٠هـ/يوليو ١٣١٠ م على عزل قاضي القضاة بدر الدين محمد بن إبراهيم بن جماعة عن قضاء القضاة الشافعية

---

(١) « خانقاة » جمعها خوانق أو خانقاوات وهي كلمة فارسية ، ومعناها البيت حيث كانت مركزاً ينقطع فيه الصوفية للعبادة والتصوف . وهي حديثة في الإسلام حيث ظهرت في حدود الأربعمائة الهجرية . وأول من أحدث الخوانق في مصر صلاح الدين الأيوبي .

انظر : السلوك ، جـ ١ ، ص ١٨٢ ، هامش ٤ . ويسجل القلقشندى نسخة توقيع بمشيخة الشيوخ بالخانقاة المذكورة . انظر : صبح الأعشى ، جـ ١١ ، ص ٣٧٠ - ٣٧٢ .

(٢) الخانقاة الصلاحية ، دار سعيد السعداء حيث كانت تعرف في الدولة الفاطمية بهذا الاسم . فلما تولى الحكم صلاح الدين الأيوبي جعلها داراً للفقراء الصوفية الواردين من مختلف البلاد . وولى عليها شيخاً ، ووقف عليها الأوقاف الجليلة . ورتب للصوفية فيها في كل يوم طعاماً ، ولحماً ، وخبزاً . وبنى لهم حماماً بجوارهم . فكانت أول خانقاة عملت في مصر ، ونعت شيخها بشيخ الشيوخ .

انظر : المواعظ والاعتبار ، جـ ٢ ، ص ٤١٥ - ٤١٦ .

(٣) عبد الكريم بن عبد الله الآملي كريم الدين ، شيخ الخانقاة بالسعيدية بالقاهرة . اشتغل بالتصوف . وقد عزل فترة عن مشيخة الخانقاة ثم أعيد . وكان محبباً إلى الأعيان . وقد توفي سنة ٧١٠ هـ/١٣١٠ م .

انظر : الدرر ، جـ ٣ ، ص ١٠ - ١١ .

(٤) جامع القلعة : هذا الجامع بقلعة الجبل أنشأه الناصر محمد بن قلاوون سنة ٧١٨ هـ/١٣١٨ م . وكان أولاً مكانه جامع قديم حوله بعض المباني ، فهدم ذلك كله ، وبنى هذا الجامع الجديد . وكان جميل العمارة ، وبه قبة جميلة ، ومقصورة من حديد بديعة الصنعة ، وأخرى لصلاة السلطان الناصر محمد . ووضع به من الرخام الفاخر الملون الشيء الكثير . وعين للخطابة فيه جمال الدين محمد بن محمد ابن الحسن القسطلاني خطيب جامع عمرو ، مع عشرين مؤذناً ، وقراء . وخصص له أوقافاً لمصاريفه . واستمر سلطان مصر يؤدى به صلاة الجمعة ، كما استمر قاضي القضاة الشافعي يخطب فيه ويصلي بالناس يوم الجمعة .

انظر : المواعظ والاعتبار ، جـ ٢ ، ص ٣٢٥ .

(٥) محمد بن محمد بن الحسن بن أحمد القسطلاني ، ولد سنة ٦٧٣ هـ/١٢٧٤ م ، وسمع من ابن خطيب المزة ، وصحب المرجاني وحج معه ، وولى إمامة جامع مصر وخطابته مدة طويلة . ثم ولى خطابة جامع القلعة ، ومات في شهر ربيع الآخر سنة ٧٢٥ هـ/١٣٢٥ م .

انظر : الدرر ، جـ ٤ ، ص ٢٩٠ .

(٦) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٨٣ .

في مصر ، وولى عوضه جمال الدين سليمان بن عمر الزرعي[١] . وهكذا يلاحق غضب الناصر محمد قاضي القضاة بدر الدين ابن جماعة حتى يعزل عن منصبه القضائي . ولكن ذلك لم يستمر ، ففي ربيع الآخر من العام التالي أعيد قاضي القضاة ابن جماعة إلى « قضاء القضاة » بديار مصر[٢] . وصرف جمال الدين سليمان بن عمر الزرعي عنها ، حيث استقر في قضاء العسكر[٣] ، وتدريس الجامع الحاكمي[٤] ، ورسم له أن يجلس بين القاضي الحنفي والحنبلي بدار العدل[٥] . إذن كان الناصر محمد يرى أن تجريد قاضي القضاة من مناصبه وألقابه هو نوع من العقاب ، ومن ثم لابد أنه اعتقد أن تولي القاضي لمنصب « قضاء القضاة » هو تشريف له ، وليس تكليفاً . ولعل السؤال الذى لابد أن يثور هنا هو ما الذى يجبر شخصاً مثل القاضي بدر الدين ابن جماعة على أن يقبل العمل في ظل جبروت أصحاب السلطة الذين كانوا لا يترددون في ممارسة الظلم تلبية لمشاعر شخصية ؟ عند الإجابة على هذا السؤال نجد أننا أمام تفسيرين : الأول : لابد أن القاضي بدر الدين ابن جماعة كان على علم تام ،

---

(١) مصر ، ورقة ٦٤ ب ؛ الدرر؛ جـ ٢ ، ص ٢٥٥ ؛ جـ ٣ ، ص ٣٦٨ ؛ السلوك ، جـ ٢ ، ص ٨٦ ؛ النجوم ، جـ ٩ ، ص ١٥ .

(٢) زيتير شتين ، ص ١٥٥ ؛ مصر ، ورقة ٦٨ ب ؛ تذكرة ، ورقة ٦٢ ب ؛ الدرر ، جـ ٣ ، ص ٣٦٨ .

(٣) مصر ، ورقة ٦٨ ب ؛ تذكرة ، ورقة ٦٢ ب .

(٤) جامع الحاكم : تم بناء هذا الجامع أيام الخليفة الحاكم بأمر الله . وقد عمل السلطان ركن الدين بيبرس الجاشنكير على ترميمه ، وجعل له عدة أوقاف بناحية الجيزة ، والصعيد ، والإسكندرية . ورتب فيه دروساً أربعة لإقراء الفقه على مذاهب الأئمة الأربعة ، ودرسا لإقراء الحديث النبوى ، وجعل لكل درس مدرساً ، وعدة كثيرة من الطلبة ، فرتب في تدريس الشافعية قاضي القضاة بدر الدين محمد ابن جماعة الشافعي ، وفي تدريس الحنفية قاضي القضاة شمس الدين أحمد السروجي الحنفي ، وفي تدريس المالكية قاضي القضاة زين الدين علي بن مخلوف المالكي ، وفي تدريس الحنابلة قاضي القضاة شرف الدين الجواني ، وفي درس الحديث الشيخ سعد الدين مسعود الحارثي . كما وفر فيه دروس في النحو ، والقراءات ، والتصدير . وعمل فيه خزانة كتب جليلة ، كما جعل فيه قراء لقراءة القرآن الكريم ، فانفق عليه بذلك أكثر من أربعين ألف دينار .

انظر : المواعظ والاعتبار ، جـ ٢ ، ص ٢٧٧ – ٢٧٨ ؛ حسن المحاضرة ، جـ ٢ ، ص ٢٥٣ – ٢٥٤ .

(٥) الدرر ، جـ ٢ ، ص ٢٥٥ ؛ السلوك ، جـ ٢ ، ص ١٠١ .

وإدراك كامل بحقيقة ما يجرى حوله من أحوال وتغيرات ، حيث كان هو نفسه ممن تعرض لها ، وقاسى بسببها . والثاني : أن القاضي ابن جماعة وجد أنه لا يمكن أن يعزل نفسه بعيداً عن مجريات الأمور ، ورأى أن التعامل معها خير من الابتعاد عنها ولو كان في القرب منها ضرر وأذى ، فإن ذلك هو السبيل الوحيد الذى يتيح له فرصة دفع الظلم عن الرعية ، وإعطاء الناس حقوقهم ، بل ربما التأثير على الحكام لتوفير العدل ، والرفاهية للخلق . وعلى ذلك يظهر أن قبول بعض الشخصيات العمل مع أصحاب الجاه والسلطة ، ليس بدافع الرغبة في المناصب الرفيعة ، والتحلي بالألقاب الشريفة ، وإنما من أجل المساهمة الفعلية في إرساء أسباب العدالة والحق بين الناس . ومن جانب آخر نلاحظ أن الناصر محمداً يرفض أن يكون غضبه سبباً في حرمان منصب « قضاء القضاة » من شخصية لها وزنها ومكانتها ، فيأبى إلا أن تعود الأمور إلى نصابها ، ويعود القاضي ابن جماعة إلى وظيفته خدمة للبلاد وأهلها ، ويكرم القاضي الزرعي المعزول بما يليق بمنزلته ، وعلمه . وهكذا كان كبار القضاة نتيجة احتكاكهم المباشر مع السلاطين عرضة لغضبهم ونقمتهم ، وقد يطول ذلك الغضب وقد يقصر ، إلا أن الاحترام بين صاحب السلطة وصاحب الكلمة كان ثابتاً ، على الرغم من الأحوال المتغيرة ، والعوامل المؤثرة . وهكذا كانت الرغبة السلطانية هي العنصر الأساسي في مسألة تعيين وعزل القضاة . أما موضوع من يتولى هذه الوظيفة دون غيره فقد تدخلت فيها المزايا الأخلاقية ، والفكرية ، والعلمية ، عند هذا القاضي أو ذاك .

وعندما أراد الناصر محمد بن قلاوون أن يستولي على ما كان عند غريميه بيبرس الجاشنكير ، وسيف الدين سلار[1] ، استدعى القضاة كي يوضح لهم

---

(١) سيف الدين سلار البيرى المنصورى . كان من مماليك الصالح بن قلاوون ، فلما مات صار من خواص أبيه ، ثم من خواص الأشرف خليل بن قلاوون . وناب في الحكم عن الناصر محمد ، واستمر في ذلك فوق العشر سنين ، ولما ولى المنصور لاجين أكرمه واحترمه ، وأصبح صديقه . فلما قتل لاجين انتدب سلار مع آخرين لإحضار الناصر محمد من الكرك ، فركن إليه ، وسار معه ، واستنابه ، وقدمه على الأمراء . ولما ملك المظفر بيبرس الجاشنكير استمر في النيابة . فلما عاد الناصر محمد من الكرك ٧٠٩ هـ/١٣٠٩ م ولاه الشوبك . ثم استدعاه الناصر محمد إلى القاهرة حيث اعتقله ، ومنع عنه الغذاء حتى مات جوعاً .

=

بأن جميع مماليك بيبرس وسلار ، وما وقفاه من الضياع والأملاك ، أُشترى من مال « بيت المال » ، فلما أثبت ذلك للقضاة ، استولى لنفسه على نصف تلك الثروة[1] . ولعل السؤال الذي ينبغي أن يبحث هنا هو : لماذا استدعى السلطان القضاة ؟ هل لأن الناصر محمد لم يكن قادراً على أن يستولي على تلك الأشياء دون أخذ موافقة القضاة ؟ كان ذلك في بداية العهد الثالث لحكم الناصر محمد ، حيث بدأ في تنفيذ سياسة الانتقام من الأمراء المماليك أصحاب السلطة في الحقب السابقة ، ولعله في استدعائه للقضاة في أول حادثة تطبيق لهذه السياسة كان يرغب في إضفاء صفة الشرعية على ما كان عازماً على تنفيذه طوال فترة حكمه . ولذا نجد أنه على الرغم من حرصه هنا على حضورهم من أجل أخذ موافقتهم على استباحة أموال كل من بيبرس الجاشنكير ، وسيف الدين سلار ، فإنه عندما أقدم على مثل ذلك مع بقية الأمراء ، لم يكترث بأن يأخذ موافقة القضاة . ويبدو أنه لو حدث ، واحتج أحد هؤلاء القضاة فيما بعد على ما اتخذه الناصر محمد من إجراء مماثل ضد بعض الأمراء ، لذكره الناصر محمد بهذه الموافقة على أخذ أموال بيبرس وسلار ، التى يبدو أنه اعتبرها موافقة دائمة ، وشاملة ؛ بل إنموذجاً يقيس عليه ما أتاه بعد ذلك من مصادرة أموال الأمراء[2] . ومن جانب آخر إلى أى مدى كان هؤلاء القضاة حريصون على أن تعود تلك الأموال – التى ثبت لديهم إنها جزء من مخصصات « بيت المال » – إلى « بيت المال » ؟ في الحقيقة لا تذكر المصادر المملوكية المعاصرة أى شيء عن ذلك ، وإنما تؤكد استيلاء الناصر محمد على هذه الثروات لنفسه وخواصه[3] . ويظهر أن السبب وراء ذلك أن القضاة لم يكن لديهم النفوذ الذى يتيح لهم تطبيق ما كانوا يشرعونه ، فهم كانوا دائماً يمثلون

= انظر : ذيل ، ورقة ٤٣ أ – ب ؛ الدرر ، جـ ٢ ، ص ٢٧٢ – ٢٧٨ ؛ النجوم ، جـ ٨، ص ١٠٠ ، ١٠٥ ، ١٣٠ ، ١٦٠ ، ١٦٧ ، ١٧٠ ، ١٧٣ ، ١٧٥ ، ١٨٠ ، ٢٣٥ ، ٢٤٠ ، ٢٤٨ ، ٢٥٠ ، ٢٥٧ ، ٢٧٠ .

(١) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٨٢ .

(٢) المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ٣٤٨ ، ٣٥٨ ، ٣٦١ ، ٣٧٠ ، ٣٨٤ – ٣٨٥ ، ٣٩٣ ، ٤٠٠ ، ٤٠٨ – ٤٠٩ .

(٣) المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ٨٢ .

السلطة التشريعية في البلاد ، أما تنفيذ الأحكام التي يصدرونها فقد كان بيد القائمين على مسئولية حكم البلاد . ومن ناحية أخرى فعلى الرغم من أن الحكم في القضايا كان يختلف من قضية إلى أخرى : إلا أن أصحاب السلطة لم يأبهوا لهذا الأمر ، وكانوا يتخذون من الفتوى في مسألة ما قياساً ينتهجونه في كثير من القضايا ذات المصلحة الخاصة والمنفعة المادية .

وكان الناصر محمد لا يتورع - عندما يرفض أحد القضاة الاستجابة لأمر سلطاني - عن عزل هذا القاضي من منصبه كما حدث سنة ٧١١هـ/١٣١١ م عندما عزل قاضي القضاة زين الدين أبا الحسن علي بن مخلوف[1] من منصبه لسبب عدم الرضوخ لغاية سلطانية . ولكن يبدو أن الناصر محمد كان يخشى غضب القضاة ، إن هو تمادى في موقفه ضدهم ، فأعاد القاضي ابن مخلوف - بعد حين إلى وظيفته[2] .

وهكذا كان لبعض القضاة مواقف ثابتة تجاه رغبات أصحاب السلطة في سلطنة المماليك ، من ذلك أيضاً على سبيل المثال أنه عندما أنشأ الأمير

---

(١) علي بن مخلوف بن ناهض بن مسلم النويرى المالكي قاضي القضاة زين الدين . ولد سنة ٦٣٤ هـ/١٢٣٦ م . درس الفقه ومهر فيه . اشتغل على مذهب مالك ، وعمل أمين الحكم . ولى القضاء في أواخر سنة ٦٨٥ هـ/١٢٨٦ م فباشره إلى أن مات . إلا أن الناصر محمد عزله - لما رجع من الكرك - لفترة وجيزة ، ثم أعيد إلى وظيفته . وكان مشكور السيرة ، كثير الاحتمال ، بالغ الإحسان إلى الطلبة . وكان فيه مروءة ، ودراية بالقضاء ، وسن الأحكام . توفي سنة ٧١٨ هـ/١٣١٨ م .
انظر : تذكرة ، ورقة ٧٣ أ - ب ؛ الدرر ، جـ ٣ ، ص ٢٠٢ ؛ رفع الإصر ، ق ٢ ، ص ٤٠٥ - ٤٠٦ .

(٢) الدرر ، جـ ٣ ، ص ٢٠٢ ؛ السلوك ، جـ ٢ ، ص ١٠٣ .

سيف الدين بكتمر الساقي[1] قصراً على بركة الفيل[2] ، أراد الناصر محمد أن يدخل فيه قطعة من أرض بركة الفيل ؛ وهي في أوقاف السلطان الظاهر بيبرس البندقداري على أولاده ، فرأى استبدال ما يحتاج إليه منها بموضع آخر ، وطلب من قاضي القضاة شمس الدين الحريري الحنفي الحكم بذلك حسب مذهبه فرفض[3] . فغضب الناصر محمد . وهنا ظهر القاضي سراج الدين عمر ابن محمود بن أبي بكر الحنفي[4] ، حيث وعد بأن يحكم بالاستبدال مقابل قضاء مصر (الفسطاط) فأجيب إلى مطلبه بعد أن حكم بالاستبدال . وصار القاضي ابن الحريري على قضاء الحنفية بالقاهرة فقط . ولم تمض أيام حتى مرض القاضي ابن السراج ثم توفي . فأعيد الحريري إلى منصبه في قضاء مصر[5] . بالإضافة إلى ذلك كان من أسباب عزل قاضي القضاة شمس الدين الحريري الحنفي آنذاك عن قضاء مصر سنة ٧١٧هـ/١٣١٧ م ، أنه بالغ في الحط على الكتاب النصارى ، وكان إذا رأى ذمياً راكباً أنزله وأهانه ، وإذا رأى عليهم ثياباً غالية نكل بهم ، فسعى نصارى الدواوين في عزله[6] . فلما وقعت حادثة الاستبدال

---

(١) بكتمر الساقي. كان من مماليك المظفر بيبرس، فلما عاد الناصر محمد إلى السلطنة سنة ٧٠٩هـ/١٣٠٩ م دخل في مماليكه . وبلغ منزلة كبيرة عند الناصر محمد ، وزوجه جاريته وهي أم ولده أحمد بن بكتمر الساقي . وكان بكتمر حلو الكلام ، لطيفاً ، رقيقاً . وعمر له الناصر محمد الإصطبل على بركة الفيل . وكان قصره بسرياقوس قبالة قصر الناصر . وكان جيد الطباع ، حسن الأخلاق . ولكن الناصر محمد شك بأمر بكتمر فيما بعد ، فقضى عليه وعلى ولده أحمد في سنة ٧٣٦ هـ/١٣٣٥ م . ووجد له ثروة كبيرة ، ونفائس نادرة استولى الناصر محمد عليها كلها .

انظر : الدرر ، جـ ٢ ص ١٩ - ٢١ .

(٢) « بركة الفيل » : هذه البركة بين مصر والقاهرة ، وهي كبيرة جداً . كان حولها أرض فضاء ، ثم بدأ الناس في العمارة حولها بعد سنة ٦٠٠ هـ/١٢٠٣ م ، فصارت مساكنها أجل مساكن مصر كلها . وكان السلطان يتنزه بها ليلاً .

انظر : المواعظ والاعتبار ، جـ ٢ ، ص ١٦١ - ١٦٢ .

(٣) السلوك ، جـ ٢ ، ص ١٧٣ .

(٤) عمر بن محمود بن أبي بكر سراج الدين الحنفي . ولد سنة ٦٤٥ هـ/١٢٤٧ م . درس الفقه والأحكام الشرعية . وناب في القضاء . ثم عينه الناصر محمد في قضاء مصر . ولم تطل فرحته بالمنصب فتوفي بعد شهرين تقريباً ، وذلك سنة ٧١٧ هـ/١٣١٧ م .

انظر : الدرر ، جـ ٣ ، ص ٢٧٠ .

(٥) السلوك ، جـ ٢ ، ص ١٧٣ - ١٧٤ .

(٦) المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ١٧٣ .

الآنفة الذكر لم يجد الناصر محمد بداً من عزل القاضي الحريرى عن قضاء مصر ، ثم أعيد إلى وظيفته بعد وفاة القاضى سراج الدين عمر الحنفي[1] . إذن وجد من القضاة من كان يضحي بالمنصب مقابل المبدأ ، لخشيته أن يخالف دينه وضميره . وتؤكد لنا الحوادث أن خسارة المنصب أو الوظيفة ، وهي خسارة مادية بحتة ، كانت لا تستمر طويلاً حيث يهدأ غضب السلطة ، ويعود من يرفض الممالأة والنفاق إلى وظيفته بعد حين . ولعل في عودتهم تلك تعبيراً عن رغبة شديدة لدى أصحاب السلطة في وجود مثل هذه الشخصيات الحازمة الأمينة المخلصة في تلك المناصب ، خدمة للمصلحة العامة ، وتحقيقاً لمبدأ العدالة الاجتماعية بين الرعية . ومن ناحية أخرى كان السلطان يجد في فترة العزل القصيرة هذه فرصة مناسبة لتحقيق الكثير من المصالح الخاصة التى كان القاضي المعزول يعارض تحقيقها ، ومتى أنجزت تلك المنافع ، عمل السلطان نفسه على إعادة تلك الشخصية القوية إلى سلك القضاء .

كذلك عرف الناصر محمد بمواقفه الإيجابية تجاه رعاياه من أهل الذمة لأسباب داخلية وخارجية ليست موضع دراستنا في هذا البحث[2] . ولكن يهمنا هنا موقف القضاة من السلطان محمد في هذا الأمر بالذات . من ذلك مثلاً أن الفقيه الشافعي الشيخ نور الدين علي بن يعقوب البكرى[3] ، أنكر على النصارى

(١) المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ١٧٤ .

(٢) انظر : قاسم عبده قاسم ، « أهل الذمة في مصر العصور الوسطى » ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، سنة ١٩٧٧ م ؛ انظر كذلك :

I- Perlmann (M.), "Notes on Anti-Christian Propaganda in the Mamluk Empire", Bulletin of the School of Oriental and African studies, X (1940-1942), pp. 849-854.

II- Goitein (S.D.), "Studies in Islamic History And Institution", Leiden-Brill- 1966, p.238.

(٣) علي بن يعقوب بن جبريل البكرى نور الدين الشافعي . ولد سنة ٦٧٣ هـ/١٢٧٤ م . اشتغل بالفقه والأصول . كانت له مواقف صارمة ضد أهل الذمة . وكان شجاعاً ، جريئاً ، فقيهاً . وكانت جرأته سبباً في غضب الناصر محمد عليه ، وخروجه من مصر . كما كان متديناً ، عفيفاً ، متقشفاً ، ناصحاً . مات سنة ٧٢٤ هـ/١٣٢٣م .

انظر : الدرر ؛ جـ ٣ ، ص ٢١٤ — ٢١٥ .

استعارتهم لبعض قناديل جامع عمرو بن العاص[1] ، لإشعالها في أحد احتفالاتهم بالكنيسة المعلقة[2] بالفسطاط . ولما طلبه الناصر محمد لمساءلته في موضوع اعتدائه على النصارى أثناء احتفالهم ، تكلم مع الناصر محمد بجفاء ظاهر ، واتهمه بأنه سلطان جائر ؛ الأمر الذى أغضب الناصر محمد كثيراً وهمّ بقتله ، لولا تدخل كبار الأمراء . وقد كان للقضاة المتواجدين حينئذ مواقف مختلفة ، فوقف قاضي القضاة زين الدين أبو الحسن علي بن مخلوف المالكي إلى جانب الشيخ البكرى بأنه لم يخطىء في حق الناصر محمد ، وأن عبارته « أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر » هي حديث نبوى صحيح . مما أثار السلطان ضد القاضي ابن مخلوف . أما قاضي القضاة بدر الدين ابن جماعة فإنه اعتبر ذلك الموقف من البكرى تجرؤاً واضحاً ، والأمر في معاقبته أو العفو عنه متروك للناصر محمد . ورغب الناصر محمد في قتل الشيخ البكرى ، ثم خفف العقاب إلى قطع لسانه ، ولكن استغاثة البكرى ، واستجارته برسول الله ﷺ ، وكذلك شفاعة الأمراء ، وتدخل الشيخ ابن المرحل[3] ، جعلت الناصر محمداً

(١) « جامع عمرو بن العاص » : هذا الجامع بمدينة الفسطاط ويعرف بالجامع العتيق . وهو أول مسجد أسس في مصر . وقد كان موضع عناية حكام مصر على مر السنين واختلاف الممالك . فجدده صلاح الدين الأيوبي سنة ٥٦٨ هـ/١١٧٢ م ، وأضاف إليه الرخام . وكذلك المعز أيبك ، ثم الظاهر بيبرس البندقدارى الذى أصلح جدرانه ، وزاد من الأعمدة الموجودة . وجدد أيضا أيام المنصور قلاوون . ثم جدد وتمت توسعته سنة ٧٠٢ هـ/١٣٠٢ م في عهد الناصر محمد . واستمرت العناية به ، وهو قائم إلى يومنا هذا .

انظر : المواعظ والاعتبار ، جـ ٢ ، ص ٢٤٦ – ٢٥٦ ؛ حسن المحاضرة ، جـ ٢،ص٢٣٩–٢٤٥.

(٢) « الكنيسة المعلقة » : هي بمدينة مصر في خط قصر الشمع ، وسميت على اسم السيدة مريم العذراء ، وهي جليلة القدر عند النصارى .

انظر : المواعظ والاعتبار ، جـ ٢ ، ص ٥١١ .

(٣) صدر الدين محمد بن عمر العثماني الشهير بابن المرحل وبابن الوكيل . ولد سنة ٦٦٥ هـ/١٢٦٦ م بدمياط . كان عالماً ، ذكياً ، فصيحاً ، ذا حجة قوية ، وبلاغة خطابية . تتلمذ على يد كبار الفقهاء والمحدثين . ودرس بالمدارس الكبيرة مثل دار الحديث الأشرفية وغيرها . وكان قد رفض أن يبوس الأرض بحضرة الناصر محمد . نال مكانة كبيرة عند الناصر محمد . كان جواداً ، سمحاً ، سريع البديهة ، عالماً بالفنون ، كريماً ، محسناً ، شاعراً مرهفاً . توفي سنة ٧١٦ هـ/١٣١٦ م . ولما بلغت وفاته ابن تيمية قال : أحسن الله عزاء المسلمين فيك يا صدر الدين .

انظر : تذكرة ، ورقة ٦٩ ب ؛ الدرر ، جـ ٤ ، ص ٢٣٤ – ٢٤١ ؛ السلوك ، جـ ٢ ، ص ١٦٧ – ١٦٨ ؛ النجوم ، جـ ٩ ، ص ٢٣٣ – ٢٣٥ ؛ شذرات ، جـ ٦ ، ص ٤٠ – ٤٢ .

يكتفي بنفيه خارج مصر[1] . ويعلق المقريزى على موقف الشيخ البكرى هذا على لسان الأمير أيدمر الخطيرى[2] ، حيث أنكر « كون البكرى قوى نفسه أولاً في مخاطبة السلطان ، ثم إنه ذل بعد ذلك ، ونُسب إلى أنه لم يكن قيامه خالصا لله »[3] . ولعل السؤال الذى يفرض نفسه هنا هو : لماذا طلب البكرى الاستغاثة من الناصر محمد ؟ هل هو الفزع من العقاب ؟ أم لأنه بقي وحيداً في الموقف بعد تأييد الشيخ صدر الدين بن المرحل والقاضي بدر الدين ابن جماعة بأن الشيخ البكرى تجرأ على الناصر محمد ؟ وما هو سبب عدم مناصرة قاضي القضاة ابن جماعة للبكرى ؟ هل لأن البكرى لم يكن محقاً في عبارته للسلطان ؟ أم من أجل تهدئة الناصر محمد بعد أن أخذ منه الغضب كل مأخذ ؟ وهل يمكن أن نصف موقف القاضي ابن جماعة هنا بالمسلك الحكيم ؟ وإذا نظرنا إلى الحادثة من زاوية أخرى نجد أن البكرى في محنته هذه يستجير برسول الله ﷺ دون السلطان ، والأمراء ، وفي هذا الموقف – لا شك – ترفعاً بالنفس ، وهي تحت التهديد عن الاستجارة بشخص عادى مثل السلطان ، أو الأمراء ، أو حتى من كان موجوداً من القضاة مثل القاضي ابن جماعة ، والقاضي ابن مخلوف ، أو الشيوخ مثل ابن المرحل . ونحن نرى أن نور الدين البكرى في موقفه هذا أفضل من كثيرين من معاصريه عند تعرضهم لمواقف أفضل كثيراً من هذا الموقف ، وأخف وطأة . إذن فالناصر محمد يرفض هنا كلمة الحق إذا كانت تتضمن معارضة لرأيه أو موقفه ، بل يرى أن صاحبها قد تطاول على شخصه ، وأنه يستحق القتل !! فهل كان على القضاة آنذاك الموافقة على كل ما يأتيه السلطان من أفعال وأقوال ؟! وإذا كان لابد من الرفض عند استفحال الشر ، فلابد أن يكون ذلك بلباقة وحرص شديدين تجنباً للغضب السلطاني .

---

(١) السلوك ، جـ ٢ ، ص ١٣٥ – ١٣٦ .

(٢) أيدمر الخطيرى ، كان من مماليك أوحد بن الخطير ، والد مسعود . وهو صاحب الجامع المعروف ببولاق ، وكان معظماً عند الناصر محمد بن قلاوون لا يتركه يبيت في داره ليلة واحدة ، وكان نقي الشيب ، ظاهر الهيبة ، جواداً ، محتشماً ، ومات سنة ٧٣٨ هـ/١٣٣٧ م .

انظر : الدرر ، جـ ١ ، ص ٤٥٨ .

(٣) السلوك ، جـ ٢ ، ص ١٣٦ .

أخلاق القضاة ومكانتهم :

تضمنت حوادث هذه الفترة الكثير من الأمور التى تكشف جانباً كبيراً من أخلاق القضاة ، وسلوكهم . فقد وجد من القضاة من امتنع عن أخذ « المعلوم » أو المرتب مقابل وظيفة « قاضي القضاة » ، من ذلك على سبيل التوضيح أن قاضي القضاة بدر الدين محمد بن جماعة ترك منذ بداية سنة ٧١٨هـ/ ١٣١٨ م « معلوم القضاء » تنزها عنه ، واستمر يباشر وظيفته كقاضي قضاة بدون أجر . ولعله في ذلك كان يرغب في خدمة الناس بدون مقابل ، كسباً للثواب عند الله سبحانه وتعالى[١] .

كما كان قاضي القضاة بدر الدين ابن جماعة ، وابنه عز الدين ابن جماعة[٢] ، حريصين على عدم قبول أى هدية ترد ممن ينوب عنهم في قضاء الأعمال والأقاليم ، خشية أن تفسر بأنها رشوة ، بل اجتهدا في رد ما يرد من الهدايا إلى أصحابها ، والتزما الحيطة التامة من هذه الناحية هدفاً للسمعة الطيبة[٣] .

ومن اللافت للنظر أنه في عام ٧١٩هـ/١٣١٩ م غادر الناصر محمد مصر إلى الحجاز لأداء فريضة الحج ، وقد صحبه في رحلة الحج هذه قاضي القضاة بدر الدين محمد بن جماعة[٤] . وعند الطواف بالكعبة الشريفة حسن له القاضي

---

(١) المختصر ، جـ ٤ ، ص ١٠٨ ؛ السلوك ، جـ ٢ ، ص ١٨١ .

(٢) عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الشافعي . عز الدين قاضي المسلمين . ولد سنة ٦٩٤ هـ/١٢٩٤ م . أجاز له عدد من كبار الفقهاء من دمشق ، وبغداد ، والمغرب . كما تفقه على والده بدر الدين محمد بن جماعة . كان حسن الأخلاق ، كثير الفضائل . ونشأ في العلم ومحبة أهل الخير . درس ، وقرأ ، وأفتى . وصنف تصانيف جليلة . عين قاضي قضاة الشافعية سنة ٧٣٨ هـ/١٣٣٧ م . كان حسن المحاضرة ، سريع الحظ ، سليم الصدر . محباً لأهل العلم ، شديد التصميم في الأمور . استمر في القضاء حتى عام ٧٦٦ هـ/١٣٦٤ م عندما طلب الإعفاء . توفي في مكة سنة ٧٦٧ هـ/١٣٦٥ م . انظر : الدرر ، جـ ٢ ، ص ٤٨٩ – ٤٩١ ؛ رفع الإصر ، ق ٢ ، ص ٣٥٥ – ٣٥٩ ؛ شذرات ، جـ ٦ ، ص ٢٠٨ – ٢٠٩ .

(٣) الطالع السعيد ، ص ٧٣٩ – ٧٤٠ .

(٤) المختصر ، جـ ٤ ، ص ٨٦ ؛ تذكرة ، ورقة ٧٤ أ ؛ السلوك ، جـ ٢ ، ص ١٩٧ ؛ النجوم ، جـ ٩ ، ص ٥٩ .

ابن جماعة أن يطوف راكباً كما فعل النبي ﷺ ، ولكن الناصر محمد رفض هذا الاقتراح من قاضي القضاة ، وأبى إلا أن يطوف مثل بقية الحجاج[1] . وهنا ينبغي علينا أن نسأل : ترى لماذا اقترح القاضي ابن جماعة هذا الاقتراح على الناصر محمد ؟ هل فعل ذلك تزلفاً للناصر محمد ؟ أم رغبة في حمايته من المزاحمة في الطواف ؟ وهل يمكن أن نستنبط من مضمون هذا الاقتراح رأياً بأن القاضي ابن جماعة يشبه الناصر محمداً هنا برسول الله ﷺ ؟ في الحقيقة نحن نجد أنفسنا في حيرة أمام هذا الموقف من القاضي ابن جماعة ، وإن كنا في الواقع لا نعلم شيئاً عن أسباب هذا القول ، ولابد لنا تحقيقاً لهدف الحيادية في البحث أن نقرر بأن الناصر محمداً كان أعرجاً ، ويبدو أن القاضي أراد باقتراحه هذا أن يدفع عنه ضرراً قد يصيبه من المزاحمة في الطواف .

وفي بعض الأحيان كان قاضي القضاة ، عندما يتأكد من عدم استطاعته القيام بأعباء مسئولية هذا المنصب الحساس لأى سبب من الأسباب ، يبادر فيطلب من السلطان شخصياً إعفاءه من وظيفته . فالقاضي بدر الدين محمد ابن جماعة عندما ضعفت صحته بسبب كبر سنه ، طلب في سنة ٧٢٧هـ/ ١٣٢٦ م من الناصر محمد بن قلاوون أن يعفيه من وظيفة « قاضي القضاة »[2]. فأجابه الناصر محمد ، وقرر له ألف درهم فضة مرتباً شهرياً[3] . ويمكن أن نضيف هنا بأن قاضي القضاة بدر الدين محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الحموى الشافعي قد توفي في جمادى الأولى عام ٧٣٣هـ/١٣٣٣ م – بعدما كف بصره – وهو معفى من وظيفة « قضاء القضاة »[4] . وكان السلطان حريصا على أن يتمتع قاضي القضاة ، وأفراد أسرته بسمعة طيبة في المجتمع ، وكان لا يتردد في معاقبة من يخالف ذلك ، فمثلا عندما كثرت الشكوى من جمال الدين عبد الله بن قاضي القضاة جلال الدين القزويني[5] لكثرة لعبه

(١) السلوك ، جـ ٢ ، ص ١٩٧ ؛ النجوم ، جـ ٩ ، ص ٥٩ .

(٢) المختصر ، جـ ٤ ، ص ١٠٨ ؛ مصر ورقة ٩٢ أ ؛ تذكرة ، ورقة ٨٦ ب ؛ الدرر ، جـ ٣ ، ص ٣٦٨ ؛ السلوك ، جـ ٢ ، ص ٢٨٣ ؛ النجوم ، جـ ٩ ، ص ١٥ .

(٣) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٢٨٣ ؛ النجوم ، جـ ٩ ، ص ١٥ .

(٤) المختصر ، جـ ٤ ، ص ١٠٨ ؛ تذكرة ، ورقة ٩٨ ب – ٩٩ أ ؛ السلوك ، جـ ٢ ، ص ٣٦٣ .

(٥) محمد بن عبد الرحمن بن عمر بن أبي دلف العجلي القزويني الشافعي ، جلال الدين . ولد سنة ٦٦٦هـ/ ١٢٦٧ م .تفقه، ودرس، واشتغل في الفنون، وأتقن الأصول، واللغة العربية، والمعاني، والبيان . =

وتهوره ، بعتث الناصر محمد إلى أبيه يأمره بأن ينصح ولده أن يكف عن ذلك . فلما لم ينتصح ، أمر بتسفيره من القاهرة إلى الشام . فتم ذلك في عام ٧٣١هـ/١٣٣٠ م[1] . وبعد ثلاثة أعوام شفع الأمير قوصون[2] في عودة جمال الدين عبد الله هذا من دمشق ، لأجل خاطر أبيه قاضي القضاة جلال الدين القزويني ، فوافق الناصر محمد ولكنه حين عاد أقبل على عادته السابقة في اللهو واللعب . فصدرت الأوامر السلطانية من أجل كبسه ، وتشهيره . وأحس عبد الله بذلك ، فكف عن اللعب[3] . غير أن ذلك لم يستمر طويلاً ، فعاد عبد الله إلى سيرته القديمة في الإقبال على اللهو والفساد ، مما جعل الناصر محمد يقرر في عام ٧٣٨هـ/١٣٣٧ م عزل قاضي القضاة جلال الدين محمد القزويني من وظيفته . وتفصيل ذلك أن ولده جمال الدين عبد الله قد تمادى في لهوه ، ولعبه ، بل أخذ الرشوة من الناس في سبيل توليهم وظائف القضاء في الأقاليم . فعظم أمره ، وكثر ماله ، وازدادت مقتنياته ، وبنى لنفسه داراً عظيمة على النيل . وكان الناصر محمد – كما سبقت الإشارة – قد أخرجه إلى الشام أكثر من مرة ، فلم يرجع عما كان فيه . وعندما تمادى في أخذ الرشاوى من

= وكان عالماً ، ذكياً ، فصيحاً ، بليغاً ، جواداً ، حلو العبارة . تولى قضاء ناحية في بلاد الروم . ثم ناب عن أخيه في قضاء دمشق . وولى خطابة جامع دمشق . ثم تولى قضاء الشام . فباشر قضاء وخطابة دمشق معاً . وتوفى قضاء مصر سنة ٧٢٧هـ/١٣٢٦ م بعد إعفاء ابن جماعة حيث عظم أمره جداً عند الناصر محمد فكانت لا ترد له شفاعة . وحج مع الناصر محمد . وكان كثير الإحسان إلى الفقراء . أعيد إلى دمشق بسبب سوء سلوك أولاده سنة ٧٣٨هـ/١٣٣٧ م ، فمرض بها ومات في السنة التالية . ويقال أنه لم يبلغ أحد من القضاة منزلة عند سلطان تركى نظير منزلة جلال الدين القزويني .

انظر : الدرر ، جـ ٤ ، ص ١٢٠ – ١٢٣ .

(١) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٣٣٧ .

(٢) قوصون الساقي الناصرى . كان قبجاقي الأصل ، وقد حضر مع ابنة القان أزبك زوج الناصر محمد ، الذى أصر على شراءه . عاش في القلعة ، وعظمت منزلته عند الناصر محمد بل زوجه ابنته سنة ٧٢٧هـ/١٣٢٦ م في فرح كبير . وهو صاحب الجامع الكبير بالقاهرة ، والخانقاة المعروفة باسمه بباب القرافة . وبعد وفاة الناصر محمد تعصب لابنه أبي بكر حتى سلطنه ، وأصبح نائباً له . وصار صاحب الأمر والنهي ، فاجتمع الأمراء ضده ، وألبوا العامة لنهبه . وأخيراً تمكنوا من إلقاء القبض عليه ، واعتقل في الإسكندرية حيث قتل سنة ٧٤٢هـ/١٣٤١ م .

انظر : الدرر ، جـ ٣ ، ص ٣٤٢ – ٣٤٤ .

(٣) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٣٦٨ .

القضاة ، كثر التشنيع ضد القاضي القزويني لسكوته عما كان يأتيه ولده جمال الدين عبد الله هذا ، وبقية أولاده أيضاً . وزاد الكلام عند الناصر محمد حول هذا الموضوع ، فأوعز الناصر محمد إلى القاضي القزويني بأن يطلب هو من السلطان الإعفاء ، والإذن بالمغادرة إلى الشام لتولي وظيفة قاضي دمشق ، وقد تم ذلك بحضرة القضاة والأمراء . وبعد أن أدى القاضي القزويني ما عليه وعلى أولاده من ديون باهظة ، بعد أن باع كل ما يملك من عقار ، وفرش ، بأبخس الأثمان غادر الديار المصرية إلى الشام(1) . وقد استمر جلال الدين القزويني في قضاء دمشق حتى توفي سنة ٧٣٩هـ/١٣٣٨ م . بينما استقر عوضاً عنه في قضاء القضاة الشافعية في مصر القاضي عز الدين عبدالعزيز بن جماعة(2).

ويعنينا من موقف الناصر محمد هذا من القاضي القزويني أمرين : الأول : إن حرصه على المصلحة العامة جعله يضحي بمصلحة الفرد أو البعض ، ومع أن وجود شخصية كبيرة مثل القاضي جلال الدين القزويني كان له أثر إيجابي بالغ على الحكم ، والمجتمع ؛ إلا أن ما صاحب هذا الوضع من فساد تمثل في تصرفات أولاد القاضي القزويني كان فادحاً ، الأمر الذى استوجب من الناصر محمد مثل هذا الموقف الحازم . والثاني : أن الناصر محمداً كان يبذل عناية بالغة من أجل تكريم وإجلال كبار القضاة ، وعندما كان لابد من اتخاذ قرار عزل القاضي القزويني ، فإنه حرص على أن يظهر ذلك وكأنه مطلب للقاضي القزويني نفسه ، فالناصر محمد لم يستغن عن خدماته ، ولم يرغب في عزله ، بل هو الذى طلب الإعفاء من القضاء في مصر ، والانتقال إلى الشام حيثما كان قبل قدومه إلى مصر ، وبذلك حفظ الناصر محمد للقاضي القزويني كرامته ومنزلته بين الخاصة والعامة .

---

(1) المختصر ، جـ ٤ ، ص ١٢٢ ؛ ناصر ، ورقة ١٢ ب – ١٤ ب ؛ الطالع السعيد ، ص ٥٤٥ – ٥٤٦ ؛ زيتير شتين ، ص ١٩٦ ؛ مصر ، ورقة ١١٤ ب ؛ تذكرة ، ورقة ١١١ أ ؛ السلوك ، جـ ٢ ، ص ٤٣٩ – ٤٤٢ .

(2) ناصر ، ورقة ٣٠ ب ؛ ٤١ أ ؛ مصر ، ورقة ١١٨ ب .

علاوة على ذلك جاءت الشكوى بأن ابن القاضي تقي الدين أحمد بن عز الدين عمر بن محمد المقدسي الحنبلي[1] ، قد باع أوقاف الأيتام ، وأخذ أثمانها ، وصرفها على المحرمات . فطلب والده القاضي تقي الدين المقدسي ، وسئل عن مال الأوقاف التى باعها ، فاعتذر بحجة واهية ، وطلب المهلة . فأمر الناصر محمد متولي القاهرة أن يقبض على ابن القاضي المقدسي ، ويضربه حتى يأتي المال . فتم ذلك ، وضرب الابن حتى اعترف . فغضب الناصر محمد كثيراً ، وتوعده هو ووالده بالعقاب . ولكن الأمراء المماليك تدخلوا ترفقاً بالقاضي المقدسي لكبر سنه ، وشهرته ، حيث تم عزله . ثم وُلِّي عوضاً عنه موفق الدين عبد الله بن محمد بن عبد الملك المقدسي[2] ، قاضياً لقضاء الحنابلة سنة ٧٣٨هـ/١٣٣٧ م[3] .

---

(١) أحمد بن عمر بن عبد الله المقدسي الحنبلي ، تقي الدين . ولى أبوه قضاء الحنابلة بالديار المصرية في سنة ٦٩٩هـ/١٢٩٩ م إلى أن مات سنة ٧١١هـ/١٣١١ م . ولى قضاء الحنابلة سنة ٧١٢هـ/١٣١٢ م حتى ٧٣٨هـ/١٣٣٧ م عندما صرف عن القضاء . وكان سبب عزله أن ولده كان يبيع الأوقاف ، ويقبل الرشوة ، فبلغ الناصر محمداً ذلك ، فعزله . ومات بعد عزله بفترة وجيزة . كان من بيت علم وصلاح . كما كان نافذ الكلمة ، حسن المأكل والملبس . واستمر يدرس الفقه حتى توفي .

انظر : الدرر ، جـ ١ ، ص ٢٣٩ - ٢٤٠ ؛ رفع الإصر ، ق ١ ، ص ٩١ - ٩٢ .

(٢) عبد الله بن محمد بن عبد الملك المقدسي الحنبلي ، موفق الدين . ولد سنة ٦٩١هـ/١٢٩١ م . ولى قضاء الديار المصرية للحنابلة في سنة ٧٣٨هـ/١٣٣٧ م واستمر إلى أن مات . درس الفقه ، والحديث ، وأحكام الشرع الحنيف . كان عالماً ، ذكياً ، متديناً ، شهماً ، خيراً ، خلوقاً . ولى القضاء فحمدت سيرته . وكان واسع المعرفة بالفقه . وفي زمنه انتشر مذهب الحنابلة بالديار المصرية . وكان كثير العبادة ، محباً للصلحاء والعلماء ، شديد التصميم في الأمور الشرعية . وبلغ منزلة كبيرة عند الناصر محمد وكبار المسئولين . وأحبه الناس كثيراً . ودرس الحديث بالقبة المنصورية . توفي سنة ٧٦٩ هـ/ ١٣٦٧ م .

انظر : الدرر ، جـ ٢ ، ص ٤٠٣ - ٤٠٤ ؛ رفع الإصر ، ق ٢ ، ص ٢٩٨ - ٣٠٠ .

(٣) ناصر ، ورقة ١٢ ب - ١٣ أ ، ١٤ ب ؛ زيتير شتين ، ص ١٩٦ ؛ مصر ، ورقة ١١٤ ب ؛ السلوك ، جـ ٢ ، ص ٤٤٢ - ٤٤٣ .

وكذلك نجد أنه في عام ٧٣٨هـ/١٣٣٧ م عزل الناصر محمد القاضي برهان الدين إبراهيم بن علي بن عبد الحق[١] ، عن وظيفة قاضي القضاة الحنفية . وتولى عوضا عنه القاضي حسام الدين الحسن بن محمد الغورى[٢] . ومما يسترعي الانتباه هنا أن سبب عزل القاضي ابن عبد الحق أيضاً هو سوء سلوك أولاده . ثم أصدر الناصر محمد قراراً بترحيل القاضي برهان الدين ابن عبد الحق مع أولاده إلى الشام[٣] . ومن الجدير بالذكر أن القاضي برهان الدين إبراهيم بن عبد الحق قد تولى منصب قضاء القضاة الحنفية في مصر سنة ٧٢٨هـ/١٣٢٧ م ، عوضاً عن شمس الدين محمد بن الحريرى بعد وفاته[٤] . وقد سار كل من القضاة الجدد موفق الدين المقدسي الحنبلي ، وحسام الدين الغورى الحنفي ، وعز الدين عبد العزيز بن جماعة الشافعي سيرة حسنة في النزاهة ، وصيانة الأمانة[٥] .

---

(١) إبراهيم بن علي بن محمد الحنفي برهان الدين المشهور بابن عبد الحق . كان أبوه قاضي الحصن . قرأ على أبيه . ودرس اللغة العربية ، والأصول ، والحديث ، والفقه . ولى القضاء في مصر بعد الحريرى عشر سنين ، ثم رحل إلى دمشق سنة ٧٣٨هـ/١٣٣٧ م ، بعد أن عزله الناصر محمد . ومات سنة ٧٤٤هـ/١٣٤٣ م . كان من أكابر العلماء . ودرس في عدد من المدارس . كما كان فقيهاً ، محدثاً ، بارعاً ، حافظاً ، مفتياً .

انظر : الدرر ، جـ ١ ، ص ٤٨ - ٤٩ ؛ رفع الإصر ، ق ١ ، ص ٣٦ - ٣٧ .

(٢) الحسن بن محمد بن محمد بن علي الغورى الأصل ، البغدادى الدار ، نزيل القاهرة . حسام الدين الحنفي . ولد ببغداد ، وتفقه بها ، وولى بها الحسبة ، ثم القضاء . قدم القاهرة صحبة الوزير نجم الدين محمود بن علي بن سرور سنة ٧٣٨هـ/١٣٣٧ م بعد وقوع الفتنة ببغداد . وكان الناصر محمد آنذاك قد عزل القاضي الحنفي ابن عبد الحق فقرر الحسام الغورى في قضاء الحنفية عوضاً عنه . فباشر بصرامة ومهابة ، ولكنه كان كثير المزاح ، حاد اللسان . وكان يعاقب بالضرب الشديد والتعزير العنيف ، فكان العامة يبغضونه . ولما سنحت الفرصة للعامة بعد وفاة الناصر محمد تطاولوا عليه ، وأهانوه ، ونهبوه في حادثة أليمة . ومن ثم تم الاتفاق بين كبار المسئولين على إخراجه من القاهرة ، فتم ذلك .

انظر : رفع الإصر ، ق ١ ، ص ٢٠٢ - ٢٠٤ .

(٣) المختصر ، جـ ٤ ، ص ١٢٢ ؛ ناصر ، ورقة ١٢ ب - ١٣ أ ، ١٤ ب ؛ زيتير شتين ، ص ١٩٦ ؛ مصر ، ورقة ١١٤ ب ؛ السلوك ، جـ ٢ ، ص ٤٤٢ .

(٤) تذكرة ، ورقة ٨٨ أ ؛ السلوك ، جـ ٢ ، ص ٢٩٦ .

(٥) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٤٤٣ .

وقد عُرف عن بعض القضاة كثرة البذل في مناطق نفوذهم للفقراء والمحتاجين[١] . كما حرص بعض القضاة على الإحسان إلى طلبة العلم ، وتقديم المعونات ، والمساعدات لهم[٢] .

وقد تبوأ القضاة منزلة عالية في البلاط السلطاني المملوكي ، حيث حظوا باحترام السلطان وتبجيله . كما تمتعوا بمكانة رفيعة ، وكلمة مسموعة في المجالس العالية . ولم يقتصر ما حظوا به من تفضيل وتكريم على السلطان ، بل شمل ذلك أيضاً كبار الأمراء المماليك ، الذين حملوا الكثير من مشاعر التقدير والاحترام للقضاة . من ذلك مثلاً أنه عندما أراد الناصر محمد أن يعين القاضي جلال الدين القزويني قاضياً لقضاة الشافعية في مصر بعد إعفاء القاضي بدر الدين ابن جماعة ، بعث إليه في دمشق . فقدم القاضي القزويني بعد فترة وجيزة ، حيث بالغ الناصر محمد في الترحيب به وإكرامه[٣] . ولا شك أن في هذا الترحيب الكبير ، والتكريم الوافي دلالة واضحة على مدى تقدير الناصر محمد للقضاة في عهده .

كما حظى قاضي القضاة الشافعية عز الدين ابن جماعة بتقدير وإعزاز الناصر محمد ، بحيث إن الناصر محمداً كان دائماً يرجح رأيه فيما يختلف فيه الأمراء والقضاة من قضايا وأمور[٤] . ولكن هذا لا يعني إطلاقاً أن الناصر محمداً كان يتساهل في تعيين شخصيات عادية في هذا المنصب الخطير ، بل كان حذراً بأن يكون « قاضي القضاة » ذا معرفة وافية ، وخبرة كبيرة ، فنلاحظ أن القاضي عز الدين عبد العزيز بن جماعة قد تدرج في عدد من الوظائف ، إلى أن وصل إلى منصب « قاضي القضاة » ، فقد تولى وظيفة « وكالة السلطان » سنة ٧٣١هـ/١٣٣٠ م[٥] . وفي عام ٧٣٧هـ/١٣٣٦ م خلع الناصر محمد على

---

(١) الطالع السعيد ، ص ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٢٦ ، ٣٣٨ ، ٤٣٠ ، ٦٣٥ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٤٢٢ .

(٣) تذكرة ، ورقة ٨٦ أ – ب ؛ مصر ، ٩٢ أ ؛ السلوك ، جـ ٢ ، ص ١٨٣ .

(٤) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٤٤٩ .

(٥) المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ٣٣١ .

عز الدين عبد العزيز بن جماعة ، حيث استقر في « وكالة بيت المال »[١] ، بالإضافة إلى مسئوليته عن « وكالة الخاص »[٢] . وتجدر الإشارة إلى أنه جرى العرف منذ العهد الأيوبي على أن يتولى القضاة وظيفة « وكالة بيت المال » ، ثم ورث المماليك هذا التقليد ، حيث استمر القضاة يتولون هذه الوظيفة[٣] . وأخيراً في عام ٧٣٨هـ/١٣٣٧ م أنعم الناصر محمد على عز الدين عبد العزيز ابن جماعة بوظيفة « قضاء القضاة » الشافعية ، بدلاً من القاضي جلال الدين القزويني . وفي الحقيقة كان الناصر محمد يرغب منذ أن كان والده القاضي بدر الدين محمد بن جماعة حياً أن يوليه القضاء ، لولا صغر سنه ، حيث تمتع القاضي عز الدين ابن جماعة بأخلاق طيبة ، وسيرة حسنة ، وعلم غزير[٤] .

بالإضافة إلى ذلك حرص الناصر محمد في المناسبات الطيبة على أن يسبغ على القضاة الألقاب والأعطيات رغبة في كسب تقديرهم وتأييدهم . فعندما افتتح في جمادى الآخرة سنة ٧٢٥هـ/١٣٢٥ م « خانقاة سرياقوس »[٥] أنعم بمثل ذلك على قاضي القضاة بدر الدين محمد ابن جماعة ، وعلى ولده

---

(١) « وكالة بيت المال » : وهي وظيفة عظيمة الشأن ، رفيعة القدر ، وموضوعها التحدث فيما يتعلق بمبيعات بيت المال ومشترياته من أراض ، وآدر ، وغير ذلك ، والمعاقدة على ذلك ، وما يجرى هذا المجرى . ولا يليها إلا أهل العلم والديانة ، ومجلسه بدار العدل : تارة دون المحتسب ، وتارة فوقه بحسب رفعه قدر كل منهما في نفسه .

انظر : صبح الأعشى ، جـ ٤ ، ص ٣٦ – ٣٧ .

(٢) مصر ، ورقة ١١٠ ب ؛ السلوك ، جـ ٢ ، ص ٤٢٤ .

(٣) Rabie (Hassanein), "The Financial System of Egypt A.H. 564-741/A.D. 1169-1341" p.148.

(٤) ناصر ، ورقة ١٢ ب ؛ زيتير شتين ، ص ١٩٦ ، مصر ، ورقة ١١٤ ب ؛ السلوك ، جـ ٢ ، ص ٤٤٢ .

(٥) « خانقاة سرياقوس » : أنشأ الناصر محمد هذه الخانقاة في منطقة سرياقوس ، حيث ابتدأ بعمارة قصور سرياقوس في آخر ذى الحجة سنة ٧٢٣هـ/١٣٢٣ م . وبعد ذلك ، مع بداية سنة ٧٢٥هـ/١٣٢٥ م ، خرج الناصر محمد إلى سرياقوس ومعه عدة من المهندسين ، وعين موضعاً على نحو فرسخ من ناحية سرياقوس ليبني فيه خانقاة بها مائة خلوة لمائة صوفي ، وبجانبها جامع تقام فيه الجمعة ، ومكان برسم ضيافة الواردين ، وحمام ، ومطبخ ، وندب الناصر محمد آقسنقر شاد العمائر لجمع الصناع . ورتب لها أيضاً قصوراً برسم الأمراء الخاصكية . فبدأ العمل بكل ذلك في الحال حتى كملت في أربعين يوماً . وقد رتب الشيخ مجد الدين أبي الثناء محمد الأقصرائي الشافعي شيخاً للخانقاة . =

عز الدين عبد العزيز بن جماعة ، وعلى قاضي القضاة تقي الدين الإخنائي المالكي[١] ، وغيرهم[٢] .

صلاحيات القضاة ومسئولياتهم :

لمعرفة نوعية وتأثير صلاحيات القضاة خلال هذه الفترة لابد من تتبع مجريات بعض الحوادث ، من ذلك مثلاً أن الناصر محمداً في سنة ٧٠٩هـ/١٣٠٩ م عزل قاضي القضاة الحنفي شمس الدين السروجي[٣] ، وتولى مكانه في الوظيفة شمس الدين محمد بن عثمان الحريرى ، الذى انتزع من السروجي جميع ما معه من التداريس . فسعى عند الناصر محمد في أن يستمر في المدرسة الصالحية ، والسكن بها ، فأجيب إلى ذلك ، الأمر الذى أثار غضب الحريرى ، فأخرجه من المدرسة الصالحية قهراً سنة ٧١٠هـ/١٣١٠ م ، فتألم ،

= انظر : صبح الأعشى ، جـ ١١ ، ص ٣٧٠ ؛ جـ ١٤ ، ص ٣٧٦ ؛ المواعظ والاعتبار ، جـ ٢ ، ص ٤٢٢ - ٤٢٣ ؛ السلوك ، جـ ٢ ، ص ٢٥١ ، ٢٦١ - ٢٦٢ ؛ النجوم ، جـ ٩ ، ص ٨٠ - ٨٣ .
ولمزيد من التفاصيل انظر : حياة ناصر الحجي ، « السلطان الناصر محمد بن قلاوون ونظام الوقف في عهده مع تحقيق ودراسة وثيقة وقف سرياقوس » الطبعة الأولى ، سنة ١٩٨٣ م ، الكويت .

(١) محمد بن أبي بكر الإخنائي المالكي تقي الدين . ولد سنة ٦٦٠هـ/١٢٦١ م . وسمع من الحافظ شرف الدين الدمياطي ، ومن الشيخ نصر المنجي وغيرهما . واشتغل بالفقه على مذهب مالك . وولى قضاء الديار المصرية للمالكية . وكان الناصر محمد يحبه ويرجع إليه في أشياء كثيرة . قرأ صحيح البخارى في مائتين وعشرة مجالس في مدة سنتين قراءة بحث وتأمل . واستمر في وظيفة القضاء في سلطنة الناصر محمد رغم ما أصاب عينيه من ضعف نظر ، إذ قال الناصر : « لا أعز له أبداً لو استمر أعمى حتى يموت » . وقد توفي في الطاعون سنة ٧٥٠هـ/١٣٤٩م .
انظر : الدرر ، جـ ٤ ، ص ٢٧ - ٢٨ .

(٢) تذكرة ، ورقة ٨٢ ب ؛ السلوك ، جـ٢ ، ص ٢٦٢ - ٢٦٣ .

(٣) أحمد بن إبراهيم بن عبد الغني شمس الدين السروجي الحنفي . ولد سنة ٦٣٧ هـ/١٢٣٩ م . درس على جماعة من كبار المحدثين والفقهاء . واشتغل في الحديث والنحو ، وشارك في الفنون ، وصار من أعيان الفقهاء . تولى القضاء في سلطنة المنصور لاجين ثم عزل . ولما قتل لأجين أعيد بعناية الأمير بيبرس الجاشنكير ، واستمر إلى أن صرف حين عاد الناصر محمد من الكرك . كان مشهوراً بالمهابة والعفة ، والصيانة والسماحة ، وطلاقة الوجه ، مع عدم مراعاة أصحاب الجاه ، فلما عزل لم يجد معه من يساعده . كان نبيلاً ، وقوراً ، فاضلاً ، كثير المحاسن والبر . انظر رفع الإصر ، ق ١ ، ص ٥٠ - ٥٢ .

ومرض ، ثم مات بعد ذلك بأشهر قليلة[1] . إذن فقد تمتع قاضي القضاة في مصر خلال هذه الفترة بصلاحية ترشيح من يراه أهلاً من العلماء في الوظائف التدريسية في المدارس المختلفة[2] ، وكذلك عزل من لا يرغب في وجوده . كما توضح هذه الحادثة النزعة عند بعض كبار القضاة بالاستئثار بجميع الامتيازات التى يتيحها هذا المنصب لأنفسهم دون الآخرين ، بل ربما نظروا إلى هذه الامتيازات على أنها من ضمن حقوقهم المكتسبة مع تولى منصب « قضاء القضاة » .

وزيادة على ذلك كانت الموافقة الجماعية من كبار القضاة ضرورية على من يقوم بتدريس الحديث النبوى الشريف . فلكي يتولى شخصاً بعينه هذه الوظيفة كان لابد أن يعقد له مجلس لاختبار مدى أهليته . وعندما يختلف الأمراء مع القضاة حول شخص ما يرّجح السلطان – في الغالب – كفة القضاة . أما إذا اختلف القضاة فيما بينهم حول أهلية هذا الشخص ، فترجح السلطة رأى أكثرهم حزماً ، واستقامة[3] . ولكن هذا لا يعني تقبل الناس وإقبالهم على من يقوم بالتدريس إذا لم يكن يتمتع بالكفاءة العلمية ، والمؤهلات الأساسية للتدريس ، فعندما عين قاضي القضاة جلال الدين القزويني الفقيه علاء الدين مغلطاى بن قليج بن عبد الله البكجرى الحنفي[4] ، لتدريس الحديث

---

(١) المصدر السابق ، ق ١ ، ص ٥١ .

(٢) Lapidus (I.M.), "Muslim Cities in the later Middle Ages", pp. 112-115

(٣) السلوك ، جـ٢ ، ص ٤٤٩ .

(٤) مغلطاى بن قليج بن عبد الله البكجرى الحنفي الحكرى علاء الدين . ولد بعد التسعين وستمائة . وسمع من كبار شيوخ عصره مثل التاج أحمد بن علي بن دقيق العيد . ثم لازم جلال الدين القزويني قاضي قضاة الشافعية ، فولاه تدريس الحديث بالظاهرية . وكان عارفاً بالأنساب معرفة جيدة ، وأما غيرها من متعلقات الحديث ، فله بها خبرة متوسطة . وكان يحفظ الفصيح لثعلب . ومن تصانيفه : شرح البخارى ، وذيل المؤتلف والمختلف ، والزهر الباسم في السيرة النبوية . ودرس في جامع القلعة مدة . وقد كان ساكناً ، كثير المطالعة والكتابة . مات في سنة ٧٦٢هـ/١٣٦٠ م .
انظر : الدرر ، جـ ٥ ، ص ١٢٢ – ١٢٣ .

في المدرسة الظاهرية[1] ، بعد أن أخذ موافقة الناصر محمد ، قام الناس ضده بسبب خبرته المتوسطة في مجال الأحاديث النبوية الشريفة[2] .

كذلك تمتع كبار القضاة بصلاحيات كبيرة في المجلس السلطاني ، فكانت لهم كلمة مسموعة فيمن يتولى عدداً من الوظائف في الدولة ، مثل نيابة « دار العدل » ، ووظيفة « شد الأوقاف » . وتوضيحاً لذلك نجد أنه عندما ولى الناصر محمد الأمير بدر الدين محمد بن كندغدى بن الوزيرى نيابة « دار العدل » ، و« شد الأوقاف »[3] . قام « مشد الأوقاف » هذا بطلب جميع « مباشرى الأوقاف » ، وألزمهم بعمل كشف حساب بالأوقاف مدة عشرين سنة . فقلق القضاة من هذا التشدد عند الأمير ابن الوزيرى ، خاصة عندما أقدم على ضرب بعض « مباشرى الأوقاف » . فاتفق القضاة بزعامة بدر الدين ابن جماعة على إزالة ابن الوزيرى من منصبه . ومن ثم اجتهد القاضي ابن جماعة في العمل على عزل ابن الوزيرى ، موحياً للناصر محمد أن ابن الوزيرى شرس الأخلاق ، ويهدف إلى إهانة القضاة ، وأهل العلم ، والحط من مكانتهم . ويبدو أن الناصر محمد اقتنع بوجهة نظر القاضي ابن جماعة فعزل ابن الوزيرى عن « شد الأوقاف »[4] . كما كان لقاضي القضاة في مصر حق تزكية من يراه أهلاً لوظيفة « نظر الأوقاف »[5] . فقاضي القضاة جلال الدين

---

(١) « المدرسة الظاهرية » : ابتناها الظاهر بيبرس البندقدارى سنة ٦٦٠هـ/١٢٦١م حيث استغرق العمل بها سنتين ، ورتب لها الظاهر الأوقاف الكثيرة . واحتفل بافتتاحها في حفل كبير حضره الفقهاء والقضاء والقراء والمحدثين . وجعل بها الظاهر بيبرس خزانة كتبه ، وبجانبها مكتباً لتعليم أيتام المسلمين ، حيث أجرى لهم الجرايات والكسوة .

انظر : المواعظ والاعتبار ، جـ ٢ ، ص ٢٧٨ – ٢٧٩ ؛ حسن المحاضرة ، جـ ٢ ، ص ٢٦٤ .

(٢) الدرر ، جـ ٥ ، ص ١٢٢ – ١٢٣ ؛ السلوك ، جـ ٢ ، ص ٣٧٥ .

(٣) مصر ، ورقة ٧١ ب .

(٤) السلوك ، جـ ٢ ، ص ١٢٦ .

(٥) « نظر الأوقاف » أو « نظر الأحباس المبرورة » : وهي وظيفة عالية المقدار ؛ وموضوعها أن صاحبها يهتم في رزق الجوامع والمساجد والربط والزوايا والمدارس من الأرض المفردة لذلك من نواحي الديار المصرية خاصة ، وما هو من ذلك على سبيل البر والصدقة لأناس معينين .

انظر : صبح الأعشى ، جـ ٤ ، ص ٣٨ .

محمد القزويني رشح ضياء الدين يوسف بن أبي بكر[١] للقيام « بنظر الأوقاف » ، فأصدر الناصر محمد مرسوماً سلطانياً بتعيينه « ناظراً للأوقاف[٢] »[٣] . ولكننا نلاحظ أنه بعد ذلك بمدة ، وبالتحديد في عام ٧٣٨هـ/١٣٣٧ م أن قاضي القضاة عز الدين ابن جماعة قد عزل المحتسب ضياء الدين يوسف بن أبي بكر هذا عن وظيفة « نظر الأوقاف »[٤] . الأمر الذى يؤكد سلطة قاضي القضاة الشافعي على بعض موظفي الدولة ، بحيث كان يحق له عزلهم عن وظائفهم إذا رأى في ذلك مصلحة . وعلى ذلك يمكن القول إن تعيين قاضي قضاة جديد يعني تولى شخصيات جديدة للعديد من الوظائف في الدولة ، كما كان اختفاء هذه الشخصية البارزة يؤدى بالتالي إلى عزل أولئك الموظفين عن مناصبهم .

---

(١) الضياء يوسف بن أبي بكر بن خطيب بيت الآبار جمال الدين . ولد سنة ٦٩٩هـ/١٣٩٩ م . وتعاني المباشرات ، وكان جواداً مطعاماً ، داره مفتوحة دائماً للضيوف . وكان القاضي جلال الدين القزويني يحبه ويكرمه ، فلما ولى قضاء القضاة في مصر طلبه ، وولاه نظر الصدقات والأيتام . وكان يحضر دار العدل مع القضاة . ولى الحسبة ثم ولى الأوقاف سنة ٧٣١هـ/١٣٣٠ م . وفي سنة ٧٣٨هـ/١٣٣٧ م عزله قاضي القضاة عز الدين ابن جماعة عن نظر الأوقاف . وكانت له منزلة كبيرة عند الناصر محمد . مات في سنة ٧٦١هـ/١٣٥٩ م وقد قارب الثمانين .

انظر : الدرر ، جـ ٥ ، ص ٢٥٧ – ٢٥٨ .

(٢) ناظر الوقف : تقع عليه مسئولية العمارة والتنمية والاستثمار ، ولكن يجب ألا يكون ذلك على حساب طعام ونفقة اليتيم حيث يكون الاستثمار بالفائض من المال . ويجب عدم التقتير على أساس زيادة العدد ، فالعبرة بالكيف وليس بالكم لكي يتحقق هدف الوقف . ويمكن الاستفادة من إيجار الحوانيت الوقفية المؤجرة في الإصلاح والتعمير . ويجب الالتزام التام بشروط الواقف .

انظر : معيد النعم ، ص ٦٤ – ٦٥ .

(٣) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٢٨٩ .

(٤) المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ٤٤٣ .

من مهام القضاة أيضاً اختيار الشهود[١] ، فيذكر المقريزى أنه في عام ٧١٣هـ/١٣١٣ م اجتمع القضاة « بالمدارس الصالحية بين القصرين للنظر في الشهود ، وأقيم منهم جماعة »[٢] .

وعلاوة على ذلك كله تلفت نظرنا عبارة للمقريزى ضمن حوادث سنة ٧٢٥هـ/١٣٢٥ م أن أحد المذنبين قد سيق مقيداً إلى « سجن[٣] القاضي المالكي تقي الدين الإخنائي بالقاهرة »[٤] . وفي موقع آخر يذكر المقريزى ضمن حوادث سنة ٧٤١هـ/١٣٤٠ م أنه أفرج عن المسجونين « بسجن القضاة »[٥] . الأمر الذى يؤكد أنه كان يوجد سجناً خاصاً لمن يصدر القضاة أحكاما بشأنهم ، فيساق هؤلاء إلى ذلك السجن الذى يقع ضمن اختصاص القضاة .

أما عن مسئوليات القضاة فقد كانت باهظة ومتشعبة ، إذ شملت الواجبات السلطانية ، والعلاقات الأميرية ، ومهمات الحكم والإفتاء والشورى ،

---

(١) مفردها شاهد وجمعها شهود ، حيث كانت وظيفتهم التعرف على أحوال الناس ، والشهادة في القضايا ، وقد نصبوا أنفسهم لذلك ، فصار ذلك حرفتهم ، وكانت لهم حوانيت كما لطائفة المحامين في هذه الأيام مكاتب . يقول السبكى : « وهم قوام غالب المعاش والمبادلات » . وقد كان يؤخذ عليهم « أنه قد غلب على أكثرهم التسرع إلى التحمل ، وذلك مذموم . وأخذ الأجرة على الأداء وهو حرام . وقسمة ما يتحصل لهم في الحانوت ، وذلك منهم شركة أبدان ، وهي غير جائزة » .
انظر : معيد النعم ، ص ٦٣ – ٦٤ .

(٢) السلوك ، جـ ٢ ، ص ١٢٤ .

(٣) يبدو أن سجون القاهرة ومصر زمن سلاطين المماليك كانت تتبع سلطات متنوعة . كما يظهر أنه كان هناك سجناً خاصاً لمن يصدر القضاة أحكاماً ضدهم . فهناك مثلا : « حبس المعونة » بمصر الذى تحول في عهد صلاح الدين إلى مدرسة . و« حبس الصيار » الذى كان سجناً للولاة . و« خزانة البنود » التى كانت حبساً للأمراء والأعيان . و« حبس المعونة » في القاهرة الذى كان يسجن فيه أرباب الجرائم من السراق ، وقطاع الطرق ونحوهم ، و« خزانة شمائل » التى كان يحبس بها من وجب عليه القتل أو القطع من السراق ، وقطاع الطرق ، ومن يريد السلطان إهلاكه من المماليك ، وأصحاب الجرائم الكبيرة . وسجن « المقشرة » لحبس ارباب الجرائم . أما « الجب بقلعة الجبل » فقد كان سجناً للأمراء . وكان مهولاً من الظلام ، وكثرة الوطاويط ، والروائح الكريهة . وقد هدمه الناصر محمد سنة ٧٢٩هـ/١٣٢٨م .
انظر : المواعظ والاعتبار ، جـ ٢ ، ص ١٨٧ – ١٨٩ .

(٤) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٢٦٣ ؛ انظر كذلك : الدرر ، جـ ١ ، ص ٣٢٣ – ٣٢٤ .

(٥) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٥١٩ .

إلى جانب التدريس في المدارس والجوامع والخانقاوات ، و« النظر » في الجوامع ، والخدمة في « دار العدل » ، وغير ذلك . وقد كان على رأس الواجبات التى اجتهد « قضاة القضاة » في القيام بها ، بذل النصح للسلطان بضرورة العمل على وحدة المسلمين(١) .

فقد عهد الناصر محمد إلى قاضي قضاة الشافعية بالديار المصرية جلال الدين القزويني بوظيفة « نظر » الجامع الناصرى(٢) بقلعة الجبل(٣) . ويسجل القلقشندى نسخة التوقيع كاملة حيث تتضمن ، أولاً : ديباجة الشكر لله والحمد له على جليل فضله ، ونعمه . ثانياً : الأسباب التى كانت وراء اختيار قاضي القضاة الشافعية جلال الدين القزويني لوظيفة « النظر » هذه . ثالثاً : الواجبات المترتبة على من يتولى مسئولية هذا المنصب . رابعاً : التوصية بحفظ الأمانة على خير وجه(٤) .

ومن الوظائف التى أسندت أيضاً إلى القاضي جلال الدين محمد القزويني عندما تقلد وظيفة قاضي القضاة الشافعية ، التدريس(٥) في المدرسة

---

(١) المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ٣٢٩ .

(٢) الجامع الناصرى الجديد : عمر هذا الجامع ناظر الجيش فخر الدين محمد بن فضل الله باسم الناصر محمد حيث استغرق بناؤه سنة كاملة ، وانتهى العمل به سنة ٧١١هـ/١٣١١ م . وأقيم في خطابته قاضي القضاة بدر الدين ابن جماعة الشافعي . ورتب في إمامته الفقيه تاج الدين بن مرهف . ولهذا الجامع أربعة أبواب . وفيه مائة وسبعة وثلاثون عموداً ، وستة عشر شباكاً من الحديد .
انظر : المواعظ والاعتبار ، جـ ٢ ، ص ٣٠٤ .

(٣) صبح الأعشى ، جـ ١١ ، ص ٢٦٢ .

(٤) المصدر السابق ، جـ ١١ ، ص ٢٦٢ – ٢٦٤ .

(٥) يذكر القلقشندى نسخة توقيع بتدريس المدرسة الصالحية المجاورة لتربة الإمام الشافعي رضي الله عنه ، وقد كتبت لقاضي قضاة الشافعية . انظر : صبح الأعشى ، جـ ١١ ، ص ٢٣١ – ٢٣٤ . كما يسجل أيضاً نسخة توقيع بتدريس المدرسة الصالحية لشمس الدين محمد بن شهاب الدين أحمد الدفرى المالكي . انظر : صبح الأعشى ، جـ ١١ ، ص ٢٣٩ – ٢٤١ .

الصالحية[1] ، والمدرسة الناصرية[2] ، ودار الحديث الكاملية[3] ، بالإضافة إلى الخطابة في جامع القلعة بالتناوب مع ابن القسطلاني[4] . إذن فقد كان يحق لقاضي القضاة أن يجمع بين منصب « قضاء القضاة » ووظيفة التدريس في إحدى المدارس المعروفة آنذاك ، حيث إن التقليد المتعارف عليه في هذا الموضوع أن يتولى صاحب العلم الغزير ، والمعرفة الواسعة منصب « قضاء القضاة » بعد أن يكون قد خبر التدريس ، والاحتكاك مع العلماء ، والشيوخ ، وطلاب العلم ، فيؤهله ذلك لاعتلاء هذا المنصب الحساس والخطير في الدولة .

---

(١) المدرسة الصالحية : هذه المدرسة بخط بين القصرين من القاهرة . بناها الملك الصالح نجم الدين أيوب ابن الكامل محمد سنة ٦٤٠هـ/١٢٤٢م . ورتب فيها دروسا أربعة للفقهاء المنتمين إلى المذاهب الأربعة . وهو أول من عمل بديار مصر دروساً أربعة في مكان واحد . وأول من درس بها من الحنابلة قاضي القضاة شمس الدين أبو بكر محمد بن العماد المقدسي الحنبلي . ثم جعل منها المعز أيبك داراً للعدل للنظر في المظالم . ثم جاء السعيد بركة ، وقرر فيها أربعة مدرسين ، عند كل مدرس معيدان ، وعدة طلبة ، وعدداً من الأئمة ، والمؤذنين ، والقراء . وخصص لذلك أوقافاً في أعمال الجيزية والإطفيحية حيث أثبت كل ذلك في كتاب وقف بمعاينة قاضي القضاة تقي الدين محمد بن الحسين بن رزين الشافعي سنة ٦٧٧هـ/١٢٧٨ م .

انظر : المواعظ والاعتبار ، جـ ٢ ، ص ٣٧٤ ؛ حسن المحاضرة ، جـ ٢ ، ص ٢٦٣ .

(٢) المدرسة الناصرية : بجوار الجامع العتيق في مدينة مصر . عرفت أولاً بالمدرسة الناصرية ، ثم عرفت بالمدرسة الشريفية ، واستمرت على ذلك . وكان مكانها سجناً عُرف « بالمعونة » فهدمه صلاح الدين يوسف بن أيوب سنة ٥٦٦هـ/١١٧٠ م ، وبنى مدرسة للفقهاء الشافعية . وقد استمرت قائمة حتى عهد المقريزى الذى يذكر أنه لولا ما يتناوله الفقهاء من المعلوم بها لخربت .

انظر : المواعظ والاعتبار ، جـ ٢ ، ص ٣٦٣ – ٣٦٤ ؛ حسن المحاضرة ، جـ ٢ ، ص ٢٦٥ ؛ انظر كذلك : تذكرة السامع ، ص ٢١٤ .

(٣) دار الحديث الكاملية أو المدرسة الكاملية التى أنشأها السلطان الكامل ناصر الدين محمد سنة ٦٢٢هـ/ ١٢٢٥ م . وقد وقفها على المشتغلين بالحديث النبوى ، ثم من بعدهم على الفقهاء الشافعية ، ووقف عليها الربع الذى بجوارها . ودرس بها جماعة من أعيان الفقهاء إلى أن خربت مع حوادث سنة ٨٠٦هـ/ ١٤٠٣ م ، وذهب عزها ، وخلت من الدروس والمدرسين .

انظر : المواعظ والاعتبار ، جـ ٢ ، ص ٣٧٥ ؛ حسن المحاضرة ، جـ ٢ ، ص ٢٦٢ ؛ انظر كذلك : تذكرة السامع ، ص ٢١٤ .

(٤) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٢٨٣ .

كذلك كان ضمن مسئوليات القضاة الحضور إلى المجلس السلطاني الذى يعقده السلطان إذا أراد أن يوبخ نائباً أو والياً لسوء سلوكه ، وفساد أخلاقه . أو لكي يوصيه بحضرة هؤلاء القضاة بضرورة حسن المسلك ، ونزاهة التصرف[1] . ولعل حرص السلطان على حضور القضاة مثل هذا الاجتماع لكي يسجل بذلك إنذاراً عملياً ضد المذنب ، فيشهد القضاة على ما سبق أن اقترف من ذنوب ، ثم عفو السلطان عنه على شرط التوبة ، والاعتدال في السلوك ، وأخيراً أخذ العهد عليه بحضور هؤلاء القضاة وشهادتهم ، بعدم العودة إلى ما كان عليه من سوء السيرة ، فإن عاد إلى ذلك ، اعتبر ذلك المجلس السلطاني الشرعي بمثابة إنذار عملي ثابت يخول للسلطان الحق في العمل على عزل المنحرف عن منصبه دون حرج .

ومن التزامات « قاضي القضاة » أيضاً إلقاء خطبة العيدين بحضور السلطان في جامع القلعة[2] . كذلك كان من الوظائف التى وجب على قاضي القضاة القيام بها الخطابة في الجوامع السلطانية ، والأميرية[3] . وقد كان الناصر محمد حريصاً عندما يعمر جامعاً ، أو مسجداً ، أو خانقاة ، أن يعين فيه لبعض شئونه واحداً من كبار القضاة من ذلك على سبيل المثال ، أنه عندما انتهت عمارة الجامع الناصرى الجديد ، عين فيه الناصر محمد قاضي القضاة بدر الدين محمد بن جماعة الشافعي خطيباً[4] .

كما كان واجباً على القضاة إفتاء الأمراء المماليك عندما يتقدمون إليهم بما يعرض لهم من قضايا شرعية ، فعندما عزم الأمير جمال الدين آقوش نائب

---

(١) ناصر ، ورقة ٢٨ أ – ٢٩ أ ؛ السلوك ، جـ ٢ ، ص ٤٥٨ .

(٢) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٥٢٢ .

(٣) المختصر ، جـ ٤ ، ص ١٠١ ؛ السلوك ، جـ ٢ ، ص ٣٢١ ؛ النجوم ، جـ ٩ ، ص ٩٦ .

(٤) السلوك ، جـ ٢ ، ص ١١٤ – ١١٥ .

الكرك[1] على عمل منبر بالمدرسة الصالحية بين القصرين بالقاهرة ، جمع القضاة والفقهاء من أجل فتوى صريحة ، فلما أفتوه بجواز ذلك ، باشر العمل حتى أكمله[2] . كذلك كان من واجبات « قضاة القضاة » أيضاً الفصل في الخلافات بين كبار الأمراء المماليك بناء على الأوامر السلطانية المباشرة[3] .

ويأتي من بين خدمات « قضاة القضاة » لأصحاب السلطة القيام بعقد الزواج للسلطان عند زواجه[4] ، ولأولاده البنين والبنات عند زواجهم أيضاً[5] . ويذكر القلقشندى نسخة صداق آنوك[6] ولد الناصر محمد على بنت الأمير بكتمر الساقي ، حيث كان العاقد قاضي القضاة جلال الدين القزويني ، والقابل الناصر محمد بن قلاوون[7] .

ويصحب كبار القضاة السلطان عند قيامه بأداء فريضة الحج ، فقد رافق الناصر محمداً عندما توجه إلى الحج في عام ٧٣٢هـ/١٣٣٢ م عدد كبير من

---

(١) آقش الأشرفي ، جمال الدين البرناق المعروف بنائب الكرك . كان من مماليك المنصور ، وولي عن الأشرف نيابة الكرك نحو عشرين سنة ، ثم ولي نيابة دمشق سنة ٧١١هـ/١٣١١ م . عزله الناصر محمد ، ثم اعتقله . وأفرج عنه سنة ٧١٥هـ/١٣١٥ م حيث عمر جامعاً بالحسينية . وكان يجلس رأس الميمنة ، ويقوم له السلطان . وكان يعتكف في معبد بالجبل . عاش متقشفاً . وولاه الناصر محمد نظر المارستان المنصورى بعد كريم الدين الكبير . فباشره بمهابة عظيمة وعمره . ثم ولاه نياب طرابلس . وطلب الإعفاء بعد مدة فنقل إلى دمشق . ثم اعتقل بصفد ، ثم بالإسكندرية ، وتوفي فيها سنة بضع وثلاثين وسبعمائة هجرية .

انظر : الدرر ، جـ ١ ، ص ٤٢٣ - ٤٢٤ .

(٢) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٣١٧ .

(٣) المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ٢٨٣ .

(٤) المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ٢٠٥ .

(٥) المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ٢٣٧ ، ٢٨٣ ؛ النجوم ، جـ ٩ ، ص ٨٩ .

(٦) آنوك بن محمد بن قلاوون سيف الدين . ولد سنة ٧٢٣هـ/١٣٢٣ م نشأ جميلاً ، وأمره أبوه أمير مائة ، وقدمه على إخوته ، وهم أسن منه . زوجه أبوه بنت بكتمر في فرح كبير ، ولكنه أحب مغنية اسمها زهرة ، فلما بلغ أمرها الناصر محمداً منعها عنه ، فمرض . وأراد الناصر أن يضربه تأديباً لنقيصته هذه ، فهلع ، وأصابته رجفة كانت سبب ضعفه . ثم أصابه الجدرى ، فأدى ذلك كله إلى موته . مات في ربيع الأول سنة ٧٤٠هـ/١٣٣٩ م . وحزن عليه الناصر محمد حزناً عظيماً .

انظر : الدرر ، جـ ١ ، ص ٤٤٦ - ٤٤٧ .

(٧) صبح الأعشى ، جـ ١٤ ، ص ٣٠٣ - ٣٠٨ .

القضاة مثل جلال الدين محمد القزويني ، وعز الدين عبد العزيز بن جماعة ، وموفق الدين المقدسي الحنبلي ، وعز الدين ابن الفرات الحنفي[1] ، وفخر الدين النويرى المالكي[2] . وكان هؤلاء القضاة ينزلون في خيمة واحدة فإذا قدمت إليهم فتوى كتبوا عليها معاً[3] .

كذلك استلزمت عملية الاستبدال في الأوقاف موافقة القضاء ، حيث حدد الشرع والعرف الاجتماعي أن الأوقاف تعتبر جزءاً شرعياً لا يمكن بيعه بأى حال من الأحوال ، كما لا يجوز اغتصابه عنوة ، أو بالتحايل على الشرع والقانون . وقد قام القضاة دائماً بالشهادة على شرعية الأوقاف ، وثبوتها . ومن ثم فعندما ظهرت حوادث الاستبدال في مصر زمن المماليك ، كان لابد أن يكون للقضاة دخل فيها سواء بالموافقة ، أو الرفض ، لعدم جواز الاستبدال شرعاً . من ذلك على سبيل المثال أن الأمير قوصون أراد في سنة ٧٣٠هـ/ ١٣٣٠ م أن يمتلك حمام قتال السبع[4] ، فاقتضى ذلك موافقة قاضي القضاة ، وشهادة عدد من الشهود ، بأن الحمام قد أصبح خراباً لا منفعة فيه . فلما تمت

---

(١) عبد الرحيم بن علي بن الحسين بن الفرات الحنفي عز الدين . ولد سنة ٧٠٣هـ/١٣٠٣ م . واشتغل بالفقه ، فمهر فيه . وتفقه على محي الدين الدمشقي ، وشمس الدين الحريرى وغيرهما . وسمع من بدر الدين محمد بن جماعة وغيره . ودرس بالحسامية ، وأعاد بالمنصورية ، وناب في الحكم . وأفتى وأعاد . وهو والد المؤرخ ناصر الدين محمد بن الفرات . توفي سنة ٧٤١هـ/١٣٤١ م .
انظر : الدرر ، جـ ٢ ، ص ٤٦٨ .

(٢) عثمان بن يوسف بن أبي بكر النويرى المالكي فخر الدين . ولد سنة ٦٦٣هـ/١٢٦٤ م . درس الفقه والحديث ، وصحب أباه القدوة علم الدين وتفقه عليه وعلى غيره ، ومهر ، وأفتى ، ودرس . أكثر من الحج ، مع الدين المتين ، والورع ، والإخلاص . كان عالماً ، زاهداً ، عازفاً عن المناصب ، ويقول الحق ولو كان مراً . وكان صدوقاً ، عفيفاً . توفي سنة ٧٥٦هـ/١٣٥٥ م .
انظر : الدرر ، جـ ٣ ، ص ٦٧ - ٦٨ .

(٣) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٣٥٢ - ٣٥٣ ؛ النجوم ، جـ ٩ ، ص ١٠٣ - ١٠٤ .

(٤) حمام قتال السبع : يقع هذا الحمام خارج باب القوس ، وقد عمره الأمير جمال الدين آقوش المنصورى المعروف بقتال السبع الموصلي بجوار داره التى تحولت بعد ذلك إلى جامع قوصون . وأراد قوصون بعد هدم الدار ، والشروع في بناء الجامع أن يضم الحمام إليها . وقد تم ذلك الاستبدال باثبات قاضي القضاة الحنبلي حيث شهد شهود زور أن الحمام خراب فاشتراه قوصون من ورثة قتال السبع . ولكن قوصون أبقى على الحمام كما هو ، فاستمر عامراً بعمار ما حوله .
انظر : المواعظ والاعتبار ، جـ ٢ ، ص ٨٥ .

تلك الشهادة ، على الرغم من عدم صحتها ، أثبت قاضي القضاة تقي الدين أحمد بن عمر المقدسي الحنبلي ، محضراً بصحة الاستبدال ، واشترى قوصون الحمام المذكور(١) .

كذلك من حوادث الاستبدال التي كان للقضاة دخل فيها ما حدث « للدار البيسرية »(٢) ، التي بناها الأمير ركن الدين بيبرس الشمسي الصالحي(٣) ، ثم شهد على وقفها اثنان وتسعون شخصاً من الشهود والقضاة ، منهم قاضي القضاة تقي الدين ابن دقيق العيد(٤) ، وقاضي القضاة تقي الدين ابن بنت الأعز(٥) ، وقاضي القضاة تقي الدين ابن رزين(٦) . فطمع الأمير قوصون أن

(١) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٣٢١ ؛ المواعظ والاعتبار ، جـ ٢ ، ص ٨٥ .

(٢) « الدار البيسرية » : هذه الدار بخط بين القصرين من القاهرة . كانت في آخر الدولة الفاطمية . ثم استخدمها الفرنج لبعض الأمور الإدارية . فلما تسلطن المماليك شرع الأمير ركن الدين بيبرس الشمسي الصالحي النجمي في عمارتها في عهد الظاهر بيبرس البندقداري سنة ٦٥٩هـ/١٢٦٠ م حيث صرف الكثير على فخامة بنائها . وبنى بجانبها اصطبلاً وبستاناً وحماماً . كما زينها بأفخم أنواع الرخام ، فجاءت بديعة في سعتها وجمالها .

انظر : المواعظ والاعتبار ، جـ ٢ ، ص ٦٩ .

(٣) بيبرس الجالق الصالحي . كان أميراً في زمن الصالح أيوب ، ثم في أيام الظاهر بيبرس . وأصبح لديه أموال كثيرة . وهو آخر من بقي من الأمراء الصالحية . وكان شجاعاً ، مقداماً ، وإذا حضر موقعة اجتهد وأبلى بلاء حسناً . توفي سنة ٧٠٧هـ/١٣٠٧ م .

انظر : الدرر ، جـ ٢ ، ص ٤١ .

(٤) محمد بن علي بن وهب بن مطيع تقي الدين أبو الفتح ابن دقيق العيد المالكي الشافعي . ولد سنة ٦٢٥هـ/١٢٢٧ م . وتوفي سنة ٧٠٢هـ/١٣٠٢ م . كان فقيهاً ، ومحدثاً ، ومشرعاً ، وشاعراً . درس الأدب ، والأصول ، والنحو . وكان ذكياً ، تام الورع ، شديد التدين ، كثير المطالعة . كان مالكياً ثم صار شافعياً . ولي قضاء الديار المصرية سنة ٦٩٥هـ/١٢٩٥ م إلى أن مات . كان عارفاً بالتفسير ، والحديث ، واللغة . وكان علامة عصره في القضاء .

انظر : الطالع السعيد ، ص ٥٦٧ - ٦٠٠ ؛ فوات الوفيات ، جـ ٣ ، ص ٤٤٢ - ٤٤٥ ؛ الدرر ، جـ ٤ ، ص ٢١٠ - ٢١٤ .

(٥) عبد الرحمن بن عبد الوهاب قاضي القضاة تقي الدين أبو القاسم ابن قاضي القضاة تاج الدين العلامي المصرى الشافعي ، المعروف بابن بنت الأعز . كان فقيهاً ، إماماً ، بصيراً بالأحكام مناظراً ، ذكياً ، نبيلاً ، شاعراً ، فصيحاً ، خطيباً . ولي الوزارة مع القضاء ، ثم استعفى من الوزارة . تولى التدريس بالمدرسة المجاورة لضريح الشافعي . توفي سنة ٦٩٥هـ/١٢٩٥ م .

انظر : فوات الوفيات ، جـ ٢ ، ص ٢٧٩ - ٢٨٢ ؛ رفع الإصر ، ق ٢ ، ص ٣٢٧ - ٣٢٩ .

(٦) أبي رزين : هو تقي الدين ، أبو عبد الله محمد بن رزين العامري . كان إماماً بارعاً في الفقه والتفسير ، ومشاركاً في علوم كثيرة . ولد بحماه في شعبان سنة ٦٠٣هـ /١٢٠٦م. وقرأ النحو على ابن يعيش ، =

تكون له . فعمل على توفير الشهود لإتمام عملية البيع ، وحكم قاضي القضاة شمس الدين الحراني[1] بجواز بيعها . « وكان هذا الحكم مما شنع عليه فيه »[2] . وهنا لابد لنا من القول بأنه لا يجوز إطلاقاً للقاضي الاكتفاء بشهادة الشهود ، ولابد من التأكد مما يشهدون عليه إن كان صدقاً ، أم كذباً . ويبدو هنا أن القاضيين المقدسي والحراني اكتفيا بسماع الشهود دون التحقق شخصياً من صحة شهاداتهم ، ومن ثم جاء الحكم بالاستبدال خاطئاً كما أثبتت الوقائع . وقد كان من اليسير على القاضي الحراني والقاضي المقدسي التحرى عن حالة تلك المباني قبل أن يجزما بحكمهما النهائي بجواز الاستبدال .

ومن مسئوليات القضاة أيضاً ، الشهادة بثبوت ولاية العهد في الخلافة العباسية ، فالخليفة المستكفي بالله أبو الربيع سليمان[3] ، عندما اشتد به المرض ، وهو منفي في مدينة قوص[4] ، جمع أربعين من الشهود ، وأثبت أنه

= والفقه على ابن الصلاح ولازمه . وانتقل إلى الديار المصرية فانتفع به الطلبة . وولى قضاء الوجه البحرى بعد موت ابن بنت الأعز سنة ٦٦٥هـ/١٢٦٦ م ، واستمر قاضياً حتى عزل في رجب ٦٧٨هـ/١٢٧٩م. ومات في رجب سنة ٦٨٠هـ/١٢٨١ م .

انظر : الذيل على رفع الإصر ، ص ٢٠١ ، هامش ٢ .

(١) عبد الغني بن يحيى بن محمد الحراني شرف الدين الحنبلي . ولد سنة ٦٤٥هـ/١٢٤٧ م بحران . وكان جد أبيه عبد الله قاضياً بها . درس الحديث وتفقه . ثم قدم الديار المصرية ، وولى بالقاهرة نظر الخزانة السلطانية ، ثم أضيف إليه قضاء الحنابلة ، ودرس بالصالحية سنة ٦٩٦هـ/١٢٩٦ م في سلطنة المنصور لاجين . وقد كان مشكور السيرة ، حسن الخلق ، كثير المكارم . ولم يزل على ولايته إلى أن مات سنة ٧٠٩هـ/١٣٠٩ م .

انظر : رفع الإصر ، ق ١ ، ص ٣٦٥ – ٣٦٦ .

(٢) المواعظ والاعتبار ، ج ٢ ، ص ٦٩ ؛ انظر كذلك : السلوك ، ج ٢ ، ص ٣٦٢ .

(٣) سليمان بن أحمد بن أبي علي الحسن بن علي بن أبي بكر بن المسترشد أبي منصور الفضل بن المستظهر محمد بن المقتدى العباسي أبو الربيع المستكفي بالله . ولد سنة ٦٨٣هـ/١٢٨٤ م . وولى الخلافة بعد والده سنة ٧٠١هـ/١٣٠١ م . شهد وقعة شقحب في رمضان ٧٠٢هـ/١٣٠٣ م . وحين عاد الناصر من الكرك اعتقله في القلعة ، ثم نفاه إلى قوص سنة ٧٣٨هـ/١٣٣٧ م . أوصى بالخلافة إلى ابنه ، ولكن الناصر محمداً لم ينفذ وصيته ونصب ابن أخيه إبراهيم .

انظر : الدرر ، ج ٢ ، ص ٢٣٦ – ٢٣٨ ؛ مآثر الإنافة ، ج ٢ ، ص ١٣٢ – ١٣٥ ؛ خلفاء ، ص ٧٦٩ – ٧٧٤ .

(٤) يذكر ابن فضل الله العمرى أن قوص هي المدينة الوحيدة في مصر العليا . وأنها كانت المركز الإدارى لإقليم قوص . انظر : مسالك الأبصار ، مخطوط باريس 2325 ورقة ١٩٥ ب ، ٢٠١ ب . ويسجل أبو =

يوصي بولاية عهده إلى ولده أحمد[1] ، وسجل قاضي مدينة قوص محضراً بذلك[2] . ثم بعد ذلك بقليل توفي الخليفة المستكفي في شعبان ٧٤٠هـ/ شباط – فبراير ١٣٤٠ م[3] . غير أن الناصر محمداً أراد أن يعهد بالخلافة إلى إبراهيم[4] بن محمد المستمسك بن أحمد الحاكم[5] ، حيث جمع القضاة « بدار العدل » ، وعرفهم برغبته هذه ، وأمرهم بمبايعة إبراهيم ، فأجاب القضاة بعدم أهليته . وأن الخليفة المستكفي بالله أبي الربيع سليمان قد عهد بالخلافة إلى ولده أحمد ، ولابد من النظر في عهده[6] . ولكن الناصر محمداً كان

= الفداء في كتابه « تقويم البلدان » أن قوص كانت هي المدينة الأكثر أهمية في مصر العليا ، وأنها تلي الفسطاط في عظمتها ، كما كانت سوقاً مهما للتجار من عدن . وهي تقع على الضفة الشرقية من النيل . ولها ميناء خاص بها في المنطقة الساحلية على مسافة رحلة ثلاثة أيام ، وهو ما يعرف بميناء القصير على البحر الأحمر . انظر : تقويم البلدان ، ص ١١١ . أما الرحالة المعاصر ابن بطوطة فيذكر أنها : « مدينة عظيمة ، لها خيرات عميمة ، بساتينها مورقة ، وأسواقها مونقة ، ولها المساجد الكثيرة ، والمدارس الأثيرة ، وهي منزل ولاة الصعيد . انظر : رحلة ابن بطوطة ، ص ٦٨ .

(١) أحمد بن سليمان بن أحمد العباسي ، أبو القاسم أمير المؤمنين الحاكم بن المستكفي بن الحاكم . كان مع أبيه بقوص في أواخر دولة الناصر محمد ، وقد عهد المستكفي بالله بالخلافة إلى ولده أحمد ، فلم يمض الناصر ذلك ، وبايع إبراهيم بن أخي المستكفي . فلما مات الناصر محمد سنة ٧٤١هـ/١٣٤١ م ، وتولى المنصور أبو بكر عمل على عودة الخليفة الحاكم بأمر الله إلى الخلافة ، وخلعوا الواثق بالله إبراهيم لعدم الكفاءة . وقد تولى أحمد هذا الخلافة في محرم ٧٤٢هـ/يونيه – حزيران ١٣٤١ م .

انظر : الدرر ، جـ ١ ، ص ١٤٦ – ١٤٧ ، مآثر الإنافة ، جـ ٢ ، ص ١٤٥ – ١٤٦ ؛ خلفاء ، ص ٧٧٨ – ٧٩٣ .

(٢) المختصر ، جـ ٤ ، ص ١٣٢ ، ناصر ، ورقة ٥٣ ب ؛ زيتير شتين ، ص ٢٣٥ ؛ مصر ، ورقة ١٢٧ أ ؛ السلوك ، جـ ٢ ، ص ٥٠٢ – ٥٠٣ ؛ النجوم ، جـ ٩ ، ص ١٥١ .

(٣) ناصر ، ورقة ٥٣ أ – ب ، ٧٠ ب – ٧١ أ ؛ مصر ، ورقة ١٢٧ أ ؛ مآثر الإنافة ، جـ ٢ ، ص ١٣٣ ؛ خلفاء ، ص ٧٧٢ .

(٤) إبراهيم بن محمد بن أحمد العباسي أمير المؤمنين الواثق بن المستمسك بن الحاكم . ولي الخلافة بعد وفاة عمه المستكفي بمبايعة الناصر محمد له سنة ٧٤٠هـ/١٣٣٩ م . وقرر له ما كان مقرراً للمستكفي . ولكن خلافته لم تستمر سوى سنة واحدة ، حيث أعيد الحاكم بالله أحمد بن الخليفة المستكفي بالله سليمان إلى الخلافة في سلطنة أبي بكر .

انظر : الدرر ، جـ ١ ، ص ٥٧ – ٥٨ ؛ مآثر الإنافة ، جـ ٢ ، ص ١٤٨ – ١٥٠ ؛ خلفاء ، ص ٧٧٥ – ٧٧٧ .

(٥) مآثر الإنافة ، جـ ٢ ، ص ١٤٩ .

(٦) ناصر ، ورقة ٥٤ ب ؛ السلوك ، جـ ٢ ، ص ٥٠٣ .

مصمماً على ولاية إبراهيم ، على الرغم من سوء سلوكه ، فعقد مجلساً قضائياً ثانياً لإعلان توبة إبراهيم هذا أمام القضاة . وهنا تحدث قاضي القضاة عز الدين ابن جماعة بعدم أهلية إبراهيم للخلافة[١] . إلا أن الناصر محمداً لم يأبه لمعارضة القضاة معلناً بأن إبراهيم قد تاب ، والتائب عن الذنب كمن لا ذنب له ، وأنه قرر إبراهيم في الخلافة باسم الواثق بالله[٢] . ولعل هذه الحادثة توضح تدرج المنزلة الاجتماعية للشخصيات الأساسية في سلطنة المماليك . فمع أن السلطان هو صاحب أعلى مكانة في الدولة ، إلا أن جلوسه على كرسى السلطنة كان لابد أن يتلازم بمبايعة الخليفة العباسي « التقليد الخليفتي »[٣] ، أو « التقليد والتفويض » . ومن جانب آخر اقتضت عملية ولاية العهد من الخليفة إلى ولده شهادة القاضي . كما كانت موافقة القضاة ضرورية إذا أراد السلطان أن ينصب أحد الأشخاص من بني العباس خليفة في السلطنة فالقضاة إذن من مهامهم تأييد الخليفة عرفاً بتولى منصب الخلافة ، والخليفة يفوض السلطان ، مما يوضح أهمية المكانة التى تبوأها القضاة في مصر زمن المماليك ، وذلك بما يمكن أن يضيفوه من طابع شرعي على كثير من الأعمال ، والظواهر الأساسية في الدولة . واستكمالاً لسياق الحوادث نجد أن إبراهيم هذا - الذى تولى منصب الخلافة بتأييد شخصي فقط من الناصر محمد ، وعلى مضض من القضاة، لم يلبث أن عاد إلى سيرته الأولى في ارتكاب الفاسد من الأعمال .

---

(١) النجوم ، جـ ٩ ، ص ١٥١ ؛ خلفاء ، ص ٧٧٧ ، ٧٧٨ .

(٢) مصر ، ورقة ١٢٨ أ ؛ السلوك ، جـ ٢ ، ص ٥٠٣ ؛ النجوم ، جـ ٩ ، ص ١٥١ ؛ خلفاء ، ص ٧٧٥ .

(٣) « التقليد الخليفتي » أو « العهد الخليفتي » ، وهو بمثابة تفويض من الخليفة العباسي للسلطان بأن يتولى حكم ما تحت يده من البلاد الإسلامية بمباركة الخليفة العباسي ، بل وبعهد كتابي منه ، ويذكر القلقشندى نسخة عهد الناصر محمد بن قلاوون من الخليفة الحاكم بأمر الله أحمد بن أبي الربيع سليمان . كما يسجل نسخة عهد المظفر ركن الدين بيبرس المنصورى الجاشنكير من الخليفة المستكفي بالله أبي الربيع سليمان .
انظر : صبح الأعشى ، جـ ٩ ، ص ٥٩ - ٦٨ ، ٦٨ - ٧٥ . انظر كذلك مقالة :
Ayalon (David), "Studies on the Transfer of The Abbasid Caliphate from Bagdad to Cairo" AraBica, Revue D'Etudes Arabes, Tom VII, Janvier 1960, pp.58-59.

فلم يجد الناصر محمد مناصاً من العمل على تحقيق العدل خدمة للمصلحة العامة ، فأوصى قبل أن يتوفى أن يعهد بالخلافة إلى أحمد بن المستكفي بالله بدلاً من إبراهيم[١] .

علاقة القضاة بكبار الإداريين :

عانى بعض القضاة المخلصين من تسلط بعض الإداريين المختصين بالمصالح السلطانية ، فقد اتكأ هؤلاء الموظفون الكبار على مناصرة السلطان لهم في القضايا التي له منفعة فيها ، فمن ذلك على سبيل المثال أن شرف الدين النشو[٢] « ناظر الخاص »[٣] عند الناصر محمد بعث إلى قاضي القضاة محمد ابن أبي بكر بن عيسى الإخنائي المالكي كي يمكنه من أخذ مال أولاد الأمير أرغون[٤] النائب – وهو مبلغ ستة آلاف دينار – حيث كان وصياً عليهم .

---

(١) خلفاء ، ص ٧٧٧ ، ٧٧٨ ، انظر كذلك :
Arnold (T.W.), "The Caliphate", pp.99-100.

(٢) عبد الوهاب بن فضل الله الكاتب شرف الدين النشو . خدم أولاً مع أبيه عند بكتمر ، ثم خدم هو عند أيدغمش . كان فقيراً معدماً . ورتبه الناصر محمد مستوفياً في الجيزة . ثم نقله إلى استيفاء الدولة . ثم استسلمه وسماه عبد الوهاب . وقرره في « نظر الخاص » . وبلغ منزلة عظيمة عند الناصر . وقصده الخاصة وكبار الناس . فتكبر وطغى . وأكثر من المصادرات والنهب لصالح الخزانة السلطانية ، وجيبه الخاص . استاء الأمراء من سوء تصرفاته ، فاتحدوا ضده . وما زالوا بالناصر محمد حتى ألقى القبض عليه . وعذب مع أهله حتى ماتوا تحت العقوبة . ومات هو سنة ٧٤٠هـ/١٣٣٩ م .
انظر : الدرر ، جـ ٣ ، ص ٤٢ – ٤٤ .

(٣) « نظر الخاص » : وظيفة محدثة ، أحدثها الناصر محمد بن قلاوون حين أبطل الوزارة . وأصل موضوعها التحدث فيما هو خاص بمال السلطان . وقد صار متوليها كالوزير لقربه من السلطان وتصرفه ، وصار إليه تدبير جملة الأمور ، وتعيين المباشرين . ولناظر الخاص أتباع من كتاب ديوان الخاص كمستوفي الخاص ، وناظر خزانة الخاص ، وغيرهم .
انظر : صبح الأعشى ، جـ ٤ ، ص ٣٠ .

(٤) هو أرغون الدوادار الذى اشتراه المنصور قلاوون فرباه مع ولده الناصر محمد ، ولم يزل معه في خدمته حتى توجه إلى الكرك وهو معه . وظل يلازمه إلى أن ولاه نيابة الديار المصرية سنة ٧١٢هـ/ ١٣١٢ م ، فسار سيرة حسنة إلى الغاية . اشتغل على مذهب الحنفية ومهر فيه إلى أن صار يعد من أهل الإفتاء . وكانت له عناية كبيرة بالكتب حيث جمع منها الشيء الكثير . وكان ساكناً ، قليل الغضب ، محباً للخير . وحج أكثر من مرة . ثم ساءت العلاقة بينه وبين الناصر محمد ، فغضب عليه ، وأعتقله ، ثم أخرجه لنيابة حلب ، حيث توفي سنة ٧٣١هـ/١٣٣٠ م .
انظر : الدرر ، جـ ١ ، ص ٣٧٤ .

فرفض القاضي الإخنائي أن يسلم مال الأيتام إلى « ناظر الخاص » شرف الدين النشو . فاتهمه النشو بأن المال الذى عنده ليس هو إلا المبلغ الذى سرقه أخوه من الخزانة السلطانية حين كان يتولى وظيفة « ناظر الخاص » ، وأنه لابد أن يعيد ذلك المال المسروق إلى الخزانة . ولم يكتف بذلك ، بل سلط عليه الناصر محمد ، الذى بعث إليه بدوره يتهدده بتسليم المال . فلم يجد القاضي تقي الدين الإخنائي بداً من تسليم المبلغ المطلوب « لناظر الخاص »[1] . يمكننا أن نستدل من هذه الحادثة على عدد من الملاحظات ، أولاً : اجتهاد « ناظر الخاص » في تحقيق المنافع المادية للناصر محمد ، وتوفير الأموال الطائلة في خزانته . ثانياً : كان الناصر محمد يغض النظر – أحيانا – عن تحقيق هدف العدالة ونصرة الحق ، إذا كان هذا يتعارض مع مصالحه الخاصة . ثالثاً : كان بعض القضاة تحت وطأة التهديد والوعيد لا يجدون مفراً من الرضوخ لمطالب الطمع عند كبار الإداريين ، خاصة عند تقاعس السلطان عن الوقوف إلى جانب الحق . رابعاً : كان تحقيق هدف المصلحة الخاصة لأصحاب السلطة يأتي قبل خدمة مبدأ العدالة الاجتماعية ومساعدة المحتاج ، وإن كان هذا لا يعني الاهتمام المطلق بالمنافع الشخصية ، والإهمال التام للمبادىء السامية .

كذلك نلاحظ أنه عندما يشتد حقد « ناظر الخاص » على « قاضي القضاة » بسبب وقوفه إلى جانب الحق دون أى اعتبار للمصالح السلطانية ، فإن « ناظر الخاص » يجتهد في الانتقام من « قاضي القضاة » ، بل يعمل على تتبع أتباعه وأصحابه ، حيث يتمادى في التنكيل بهم ، والنيل من كراماتهم ، وتغريمهم الكثير من أموالهم[2] . وهكذا كان شر « ناظر الخاص » وضرره يشمل القاضي ، وأتباعه وأصحابه ، إذا كان « ناظر الخاص » لا يتورع عن إيذائهم جميعاً ، إذا رفض القاضي أن يحقق له ما يرغب فيه من مصالح دون أدنى مراعاة لمكانة القاضي ، وبعد أصحابه عما يحدث مباشرة بينه وبين « ناظر الخاص » من خلافات ، ومنازعات .

---

(١) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٣٩٣ – ٣٩٤ .

(٢) المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ٤٥٨ – ٤٥٩ .

كما كان هناك من القضاة من دفع ثمناً غالياً نتيجة تمسكه بإقامة الحق والعدل في الأمور الشرعية . وقد كان قاضي قوص نور الدين إبراهيم بن هبة الله الأسنائي(١) حريصاً على هذا المبدأ ، فلما قدم الناصر محمد إلى قوص للزيارة ، كان معه ناظر الخاص كريم الدين الكبير(٢) ، الذى طلب من قاضي قوص تسليم مال الزكاة . ولكن القاضي نور الدين الأسنائي رفض ذلك ، على أساس أن مال الزكاة يفرق في الفقراء . فلم تقنع تلك الإجابة « ناظر الخاص » الذى واصل إلحاحه ، ولم يكف عن ذلك إلا عندما تدخل الناصر محمد ، بعد وساطة علاء الدين ابن الأثير(٣) كاتب السر . فأدى ذلك إلى حقد « ناظر الخاص » على القاضي نور الدين الأسنائي . فأخذ يعمل على إزاحته من منصبه . ولم يزل بقاضي القضاة بدر الدين محمد بن جماعة حتى عزله عن قضاء قوص . فجاء إلى القاهرة ، وأقام بها من غير عمل إلى أن توفي(٤) . إذن لم يسلم بعض قضاة

---

(١) إبراهيم بن هبة الله بن علي الحميرى نور الدين الأسنائي الشافعي . ولد بأسنا من بلاد الصعيد . ودرس الفقه . وناب في الحكم بقوص ، وبإخميم ، وبأسيوط وغيرها . ثم تولى قضاء قوص إلى أن عزل فعاش في القاهرة بدون عمل حتى توفي سنة ٧٢١هـ/١٣٢١ م .

انظر : الطالع السعيد ، ص ٦٩ - ٧١ ؛ الدرر ، جـ ١ ، ص ٧٦ .

(٢) أكرم بن هبة الله القبطي كريم الدين الكبير . عمل عند بيبرس الجاشنكير لفترة طويلة . ثم نال رضى الناصر محمد بعد عودته إلى السلطنة سنة ٧٠٩هـ/١٣٠٩ م عندما صادر كل ما كان يملكه بيبرس لصالح الناصر محمد . وتولى وظيفة « نظر الخاص » ، فأصبح مسئولاً عن كل ما يملكه الناصر من عقار ونقد . واجتهد في إرضاء الناصر محمد فبلغ منزلة عظيمة عنده حتى صار كبار الأمراء يهادونه ويقصدونه . ونجح كثيراً في استثمار الأموال السلطانية ، وبالتالي تحقيق الرفاهية للسلطان الناصر محمد وحريمه . ولكن الناصر لم يلبث أن خشى من سطوته ومكانته ، فقبض عليه ، ونفاه إلى أسوان حيث شنق سنة ٧٢٤هـ/١٣٢٤ م بعد أن صادر الناصر كل ما كان يملك .

انظر : الدرر ، جـ ١ ، ص ٤٢٩ - ٤٣١ .

(٣) علي بن أحمد بن سعيد بن الأثير الحلبي علاء الدين . كان ذكياً ، نبيهاً ، حسن الكتابة ، كثير البر والمعروف . واشتغل في ديوان الإنشاء . وصحب الناصر محمد إلى الكرك ، فلما عاد الناصر محمد إلى السلطنة عينه في « كتابة السر » بمصر . وبلغ منزلة عظيمة عند الناصر محمد . وتولى كتابة رسائله إلى نواب الشام . وقام بوظيفته خير قيام ، فعظم قدره ، وعلت مكانته . مدحه شعراء عصره لحسن عبارته ولفظه . واستمر في كتابة السر عند الناصر محمد حتى مرض وتوفي سنة ٧٣٠هـ/١٣٣٠ م .

انظر : الدرر ، جـ ٣ ، ص ٨٢ - ٨٤ .

(٤) المصدر السابق ، جـ ١ ، ص ٧٦ .

الأقاليم من تهديد « ناظر الخاص » بالعزل من المنصب ، إذا رفضوا الاستجابة لمطلب الناظر ، بل إن هذا التهديد لا يلبث أن يتفاعل ويتفاقم إلى دائرة التطبيق ، فيتم عزل القاضي من منصبه ، وتجريده من كافة صلاحياته ، وامتيازاته . وهكذا تعرض بعض القضاة لوضع حساس يتأرجح بين الثبات على المبدأ ، أو الحرمان من الوظيفة ، حيث كان القاضي – في الغالب – لا يتردد عن رفعة وصيانة المبدأ ، والتضحية بالمنصب من أجل حفظ الحقوق لأصحابها . وقد عزل القاضي علم الدين الأسنائي[1] عن قضاء الإسكندرية ، بسبب خلاف وقع بينه وبين نائبها الأمير بيبرس الجمدار[2] في عام ٧٣٠هـ/ ١٣٢٩ م[3] .

ومما يجدر ذكره أن القضاة حملوا – في كثير من الأوقات – راية الدفاع عن حقوق العامة ، والأيتام ، ضد كبار المسئولين كما حدث في عام ٧٣٨هـ/١٣٣٧ م ، حيث اختلف « ناظر الخاص » شرف الدين النشو مع قاضي الإسكندرية عماد الدين محمد بن إسحاق البلبيسي[4] شيخ « خانقاة بهاء الدين

---

(١) صالح بن عبد القوى بن مظفر الأسنائي . كان قاضياً وفقيهاً شافعياً . وناب في الحكم بأدفو ونقادة . ثم عمل في حانوت السهود في مصر . ثم ولى قضاء المنوفية ، وأبيار ، ودمياط ، وأسيوط ، وإخميم ، وقوص ، والغربية ، والإسكندرية حيث وقع الخلاف بينه وبين نائب الإسكندرية ومحتسبها ، فعزل . ثم أصبح نائب الحكم بالقاهرة مع القاضي جلال الدين القزويني . وبعد ذلك ولى قضاء الشرقية وأشمون . وكان ذو همه ، وثبات ، ورصانة ، وحسن تصرف . وله في القضاء حُرمة جيدة وهيبة .
انظر : الطالع السعيد ، ص ٢٦٨ – ٢٦٩ .

(٢) بيبرس المظفرى الركني نائب الإسكندرية . وقد كان من مماليك بكتمر السلاح دار ، ثم صار إلى بيبرس الجاشنكير قبل السلطنة ، فلما ملك تأمر في زمنه . وعندما عاد الناصر محمد إلى الكرك ولاه كشف البحيرة ، ثم نيابة الإسكندرية ، فحصل أموالاً عظيمة جداً ، بل إنه ضمن الخمارات . فلما علم الناصر محمد بلذلك ، وتأكد ، صادر أملاكه وأمواله وكانت كثيرة . وكان قبل نيابة الإسكندرية معروفاً بجودة السيرة ، كثير التلاوة ، ثم تغير . ومات بعد عزله بقليل .
انظر : الدرر ، جـ ٢ ، ص ٤٢ – ٤٣ .

(٣) الطالع السعيد ، ص ٢٦٩ ؛ السلوك ، جـ ٢ ، ص ٣١٩ .

(٤) محمد بن إسحاق بن محمد بن مرتضى البلبيس عماد الدين . درس الفقه ، وبرع ، ودرس ، وتخرج به جماعة . ولى قضاء الإسكندرية ثم عزل . ودرس بالملكية والأقسنقرية . وكان صبوراًعلى الاشتغال ، محباً للفقراء والأيتام ، فصيحاً ، متقشفاً . ومات في الطاعون العام سنة ٧٤٩هـ/١٣٤٨ م .
انظر : الدرر ، جـ ٣ ، ص ٤٧٢ .

أرسلان »[١] ، لمعارضته له في أخذ أموال الأيتام ، واتهمه بأنه أخذ مالاً للأيتام اشترى به عدة جوارٍ ، إلا أن التحقيق الدقيق مع القاضي المتهم أظهر كذب التهمة[٢] .

إذن لم يسلم القضاة من جبروت أصحاب السلطة في سلطنة المماليك ، ونالهم نصيبهم – مثلهم مثل العامة – من الاتهامات الباطلة ، إلا أن حظهم في الدفاع عن أنفسهم كان أكبر . ومن هنا ظهر تعاطف القضاة وعلماء الدين وشيوخ الشرع الحنيف مع طوائف العامة ، فكانوا يقفون إلى جانبهم يؤازرونهم في مطالبتهم للسلطة برفع الظلم عنهم والرأفة بأحوالهم .

ولعل هذا هو السبب – إلى جانب أسباب أخرى – الذى أدى إلى ما يمكن أن نطلق عليه « أزمة ثقة » بين بعض النظار في البلاط المملوكي وطبقة القضاة . وعندما كان يقع التعسف ضد العامة نتيجة تلك السطوة التى حصل عليها بعض النظار في البلاط المملوكي ، كانت تظهر لنا من جانب آخر شجاعة هؤلاء القضاة الذين لم يخشو الطعن في كفاءات كبار الإداريين ، بل ووصفهم بالسوء ، وعدم الدراية ، وقد اختلفت ردود الفعل السلطانية إزاء مثل هذا الموقف حسب مكانة أولئك الإداريين[٣] .

نيابة الحكم :

« نيابة الحكم » هي القضاء[٤] ، و« نواب الأحكام » هم القضاة[٥] . وقد كان في مصر خلال هذه الحقبة نواب للقضاة الأربعة موزعين في القاهرة والفسطاط . فقد كان كل واحد من القضاة الأربعة الكبار يختار مجموعة من الشخصيات من نفس المذهب ليكونوا « نواب حكم » في مختلف مناطق هاتين

(١) هذه الخانقاة فيما بين القاهرة ومصر من جملة منشأة المهراني . أنشأها الأمير بهاء الدين أرسلان الدوادار على شاطىء النيل ، وكان ينزل إليها كل ليلة ثلاثاء من القلعة ويبيت فيها. ويحتفل الناس بالحضور إليها .

وأول من ولى مشيختها تقي الدين أبو البقاء محمد القناىى الشافعى .

انظر : المواعظ والاعتبار ، جـ ٢ ، ص ٤٢٣ .

(٢) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٤٣٢ .

(٣) المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ٥٦٦ .

(٤) الطالع السعيد ، ص ٥٥ ، هامش ٦ .

(٥) المصدر السابق ، ص ١٠٣ ، هامش ٤ .

المدينتين ، فقاضي القضاة هو الذى يرشح من يراه مناسباً لهذه الوظيفة ، وتكون العلاقة مباشرة بين القاضي النائب ورئيسه « قاضي القضاة » . كما كان لكل قاض من هؤلاء ، قضاة المذاهب الأربعة ، نائب رئيسي أو وكيل ينوب عنه في « الحكم » أو القضاء ، وكان نائب القاضي هذا يختار عادة من ذوى الخلق الرفيع ، والعلم الواسع ، والسمعة الطيبة . أما بالنسبة لأقاليم مصر وأعمالها فقد اختص قاضي القضاة الشافعي بتعيين « نواب الأحكام » فيها .

ولما كان قاضي القضاة حريصاً على أن يكون نائبه ممن يتمتعون بعلم غزير ، وسلوك حسن ، لذا نجد قاضي القضاة عز الدين عبد العزيز بن جماعة يختار نائباً له في القضاء القاضي شمس الدين محمد بن علم الدين أحمد ابن إبراهيم بن القماح الشافعي[١] . وقد كان الأخير عالماً تولى التدريس في المدرسة[٢] المجاورة للإمام الشافعي بالقرافة[٣] . كما تولى الشيخ الإمام شهاب الدين أبو العباس بن قاضي القضاة شمس الدين الأذرعي الحنفي[٤] « نيابة الحكم » مدة لقاضي القضاة برهان الدين ابن عبد الحق الحنفي[٥] .

(١) محمد بن أحمد بن ابراهيم بن عقيل المصرى ، شمس الدين أبو عبد الله بن القماح الفقيه الشافعي . ولد سنة ٦٥٦هـ/١٢٥٨ م . ودرس الحديث والفقه على يد جماعة من كبار الشيوخ . تفقه ومهر ، وأفتى ، ودرس ، وحدث ، وناب عن الحكم بجامع الصالح . درس بالجامع الطولوني . وكان يحب العلم والعلماء ، سريع الحفظ ، حسن المحاضرة ، غزير العلم . ومات سنة ٧٤١هـ/١٣٤٠ م .
انظر : الدرر ، جـ ٣ ، ص ٣٩١ - ٣٩٢ .

(٢) هذه المدرسة بجوار قبة الإمام الشافعي بالقرافة . أنشأها السلطان الناصر صلاح الدين يوسف بن أيوب. ورتب بها مدرساً يدرس الفقه على مذهب الشافعي ، وجعل له في كل شهر من المعلوم عن التدريس أربعين ديناراً . وعن معلوم « النظر » في أوقاف المدرسة عشرة دنانير . ورتب له من الخبز في كل يوم ستين رطلاً بالمصرى ، وراويتين من ماء النيل . وجعل فيها معيدين وعدة من الطلبة . ووقف عليها حماما بجوارها وفرناً تجاهها ، وحوانيت بظاهرها . وولى تدريسها جماعة من الأكابر . وممن تولى التدريس بها قاضي القضاة تقي الدين محمد بن رزين الحموى ، والشيخ تقي الدين بن دقيق العيد .
انظر : المواعظ والاعتبار ، جـ ٢ ، ص ٤٠٠ - ٤٠١ .

(٣) زيتير شتين ، ص ٢١٦ ؛ مصر ، ورقة ١٣٩ أ - ب .

(٤) أحمد بن محمد بن إبراهيم الأذرعي الأصل ، ثم الدمشقي ، ثم المصرى . ولي أبوه القضاء . وكان فاضلاً ، حسن الشكل ، رفيع الخلق . وناب في الحكم . ودرس على يد مجموعة من كبار الشيوخ والفقهاء . ومات سنة ٧٤١هـ/١٣٤٠ م .
انظر : الدرر ، جـ ١ ، ص ٢٥٥ .

(٥) زيتير شتين ، ص ٢١٩ .

ومن اللافت للنظر أنه في منتصف شوال ٧٣١هـ/١٣٣١م أصدر الناصر محمد مرسوماً سلطانياً بعزل نواب « قضاة القضاة » الأربعة بالقاهرة ومصر ، وكان عددهم قد بلغ نحو خمسين نائباً فعزلوا بأجمعهم[١] . ونحن في الحقيقة لا نعرف ما هي الأسباب التى جعلت الناصر محمداً يقدم على عزل « نواب الحكم » أو القضاة في القاهرة ومصر ، حيث لا تذكر المصادر التاريخية المملوكية المعاصرة شيئاً حول هذا الموضوع . ومن ثم فإن التفسير الوحيد لهذا العمل هو رغبة الناصر محمد في إعادة النظر في التنظيم القضائي الموجود آنذاك خدمة للمصلحة العامة .

وحدث أيضا في عام ٧٣٨هـ/١٣٣٧م طلب قاضي القضاة عز الدين عبد العزيز بن جماعة الشافعي الإذن من الناصر محمد في عزل « نواب الحكم » في الأعمال والأقاليم ، حيث إنهم تولوا هذه الوظائف ببذل الرشاوى الكبيرة لجمال الدين عبد الله بن القاضي القزويني . وإنهم دون المستوى المطلوب ، وقد أفسدوا الأعمال بسوء سلوكهم . فوافقه الناصر محمد على ما طلب . ومن ثم كتب ابن جماعة كتباً بعزل كافة قضاة الوجهين القبلي والبحرى[٢] . كذلك عزل القاضي جمال الدين محمد بن عبد الوهاب بن على الإسنائي[٣] ، الذى كان نائبا للقاضي جلال الدين القزويني[٤] . كما صرف فخر الدين محمد بن محمد بن مسكين من « نيابة الحكم » بمصر ، وولى

---

(١) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٣٣ .

(٢) الدرر ، جـ ٢ ، ص ٤٨٩ - ٤٩٠ ؛ السلوك ، جـ ٢ ، ص ٤٤٣ .

(٣) محمد بن عبد الوهاب بن علي الأسنائي جمال الدين . ولد سنة ٦٧٨هـ/١٢٧٩م . ودرس الفقه والحديث على يد الدمياطي ، وابن دقيق العيد ، وابن جماعة وغيرهم . وناب في الحكم بأرمنت وقمولا وغيرهما . ثم قسم القاضي جلال الدين القزويني عمل قوص بينه وبين أحمد بن عبد الرحيم القمولي . وناب بالقاهرة عن جلال الدين القزويني ، فلما تولى عز الدين ابن جماعة القضاء صرفه . ثم عاد إلى نيابة القضاء بقوص . ومات سنة ٧٤١هـ/١٣٤٠م .

انظر : الطالع السعيد ، ص ٥٤٤ - ٥٤٦ ؛ الدرر ، جـ ٤ ، ص ١٥٥ .

(٤) الدرر ، جـ ٤ ، ص ١٥٥ .

عوضه بهاء الدين عبد الله بن عقيل[1] . وعين لقضاء الأعمال جماعة ممن وقع اختياره عليهم ، فلم يجسر أحد على معارضته أو مخالفته . وأناب عنه في القضاء تاج الدين محمد بن إسحاق المناوى[2] ، وضياء الدين محمد ابن إبراهيم المناوى[3] . ونلاحظ بالإضافة إلى ذلك أن عز الدين ابن جماعة لم يدع أحداً ممن ولاه القاضي جلال الدين محمد القزويني[4] . ويعلق المقريزى على موقف القاضي عز الدين ابن جماعة هذا بأنه أبعد عن النّاس شراً كبيراً[5] . إذن وجد من قضاة الأقاليم والأعمال ، من وصل إلى منصبه ببذل المال ، ووجد

---

(١) عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل البالسي بهاء الدين . ولد في أواخر سنة سبعمائة هجرية . ودرس الفقه والحديث واللغة العربية . ولازم القونوى والقزويني الذى استنابه في الحكم بالحسينية ، وتولى « نيابة الحكم » بمصر والجيزة عن القاضي عز الدين ابن جماعة . ثم ناب عن عز الدين ابن جماعة . وبعد ذلك صرفه ابن جماعة عن النيابة . وفي سنة ٧٥٩هـ/١٣٥٧ م عزل صرغتمش ابن جماعة عن القضاء ، وولى ابن عقيل . فلما أمسك صرغتمش أعيد ابن جماعة . ودرس بالمدرسة القبطية ، وجامع القلعة ، وولى الزاوية الخشابية بعد عز الدين . وكان إماماً في العربية والمعاني والبيان . وقد كان جواداً ، مهيباً ، قوى النفس ، حاسم الرأى . ومات سنة ٧٦٩هـ/١٣٦٧ م .

انظر : الدرر ، جـ ٢ ، ص ٣٧٢ – ٣٧٤ ؛ رفع الإصر ، ق ٢ ، ص ٢٨٤ – ٢٨٥ .

(٢) محمد بن إسحاق بن إبراهيم المناوى الشافعي تاج الدين . درس الفقه والحديث . ودرس ، وحدث ، وناب في الحكم ، وولى قضاء العسكر ، ووكالة الخاص . كان نائبا للحكم عند القاضي عز الدين ابن جماعة الذى ألقى إليه مقاليد الأمور كلها حتى في الأقاليم . وكان محمود الخصال ، مشكور السيرة ، مهيباً ، صارماً ، محباً للحق والعدل . وكان ابن جماعة يعتمد عليه في جميع أمور القضاء بحيث كان الاسم لعز الدين وأمور القضاء بأسرها بيد تاج الدين المناوى . ومات سنة ٧٦٥هـ/١٣٦٣ م .

انظر : الدرر ، جـ ٣ ، ص ٤٧٠ .

(٣) محمد بن إبراهيم بن عبد الرحمن المناوى ضياء الدين . ولد سنة ٦٥٥هـ/١٢٥٧ م . واشتغل بالفقه فمهر . وتولى « وكالة بيت المال » . وناب في الحكم بالقاهرة وقليوب . ودرس بالشافعي والفاضلية والصيرمية والصاحبية . وولى قضاء الغربية عدة سنين ، ثم أضيفت إليه القليوبية . ثم ولى تدريس الفاضلية والشافعي . كان من القضاة الجيدين ، والملازمين للخير الكثير . وكان كثير الصمت ، سليم الصدر ، ديناً ، مهيباً ، مصمما في أحكامه ، لا يحابي أحداً ، قليل الاجتماع بالناس مشهوراً بالخير . ومات سنة ٧٤٦هـ/١٣٤٥ م .

انظر : الدرر ، جـ ٣ ، ص ٣٧١ – ٣٧٢ .

(٤) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٤٤٣ .

(٥) المصدر نفسه .

من أولاد « قضاة القضاة » من قبل أخذ المال والرشوة مقابل توفير المناصب القضائية ، ولا شك أن ذلك ينطوى على فساد كبير في سلوك كلا الطرفين . وقد رفض القضاة أصحاب المسلك المستقيم هذا الوضع ، واجتهدوا في القضاء عليه ، حيث كان هناك شك كبير في كفاءة باذل الرشوة في سبيل الوصول إلى الوظيفة .

أما عن القضاء في الإسكندرية فقد كان مستقلاً ، حيث كان بها قاضي قضاة مالكي ، وقاض حنفي ، وقاض شافعي . والقاضي المالكي أعلى منزلة من الآخرين ، وهو المتحدث في أموال الأيتام ، والأوقاف[1] . وممن تولى قضاء الإسكندرية من القضاة المالكية القاضي شمس الدين أبو عبد الله محمد[2] بن أبي القاسم بن عبد السلام بن جميل التونسي المالكي[3] . وكذلك تولى القاضي زين الدين أبو القاسم محمد بن العلم محمد بن الحسين بن عتيق بن رشيق الإسكندرى المالكي[4] قضاء الإسكندرية مدة اثنتي عشرة سنة[5] .

كما كان لمدينة قوص في الوجه القبلي قاض يختص بشئونها . وممن تولى قضاء قوص القاضي نور الدين إبراهيم بن هبة الله بن علي الحميرى الأسنائي الشافعي[6] .

---

(١) صبح الأعشى ، جـ ٤ ، ص ٦٣ .

(٢) محمد بن أبي القاسم بن عبد السلام بن جميل التونسي المالكي . ولد سنة ٦٣٩هـ/١٢٤١ م . وناب في الحكم بالحسينية خارج القاهرة . ثم ولى قضاء الإسكندرية . وهو أول من درس بالمدرسة المنكوتمرية بالقاهرة . وتوفي سنة ٧١٥هـ/١٣١٥ م عن ست وتسعين سنة .
انظر : السلوك جـ ٢ ، ص ١٥٨ .

(٣) المصدر نفسه .

(٤) محمد بن محمد بن الحسين بن عتيق بن رشيق المالكي زين الدين . ولد سنة ٦٢٨هـ/١٢٣٠ م وولى قضاء الإسكندرية مدة طويلة . وكان متديناً ، فقيهاً . ثم عزل عن الإسكندرية . ويقال أن سبب عزله أن شرف الدين النشو « ناظر الخاص » عند الناصر محمد قد حط عليه حتى أوغر صدر الناصر محمد ضده . وتوفي سنة ٧٢٠هـ/١٣٢٠ م .
انظر : الدرر ، جـ ٤ ، ص ٢٩٢ .

(٥) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٢١٣ ؛ النجوم ، جـ ٩ ، ص ٢٥٠ .

(٦) الدرر ، جـ ١ ، ص ٧٦ ؛ السلوك ، جـ ٢ ، ص ٢٣٣ .

ويذكر الإدفوى أنه كان في عمل قوص ثلاثة قضاة ، في كل جهة قاض خاص بها ، وكان التنافس بين الثلاثة على أشده ، من أجل توسيع حدود السلطة القضائية لكل واحد منهم . فلما تولى قاضي القضاة الشافعي عز الدين ابن جماعة ، وحصل على إذن سلطاني من أجل عزل نواب الحكم في الأقاليم ، وعمل على إعادة تنظيم التوزيع القضائي في الأقاليم ، بل حصل من الناصر محمد على مرسوم يقضى بألا تقتطع الأقاليم ، ويضم بعضها إلى بعض . ومن ثم رسم قاضي القضاة ابن جماعة بتعيين قاض واحد في قوص[١] . ولعل الهدف من وراء هذا التنظيم الجديد يكمن أولاً في : القضاء على المشاحنات بين القضاة المعينين في إقليم واحد . ثانياً : تأكيد المركزية في النظام القضائي الموجود في سلطنة المماليك بحيث يمكن حصر العلاقات القضائية بين « قاضي القضاة » الموجود في القاهرة ، وبين عدد محدود من « نواب الحكم » أو القضاة الموجودين في الأقاليم والأعمال . ثالثاً : تحسين وضع النظام القضائي داخل الإقليم نفسه ، حيث تكون كافة الأمور بيد قاض واحد فيسهل على الرعية إقامة علاقات مباشرة مع قاضي الإقليم ، الذى لابد أن يكون ملماً بكل صغيرة وكبيرة داخل حدوده . رابعاً : توحيد مصالح الإقليم الواحد ، إذ إن تقسيم الإقليم وتجزأته إلى أقسام أصغر يؤثر إلى حد كبير في تفتيت المصالح المشتركة للمنطقة ، وهو أمر لابد أن تكون له آثاره السيئة على مختلف الأوضاع داخل الإقليم .

كذلك كان للشرقية والغربية قاض يختص بشئونها الشرعية ، وأحوالها القانونية . وممن تولى منصب القضاء في الشرقية والغربية القاضي صدر الدين سليمان[٢] بن إبراهيم بن سليمان بن داود بن عتيق بن عبد الجبار المالكي[٣] .

---

(١) الطالع السعيد ، ص ٢٦١ .

(٢) سليمان بن إبراهيم بن سليمان بن داود بن عتيق بن عبد الجبار المالكي صدر الدين . ولى قضاء الشرقية والغربية في الديار المصرية . وسار رسولاً عن الناصر محمد إلى بغداد . ومات سنة ٧٣٤ هـ/١٣٣٣ م . انظر : الدرر ، جـ ٢ ، ص ٣٣٥ .

(٣) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٣٧٧ .

كما اشتركت الجيزة وقليوب بقاض واحد يدير أمورها القانونية والشرعية . وقد تولى هذا المنصب جمال الدين أبو العباس أحمد بن محمد ابن أحمد الواسطى[1] ، الذى كان أشموني المولد والدار ، وهو أحد مشايخ الفقهاء الشافعية[2] .

وهكذا شهدت مصر خلال هذه الفترة شبكة قضائية واسعة حيث انتشر القضاة في مختلف الأقاليم ، والأعمال ، والمناطق مثل هُوَّ ، وفرجوط ، وأسنا ، وأدفو ، وأسوان ، والأقصر ، وعيذاب ، وقمولا ، وإخميم ، وأسيوط ، والشرقية ، والغربية ، والمنيا ، وطوخ ، والمراغة ، ودشنا ، وأرمنت ، والبهنسا ، وبلبيس ، ونقاوة ، وأبيار ، ودمياط ، والمنوفية ، وفوه ، والأقصرين ، وسمهود ، والبلينا ، وأسنون ، وبرديس وغيرها[3] .

وقد تمتع بعض قضاة الأقاليم والأعمال بشعبية كبيرة بين الناس خاصة إذا امتدت فترة عمل أحدهم في منطقة ما ، وانتهج فيها مسلكاً حسناً بين الرعية[4] .

النتائج :

تميز النظام القضائي في مصر زمن المماليك بطابع جديد استلزمه ما استجد من أوضاع وحوادث . فمع نهاية الجهاد الإسلامي ضد الصليبيين كان لابد من الالتفات للتنظيم الاجتماعي والبناء الحضارى ككل . وقد اقتضى التعدد في العناصر الحضارية المؤثرة وجود جهاز قضائي شامل ودقيق في سلطنة المماليك . فظهر المنصب القضائي الجديد المسمى « قضاء القضاة » حيث أصبح لكل مذهب من المذاهب الفقهية الأربعة « قاضي قضاة » ، ويتبع كبير

---

(١) أحمد بن محمد بن أحمد بن سليمان الواسطي جمال الدين . عُرف بجمال الدين الوجيزى لأنه حفظ كتاب الوجيز ، واعتنى به . وعندما كبر ضعفت حركته فلزم بيته ، حتى توفي سنة ٧٢٩ هـ/١٣٢٨م. انظر : الدرر ، جـ ١ ، ص ٢٥٨ .

(٢) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٣١٥ ؛ النجوم ، جـ ٩ ، ص ٢٧٥ – ٢٧٦ .

(٣) الطالع السعيد ، ص ٥٥ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ١٠٢ ، ١٢٦ ، ١٦٨ ، ١٩٠ ، ١٩٢ ، ٢٠٧ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٣٠٣ ، ٣١٢ ، ٣٣٣ ، ٣٧٠ ، ٥٤٣ آ

(٤) المصدر السابق ، ص ٢٦٩ ، ٥٣٩ .

القضاة هذا جهاز إدارى متخصص فى مختلف الشئون القضائية والشرعية من أجل تنظيم العمل ، وتوفير الخدمة القضائية المطلوبة للرعية . وتأكيداً لمبدأ التخصص خصص للعسكر المملوكي أكثر من قاض للإشراف على احتياجاته الشرعية والاجتماعية .

وكان الوصول إلى هذه المناصب العليا يتم بناء على ترشيح من المجالس العالية ، ثم موافقة من السلطان شخصياً حيث يصدر مرسوماً سلطانياً شريفاً حسب القواعد المتعارف عليها حينذاك بالتعيين في هذه المناصب الرفيعة الأربعة .

وهكذا شهدت الفترة المعينة بالبحث أربعة رؤساء للقضاء يمثلون المذاهب الفقهية الأربعة . وكان حقاً على هؤلاء النظر في مختلف القضايا التى تعرض عليهم من الرعية . أما إذا استعصى على هؤلاء التوصل إلى حل مناسب في مسألة ما ، فإن الموضوع يرفع بين يدى السلطان للنظر فيه ، ثم الفصل بحكم مناسب ، وذلك في مجلسه الاسبوعي في « دار العدل » الذى كان بمثابة « محكمة استئناف عليا » للنظر في القضايا المستعصية . ولا شك أن حرص السلطان على وجود هؤلاء القضاة الكبار الأربعة ، مع استمرارية حضوره إلى « دار العدل » بانتظام ، دليل على عنايته البالغة في توفير الحماية الاجتماعية اللازمة للفرد . كما كان السلطان أيضاً حريصاً على أن يكون الفصل في الموضوعات التى تعرض وفقاً لمبدأ الشورى والتشاور من أجل التوصل إلى حكم عادل ومناسب لأصحاب الشأن .

ومن المؤكد أن مجلس الشورى السلطاني هذا يمثل درجة متقدمة من الوعي الحضارى بأهمية توفير حق العدالة الاجتماعية للفرد سواء أكان من الخاصة أم العامة . ولكن هذا لا يعني المثالية المطلقة لذلك الوضع فقد حدث أنه عندما تعارضت المصلحة الشخصية للسلطان مع مصالح بعض الأفراد ، كان الحكم السلطاني لصالح الطرف الأول . غير أنه إنصافاً للحقيقة يجب القول إن الناصر محمداً على الرغم من عنايته أحياناً بمصالحه الخاصة ، إلا أن ذلك لم يكن دائماً على حساب المصلحة العامة وحقوق الأفراد . حيث إنه كان من

السلاطين الذين عُرف عنهم الاهتمام بالشعب مقارنة بغيره من الحكام المماليك ، ومن ثم حظى بشعبية كبيرة بين الرعية .

كذلك نلاحظ أنه أحياناً كان يحدث أن تتداخل المشاعر الشخصية المتطرفة عند الناصر محمد مع تنظيم الأوضاع بما يناسب المصلحة العامة ، وقد يطغى الشعور بالغضب ، ويؤدى إلى وجود أوضاع شاذة ، إلا أن ذلك لم يكن يستمر طويلاً ، إذ سرعان ما تتلاشى المشاعر العدائية ، وتهدأ ثورة الغضب عند السلطان ، وتعود الأوضاع الطبيعية إلى وضعها السابق . وإذا تساءلنا : ما الذى يجبر كبار القضاة على العمل مع أصحاب السلطة ، حيث يستلزم ذلك الوضع الاحتكاك المباشر بهم ثم التعرض لجبروتهم ، بل ربما تضمن ذلك أذى وضرراً لشخص القاضي وأصحابه ؟! وللإجابة على هذا السؤال نقول ، ربما كان الدافع وراء ذلك هو مبدأ التضحية بالنفس ومعاناتها في سبيل المصلحة العامة ، فلعل في وجود هؤلاء القضاة في مناصبهم تلك دفعاً لبعض الضرر الذى قد يقع على البعض ، أو ربما تحقيقاً لبعض الخير للناس .

ومن ناحية أخرى نجد أن السلطان كان يعول كثيراً على وجود هؤلاء القضاة في مناصبهم ، بل وحضورهم بانتظام إلى « دار العدل » ، ومشاركتهم في المناسبات الدينية والأعياد والاحتفالات المختلفة ، إذ كان في وجودهم تحقيق لهدف الشرعية التى اجتهد المماليك في إضفائها على حكمهم . ومن هنا ظهرت عناية السلطان وحرصه على كسب عطف القضاة وتأييدهم . إذن كان هناك مصلحة متبادلة بين السلطان والقضاة ، إلا أن الفرق كان في طبيعتها ، حيث كان يغلب عليها طابع الخصوصية عند السلطان ، والعمومية عند القضاة . ولعل هذا هو السبب وراء جبروت السلطان ، ومعاناة القضاة في بعض الأحيان . وقد تميز كبار القضاة في هذه الفترة بأخلاق عالية ، وعلم غزير ، وخبرة وافية ، فاستحقوا تقدير السلطة واحترامها . كما كان السلطان يولي اهتماما خاصاً بأن يتمتع « قضاة القضاة » وأتباعهم بسمعة طيبة ، وسيرة حسنة ، بحيث إذا انتهج أحد أبنائهم سلوكاً منحرفاً ، كان الناصر محمد لا يتردد في عزل قاضي القضاة مهما بلغ من علو المنزلة .

أما بالنسبة إلى حوادث « الاستبدال في الأوقاف » فيكفي القول إن صوت السلطة كان فيها أعلى من صوت الحق . وقد تعددت الواجبات الدينية والاجتماعية التى تحمل القضاة عبء إنجازها ، وكانوا فيها خير مسئولين .

كما كانت شهادة القضاة على شرعية تولي الخليفة العباسي الجديد منصب « الخلافة العباسية » ضرورية . لهذا كله يمكن القول بأن هؤلاء القضاة تبوأوا مكانة رفيعة في البلاط السلطاني ، ومنزلة سامية في مجالس العلم والقضاء . بل كانت لهم الكلمة الأخيرة في من يتولى العديد من الوظائف الكبيرة في الدولة . وكان يحق « لقضاة القضاة » ترشيح من يرونه مناسباً لوظيفة القضاء في مختلف مناطق مصر والقاهرة ، ومهنة التدريس في المدارس المختلفة ، وكذلك من يتولى العديد من المراكز الإدارية المهمة في الدولة مثل « نظر الأوقاف » و« شد الأوقاف » .

وهنا تبرز لنا سلطة بعض الإداريين الذين كان حرصهم على إرضاء السلطان أكبر بكثير من عنايتهم بنشر العدالة بين الرعية ، ومن هنا ظهر التضارب في المواقف بينهم وبين القضاة ، حيث عانى القائمون على حماية حقوق الناس الكثير من الذل والهوان ، بل خسر البعض منصبه في سبيل الثبات على المبدأ .

وقد شهدت مصر خلال هذا العهد شبكة قضائية واسعة شملت مختلف جهات الوجهين القبلي والبحرى حيث نلاحظ أن قاضي القضاة الشافعي قد تميز عن زملائه الثلاثة الآخرين بترشيح القضاة الذين ينوبون عنه في قضاء هذه المناطق . ويلفت نظرنا هنا ذلك العدد الكبير للقضاة في مصر أثناء هذه الفترة الأمر الذى تطلب إعادة النظر أكثر من مرة في التنظيم القضائي الموجود في مصر آنذاك . وهذا الوضع يجعلنا نقرر بأن النظام القضائي في مصر حينذاك لم يكن مثالياً ، وإنما التصقت به بعض الشوائب التى لا تلبث أن تتلاشى ، فالسلطان بدافع من الاهتمام بالمصلحة العامة بغض النظر – في بعض الأحيان – عن مصالحه الخاصة ، كما اجتهد كبار القضاة ونوابهم – في الجهات والأعمال والأقاليم – في معالجة الأوضاع مع أصحاب السلطة والجاه بديبلوماسية وأناة ، وهو الوضع الذى ساعد كثيراً على أن يظهر النظام القضائي

في مصر في النصف الأول من القرن الثامن الهجرى/الرابع عشر الميلادى شبه متكامل من الناحية الحضارية .

قائمة الاختصارات

الأرقام هنا تدل على رقم المصدر في قائمة المصادر والمراجع

أهل الذمة	قاسم عبده قاسم	٢٢
تذكرة	ابن حبيب	١
تذكرة السامع	ابن جماعة	٩
تقويم البلدان	أبو الفداء	٢١
حسن المحاضرة	السيوطي	١٦
خلفاء	السيوطي	١٧
الدرر	ابن حجر	١٠
ذيل	اليونيني	٥
الذيل على رفع الإصر	السخاوى	١٥
رحلة ابن بطوطة	ابن بطوطة	٧
رفع الإصر	ابن حجر	١١
زيتير شتين	زيتير شتين	١٣
السلطان الناصر محمد بن قلاوون	حياة ناصر الحجي	١٢
السلوك	المقريزى	٢٦
شذرات	ابن العماد	١٩

صبح الأعشى	القلقشندى	٢٤
الطالع السعيد	الإدفوى	٦
فوات الوفيات	ابن شاكر	١٨
مآثر الإنافة	القلقشندى	٢٣
المختصر	أبو الفداء	٢٠
مسالك الأبصار	العمرى	٣
مصر	مغلطاى	٤
معيد النعم	السبكي	١٤
المواعظ والاعتبار	المقريزى	٢٥
ناصر	الشجاعي	٢
النجوم	ابن تغرى بردى	٨

المصـــادر والمراجـــع

أولاً : مصادر مخطوطة :

ابن حبيب — الحسن بن عمر (ت ٧٧٩هـ/١٣٧٧ م) :

١) تذكرة النبيه في أيام المنصور وبنيه

مخطوط المتحف البريطاني Add. Rich. 7335

الشجاعي — شمس الدين (ت ٧٤٥هـ/١٣٤٤ م) :

٢) تاريخ السلطان الملك الناصر محمد وبنيه

مخطوط برلين 9833

العمـرى — ابن فضل الله (ت ٧٤٩هـ/١٣٤٩ م) :

٣) مسالك الأبصار

مخطوط المكتبة الوطنية بباريس 2325

مغلطـاى — إبراهيم :

٤) تاريخ سلاطين مصر والشام وحلب

مخطوط برلين 9835

اليونينـي — موسى بن محمد (ت ٧٢٦هـ/١٣٢٦ م) :

٥) ذيل مرآة الزمان

مخطوط مصور الجامعة العربية ٢/٢٥٧ تاريخ ، ج ٤.

ثانياً : مصادر مطبوعة :

الإدفـوى — أبي الفضل كمال الدين جعفر بن ثعلب (ت ٧٤٨هـ/١٣٤٧ م) :

٦) الطالع السعيد الجامع أسماء نجباء الصعيد

تحقيق سعد محمد حسن

القاهرة ، ١٩٦٦ م .

ابن بطوطـة محمد بن عبد الله (ت ٧٧٩هـ/١٣٧٧ م) :
٧) تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار
« رحلة ابن بطوطة »
تحقيق علي المنتصر الكتاني
بيروت ، ١٩٧٥ م .

ابن تغرى بردى أبو المحاسن يوسف (ت ٨٧٤هـ/١٤٧٠ م) :
٨) النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة
١٢ جزء
القاهرة ، ١٩٢٩ – ١٩٥٦ م .

ابن جماعـة بدر الدين محمد (ت ٧٣٣هـ/١٣٣٢ م) :
٩) تذكرة السامع والمتكلم في أدب العالم والمتعلم
تحقيق محمد هاشم الندوى
بيروت ، ١٣٥٤هـ/١٩٣٥ م .

ابن حجـر أحمد بن علي (ت ٨٥٢هـ/١٤٤٩ م) :
١٠) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة
تحقيق محمد سيد جاد الحق
٥ أجزاء
القاهرة ، ١٩٦٦ م .
١١) رفع الإصر عن قضاة مصر
تحقيق حامد عبدالمجيد ، محمد المهدى أبو سنة
القاهرة ، ١٩٥٧ م .

الحجـي حياة ناصر :
١٢) السلطان الناصر محمد بن قلاوون ونظام الوقف في
عهده مع تحقيق ودراسة وثيقة وقف سرياقوس
الكويت ، ١٩٨٣ م .

زيتير شتيـن :
١٣) تاريخ سلاطين المماليك
نشره كارل ف . زيتير شتين
ليدن ، ١٩١٩ م .

السبكي تاج الدين أبي نصر عبد الوهاب (ت ٧٧١هـ/١٣٦٩ م):
١٤) معيد النعم ومبيد النقم
تحقيق أحمد عبيدلي
بيروت ، ١٩٨٣ م .

السخـاوى شمس الدين محمد بن عبد الرحمن (ت ٩٠٢هـ/١٤٩٧ م):
١٥) الذيل على رفع الإصر
تحقيق جوده هلال ، محمد محمود صبح
القاهرة .

السيوطي جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ/١٥٠٥ م):
١٦) حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة
تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم
جزءان
القاهرة ، ١٩٦٧ - ١٩٦٨ م .
١٧) تاريخ الخلفاء
تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم
القاهرة ، ١٩٧٥ م .

ابن شاكـر محمد بن أحمد الكتبي (ت ٧٦٤هـ/١٣٩٣ م) :
١٨) فوات الوفيات والذيل عليها
تحقيق إحسان عباس
بيروت ، ١٩٧٣ - ١٩٧٤ م .

ابن العمـاد — عبد الحي أحمد (ت ١٠٨٩هـ/١٦٧٩ م) :
١٩) شذرات الذهب في أخبار من ذهب
٨ أجزاء
القاهرة ، ١٩٣١ - ١٩٣٢ م .

أبو الفـداء — إسماعيل بن علي (ت ٧٣٢هـ/١٣٣١ م) :
٢٠) المختصر في أخبار البشر
٤ أجزاء
القاهرة ، ١٣٢٥هـ/١٩٠٧ م .
٢١) تقويم البلدان
تحقيق م . رينود ، م . رسلان
باريس ، ١٨٤٠ م .

قاسـم — قاسم عبده :
٢٢) أهل الذمة في مصر العصور الوسطى
القاهرة ، ١٩٧٧ م .

القلقشنـدى — أحمد بن علي (ت ٨٢١هـ/١٤١٨ م) :
٢٣) مآثر الإنافة فى معالم الخلافة
٣ أجزاء
تحقيق عبد الستار أحمد فراج
الكويت ، ١٩٦٤ م .
٢٤) صبح الأعشى في صناعة الإنشا
١٤ جزء
القاهرة ، ١٩١٣ - ١٩٢٢ م .

المقريـزى — أحمد بن علي (ت ٨٤٥هـ/١٤٤٢ م) :
٢٥) المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار
جزءان
القاهرة ، ١٨٥٣ م .

٢٦) كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك
ج ١ ، ٢ تحقيق محمد مصطفى زيادة
ج ٣ ، ٤ تحقيق سعيد عبدالفتاح عاشور
القاهرة ، ١٩٣٩ - ١٩٧١ م .

ثالثاً : مراجع أجنبية :

(I) Book:

Arnold (T.W.)
"The Caliphate",
London, 1965.

Goitien (S.D.)
"Studies in Islamic History And Institution",
Leiden, 1966.

Lapidus (I.M.)
"Muslim Cities in the Later Middle Ages",
Harvard University Press, Cambridge,
Massachusetts, 1967.

Rabie Hassanein
"The Financial System of Egypt, A.H. 564-741
A.D. 1169-1341"
London, 1972.

(II) Articles in Periodicals:

Ayalon (David)
"Studies on the Transfer of The Abbasid
Caliphate from Bagdad to Cairo",
AraBica, Revue D'Etudes Arabes,
Tom VII, Janvier 1960.

Perlmann (M.)
"Notes on Anti-Christian Propaganda in the
Mamluk Empire",
Bulletin of the School of Oriental and African
Studies,
X, 1940-1942.

الفصــــل الثالــث

من مظاهر نظام التعليم في مصر زمن المماليــك

مقدمة :

يعود الفضل للمماليك في طرد بقايا الصليبيين من بلاد الشام ، وفي رد المغول على أعقابهم في محاولتهم الفاشلة لاحتلال الشام ودخول مصر ؟ وإذا كان التاريخ يحفظ لهم هذا الفضل السياسي على العالم الإسلامي في حمايته والذود عنه ، فإنه لا ينكر مطلقا دورهم الحضارى حيث زادت المؤسسات الدينية والتعليمية زيادة كبيرة . وقد يثور هنا سؤال عن الأسباب التى أتاحت لهم فرصة القيام بهذا الدور ؟ لا شك أن السلام والاستقلال اللذين حظيت بهما سلطنة المماليك مع بداية القرن الثامن الهجرى/الرابع عشر الميلادى كان سببا رئيسيا في هذه النهضة التعليمية . إلى جانب ما حظيت به سلطنة المماليك آنذاك من ثروة كبيرة نتيجة العلاقات التجارية مع الشرق والغرب .

ومن جانب آخر يمكن القول إن رغبة المماليك في التقرب إلى الشعب كانت من الأسباب التى أدت إلى ازدهار التعليم أيام المماليك . فقد تعددت وتنوعت المظاهر والوسائل الداخلية التى مارسها المماليك للتقرب إلى الشعب خدمة لكل فئة ، فأوجدت الجوامع والمساجد لأهل الدين وأحبائه ، والمدارس لطالبي العلم والتعليم ، والأربطة والزوايا مأوى للفقراء المحتاجين ، والخانقاوات للصوفية المتعبدين ، وبالنتيجة زادت أوقاف العصر زيادة كبيرة استلزمها الانفاق على هذه المراكز ، فما أن ينتهي العمل من إنشاء مسجد أو تشييد مدرسة أو إقامة خانقاة حتى يكون الرصد في الأوقاف استوفى عددا هائلا من الدور والأراضي والأجزاء ، ليكون مصدرا شرعيا ثابتا للصرف ، ليمكن هذه المؤسسات من القيام بوظائفها كاملة وبصفة مستمرة . وقد اشترك في تدعيم هذه الرابطة الدينية مع الشعب السلاطين والأمراء وزوجات السلاطين على حد سواء حسب قدراتهم المالية .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

أولا : الجوامع والمساجد :

جامع السلطان الناصر محمد عند فم الخليج الناصرى والذى يعرف باسم الجامع الناصرى ، وقد أنشىء سنة ٧١١هـ/١٣١١ م[١] ، وجامع القلعة الذى بناه سنة ٧١٨هـ/١٣١٨ م ، وجامع سيف الدين كراى المنصورى بالريدانية سنة ٧٢١هـ/١٣٢١ م ، وجامع بمشهد السيدة نفيسة سنة ٧١٤هـ/١٣١٤ م ، وجامع القاضي فخر الدين ناظر الجيش ، وله أيضا جامع بجزيرة الفيل ، وجامع آخر بجسر الأفرم ، وجامع الأمير علاء الدين طيبرس النقيب ، وجامع كريم الدين الكبير ، وجامع بدر الدين الجاكي ، وجامع بدر الدين ابن التركاني ، وجامع أمير حسين ، وجامع دولة شاه ، وجامع قيدان الرومي ، وجامع آقسنقر ، وجامع جمال الدين أقوش نائب الكرك ، وجامع ناصر الدين « أخو » شهاب الدين صاروجا ، وجامع بنت الملك الظاهر ، وجامع ابن صارم شيخ باب اللوق ، وجامع الطواشي خارج باب القرافة سنة ٧٢٣هـ/١٣٢٣ م ، وجامع ناصر الدين ابن الحراني الشرابيشي بالقرافة سنة ٧٢٩هـ/١٣٢٩ م ، وجامع قرا « أخو » الماس الحاجب سنة ٧٣٠ هـ/١٣٣٠ م ، وجامع الماس الحاجب سنة ٧٣٠ هـ/١٣٣٠م، وجامع قوصون سنة ٧٣٠ هـ/١٣٣٠ م ، وله جامع آخر ظاهر بابالقرافة ، وجامع آل ملك بالحسينية سنة ٧٣٢ هـ/١٣٣٢ م ، وجامع المقر السيفي بشتاك سنة ٧٣٦ هـ/١٣٣٦ م ، وجامع الأمير سيف الدين الطنبغا الماردانى سنة ٧٢٦ هـ/١٣٢٦ م ، وجامع ابن الطباخ بباب اللوق ، وجامع الأمير عز الدين أيدمر الخطيرى ، وجامع سيف الدين كرجي النقيب بالحكر[٢] .

أى « صارت الجملة مع ما تجدد من الخطب بالمدارس في الدولة الناصرية إحدى وثلاثين خطبة »[٣] . وهذا العدد الكبير من الجوامع التى تم إنشاؤها في عهد الناصر محمد تعطينا الحق في أن نصف ذلك العصر بالازدهار.

---

(١) السلوك ، جـ ٢ ، ص ١١٤ – ١١٥ ، قارن : انتصار ، ص ٧٦ – ٧٧ .

(٢) در ، جـ ٩ ، ص ٣٨٨ – ٣٩٠ ؛ زيتير شتين ، ص ٢٢٥ – ٢٢٦ ؛ السلوك ، جـ ٢ ، ص ٥٤٤– ٥٤٥ ؛ النجوم ، جـ ٩ ، ص ١٩٨ – ٢١٠ .

(٣) زيتير شتين ، ص ٢٢٦ ، قارن : السلوك ، جـ ٢ ، ص ٥٤٤ ؛ النجوم ، جـ ٩ ، ص ١٩٨ .

وقد كثرت أقوال مؤرخي العصر المملوكي حول عدد الجوامع والمساجد التى شيدت في مصر أيام السلاطين المماليك ، ومن ذلك قول ابن شاهين أنه « قيل أن بمصر والقاهرة داخل السور وخارجه ألف خطبة ونيف عن ذلك »(١) ، أما المقريزى فيذكر أن عدد المساجد التى تقام بها الجمعة مائة وثلاثين مسجدا(٢) ، وقد يكون من الأسلم أن نتبع كلام القلقشندى حيث يقول إنها أى المساجد « أكثر من أن تحصى ، وأعز من أن تستقصى »(٣) .

وخلاصة القول إنه كان في مصر في العصر المملوكي عدد كبير من الجوامع والمساجد منها ما بني في فترة سابقة لحكم المماليك وجدد في أيامهم ، ومنها ما بني أثناء العهد المملوكي على يد السلاطين والخواندات(٤) والأمراء والنواب وكبار رجال الدولة ، ولم يقتصر هذا الإمعان في بناء الجوامع على مصر ، فقد جدد الناصر محمد سنة ٧١٨هـ/١٣١٨ م في دمشق ثلاثة جوامع وهي : جامع تنكز المشهور به ، وجامع كريم الدين ، وجامع شمس الدين غبريال(٥) .

ولكي تتضح هذه الصورة الحضارية أكثر لابد من دراسة تفصيلية لبعض هذه الجوامع ، نخرج منها ببيان شيء من الصفات المشتركة والخاصة بأهمية هذه الجوامع . وقد يكون من الأجدر عند ذكر بعض هذه التفاصيل أن نبدأ بأحد الجوامع السلطانية ، والتى يأتي جامع القلعبة على رأسها ، وقد أحسن المقريزى وصف هذا الجامع بقوله : « هذا الجامع القلعة الجبل أنشأه الملك الناصر محمد بن قلاون في سنة ثمان عشرة وسبعمائة ... وعمّره أحسن

---

(١) كشف ، ص ٣١ .

(٢) الخطط ، جـ ٢ ، ص ٢٤٥ .

(٣) صبح الأعشى ، جـ ٣ ، ص ٣٦٥ .

(٤) « خوند » : لقب يفيد معنى الاحترام والتبجيل ، ويخاطب به الذكور والإناث على السواء . وكان هذا اللفظ يستعمل لقبا للملوك فقط ، أما الملكات والأميرات فكن يلقبن غالبا بلفظ خاتون ، على أن لفظ خوند أو خوندة أيضا كان يطلق كذلك على الملكات والأميرات .
انظر : السلوك ، جـ ٢ ، ص ٢٣١ ، هامش ٨ .

(٥) النجوم ، جـ ٩ ، ص ٥٧ .

عمارة ، وعمل فيه من الرخام الفاخر الملون شيئا كثيرا ، وعمّر فيه قبة جليلة ، وجعل عليه مقصورة من حديد بديعة الصنعة ، وفي صدر الجامع مقصورة من حديد أيضا برسم صلاة السلطان . فلما تم بناؤه جلس فيه السلطان واستدعى جميع المؤذنين بالقاهرة ومصر وسائر الخطباء والقراء ، وأمر الخطباء فخطب كل منهم بين يديه ، وأقام المؤذنون فأذنوا ، وقرأ القراء ، فاختار الخطيب جمال الدين محمد بن محمد بن الحسن القسطلاني[1] خطيب جامع عمرو ، وجعله خطيبا بهذا الجامع ، واختار عشرين مؤذنا رتبهم فيه وجعل به قراء ودرسا وقارىء مصحف »[2] .

وهذا التفاني في بناء المسجد السلطاني بالقلعة ، واستخدام أثمن المواد في هندسة جوانبه وأركانه دليل على ما وصلت إليه نظرة المماليك من الارتقاء الحضارى في مجال العمارة . وفي سبيل استكمال الصورة وإضافة طابع الحيوية الحضارية اجتهد في تعيين أفضل مؤذني العصر وخطبائه وأحسن القراء ، ومن ناحية أخرى استمرت عناية الناصر محمد بهذا الجامع طوال حياته . ويذكر المقريزى ذلك بقوله : « ثم أخربه في سنة خمس وثلاثين وسبعمائة ، وبناه هذا البناء ، فلما تم بناؤه وجلس فيه واستدعى جميع مؤذني القاهرة ومصر ، وجميع القراءو الخطباء وعرضوا بين يديه ، وسمع تأذينهم وخطابتهم وقراءتهم ، فاختار منهم عشرين مؤذنا رتبهم فيه ، وقرر فيه درس فقه ، وقارئا يقرأ في المصحف ....

وهذا الجامع متسع الأرجاء ، مرتفع البناء ، مفروش الأرض بالرخام ، مبطن السقوف بالذهب ، وبصدره قبة عالية يليها مقصورة مستورة هي والرواقات بشبابيك الحديد المحكمة الصنعة ، ويحف صحنه رواقات من جهاته »[3] .

---

(١) هو محمد بن محمد بن الحسن بن أحمد القسطلاني . ولد سنة ٦٧٣ هـ ، وسمع من ابن خطيب المزة وصحب المرجاني وحج معه ، وولي إمامة جامع مصر وخطابته مدة طويلة ، ثم ولى خطابة جامع القلعة ، ومات في شهر ربيع الآخر سنة ٧٢٥ هـ .

انظر : الدرر ، جـ ٤ ، ص ٢٩٠ .

(٢) الخطط ، جـ ٢ ، ص ٣٢٥ ، قارن : السلوك ، جـ ٢ ، ص ١٨٤ .

(٣) الخطط ، جـ ٢ ، ص ٢١٢ ، قارن : السلوك ، جـ ٢ ، ص ٣٨٠ .

وبناء على ذلك فالتجديد والتنظيم في الجامع كان مستمرا ، ولم يقتصر على الهدنسة المعمارية ، بل شمل أيضا العاملين فيه من علماء وفقهاء.

أما عن الجوامع الأميرية فالمقريزى في كتابته التفصيلية عن هذه الجوامع يصف جامع الأمير شمس الدين آق سنقر حيث يقول : « أنشأه الأمير آق سنقر الناصرى[1] ، وبناه بالحجر وجعل سقوفه عقودا من حجارة ررخمه ، واهتم في بنائه اهتماما زائدا حتى كان يقعد على عمارته بنفسه ، ويشيل التراب مع الفعلة بيده ، ويتأخر عن غدائه اشتغالا بذلك ، وأنشأ بجانبه مكتبا لإقراء أيتام المسلمين القرآن وحانوتا لسقي الناس الماء العذب ... وجعل عليه ضيعة من قرى حلب تغل في السنة مائة وخمسين ألف درهم فضة ... وقرر فيه درسا فيه عدة من الفقهاء ، وولي الشيخ شمس الدين اللبان الشافعي خطابته ، وأقام له سائر ما يحتاج إليه من أرباب الوظائف »[2] من ذلك نفهم أن الاهتمام الكبير في بناء الجوامع بلغ حد الإشراف والمشاركة الشخصية لصاحب الجامع في عملية البناء ، زيادة على ما يصرفه في العمارة ، وانتقاء أجود مواد البناء ، والعمل على تهيئته للانتفاع منه في مجال التعليم ومساعدة أطفال المسلمين الأيتام .

أما جامع الأمير عز الدين أيدمر الخطيرى[3] في بولاق فقد « بالغ في عمارته ، وتأنق في رخامه ، فجاء من أجمل جوامع مصر وأحسنها ، وعمل له منبرا من رخام في غاية الحسن ، وركب فيه عدة شبابيك من حديد تشرف على

---

(١) الأمير آق سنقر الناصرى ، ولى أمير شكار في حياة أستاذه السلطان الناصر محمد بن قلاوون ، وتنقل في الخدم ، وتزوج ابنته ثم ولى نيابة غزة بعد وفاة الناصر محمد . كان كريما شجاعا قوى النفس . وقد قتل سنة ٧٤٨ هـ في سلطنة المظفر حاجي بعد أن صار أكبر الأمراء حينذاك .
انظر : الدرر ، جـ ١ ، ص ٤٢٢ .

(٢) الخطط ، جـ ٢ ، ص ٣٠٩ .

(٣) أيدمر الخطيرى ، صاحب جامع بولاق . كان معظما عند الناصر محمد بحيث لا يتركه يبيت في داره ليلة واحدة ، وكان جوادا مهيبا محتشما .
انظر : الدرر ، جـ ١ ، ص ٤٥٨ .

النيل الأعظم ، وجعل فيه خزانة كتب جليلة نفيسة ، ورتب درسا للفقهاء الشافعية .... وكان جملة ما أنفق في هذا الجامع أربعمائة ألف درهم نقرة[1] ، وكملت عمارته في سنة سبع وثلاثين وسبعمائة .... »[2] .

ومن ثم يمكننا تدوين بعض الملاحظات المشتركة بين هذه الجوامع التى قد تساعدنا كثيرا في الوصول إلى معرفة أهمية إنشاء هذه الجوامع ، والدور الذى لعبته في خدمة التعليم .

لقد بلغ الفن المعمارى والهندسة البنائية الأوج في تشييد هذه الجوامع ، وكان يجتهد في استخدام أجود أنواع الرخام الأبيض والملون ، يؤتى به من مختلف النواحي ، وأحسن أصناف الأخشاب ، وعمل كل ما هو جميل فيها من قباب وأعمدة وأروقة وفسقيات وأبواب ومنابر ومئذنات ومقصورات[3] . وفي بعض الأحيان كان يعمر بجوار الجامع خانقاه للمستقرين من الصوفية والواردين من الفقراء[4] .

كما كان يهتم اهتماما كبيرا بترميم هذه الجوامع وتجديدها ، بل أن بعضها هدم وجدد أكثر من مرة[5] . بالإضافة إلى أن أصحاب هذه الجوامع سواء كانوا من السلاطين أو الأمراء اجتهدوا في بناء الأربطة والخانقاوات

---

(١) درهم أو دراهم هي عبارة عن الفلوس المسكوكة من معدن في شكل مستدير . ومن الدراهم المعروفة في سلطنة المماليك الدراهم الناصرية والكاملية . انظر : دوزى ، تكملة المعاجم العربية ، ترجمة محمد سليم النعيمي ، جـ ٤ ، ص ٣٤٢ - ٣٤٣ . أما الدراهم النقرة فهي الدراهم الفضية وعيارها ثلثان من الفضة والثلث من النحاس الأحمر . وقد اعتمدت هذه النسبة في المعيار منذ أيام الظاهر بيبرس واستمرت حتى أيام ابن فضل الله العمرى مؤلف مسالك الأبصار - الذى كان يتولى شئون ديوان الإنشاء في عهد الناصر محمد بن قلاوون . ويذكر القلقشندى أن نسبة الفضة قلت بعد الثمانمائة الهجرية في هذه الدراهم .

انظر : صبح الأعشى ، جـ ٣ ، ص ٤٦٢ - ٤٦٣ .

(٢) الخطط ، جـ ٢ ، ص ٣١٢ .

(٣) المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ٣٠٠ ، ٣٠٤ ، ٣٠٧ ، ٣٠٩ ، ٣١٠ ، ٣١٢ ، ٣١٦ ، ٣٢٠ ، ٣٢٥ .

(٤) المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ٣٠٤ ، ٣٠٩ .

(٥) المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ٣٠٦ .

أيضا[1] . واشتمل بعض هذه الجوامع على قاعات يرتب فيها درس للفقهاء ولقراء الكتاب الكريم[2] . أما أحواض ماء السبيل فكانت في العادة أما أن تلحق بهذه الجوامع أو تقام بجوارها[3] . بل بلغ من اهتمام أصحاب هذه الجوامع ببنائها أنهم كانوا يشرفون على عمارتها بأنفسهم ، بل ويشاركون في عملية البناء[4] . كما ضمت بعض هذه الجوامع مكاتب لإقراء أيتام المسلمين القرآن الكريم[5] .

وكان يعتني عناية فائقة باختيار من يقوم بالتدريس في الجوامع ، حيث إنها المكان المعد لاستقبال مختلف طبقات الشعب لأداء الصلوات الخمس وصلاة الجمعة والاستماع إلى الخطب والأحاديث الدينية التهذيبية ، ويسجل القلقشندى نسخة توقيع كتب للقاضي عز الدين ابن جماعة ليتولى التدريس عوضا عن والده القاضي بدر الدين في الجامع العتيق بمصر ، وذلك في جمادى الآخرة سنة ٧٣٠هـ/١٣٣٠ م . ويذكر التوقيع أن القاضي عز الدين ابن جماعة[6] اختير لهذا المنصب لما يتصف به من صفات نبيلة ومنزلة رفيعة بين العلماء ، وبناء على توصية والده بدر الدين ابن جماعة . ثم يوصي السلطان القاضي بالعمل بتقوى الله تعالى ، ففي ذلك شهرته وانتشار معرفته بين الناس وأهل العلم ، وأن يجتهد في إفادة الطلبة وتعليمهم[7] ، إلى جانب ذلك كان يتم تعيين عدد من أرباب الوظائف في كل جامع للقيام على خدمته[8] .

---

(١) المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ٢٩٨ ، ٣٠٠ ، ٣٠٤ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨، ٣١٣، ٣١٤، ٣٢٥ ، ٣٢٧.

(٢) المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ٢٩٩ ، ٣٠٩ ، ٣١٢ ، ٣١٦ ، ٣٢٥، ٣٢٨ .

(٣) المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ٢١٢ ، ٣٠٩ .

(٤) المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ٢١٢ ، ٣٠٩ .

(٥) المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ٣١٦ .

(٦) عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة ، عز الدين قاضي المسلمين . درس وتمرن مع عدد من كبار العلماء والشيوخ في سلطنة المماليك . كان محبا للعلم وأهله ، شديد التصميم في الأمور . وعندما تولى القضاء عمل على عزل كل نائب وصل إلى منصبه بالمال . وولاه السلطان الناصر محمد قضاء الشام إلى أن عزل نفسه سنة ٧٥٤ هـ ، وتوفي سنة ٧٦٧ هـ .
انظر : الدرر ، جـ ٢ ، ص ٤٨٩ - ٤٩١ .

(٧) صبح الأعشى ، جـ ١١ ، ص ٢٢٧ - ٢٢٩ ، ٢٢٩ - ٣٣١ .

(٨) الخطط ، جـ ٢ ، ص ٣٠٩ ، ٣٢٥ .

ففي جامع الحاكم على سبيل المثال رتبت « دروس أربعة لإقراء الفقه على مذهب الأئمة الأربعة ، ودروس لإقراء الحديث النبوى ، وجعل لكل درس مدرسا وعدة كثيرة من الطلبة فرتب في تدريس الشافعية قاضي القضاة بدر الدين محمد بن جماعة الشافعي[1] ، وفي تدريس الحنفية قاضي القضاة شمس الدين أحمد السروجي الحنفي[2] ، وفي تدريس المالكية قاضي القضاة زين الدين علي ابن مخلوف المالكي[3] ، وفي تدريس الحنابلة قاضي القضاة شرف الدين الجواني ، وفي درس الحديث الشيخ سعد الدين مسعود الحارثي[4] ، وفي درس النحو أثير الدين أبو حيان ، وفي درس القراءات السبع الشيخ نور الدين الشطنوفي ، وفي التصدير لإفادة العلوم علاء الدين علي بن إسماعيل القونوى[5] »[6] .

---

(١) محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة ، ولد بحماه سنة ٦٣٩ هـ . درس الحديث والفقه ومهر في الفنون . ولى قضاء القدس سنة ٦٨٧ هـ . ثم قضاء مصر سنة ٦٩٠ هـ . ثم قضاء الشام سنة ٦٩٣ هـ . وأعيد لقضاء الديار المصرية . ودرس بالمدرسة الصالحية والناصرية وجامع ابن طولون والمدرسة الكاملية وزاوية الشافعي . وعزل عن قضاء الشافعية سنة ٧٢٧ هـ بعد أن كف بصره . واستمر رغم ذلك يدرس في المدرسة الخشابية . كان فصيحا ذكيا . برع في كتابة الخطب في بلاغة واضحة ثم يلقيها في فصاحة محمودة . توفي سنة ٧٣٣ هـ .

انظر : الدرر ، جـ ٣ ، ص ٣٦٧ – ٣٦٩ .

(٢) أحمد بن إبراهيم بن عبد الغني الحنفي شمس الدين أبو العباس السروجي ولد سنة ٦٣٧ هـ . أقبل على الاشتغال إلى أن مهر واشتهر صيته . درس بالمدرسة الصالحية والناصرية والسيوفية وغيرها . وولي القضاء بالقاهرة . كان نبيلا وقورا كثير المحاسن . ولم يعرف عنه قط أنه ارتشى أو قبل هدية أو راعى صاحب جاه أو سطوة ملك . وتوفي سنة ٧١٠ هـ .

انظر : الدرر ، جـ ١ ، ص ٩٦ – ٩٧ .

(٣) علي بن مخلوف بن ناهض بن مسلم النويرى المالكي قاضي القضاة زين الدين ، ولد سنة ٦٣٤ هـ . استقر في القضاء في أواخر سنة ٦٨٥ هـ فباشره إلى أن مات . كان حميد السيرة ، كثير الاحتمال والإحسان للطلبة . وتوفي سنة ٧١٨ هـ .

انظر : الدرر ، جـ ٣ ، ص ٢٠٢ .

(٤) انظر ترجمته، المصدر السابق ، جـ ٥ ، ص ١١٦ – ١١٧ .

(٥) انظر ترجمته ، المصدر السابق ، جـ ٣ ، ص ٩٣ – ٩٧ .

(٦) الخطط ، جـ ٢ ، ص ٢٧٨ .

وكذلك جامع الفخرى فقد كان فيه « الشيخ شمس الدين محمد بن عبد الدائم البرماوى الشافعي[1] للتدريس وأضيف إليه مشيخة التصوف ، وقرر قاضي القضاة شمس الدين محمد الديرى المقدسي الحنفي في تدريس الحنفية ، وفي تدريس المالكية قاضي القضاة جمال الدين عبد الله بن مقداد المالكي[2] »[3] .

ورتب في بعض من هذه الجوامع خزانة كتب جليلة[4] . وكثيرا ما كانت إقامة جامع في أى بقعة سببا في قدوم سائر الناس للسكنى بجواره ، فتكثر حوله الدور والأسواق ، فيصبح المكان منطقة معمورة حسنة البناء والتخطيط[5] . كما نظمت بعض الجوامع على أن يكون جانب منها لإيواء الصوفية ويقرر لهم في كل يوم طعام ولحم وخبز ، وفي كل شهر معلوم[6] . كما كان يعمر بجوار بعضها رباط للفقراء ، مأوى يسكنون به من ناحية ، ويكفيهم مغبة مد اليد وسؤال الإحسان من ناحية أخرى[7] .

من كل ذلك نستطيع أن نتبين أن مصر في عصر سلاطين المماليك شهدت نشاطا دينيا تعليميا ثقافيا واسعا ، استلزم هذا العدد الكبير من الجوامع التى لم تكن أماكن عبادة فحسب ، بل مراكز للتدريس ، ومجالس لاجتماع مختلف فئات الشعب بالقضاة والفقهاء .

وتعتبر وظيفة النظر في هذه الجوامع من الأمور الهامة المرتبطة باستمرار هذه الجوامع في تأدية رسالتها في خدمة مختلف طبقات الشعب ، وكانت

---

(١) انظر ترجمته ، الضوء ، جـ ٧ ، ص ٢٨٠ – ٢٨١ .
(٢) انظر ترجمته ، المصدر السابق ، جـ ٥ ، ص ٧١ .
(٣) الخطط ، جـ ٢ ، ص ٣٢٨ .
(٤) المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ٣١٢ .
(٥) المصدر نفسه .
(٦) المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ٣٢٠ .
(٧) المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ٢٩٨ .

توكل في العادة ، أما لأولاد الواقف أو لأحد كبار القضاة[1] . ويحفظ لنا القلقشندى توقيع بنظر الجامع الناصري بقلعة الجبل ، كتب للقاضي جلال الدين القزويني[2] ، وهو يومئذ قاضي قضاة الشافعية بالديار المصرية . وتبين لنا الوثيقة[3] أهمية وظيفة النظر ، حيث إن هذا التوقيع صدر عن الناصر محمد ، وعلى هذا يكون تعيين الناظر في الجامع الناصرى بقلعة الجبل ، تم بأمر سلطاني لا ينقضه إلا السلطان نفسه ، كما يدل على مدى جلال هذه الوظيفة وحساسيتها . يبدأ التوقيع ببيان أفضال المماليك على الحركة الإسلامية واستمرارهم في إعلاء منار الإسلام ، وهذا ما كانوا يحرصون على إبرازه في مختلف المناسبات . بعد هذا التصدير تتضمن الوثيقة عبارات الحمد لله والشكر له على جليل نعمه وغزير فضله .

ثم تتناول الوثيقة بعد ذلك شرح أهمية تعيين ناظر للجامع ، حيث أن وجوده ضرورة لابد منها ، حتى يمكن لهذا الجامع تأدية الوظائف المطلوبة منه على خير وجه ، والاستمرار في نشاطه الديني والتعليمي والاجتماعي دون انقطاع . ووظيفة الناظر هي الإشراف الكامل على كافة أجزاء الجامع وما يتصل به ، وملاحظة مختلف نشاطاته . ولكي يضمن الواقف حسن عناية الناظر بالجامع وقيامه بواجبه كاملا – لابد أن يحسن اختيار هذا الناظر ، حيث إن بناء الجامع والانتهاء من عمارته لا يكفي ، ولكي يحقق هذا الجامع المراد منه والهدف من تشييده – لابد من وجود ناظر كفء يمكن الوثوق بدينه وأخلاقه ،

---

(١) صبح الأعشى ، جـ ١١ ، ص ٢٦٢ ؛ الخطط ، جـ ٢ ، ص ٢٩٨ .

(٢) هو محمد بن عبد الرحمن بن عمر بن أحمد القزويني الملقب بجلال الدين . ولد سنة ٦٦٦ هـ . درس الفقه والحديث واشتغل في الفنون وأتقن الأصول واللغة العربية والمعاني والبيان . وكان ذكيا فصيحا . تولى القضاء في بعض بلاد الروم . التقى الناصر محمد سنة ٧٢٤ هـ حيث تولى الخطابة في الجامع الأموى بدمشق إلى جانب قضاء الشام . ثم أصبح قاضي مصر سنة ٧٢٧ هـ حيث تولى إلى جانب ذلك وظيفة النظر في الجامع الناصرى بالقلعة . ويقال إنه لم يوجد لأحد من القضاة منزلة عند سلطان تركي نظير منزلة جلال الدين . وكان يقدم القصص للسلطان في دار العدل فلا ترد له شفاعة . وحج مع السلطان الناصر محمد . ولم يزل على ذلك إلى أن أعيد إلى قضاء الشام نقلا من القاهرة بسبب سوء سلوك أولاده . وأقام قليلا بالشام ثم مرض ومات سنة ٧٣٩ هـ .

انظر : الدرر ، جـ ٤ ، ص ١٢٠ – ١٢٣ .

(٣) صبح الأعشى ، جـ ١١ ، ص ٢٦٢ – ٢٦٤ .

والاطمئنان إلى علمه فيقوم مقام النفس في حسن مباشرة أمور الجامع ومراقبة احتياجاته يعينه على ذلك تمسكه بدينه ، وتمكنه من علمه ، ومحبته للأمانة والخير . وقد وفق السلطان باختيار قاضي قضاة الشافعية المعروف بجليل صفاته ، وغزارة علمه ، وندره من يماثله دينا وخلقا وعلما ، وعلى ذلك فهو خير من يقوم بوظيفة النظر والخطابة بهذا الجامع ، ولم يكن ذكر اسمه للتعريف به فهو غني عن التعريف ، وإنما هو من مستلزمات مادة من مواد مثل هذه المراسيم السلطانية . ثم تتناول الوثيقة بعض الألقاب والصفات التى يضفيها السلطان على شخص قاضي القضاة سعد الدين أبي القاسم عبد الرحمن بن عمر ابن أحمد القزويني ، فهو حجة الإسلام والمسلمين وقدوة العلماء العاملين في العالمين ، وغير ذلك من الصفات التى تليق بجلال قدره وعلو مكانته ، وتناسب ما يتصف به من تدين ظاهر ، وأخلاق عالية ، وعلم وافر مفيد . ثم تتناول الوثيقة ذكر أهم أسباب اختيار القاضي القزويني لوظيفة النظر ، للإشراف على سير الأحوال في الجامع[1] .

وكان يحتفل بافتتاح الجامع بعد الانتهاء من عمارته احتفالا كبيرا ، ويعد ذلك من المناسبات الرسمية التى تستدعي حضور السلطان ، خاصة إذا كان هذا الجامع أقيم بأمر منه أو باسمه ، كما حدث حين « انتهت عمارة الجامع الجديد الناصرى بساحل مصر ، فنزل السلطان إليه ، ورتب فيه قاضي القضاة بدر الدين محمد بن جماعة الشافعي خطيبا ، ورتب فيه أربعين صوفيا في سطحه ، وأربعين صوفيا بداخله ، ورتب لكل منهم الخبز واللحم في اليوم ، ومبلغ خمسة عشر درهما في الشهر ، وجعل شيخهم قوام الدين الشيرازى ، ووقف السلطان عليه قيسارية العنبر بالقاهرة ، وعمل له ربعا وحماما ، وأقام له خطيبا ، وأول صلاة صليت به ظهر يوم الخميس ثامن صفر بإمامة الفقيه تاج الدين أبي عبد الله محمد بن الشيخ مرهف ، وخطب فيه من الغد يوم الجمعة تاسعه قاضي القضاة بدر الدين محمد بن جماعة »[2] .

---

(١) المصدر السابق ، جـ ١١ ، ص ٢٦٤ .

(٢) السلوك ، جـ ٢ ، ص ١١٤ — ١١٥ ، انظر أيضا : الخطط ، جـ ٢ ، ص ٣٠٤ .

أما بالنسبة للمساجد في مصر أيام حكم سلاطين المماليك فقد سبق أن ذكرنا أنها كثيرة العدد لدرجة يصعب حصرها ، وكان الهدف الرئيسي من وجودها هو إقامة الصلوات الخمس كل يوم لمختلف فئات الشعب ، ولا بأس من ذكر بعض الملاحظات الخاصة بتشييد هذه المساجد .

إن بعض هذه المساجد أقامته الدولة[١] ، والبعض الآخر أنشأه الفقهاء أو كبار رجال الدولة الأتقياء[٢] ، وكان رصد الأوقاف عند بناء كل مسجد أمرا مهما حتى يمكن استمرار الانفاق عليه[٣] . وكان يعني بعمارتها عناية كبيرة[٤] ، بل ويعمل على تجديدها إذا استلزم الوضع ذلك[٥] ، كما احتوى بعضها على أربطة وزوايا ينقطع فيها الأتقياء للتعبد ، بل منها ما احتوى على عدة بيوت للنساء المنقطعات[٦] .

يستفاد من كل ذلك أن هذه المساجد لعبت دورا مهما في خدمة الأهداف الدينية لا يقل بأى حال من الأحوال عما قدمته الجوامع ، وسبق أن أشرنا إليه . وعلى ذلك أن كل من الجوامع والمساجد أسهمت إسهاما لا ينكر فضله في بناء صرح الحياة الدينية والتعليمية في مصر في العصر المملوكي . وتفرعت خدماتها وتنوعت وظائفها ، ولم يقتصر ذلك على كونها مراكز تعبد وتهذيب ، بل غدت مؤسسات للعلم والدرس ، وبيوت للعون والمعونة ، ومنتديات للنصح والتوجيه ، وضمت أعدادا كبيرة من الطلبة والفقهاء .

ثانيا : المدارس :

لم يقتصر اهتمام المماليك بالتعليم على ما قدمته أماكن العبادة من توفير مراكز لقراءة القرآن الكريم ، أو مجالس تشاور مع الفقهاء والقضاة ، أو قاعات

(١) الخطط ، جـ ٢ ، ص ٤٠٩ .
(٢) المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ٤٠٩ ، ٤١١ .
(٣) المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ٤٠٩ ، ٤١٢ .
(٤) المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ٤٤٧ .
(٥) المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ٤٤٨
(٦) المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ٤٤٩

للدرس وتعليم الأطفال اليتامى ، بل امتد ذلك الأثر ليشمل إقامة مؤسسات يكون الهدف الأساسي من وجودها ممارسة ونشر التعليم . وقد اشترك السلاطين والأمراء والمقتدرون من العلماء في إقامة صرح التعليم هذا ، فتعددت المدارس وزادت العناية بالتعليم .

يرجع تاريخ إنشاء المدارس في مصر إلى أواخر العصر الفاطمي ثم توسع السلطان صلاح الدين بن أيوب في ذلك ، حيث بنى لكل من الطائفتين الشافعية والحنفية مدرسة بمدينة مصر(١) . ومن ثم بدأت قافلة التعليم تسير بعدد ضئيل من المدارس ، وينضم إلى القافلة بين فترة وأخرى مدرسة وثانية ، إلى أن أصبح بمصر مع بداية حكم السلاطين المماليك عدد كبير من المدارس ، فغدت مصر مركزا حضاريا للعلم ونشر التعليم ، ولا أدل على ذلك التفوق والتقدم في مجال الحياة العلمية والتعليمية من أن الكانم من طوائف التكرور(٢) لما وصلوا إلى مصر سنة « بضع وأربعين وستمائة »(٣) قاصدين الحج دفعوا للقاضي علم الدين ابن رشيق مالا بنى به مدرسة للمالكية ، وهي بخط حمام الريش . ولما انتهى بناؤها درس بها القاضي ابن رشيق فعرفت باسمه وصار لها في بلاد التكرور سرحة عظيمة ، وكانوا يرسلون لها الأموال في أغلب السنين(٤) .

---

(١) المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ٣٦٣ .

(٢) عن العلاقة بين سلطنة المماليك والسودان الغربي . انظر : عاشور ، العصر المماليكي في مصر والشام ، ص ٢٤٢ - ٢٤٥ (الطبعة الأولى - سنة ١٩٦٥ م) أما عن التجار الكارمية الذين تنتمي إليهم طائفة الكانم التكرورية هذه فيمكن القول بإيجاز بأنها طائفة إسلامية احتكرت تجارة البحر الأحمر في العصور الوسطى وخاصة تجارة الكارم أو البهار . وقد جاء ذكرهم في كثير من المخطوطات المملوكية . أما عن الدراسات الحديثة حول هذا الموضوع فيمكن أن نذكر منها :

١ - نعيم زكي فهمي ، طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب أواخر العصور الوسطى ، القاهرة ١٩٧٣ م .

٢ - S.D. Goitein, "New Lights on the beginning of the Karimi merchants" Journal of the economic and social history of the Orient, I,pp.175-184 (1958).

٣ - Walter J.Fichel "The Spice Trade in Mamluk Egypt" op.Cit., I, pp.157-174 (1958).

٤ - Eliyahu Ashtor, "The Karimi Merchant" Journal of the Royal Asiatic Society, London 1956, pp.45-56.

(٣) الخطط ، جـ ٢ ، ص ٣٦٥ .

(٤) المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ٣٦٥ ؛ انتصار ، ص ٩٦ .

ولا شك أن طوائف التكرور أدهشها ما كان في مصر في ذلك الحين ، من المدارس العديدة ، فأرادوا المشاركة في بناء هذا الصرح التعليمي بالإسهام في بناء مدرسة لتدريس الدين الإسلامي وما يتفرع منه من علوم مختلفة .

ويذكر المقريزى ارتباط عدد من السلاطين المماليك بعدد من المدارس التى ازدهر بها العصر المملوكي ، فقد بنى الظاهر بيبرس المدرسة الظاهرية وأنشأ المنصور قلاوون المدرسة المنصورية ، وشيد الناصر محمد المدرسة الناصرية[1] ، وأسس الناصر حسن بن الناصر محمد مدرسته العظمى ، كما أقام ابن أخيه الأشرف شعبان بن حسين المدرسة الأشرفية ، وبني الظاهر برقوق مدرسته الظاهرية[2] ، « وفي خلال ذلك ابتنى أكابر الأمراء وغيرهم من المدارس ما ملأ الأخطاط وشحنها »[3] . وبمقارنة قول القلقشندى هذا بماسبق أن ذكره عن المدارس أيام الدولة الفاطمية ثم الدولة الأيوبية[4] يتضح لنا تمام الوضوح أن العصر المملوكي كان بحق العصر الذهبي في انتشار التعليم نتيجة هذا الاقبال الكبير ، الذى اشترك فيه السلاطين والأمراء والأغنياء على حد سواء في إنشاء المدارس حتى كثرت وتعددت بشكل كبير لفت أنظار مؤرخي العصر المملوكي فسجلت أقلامهم هذه الميزة الفريدة التى امتاز بها العصر المملوكي .

ولا شك أن الهدف الأساسي من وراء سياسة الاكثار من المدارس أيام حكم السلاطين المماليك هو خدمة الدين الإسلامي وما يتفرع عنه من مختلف العلوم العقائدية والتشريعية . وقد كان وجود العلماء والفقهاء والقضاة في مصر في العصر المملوكي بأعداد كبيرة ، مع تعمق في مختلف الدراسات العقائدية والاجتماعية عاملا مشجعا لأصحاب السلطة ، ومحبي العلم والتعليم ، والمقتدرين لإنشاء المدارس على مختلف أنواعها ، وقد كان من نتيجة ذلك تلك العلاقة الوثيقة والرابطة القوية بين الحكام المماليك من ناحية وبين طبقة العلماء والفقهاء والقضاة والمتعلمين من ناحية أخرى ، وليس هناك ما هو أكثر

---

(١) السلوك ، جـ ١ ، ص ص ٩٥١ – ٩٥٢ .

(٢) صبح الأعشى ، جـ ٣ ، ص ٣٦٤ .

(٣) المصدر نفسه .

(٤) المصدر السابق ، جـ ٣ ، ص ٣٦٢ – ٣٦٣ .

فعالية من هذه الرابطة القوية بين هذين الطرفين المتناقضين لإقناع الشعب بمختلف طبقاته على تقبل الوضع السياسي والرضا بحكم المماليك الدخلاء . بالإضافة إلى ذلك أمعن مؤسسو هذه المدارس في الصرف على بنائها ، وتوفير الأساتذة الأكفاء ، وما يلزم من مواد وأدوات لتدريس مختلف العلوم العقائدية والأدبية والعلمية ، ولكن رغم تباينها عن مدارس الدولة الأيوبية في الفخامة العمرانية والتقدم العلمي إلا أن كل هذه المدارس تتفق في المظاهر المشتركة والأهداف الواحدة[1] . وكان المدرسون في هذه المدارس يختارون بعناية كبيرة ، ويتم تعيينهم من قبل السلطان[2] .

وقد كان جميع مؤسسي هذه المدارس من السلاطين والوزراء والأمراء والأغنياء والعلماء المقتدرين ، ومن ثم كانت لديهم الموارد الاقتصادية الوفيرة لوقف مختلف الأنواع من الأملاك والعقارات وغير ذلك من الأجزاء ، ومن جملة ما يوقف على هذه المدارس عدد كبير من القرى[3] ، والضياع[4] ، والنواحي[5] ، والحمامات[6] ، والفنادق[7] ، والحوانيت[8] ، والأملاك[9] ، والأراضي[10] .

---

(١) مختصر ، جـ ٤ ، ص ١٣٣ ؛ الدرر ، جـ ٤ ، ص ٥٠ ؛ الخطط ، جـ ٢ ، ص ٣٦٣ ، ٣٦٤ ، ٣٦٦ ، ٣٦٨ ، ٣٨٢ ، ٣٨٣ ، ٣٨٧ ، ٣٨٨ ، ٣٩٢ ، ٣٩٣ ، ٣٩٤ ، ٣٩٧ ، ٣٩٨ ، ٤٠٠ ، ٤٠١ ، ٤٠٢ ، ٤٠٤ ؛ المنهل ، جـ ١ ، ص ٣٩٢ – ٣٩٣ ؛ الشذرات ، جـ ٦ ، ص ١٤٢ – ١٤٣ .

(٢) بدائع ، جـ ٣ ، ص ٤٢ ، ٩٥ ، ١٠٤ ، ١٠٥ . انظر كذلك :

Dr. A.A. AL-Muhanna "The Literary Conflict of the Fifteenth century and the Role of AL-Sakhawi "Faculty of Arts and Educational Bulletin, No. 7-June 1975, Kuwait University, p.7.

حيث يشير إلى « أن العلماء في مدارس القرن الخامس عشر كانوا يختارون بحرص ودقة ، ثم يتم تعيينهم من السلطان شخصيا حيث يتولى ديوان الإنشاء تدبير الخطوات الإدارية الضرورية .

(٣) الخطط ، جـ ٢ ، ص ٣٦٤ .

(٤) المصدر نفسه .

(٥) المصدر نفسه .

(٦) المصدر نفسه ، جـ ٢ ، ص ٣٦٤ ، ٣٧٨ .

(٧) المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ٣٦٦ .

(٨) المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ٣٧٤ .

(٩) المصدر نفسه .

(١٠) المصدر نفسه ، جـ ٢ ، ص ٣٨٢ .

أما عن أوقاف المدرسة الناصرية فيذكر النويرى أنه حين « حصل الشروع في عمارتها. وعين له من الأملاك السلطانية ما يوقف عليها ، وكان المعين لذلك قاضي القضاة زين الدين المالكي ، وهو يومئذ ناظر الأملاك السلطانية ، التى ورثها السلطان عن والده وإخوانه والمبتاعة من أجر أملاكه ، وكانت أجرتها في كل شهر بالقاهرة وظواهرها خاصة تزيد على ثمانية عشر ألف درهم . ولما عزم السلطان على الحركة إلى الشام للقاء غازان وضربه عند طروقه الشام ، وقف القبة والمدرسة ، ووقف على مصالحها من أملاكه ما يذكر ، وذلك في الثاني والعشرين من ذى الحجة سنة ثمان وتسعين وستمائة قبل استقلاله ركابه الشريف إلى الشام بيومين »[١] .

ثم أخذ النويرى بعد ذلك يعدد ما تم وقفه على المدرسة الناصرية من قيساريات[٢] وقاعات وحوانيت وحمامات وخانات[٣] وغير ذلك من المباني ، وكلها تدر الإيجارات الوفيرة ، حيث يستغل كل ذلك للصرف على تعمير المدرسة ، ومرتبات أرباب الوظائف الدينية ، والتعليمية ، والخدمات المختلفة[٤] . وكان جملة ما تدره هذه الأوقاف ريعا ثابتا للمدرسة الناصرية يزيد على (٨٤٠٢) درهم في السنة[٥] . كا يشير المقريزى إلى أوقاف

---

(١) نهاية ، جـ ٣٠ ، ورقة ٣٣٩ أ . انظر : السلوك ، جـ ١ ، ص ٩٥١ – ٩٥٢ ؛ النجوم ، جـ ٨ ، ص ٢٠٨ – ٢١١ .

(٢) « القيسارية » وجمعها قياسرأو قيساريات وهي السوق المسقوفة ، وأطلقت أيضا على الخان أو الوكالة ، أى البناء الذى يحتوى على غرف ومخازن للتجار ، ويعلوه طباق للسكنى بارتفاع دورين أو ثلاثة . انظر : عاشور ، العصر المماليكي في مصر والشام ، الطبعة الأولى ١٩٦٥ م ، ص ٤٤١.

(٣) « خان » مفرد خانات وهي كلمة فارسية الأصل معناها بيت . ومع الوقت أصبحت تعني في العصر المملوكي فندق . انظر : دوزى ، تكملة المعاجم العربية ، ترجمة محمد سليم النعيمي ، جـ ٤ ، ص ٢٤٢ .

ويذكر سعيد عاشور في كتابه العصر المماليكي في مصر والشام ، الطبعة الأولى ١٩٦٥ م . أن الخان هو الوكالة أو الفندق المعد لاستقبال التجار وبضائعهم ودوابهم وغيرهم من المسافرين والحجاج . ويوجد به اصطبل للدواب وفي أعلاه طباق ومساكن للنازلين به تطل على حوش أو ساحة تتوسط الخان . كذلك يوجد بالخان بئر ماء وميضأه ومسجد صغير . عاشور : العصر المماليكي ، ص ٤١١ .

(٤) نهاية ، جـ ٣٠ ورقة ٣٤١ ب .

(٥) المصدر السابق ، جـ ٣٠ ورقة ٣٤١ أ .

المدرسة الناصرية بقوله : « ووقف على هذه المدرسة قيسارية أمير علي بخط الشرابشين من القاهرة ، والربع الذى يعلوها وكان يعرف بالدهيشة ، ووقف عليها أيضا حوانيت بخط باب الزهومة من القاهرة ، ودار الطعم خارج مدينة دمشق »(١) .

وسبق أن ذكرنا أن جامع ابن طولون كان مخصصا فيه مكانا للدرس له وظيفة المدرسة . ومن ريع الأوقاف هذا كان يصرف في بعض الأحيان للفقهاء المقيمين في المدرسة معلوم يعيشون منه(٢) ، وكان هذا المعلوم هو مصدر الرزق الوحيد لبعض الفقهاء ، ومن ناحية أخرى كان هو السبب الوحيد أحيانا لبقاء هذه المدارس وعدم وصول الخراب إليها(٣) .

كما كان يصرف من ريع الوقف هذا مرتبات للطلبة(٤) ، ففي المدرسة الناصرية كان واجبا على الناظر أن « يصرف لكل واحد من المدرسين ولمعيديه وطلبته والداعي عنده والنقيب في شهر من شهور الأهلة ألف درهم نقرة ، من ذلك ما يختص به المدرس عن التدريس مائتي درهم ، والمعيدون والطلبة والداعي والنقيب(٥) ما يراه من التسوية والتفضيل »(٦) ويلاحظ أن المرتبات التى تصرف للطلبة الدارسين على أيدى فقهاء المذاهب الإسلامية الأربعة تختلف من طائفة إلى طائفة ، كما كانت قيمة هذه المرتبات من أسباب جذب الطلبة نحو أحد المذاهب دون غيره ، مثال ذلك ما يذكره المقريزى أنه في « سنة سبع وستين وسبعمائة جدد الأمير يلبغا العمرى الخاصكي درسا بجامع ابن طولون

---

(١) الخطط ، جـ ٢ ، ص ٣٨٢ ، انظر أيضا : السلوك ، جـ ١ ، ص ٩٥١ - ٩٥٢ .

(٢) الخطط ، جـ ٢ ، ص ٣٦٤ .

(٣) المصدر نفسه .

(٤) المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ٣٦٥ .

(٥) يذكر القلقشندى : « نقابة الجيوش . وهي موضوعة لتحلية الجند في عرضهم ، ومعه يمشي النقباء . وإذا طلب السلطان أو النائب أو الحاجب أميرا أو غيره ، أحضره . وهو كأحد الحجاب الصغار ، وله التطلب بالحراسة في الموكب والسفر » . إذن كان النقيب يؤدى الخدمات الصغيرة للسلطان أو الأمير .
انظر : صبح الأعشى ، جـ ٤ ، ص ٢١ - ٢٢ .

(٦) نهاية ، جـ ٣٠ ورقة ٣٤٠ ب .

فيه سبعة مدرسين للحنفية ، وقرر لكل فقيه من الطلبة في الشهر أربعين درهما وإردب قمح فانتقل جماعة من الشافعية إلى مذهب الحنفية »[1] .

وإلى جانب ما كان يحصل عليه أرباب الوظائف من مرتبات منتظمة كانت تتوزع عليهم الخيرات المختلفة في المناسبات الدينية كما جاء في وصف المدرسة الحجازية : « وجعلت على هذه الجهات عدة أوقاف جليلة يصرف منها لأرباب الوظائف المعاليم السنية ، وكان يفرق فيهم كل سنة أيام عيد الفطر الكعك والخشكنانك[2] ، وفي عيد الأضحى اللحم ، وفي شهر رمضان يطبخ لهم الطعام »[3] . أما في المدرسة الناصرية فإنه « جعل للناظر أيضا أن يصرف من ريع الوقف إذا فضل عن المرتب المعين فيه ، في ليالي الجمع والأعياد والمواسم وشهر رمضان ، ما يراه في التوسعة عليهم ، فإن تعذر الصرف لجهة من الجهات عاد الصرف إلى ما فيها ، فإن تعذر صرف ذلك للفقراء والمساكين من المسلمين أينما كانوا وحيثما وجدوا »[4] .

وبذلت بعض المدارس عناية كبيرة لتوفير بيوت لسكنى الطلبة فالمقريزى في كلامه عن المدرسة الصاحبية البهائية يصف التشاحن والتنافس بين الطلبة بهدف الفوز بالسكن في أحد بيوتها التى أعدتها لإقامة الطلبة ، بل ويقبل الطالب منهم مشاركة آخرين في نفس البيت ، ولعل في هذا كناية لما وفرته هذه البيوت الداخلية من راحة ورفاهية للطلاب كي يتمكنوا من مواصلة دراستهم براحة نفسية ، مطمئنين إلى أماكن ايوائهم واستقرارهم « وكانت من أجل مدارس الدنيا ، وأعظم مدرسة بمصر ، تنافس الناس من طلبة العلم في النزول بها ، ويتشاحنون في سكنى بيوتها حتى يصير البيت الواحد من بيوتها يسكن فيه الإثنان من طلبة العلم والثلاثة »[5] .

---

(١) الخطط ، جـ ٢ ، ص ٢٦٩ .

(٢) « خشكنانك » فارسية الأصل (خشك نانه) بمعنى بقسماط . وكلمة خشكنانكة هي واحدة خشكنانك وهي تعني بقصم أى نوع من الكعك المعمول من البقسماط فاذن خشكنانك تعني بقصم .
انظر : دوزى ، تكملة المعاجم العربية ، ترجمة محمد سليم النعيمي ، جـ ٤ ، ص ١٠٣ .

(٣) الخطط ، جـ ٢ ، ص ٣٨٢ .

(٤) نهاية ، جـ ٣٠ ورقة ٣٤١ ب - ٣٤٢ أ .

(٥) الخطط ، جـ ٢ ، ص ٣٧١ .

أما المدرسة الظاهرية التى أنشأها الظاهر بيبرس سنة ٦٦٢هـ/١٢٦٣ م فقد كان « للناس في سكناها رغبة عظيمة ويتنافسون فيها تنافسا يرتفعون فيه إلى الحكام »[١] ، وهذا دليل على جودة المساكن التى توفرها المدارس للطلبة .

أما عن المدرسة الظاهرية أو البرقوقية التى أسسها السلطان الظاهر برقوق فقد « جعل فيها خطبة ، وقرر فيها صوفية على عادة الخوانق ودروسا للأئمة ، وتغالي في ضخامة البناء »[٢] . ويصف السخاوى مدرسة الظاهر برقوق « بالمدرسة الفائقة » حيث يذكر أنها كانت « بين القصرين ، لم يتقدم بناء مثلها في القاهرة ... قرر فيها أربعة من المذاهب ، وشيخ تفسير ، وشيخ إقراء ، وشيخ حديث ، وشيخ ميعاد بعد صلاة الجمعة »[٣] . إذن فالمؤسسة الدينية التعليمية التى بناها الظاهر برقوق كانت عبارة عن مسجد جامع وخانقاة للصوفية ومدرسة لطلبة العلم . وعلى ذلك فقد تطور الوضع من إنشاء مسجد فقط ، وتأسيس مدرسة مستقلة إلى إنشاء مؤسسة دينية تعليمية واحدة تضم المسجد الجامع مع المدرسة ثم أضيفت إليها الخانقاة أيضا .

يستفاد من ذلك كله أنه وجدت في هذه المدارس مساكن للطلبة والمدرسين ليعيشوا بها ، وتكون المقر الدائم لإقامتهم حتى ينهون دراستهم ، إلى جانب ما كان يصرف لهم من مرتبات يتعيشون منها . وقد عمرت هذه المدارس بالمدرسين والمعيدين والطلبة والمباشرين والفراشين ، إلى جانب وجود إمام ومؤذن لإقامة الصلوات الخمس ، وقد كان لكل هؤلاء الرواتب الثابتة[٤] .

وبالإضافة إلى ما كانت تؤديه هذه المدارس من وظائف علمية وتعليمية ، فإنها كانت تستخدم أيضا لإقامة الشعائر الدينية ، وإقامة الصلوات الخمس ، أى أماكن للعبادة ومراكز للوعظ والإرشاد التهذيبي[٥] ، ويستدل على ذلك من

---

(١) المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ٣٧٩ .
(٢) صبح الأعشى ، جـ ٣ ، ص ٣٦٤ .
(٣) الضوء ، جـ ٣ ، ص ١٢ .
(٤) الخطط ، جـ ٢ ، ص ٤٠٠ ، ٤٠٢ ، ٤٠٤ .
(٥) المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ٣٧٤ ، ٣٩٤ .

قول المقريزى في كلامه عن المدرسة الصالحية : « فلما كان في يوم الجمعة حادى عشرى ربيع الأول سنة ثلاثين وسبعمائة رتب الأمير جمال الدين أقوش المعروف بنائب الكرك[١] جمال الدين الغزاوى خطيبا بإيوان الشافعية من هذه المدرسة ، وجعل له في كل شهر خمسين درهما ، ووقف عليه وعلى مؤذنين وقفا جاريا فاستمرت الخطبة هناك إلى يومنا هذا »[٢] . كما أشار الناصر محمد في الوصية الخاصة بالمدرسة الناصرية إلى ضرورة وجود الأئمة والمؤذنين والقراء لإقامة الصلوات الخمس ، فقد جاء في شروط وصية الوقف : « وجعل للناظر أن يرتب بالقبة المذكورة إماما يؤم المسلمين في الصلوات الخمس ، ويفعل ما يفعله الأئمة على ما يراه الناصر من المذاهب ، ويؤدى إليه اجتهاده ، ويصرف له في كل شهر بالحلال ثمانين درهما أو ما يقوم مقامها »[٣] ، واشترط على الناظر أن يرتب بالقبة شيخا لإقراء الحديث النبوى ، ويصرف له من ريع الوقف في كل شهر ثلاثين درهما نقرة ، ويرتب بالمدرسة من القراء الحافظين لكتاب الله العزيز خمسة وعشرين نفرا ، ويصرف لهم في كل شهر خمسمائة درهم . ومن المؤذنين ثمانية في القبة والمدرسة لإعلان الأذان وإقامة الصلوات والتسبيح ، ويصرف للاثنين الرئيسيين في كل شهر مائتي درهم وثلاثين درهما نقرة ، ويصرف للستة الباقين في كل شهر مائة درهم وخمسين درهما[٤] . كان الحصول على منصب في أحد المدارس هدف الكثيرين من القضاة ورجال الدولة ، فيشتد التنافس والخلاف بينهم طمعا في هذه المناصب المدرسية ، سواء التدريس أو النظر أو الإشراف ، فإن وفق أحدهم في الحصول على إحدى الوظائف اجتهد في جعلها وراثية لأبنائه من بعده ، ثم أحفاده وذريتهم ، أى يتم ربطها بشخصيات إحدى الأسر .

---

(١) هو آقش الأشرفي جمال الدين البرناق المعروف بنائب الكرك . كان من مماليك المنصور قلاوون ثم ولي عن الأشرف خليل نيابة الكرك نحو العشرين سنة ، ثم ولي نيابة دمشق في سنة ٧١١ هـ . عمر جامعا بالحسينية . وكان يجلس رأس الميمنة ويقوم له السلطان الناصر محمد . ثم ولاه الناصر محمد نظر المارستان المنصورى فباشره بمهابة عظيمة وعمره . ومات بالإسكندرية سنة بضع وثلاثين وسبعمائة هجرية . انظر : الدرر ، جـ ١ ، ص ٤٢٣ - ٤٢٤ .

(٢) الخطط ، جـ ٢ ، ص ٣٧٤ .

(٣) نهاية ، جـ ٣٠ ورقة ٣٤٠ أ .

(٤) المصدر نفسه .

وكان شرط وصية الواقف في أن يخلف الأبناء والدهم في التدريس وتحويل الوظيفة إلى منصب وراثي من الأمور الرئيسية التى تسببت في أن يؤول هذا المنصب لمن لا خير فيهم في مجال العلم والتعليم من ذرية المدرس ، وحرمان الفضلاء من الفقهاء من الارتقاء لهذا المنصب ، وعدم استفادة الطلبة من علومهم . وكان التقيد بشروط الواقف من الأمور التى زادت الوضع تعقيدا وسوءا ، من ذلك ما حدث من صراع بين شمس الدين السخاوى وبين أبناء إمام دار الحديث الكاملية[1] ، ذلك الصراع الذى طال وعجز فيه السلطان عن حل شرط الواقف في وراثة الأبناء في التدريس ، ولم ينجح فيه السخاوى في الوصول إلى وظيفة التدريس في دار الحديث الكاملية رغم محاولاته الكثيرة[2] .

يفهم من هذه الحادثة أنه حين ينص في وصية الوقف على وراثة الأبناء لآبائهم في وظيفة التدريس يكون من الصعب بعد وفاة الواقف حل هذا الشرط ، ويكون التقيد به أمرا ضروريا احتراما لرغبة الواقف ووصيته . ونتيجة لذلك يصبح من المستحيل على العلماء من أمثال السخاوى الوصول إلى مثل هذه الوظائف ، حتى ولو ضمنوا مناصرة السلطان لهم في محاولاتهم هذه . كما كان من غير المستحب أن يعمل السلطان على منع الناظر من تنفيذ شروط الواقف ، حيث إن بقاء الناظر في وظيفة النظر كان مرتبطا بتقيده بشروط وصية الواقف . بالإضافة إلى أنه كان من المتعارف عليه بيع هذه الوظائف من قبل أصحاب الاستحقاق ، مثلما تم بيع وظيفة مشيخة الحديث في الكاملية بمبلغ

---

(١) كانت هذه الدار أول بيت للحديث بالقاهرة . وقد أنشئت بخط بين القصرين من القاهرة وتعرف بدار الحديث الكاملية حيث أنشأها السلطان الكامل ناصر الدين بن العادل أبي بكر بن أيوب بن شادى ابن مروان سنة ٦٢٢ هـ . وهي ثاني دار عملت للحديث فإن أول دار للحديث بناها العادل نور الدين محمود بن زنكي بدمشق . ثم بنى الكامل هذه الدار ووقفها على المشتغلين بالحديث النبوى ثم من بعدهم على الفقهاء الشافعية . ووقف عليها الربع الذى بجوارها . وأول من ولى تدريس الكاملية الحافظ أبو الخطاب عمر بن الحسن بن علي بن دحية . وما برحت بيد أعيان الفقهاء إلى أن كانت الحوادث والمحن منذ سنة ٨٠٦ هـ فتلاشت .

انظر : الخطط ، جـ ٢ ، ص ٣٧٥ ؛ السلوك ، جـ ١ ، ص ٢٥٨ .

(٢) إرشاد ، ورقة ٣١٦ أ ؛ وجيز ، ورقة ١٥٣ أ .

ستين دينارا[1] ، دون أدنى اهتمام بأن يعهد بها لمن تؤهله علومه للقيام بالتزاماتها ومسئولياتها في التهذيب والتعليم . وتذكر المصادر المملوكية أنه كان يحدث في بعض الأحيان أن يقوم المدرس بوظيفة النظر في أوقاف المدرسة إلى جانب قيامه بوظيفة التدريس ، من ذلك ما حدث في المدرسة الناصرية بالقرافة حيث رتب بها مدرس « يدرس الفقه على مذهب الشافعي ، وجعل له في كل شهر من المعلوم عن التدريس أربعين دينارا .... وعن معلوم النظر في أوقاف المدرسة عشرة دنانير ، ورتب له من الخبز في كل يوم ستين رطلا بالمصرى ، وراويتين من ماء النيل »[2] .

ومن ناحية أخرى يظهر في نسخة توقيع بتدريس المدرسة الصلاحية الناصرية كتب لقاضي القضاة تقي الدين ابن قاضي القضاة تاج الدين ابن بنت الأعز – أن هذه الوظيفة توكل لمن تؤهله أخلاقه وسمعته وعلمه للقيام بمسئولية هذا المنصب ، حيث يتم تعيينه بأمر سلطاني لينشر علمه بين طلاب المعرفة ويكون في ذلك قدوة لعلماء عصره[3] .

وإذا حدث وترامى إلى سمع السلطان فشل المدرس الذى عينه في القيام بأعباء مسئولياته كاملة ، فإنه يتم إحضار هذا المدرس بين يدى السلطان للتحقيق في الأمر[4] . وكان المدرس يقوم بتدريس العلوم الشرعية من التفسير والحديث والفقه أو النحو والتصريف أو غير ذلك حسب تخصصه ، ويأتي من بعده المعيد الذى يعيد ما سبق أن شرحه المدرس لكي يفهمه الطلبة[5] . وكان لزاما على المدرس أن يعامل الطلبة وكأنهم أبناؤه[6] .

(١) وجيز ، ورقة ١٥٣ أ .
(٢) الخطط ، جـ ٢ ، ص ٤٠٠ .
(٣) صبح ، جـ ١١ ، ص ٢٣١ – ٢٣٤ ؛ قارن ص ٢٣٦ – ٢٣٩ ، ٢٣٩ – ٢٤١ .
(٤) حوادث ، ورقة ١٢ أ ؛ تبرص ٢١٩ .
(٥) صبح ، جـ ٥ ، ص ٤٦٤ .
(٦) المصدر السابق ، جـ ١١ ، ص ٢٤٧ .

ويلاحظ ارتباط هذه المدارس بالمذاهب الإسلامية الأربعة فيختص بعضها للفقهاء الشافعية ، وبعضها للفقهاء المالكية ، وبعضها للحنفية[١] . وفي بعض الأحيان يكون في مدرسة واحدة درس للطائفة الشافعية ، ودرس للطائفة الحنفية[٢] . كما وجدت مدارس بها دروس أربعة لطوائف الفقهاء الأربعة ، مثلما وجد في المدرسة الناصرية من تدريس المذاهب الأربعة على يد كبار الفقهاء ومعهم المعيدون والطلاب كل مجموعة في إيوان ، المالكية في الإيوان القبلي ، والشافعية في الإيوان البحرى ، والحنفية في الإيوان الشرقي ، والحنابلة في الإيوان الغربي ، ويراعى تحديد عدد المعيدين والطلبة حسب أوامر الناظر[٣] . وعنيت بعض المدارس بتدريس علم الطب مثل المدرسة المنصورية[٤] . ووجد من أهل الدين والعلم من إذا بني مدرسة ، وانتهى منها ، ووقف عليها الأوقاف الجليلة ، باشر التدريس بها بنفسه[٥] ، فالشيخ هبة الله ابن علي بن السديد الأسنائي مجد الدين (ت سنة ٧٠٩هـ/١٣٠٩ م)[٦] تولى التدريس في مدرسته التى أنشأها في بلدة أسنا ، ووقف عليها بساتينه ، وكان يعمل للطلبة فيها طعاما طيبا[٧] . إلى جانب ما كانت تؤديه بعض المدارس من منافع تتفق ، مع كونها مكان عبادة ودرس ، كانت تقوم أيضا بوظيفة الخانقاة ، حيث تصبح مقرا لإيواء الصوفية ، وممارسة وظيفة التصوف ، واستضافة الواردين من الفقراء[٨] . فالمدرسة المهمندارية التى بناها الأمير شهاب الدين أحمد بن أقوش العزيزى المهمندار ونقيب الجيوش في سنة ٧٢٥هـ/١٣٢٥ م

---

(١) الخطط ، جـ ٢ ، ص ٣٦٣ ، ٣٦٤ ، ٣٦٥ ، ٣٦٦ ، ٣٦٩ ، ٣٧١ ، ٣٧٣ ، ٣٧٩ .

(٢) المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ٣٦٩ .

(٣) نهاية ، جـ ٣٠ ورقة ٣٤٠ ب .

(٤) الخطط ، جـ ٢ ، ص ٣٧٤ .

(٥) الطالع ، ص ١٠٢ - ١٠٣ .

(٦) هو مجد الدين هبة الله بن علي بن السديد الأسنائي ، أخذ عن البهاء القفطي ، وبنى مدرسة بأسنا ووقف عليها وقوفا ، وباشر تدريسها بنفسه . وكان يعمل للطلبة الأطعمة . وكان يرى أنه يكفي الطالب الغائب عن المدرسة عقابا ما يخسره من حرمان عقله العلم والمعرفة التى كان سيستفيد منها في ذلك اليوم.
انظر : الدرر ، جـ ٥ ، ص ١٧٦ .

(٧) الطالع ، ٦٩٩ - ٧٠١ ؛ الدرر ، جـ ٥ ، ص ١٧٦ ؛ المنهل ، جـ ١ ، ص ٣٩٢ - ٣٩٣ .

(٨) الشذرات ، جـ ٦ ، ص ١٤٢ - ١٤٣ ؛ الخطط ، جـ ٢ ، ص ٣٩٢ ، ٣٩٣ ، ٣٩٤ ، ٣٩٨ ، ٤٠١ .

« جعلها مدرسة وخانقاة »[1] ، والمدرسة الجمالية التى بناها الأمير الوزير علاء الدين مغلطاى الجمالي سنة ٧٣٠هـ/١٣٣٠ م « جعلها مدرسة للحنفية وخانقاة للصوفية »[2] .

إلى جانب ذلك ضمت معظم هذه المدارس خزانة كتب بها أمهات الكتب في مختلف العلوم[3] . واحتوت بعض المدارس على كتب تكون من جملة الموقوف للتعليم في هذه المدارس[4] ، فالمدرسة الفاضلية كان بها جملة عظيمة من الكتب في سائر العلوم ، يقال إنها كانت مائة ألف مجلد[5] .

أما المدرسة المحمودية التى أنشأها الأمير جمال الدين محمود بن علي الأستادار سنة ٧٩٧هـ/١٣٩٥ م فقد « عمل فيها خزانة كتب لا يعرف اليوم بديار مصر ولا الشام مثلها ، وهي باقية إلى اليوم ، لا يخرج لأحد منها كتاب إلا أن يكون في المدرسة ، وبهذه الخزانة كتب الإسلام من كل فن »[6] . وكان من المعتاد أن يعين لخزانة الكتب في المدرسة مشرفا يتولى العناية بها والاهتمام بما فيها ، من كتب ومراقبة الإعارة ففي المدرسة الناصرية مثلا : « شاهدا لخزانة الكتب ، يحفظ ما فيها من الكتب ، ويضبط ما يؤخذ منها للاشتغال بها بحيث لا تخرج الكتب من المدرسة ، ويصرف له في كل شهر ثلاثين درهما ، أو ما يقوم مقامها من النقود »[7] .

كما كان من المتعارف عليه بين محبي الخير وقف الكتب[8] ، حيث يتم تعيين بعضها لتكون للدرس والاطلاع لراغبي العلم والطلبة والباحثين عن المعرفة ، دون أن يكون لأحد فيها حق البيع أو الاستبدال أو الإعارة غير المضمونة . ويشير ابن حجر في كتابه « الدرر الكامنة » إلى كثير من أمثال هذا

---

(١) الخطط ، جـ ٢ ، ص ٣٩٩ .
(٢) المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ٣٩٢ .
(٣) المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ٣٧١ ، ٣٧٩ ، ٣٨٢ ، ٣٨٧ ، ٣٩٢ ، ٣٩٤ ، ٣٩٥ ، ٣٩٩، ٤٠١.
(٤) المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ٣٦٦ .
(٥) المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ٣٧٩ .
(٦) المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ٣٩٥ .
(٧) نهاية ، جـ ٣٠ ورقة ٣٤١ أ .
(٨) الطالع ، ص ٢٩٧ .

في تراجم الفضلاء من الناس[١] . وكان البعض حين يبني مدرسة يوقف فيها كتبا جيدة[٢] ، كما اهتم أهل العلم بوقف كتبهم على الطلبة[٣] ، وقد يكون السبب من وراء ذلك هو صعوبة حصول الطلبة على الكتب ، عكس الحال مع المدرسين ، إما لأسباب مادية ، أو لأسباب اجتماعية . وكان بعضهم يحرص حين يوقف كتبا أن يضعها في مسجد أو جامع[٤] ليسهل على العلماء والطلبة الحصول عليها .

وكان يتفانى في بناء هذه المدارس من الخشب الطيب للأبواب والرخام الأبيض والملون ومختلف القناديل وبأعداد زائدة[٥] . وعلى سبيل المثال نجد أن باب المدرسة الناصرية « من الرخام الأبيض البديع الزى الفائق الصناعة ، ونقل إلى القاهرة من مدينة عكا .... وهي من الرخام قواعدها وأعضادها وعمدها كل ذلك متصل بعضه ببعض فحمل الجميع إلى القاهرة .... »[٦] .

كذلك تجدر الإشارة إلى المدرسة الطيبرسية فقد « تأنق في رخامها وتذهيب سقوفها حتى جاءت في أبدع زى وأحسن قالب وأبهج ترتيب ، لما فيها من اتقان العمل وجودة الصناعة ، بحيث إنه لم يقدر أحد على محاكاة ما فيها من صناعة الرخام ، فإن جميعه أشكال المحاديب ، وبلغت النفقة عليها جملة كثيرة ، وانتهت عمارتها في سنة تسع وسبعمائة ، ولها بسط تفرش في يوم الجمعة كلها منقوشة بأشكال المحاديب أيضا »[٧] . وعند الانتهاء من عملية البناء والزخرفة في هذه المدارس كان يحتفل احتفالا كبيرا بافتتاحها ، حيث تمد الأسمطة ، وتنشد الأناشيد ، وتوزع الخلع على العلماء وأهل الحديث والقراء والمدرسين[٨] .

---

(١) الدرر ، جـ ١ ، ص ٣٩٩ ، جـ ٤ ، ص ٣٥٥ ، قارن : مختصر ، جـ ٤ ، ص ١٢٩ .
(٢) الدرر ، جـ ٢ ، ص ١٥٥ ، جـ ٥ ، ص ٩٧ .
(٣) المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ٣٦٤ .
(٤) المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ١١٨ ، ٢٩٣ .
(٥) الخطط ، جـ ٢ ، ص ٣٧٠ ، ٣٧١ ، ٣٨٢ ، ٤٠١ .
(٦) المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ٣٨٢ .
(٧) المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ٣٨٣ . انظر كذلك : انتصار ، ق ١ ، ص ٩٦ – ٩٨ .
(٨) الخطط ، جـ ٢ ، ص ٣٧٩ ، ٤٠١ ، ٤٠٣ – ٤٠٤ ؛ السلوك ، جـ ١ ، ص ٥٠٤ .

وبالإضافة إلى كل ما ذكرناه من إنشاء المدارس والمكتبات ومكاتب الأيتام عنى أهل الخير أيضا ببناء دور للحديث ، وعلى سبيل المثال ما يذكره الإدفوى من أن محمد بن بشائر القوصي الأخميمي (ت سنة ٦٩٢هـ/١٢٩٣ م) « بنى مكانا للحديث »[١] . إلى جانب دار الحديث الكاملية التى سبقت الإشارة إليها والتى تعرف بالمدرسة الكاملية[٢] . وكان ازدهار العصر بعدد كبير من العلماء والفقهاء وأهل الشرع والشريعة من أهم الأسباب التى هيأت لتلك الحركة العلمية الظهور والتفوق ، فكما سند الثراء هذه المدارس والمكتبات ومكاتب السبيل ودور الحديث من الناحية الاقتصادية – كانت تلك الطبقة المتعلمة والحريصة على طلب العلم ونشر التعليم سندا أكاديميا قويا ، كفل لتلك الحركة العلمية فرصة الاستمرار والتقدم .

ثالثا : الخانقاوات :

يعود الفضل إلى السلطان صلاح الدين الأيوبي في إنشاء أول المراكز الدينية التعليمية في مصر وذلك في سنة ٥٦٩هـ/١١٧٤ م حين أنشأ الخانقاة[٣] الصلاحية دار سعيد السعداء[٤] .

وتعتبر خانقاة ركن الدين بيبرس الجاشنكير المنصورى أجل خانقاة بالقاهرة من ناحية البناء والأهمية حيث بدأ في بنائها سنة ٧٠٦هـ/١٣٠٦ م ، وبنى بجانبها رباطا كبيرا يمكن الوصول إليه من داخلها[٥] . وقد استغرق بناؤها ثلاث سنوات حيث قرر فيها « أربعمائة صوفي ، وبالرباط مائة من الجند وأبناء الناس الذين **قعد** بهم **الوقت** ، وجعل بها مطبخا يفرق على كل منهم في كل يوم

---

(١) الطالع ، ص ٥٠٤ .

(٢) الخطط ، جـ ٢ ، ص ٣٧٥ .

(٣) « الخانقاة » جمعها خوانق أو خانقاوات وهي كلمة فارسية ومعناها البيت حيث كانت مركزا ينقطع فيه الصوفية للعبادة والتصوف . وهي حديثة في الإسلام حيث ظهرت في حدود الأربعمائة الهجرية . وأول من أحدث الخوانق في مصر السلطان صلاح الدين الأيوبي .
انظر : السلوك ، جـ ١ ، ص ١٨٢ ، هامش ٤ .

(٤) صبح ، جـ ١١ ، ص ٣٧٠ – ٣٧٢ . (نسخة توقيع بمشيخة الشيوخ بالخانقاة المذكورة) .

(٥) الخطط ، جـ ٢ ، ص ٤١٦ .

اللحم والطعام وثلاثة أرغفة من خبز البر ، وجعل لهم الحلوى ، ورتب بالقبة درسا للحديث النبوى له مدرس وعنده عدة من المحدثين ، ورتب القراء بالشباك الكبير يتناوبون القراءة فيه ليلا ونهارا . ووقف عليها عدة ضياع بدمشق وحماه ومنية المخلص بالجيزة من أرض مصر وبالصعيد والوجه البحرى والربع والقيسارية بالقاهرة »[1] .

وقد وصلت الخانقاوات في العصر المملوكي أعلى درجات الارتقاء في التنظيم وأساليب الدرس ونخبة العلماء المشرفين على حلقات الدراسة والوعظ والتفسير من ذلك على سبيل المثال لا الحصر خانقاة سرياقوس[2] .

وقد رتب الشيخ مجد الدين أبي الثناء محمد الأقصرائي الشافعي شيخا للخانقاة[3] ، وقد اختير لدينه وتقواه وزهده وخشوعه وجلالة علمه[4] .

ولا شك أن اختيار الشخصية المناسبة لوظيفة مشيخة الخانقاة[5] من الأمور الدقيقة ، التى تتطلب اهتماما كبيرا ، إذ لابد أن يتوفر في الشيخ شروط ومواصفات ينفرد بها دون غيره من الشخصيات ، وهذه الفضائل تكون معينا له في خلق حياة منظمة داخل الخانقاة ، والاستمرار في القيام بمسئوليتها الدينية والتعليمية على خير وجه ، فلا يطغى جانب على آخر ولا يهمل نشاط على حساب نشاط آخر .

ويلاحظ اهتمام أصحاب الخوانق في تنظيم عملية توزيع الغذاء اليومي والمصروف الشهرى والمواد الاستهلاكية فيذكر المقريزى في كلامه عن خانقاة الأمير بكتمر الساقي أنه « استقر في مشيختها الشمسي شمس الدين الرومي ورتب له عن معلوم المشيخة في كل شهر مائة درهم ، وعن معلوم

---

(١) المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ٤١٧ .

(٢) بداية ، ص ١١٨ ؛ البدر ، ورقة ١٦ ب ؛ تذكرة ، ورقة ٨٢ ب ؛ تتمة ، ص ٩٦ ؛ الدرر ، جـ ٤ ، ص ٢٦٤ ؛ السلوك ، جـ ٢ ، ص ٢٦١ – ٢٦٣ ، ٥٣٩ ؛ النجوم ، جـ ٩ ، ص ٧٩ – ٨٤ ؛ بدائع ، جـ ١ ، ص ١٦٣ – ١٧٥ .

(٣) صبح ، جـ ١١ ، ص ٣٧٠ .

(٤) المصدر السابق ، جـ ١١ ، ص ٣٧٢ – ٣٧٦ .

(٥) لمزيد من التفاصيل عن وظيفة « شيخ الخانقاة » انظر : معيد ، ص ١٢٤ .

الإمامة مبلغ خمسين درهما ، ورتب معه عشرين صوفيا لكل منهم في الشهر مبلغ ثلاثين درهما فجاءت من أجل ما بني بمصر ، ورتب بها صوفية وقراء ، وقرر لهم الطعام والخبز في كل يوم والدراهم والحلوى والزيت والصابون في كل شهر »[1] .

وكان تدريس الطلبة وتعليمهم أحد الأهداف الرئيسية لبعض الخانقاوات من ذلك خانقاة شيخو التى أنشأها الأمير سيف الدين شيخو العمرى سنة ٧٥٦هـ/١٣٥٥ م « ورتب بها دروسا عدة منها أربعة دروس لطوائف الفقهاء الأربعة ، وهم الشافعية والحنفية والمالكية والحنابلة ، ودرسا للحديث النبوى ، ودرسا لإقراء القرآن بالروايات السبع ، وجعل لكل درس مدرسا ، وعنده جماعة من الطلبة وشرط عليهم حضور الدرس وحضور وظيفة التصوف .... وتخرج بها كثير من أهل العلم »[2] . وعلى ذلك يمكن القول إن الخانقاة كانت تؤدى أيضا وظيفة المدرسة لتعليم وتخريج الطلاب . كما عني في بعض الخانقاوات ببناء كتاب يقرأ فيه أطفال المسلمين الأيتام كتاب الله تعالى ، ويتعلمون الخط ، ولهم في كل يوم الخبز وغيره[3] .

رابعا : الزوايا :

أما الزوايا[4] فقد ارتبطت بأسماء شخصيات دينية معروفة بالفضيله مشهورة بالفقه ، ولهم أتباع ومريدون ومعارف ، كما كان لهم أيضا حظوة لدى السلاطين المماليك[5] . بل يذكر المقريزى أن بعضهم « كان يجلس للوعظ فتجتمع إليه الناس ويذكرهم ويروى الحديث ويشارك في علم الطب

---

(١) الخطط ، جـ ٢ ، ص ١٢٣ .

(٢) المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ٤٢١ .

(٣) المصدر نفسه .

(٤) الزوايا ومفردها زاوية وهي كلمة عربية تعني الركن من الدار أو المكان عامة . ثم أصبحت تطلق على المكان الذى ينشىء لإيواء المنقطعين للعلم والزهاد والعباد . وكان غرض منشئيها والمتصدقين عليها فعل الخير واكتساب الثواب .

انظر : السلوك ، جـ ١ ، ص ١٨٢ ، هامش ٤ .

(٥) الخطط ، جـ ٢ ، ص ٤٣٠ ، ٤٣١ ، ٤٣٢ .

وغيره من العلوم »[١] . وبعبارة أخرى يمكن القول أن كل شيخ من هؤلاء كان يمثل مع طلابه ومريديه مدرسة أخلاقية ، قائمة بذاتها ، متسمة بأفكار خاصة وتيارات دينية متميزة ، ومرتبطة برباط معين يهيىء لها نوعا من الاستقرار المعيشي . كما كان من هؤلاء الشيوخ من « عرف بالخير والصلاح وكتب على الفتوى ، ودرس بالجامع الأزهر وغيره ، وتصدى لأشغال الطلبة عدة سنين »[٢] .

ومن جانب آخر يذكر السبكي أنه كان من حق شيخ الزاوية « تهيئة الطعام للواردين والمجتازين ، ومؤانستهم إذا قدموا ، بحيث تزول خجلة الغربة عنهم . ولا بأس بإفراد مكان للوارد ، لئلا يستحي وقت أكله وراحته »[٣] .

وقد كانت الزاوية مركزا للتصوف وسماع القرآن الكريم والحديث[٤] . كما اقتصرت خدمات بعض الزوايا حسب وصية الواقف على أصحاب الحاجة والمعوزين[٥] . وكان بعض أصحاب الزوايا يوصي بأن يدفن في زاويته[٦] . ومن هنا يمكن القول بأن الزوايا كانت تؤدى منافع تعليمية واجتماعية لطلاب العلم والفقراء . إلى جانب أنها كانت مركزا تصوفيا لمن يرغب في الانقطاع عن المجتمع والانصراف كلية للعبادة والزهد . وكان الزهاد في الزوايا يرفضون المساعدة المالية التى كانت يقدمها لهم بعض الأمراء المماليك ، ويفضلون العيش بالقليل مما يرد إليهم من ريع الأوقاف[٧] .

---

(١) المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ٤٣٤ .
(٢) المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ٤٣٥ .
(٣) معيد ، ص ١٢٦ .
(٤) الخطط ، جـ ٢ ، ص ٤٣٢ .
(٥) المصدر نفسه .
(٦) المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ٤٣٠ ، ٤٣١ ، ٤٣٢ .
(٧) الدرر ، جـ ٥ ، ص ٤٢ .

خامسا : الأربطة :

كذلك كان للأربطة[١] دور كبير في خدمة أغراض التصوف والانقطاع للعبادة والتعليم . وقد كان معروفا أن الرباط هو بيت الصوفية ومنزلهم حيث يتم الصرف عليهم من ريع أوقافه[٢] . ومن أشهر الأربطة في مصر زمن المماليك رباط الآثار[٣] . وقد أنشأه الصاحب تاج الدين محمد بن الصاحب حيث عرف برباط الآثار لأنّ فيه قطعتين من الخشب والحديد يقال إنهما من آثار رسول الله ﷺ ، اشتراهما الصاحب تاج الدين هذا بمبلغ ستين ألف درهم فضة من بنى إبراهيم أهل ينبع في الحجاز . وفي عهد السلطان الأشرف شعبان ابن حسين بن محمد بن قلاوون قرر فيه درسا للفقهاء الشافعية ، وجعل له مدرسا ، وعنده عدة من الطلبة تصرف لهم مرتبات في كل شهر من وقف وقفه عليهم . ثم وقف السلطان الظاهر برقوق قطعة أرض لعمل الجسر المتصل بالرباط . ويحتوى رباط الآثار هذا على خزانة كتب[٤] . وكان الناس يقصدون هذا الرباط طلبا للبركة لما يحتويه من آثار نبوية يعتقدون النفع بها[٥] .

أما رباط الأفرم الذى ينسب إلى الأمير عز الدين أيبك الأفرم فقد « ترتب فيه صوفية وشيخا وإماما ، وجعل فيه منبرا يخطب عليه للجمعة والعيدين . وقرر لهم معاليم من أوقاف أرصدها لهم »[٦] . إذن تؤكد هذه العبارة أن الرباط هو بيت الصوفية فيكون لهم مأوى ومدرسة . إلى جانب ما يؤديه هذا الرباط بالذات من مسئولية الجامع الذى يؤمه المسلمون لتأدية صلاة الجمعة والعيدين .

---

(١) مفردها رباط وهي كلمة عرب الأصل تعني مكان إقامة الحامية المرابطة عند ثغور العدو . ثم أصبحت مكانا لإيواء الزهاد المنقطعين للعبادة والعلم . انظر : السلوك ، جـ ١ ، ص ١٨٢ ، هامش ٤ . ولمزيد من التفاصيل انظر : محمد توفيق بلبع ، « نشأة الرباط وتطوره وأهمية نظام المرابطة في تاريخ المسلمين » ، دراسات أثرية وتاريخية ، جمعية الآثار بالإسكندرية ، ١٩٦٨ م .

(٢) الخطط ، جـ ٢ ، ص ٤٢٧ .

(٣) المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ٤٢٩ ؛ انتصار ، ق ١ ، ص ١٠٢ - ١٠٣ ؛ الدرر ، جـ ٤، ص ٣٢٣.

(٤) الخطط ، جـ ٢ ، ص ٤٢٩ ؛ قارن : انتصار ، ق ١ ، ص ١٠٢ - ١٠٣ ؛ الدرر ، جـ ٤ ، ص٣٢٣.

(٥) الخطط ، جـ ٢ ، ص ٤٢٩ .

(٦) المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ٤٣٠ .

وقد هيأ ريع الوقف الجارى الفرصة لهذا المركز الديني التعليمي للاستمرار في تأدية الأغراض المطلوبة . وكان حرص أصحاب الأربطة على استمرارها في تحقيق الأهداف الدينية والتعليمية سببا رئيسيا في أن يكثر هؤلاء المؤسسون من رصد الأوقاف العديدة ، فرباط العلائي مثلا « وقف عليه بستان الجرف ، وبستانا بناحية شبرا ، وعدة حصص من قرى فلسطين والساحل وأحكارا ودورا بجانب الرباط »[1] . وكانت هذه الأملاك المتنوعة توفر ريعا للصرف على كافة الأغراض ومختلف الأسباب .

وقد اقتصرت بعض الأربطة على خدمة النساء وتعليمهن وإيوائهن مثل رباط البغدادية الذى أسسته تذكار باى خاتون ابنة السلطان الظاهر بيبرس سنة ٦٨٤هـ/١٢٨٥ م[2] ، وأوكلت مهمة الإشراف على جميع مسئولياته إلى الشيخة زينب ابنة أبي البركات المعروفة ببنت البغدادية[3] . وقد ضم هذا الرباط « النساء اللاتى طلقن أو هجرن حتى يتزوجن أو يرجعن إلى أزواجهن صيانة لهن لما كان فيه من شدة الضبط وغاية الاحتراز والمواظبة على وظائف العبادات »[4] . كذلك اهتما الفقهاء ببناء الأربطة ووقف الأوقاف عليها[5] .

العلوم ونظام التدريس :

تحدثنا النصوص التاريخية المملوكية عن عدد غير قليل من العلوم التى نبغ فيها مجموعة كبيرة من علماء العصر المملوكي مثل ابن تيمية وبدر الدين ابن جماعة وشمس الدين السخاوى وآخرين .

وتأتي قراءة القرآن الكريم وتفسيره على رأس هذه العلوم . وكذلك الحديث الشريف ، وأصول الشريعة الإسلامية ، والفقه والمذاهب الإسلامية

---

(١) الخطط ، جـ ٢ ، ص ٤٣٠ ؛ انتصار ، ق ١ ، ص ١٠٢ .

(٢) الخطط ، جـ ٢ ، ص ٤٢٧ – ٤٢٨ .

(٣) المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ٤٢٨ .

(٤) المصدر نفسه .

(٥) الطالع ، ص ٥٥٨ .

الأربعة . وإلى جانب هذه العلوم الدينية انتشرت دراسة العلوم اللغوية مثل النحو واللغة والأدب . كما يتضح الاهتمام بدراسة الطب وعلم الأنساب[1] .

وقد كان جامع ابن طولون « عامرا بتلاوة القرآن ودراسته وتلقينه والاشتغال بأنواع العلوم والفقه والحديث والتفسير والنحو »[2] .

وقام المدرسون بتدريس « فروع العلوم المختلفة التى جرى العرف بتدريسها في تلك العصور والتى غلبت عليها الدراسات الدينية ، كل منهم حسب تخصصه »[3] .

وقد كان هناك اهتماما واضحا في دراسة الفقه حيث كان يوجد في الجامع العتيق وحده أكثر من ثمان زوايا لدراسة الفقه[4] ، كما ضمت جوامع أخرى أماكن خاصة لدروس الفقه مثل جامع آق سنقر[5] ، وجامع الخطيرى ببولاق[6] . واحتوى جامع السلطان الناصر حسن على « المدارس الأربع » لدراسة المذاهب الفقهية الأربعة[7] ، وما زالت آثار هذه المدارس موجودة حتى يومنا هذا .

وقد بلغت العناية بوظيفة التدريس درجة كبيرة حيث يذكر القلقشندى عددا من « نسخ توقيع للتدريس » تم تصديرها لكبار القضاة والفقهاء[8] . وتبين هذه النسخ التى تفوض علماء بعينهم لوظيفة التدريس أبرز الشروط التى لابد أن تتوفر في شخص المدرس حيث لابد أن يتحلى بالأخلاق الحميدة التى كانت السبب الرئيسي في اختياره لهذه المهمة[9] . إلى جانب غزارة علمه وما يلم به

---

(١) بلبع ، « المسجد والحياة في المدينة الإسلامية » ، ص ١٨٦ – ١٩٠ .
(٢) الخطط ، جـ ٢ ، ص ٢٧٦ .
(٣) عبد العاطي ، « التعليم في مصر زمن الأيوبيين والمماليك » ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، مارس ١٩٧٥ م ، ص ٢١٨ .
(٤) الخطط ، جـ ٢ ، ص ٣٥٥ – ٣٥٦ .
(٥) المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ٣٠٩ .
(٦) المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ٣١٢ .
(٧) المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ٣١٦ .
(٨) صبح ، جـ ١١ ، ص ٢٢٧ ، ٢٢٩ ، ٢٣١ ، ٢٣٦ ، ٢٣٩، ٢٤١ ، ٢٤٤ .
(٩) المصدر السابق ، جـ ١١ ، ص ٢٢٧ – ٢٢٨ .

من المعارف وما يتخصص به من الفضول والمذاهب[1] . ومن ثم يجتهد في أن يستفيد طلبته من علمه الغزير فيبذل لهم كل ما يملك من علم ومعرفة ونصيحة لكي يسيروا على خطاه[2] . كما يشترط في المدرس أن يكون قدوة لطلابه في الحلم والتسامح والبذل وعفة اللسان وصدق النصيحة[3] .

كذلك يوجز السبكي واجبات المدرس بقوله : « وحق عليه أن يحسن القاء الدرس ، وتفهيمه للحاضرين . ثم إن كانوا مبتدئين فلا يلقى عليهم ما لا يناسبهم من المشكلات ، بل يدربهم ويأخذهم بالأهون فالأهون ، إلى أن ينتهوا إلى درجة للتحقيق »[4] .

وقد كان نظام الدراسة في المدرسة الصرغتمشية على أن يقرأ المدرس والمعيدين والطلبة القرآن الكريم في الإيوان طلبا للثواب لروح الواقف الأمير صرغتمش وأهله . ثم يقرأ المعيدون بحضور المدرس ثلاث دروس من الفقه الحنفي بحيث يستمع الطلبة لهذه الدروس تحقيقا للفائدة الشاملة . وفي أثناء ذلك يقوم المدرس على شرح ما يستعصى فهمه على الطلبة . كما يوضح لهم ما عسر عليهم مما يشتغلون به من العلوم الشرعية . وكان هذا الاجتماع للدراسة يتم بشكل منظم ومنتظم أربعة أيام في الأسبوع هي السبت والأحد والثلاثاء والأربعاء طوال العام ما عدا في شهور رجب وشعبان ورمضان وعيدى الفطر والأضحى والمناسبات الدينية الأخرى[5] .

كان تعيين المعيد يتم بصدور توقيع شريف كما هو الحال عندما استقر شمس الدين محمد بن القاضي علم الدين بن القماح في الإعادة بمدرسة الشافعي في القرافة[6] . وكانت وظيفته تقوم على إعادة ما شرحه المدرس حتى

---

(١) المصدر السابق ، جـ ١١ ، ص ٢٢٨ ، ٢٣٠ ، ٢٣٨ ، ٢٤٠ – ٢٤١.
(٢) المصدر السابق ، جـ ١١ ، ص ٢٢٩ ، ٢٣٠ – ٢٣١ ، ٢٣٩ ، ٢٤٣، معيد ، ص ١٠٥ – ١٠٦ .
(٣) صبح ، جـ ١١ ، ص ٢٣١ ، ٢٣٤ ، ٢٣٨ ، ٢٤١ .
(٤) معيد ، ص ١٠٥ .
(٥) وثيقة الأمير صرغتمش ، ص ١٤٧ – ١٤٨ ، قارن : معيد ، ص ١٠٧ .
(٦) السلوك ، جـ ١ ، ص ٧٠٠ .

يحسنوا فهمه في مختلف العلوم الشرعية من التفسير والحديث والفقه والنحو والتصريف وغير ذلك[١] . فالمعيد « يشرح لمن احتاج الشرح درسه ، ويصحح مستقبله ، ويرغب الطلبة في الاشتغال ، ولا يمنع فقيها أو مستفيدا ما يطلب من زيادة تكرار وتفهم معنى »[٢] . وقد بلغ من أهمية وظيفة المعيد أن القائم عليها أحيانا يعمل مدرسا في مدرسة أخرى فقد كان الشيخ ظهير الدين جعفر ابن يحيى بن جعفر القرشي التزمنتي الشافعي مدرسا في المدرسة القطبية بالقاهرة ، ومعيدا بمدرسة الشافعي[٣] .

وقد نصت وثيقة الأمير صرغتمش صراحة على ضرورة انتظام الطلبة في حضور الدرس مع المدرس طوال الأيام الأربعة المحددة أسبوعيا حيث يستمر الدرس ما بين طلوع الشمس حتى الزوال . ومن ينقطع منهم « ثلاثة أيام من كل أسبوع بغير عذر قطع ونزل مكانه »[٤] .

كما يورد القلقشندى عدد من التوصيات للقائمين على مهمة التدريس من مدرسين ومقرئين ومحدثين ونحاة وكلها تتناول ما يجب أن يكون عليه هؤلاء من أخلاق رفيعة ، وسلوك مستقيم ، وبذل غير محدود في العلم والمعرفة وإخلاص في النصيحة ، وكرم في التوجيه والإرشاد كل ذلك لأجل تخريج جيل من المتعلمين للسير على خطاهم القوية[٥] . كما تتوفر هذه التوصيات أيضا ضمن سطور نسخة توقيع بتدريس الطب بالبيمارستان المنصورى لكي يحصل طلبة الطب المنفعة المطلوبة التى تؤهلهم للقيام بهذه الوظيفة مستقبلا[٦] . وأحيانا كان ينص على عدد المدرسين في مدرسة بعينها فمثلا المدرسة القمحية

---

(١) المصدر السابق ، جـ ١ ، ص ٧٠٠ ، هامش ٣ . انظر كذلك : صبح ، جـ ٥ ، ص ٤٦٤ ؛ معيد ، ص ١٠٨ .

(٢) السلوك ، جـ ١ ، ص ١٠٤٦ .

(٣) المصدر السابق ، جـ ١ ، ص ٧٢١ ؛ وثيقة الأمير صرغتمش (البقية) ، ص ١٦٠ ، هامش ٥٠ .

(٤) وثيقة الأمير صرغتمش ، ص ١٤٨ .

(٥) صبح ، جـ ١١ ، ص ٢٤٧ – ٢٥٠ .

(٦) المصدر السابق ، جـ ١١ ، ص ٢٥٣ – ٢٥٦ .

التى كانت أجل مدرسة للفقهاء المالكية « رتب فيها أربعة من المدرسين عند كل مدرس عدة من الطلبة »[1] .

بالإضافة إلى ذلك أورد ابن جماعة في كتابه « تذكرة السامع والمتكلم » إثنا عشر شرطا في آداب المعلم أثناء الدرس وما ينبغي أن يكون عليه من تواضع وإقبال على الدرس والطلبة . وأن يكون واضحا في كلامه ، متأدبا في ألفاظه ، فاضلا في سلوكه حتى يستفيد الطلبة من علمه وآرائه[2] .

ولا شك أن عناية ابن جماعة بوضع هذه الشروط حول سلوك المعلم في الدرس من أسبابها أن بعض المعلمين كانوا يسيئون التصرف ويبتذلون في الكلام غير المفيد مما حدا بابن جماعة بيان هذه النصوص كي يلتزم بها المعلم في مراكز التعليم العديدة في مصر في العصر المملوكي . خاصة وأن نوعية مسلك المدرس في قاعة الدرس له علاقة مباشرة ووثيقة بمكانة المدرس بشكل خاص والعالم بوجه عام سواء في المؤسسات التعليمية أو في المجتمع ككل .

في كثير من الأحيان كان يحدد قدر المرتب الذى يتقاضاه القائم على التدريس في المدرسة فعلى سبيل المثال أن المدرسة السيوفية « قرر في تدريسها الشيخ مجد الدين محمد بن محمد الجبتي ورتب له في كل شهر أحد عشر دينارا »[3] .

وكان التدريس في بعض المدارس يقتصر فقط على « الحديث الشريف » فالمدرسة المزوبية كان بها « مدرس حديث فقط »[4] رغم سعتها وكثرة أوقافها ووجود مكتب سبيل ملحقا بها ، ولعل سبب ذلك يعود إلى رغبة الواقف في أن تخدم مدرسته هذه دراسة ونشر الأحاديث النبوية لمن يرغب تمشيا مع تيار التخصص الذى طغى على نظام التعليم في مصر في العصر المملوكي . أما

(١) الخطط ، جـ ٢ ، ص ٣٦٤ .
(٢) لمزيد من التفاصيل انظر : تذكرة السامع ، ص ٣٠ - ٤٦ .
(٣) الخطط ، جـ ٢ ، ص ٣٦٥ .
(٤) المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ٣٦٨ .

المدرسة الصاحبية فكان يدرس بها النحو[1] . كما اختصت المدرسة السيوفية بتدريس المذهب الحنفي[2] ، والمدرسة القطبية بتدريس المذهب الشافعي[3] .

وعندما تكون المدرسة كبيرة في مساحتها وبنائها وأوقافها تزداد التخصصات بها ، فقد كان في المدرسة الظاهرية دروس الشافعية ، وكذلك الحنفية ، إلى جانب دراسة الحديث الشريف[4] . ورغبة في صاحبها السلطان الظاهر بيبرس البندقدارى في قيام علماء هذه العلوم بواجباتهم على أحسن وجه « جعل بها خزانة كتب تشتمل على أمهات الكتب في سائر العلوم »[5] وكذلك الحال في المدرسة المنصورية حيث وجد في قبتها « خزانة جليلة كان فيها عدة أحمال من الكتب في أنواع العلوم »[6] .

كما عنيت بعض المدارس بتنظيم دروس أربعة للفقهاء المنتمين إلى المذاهب الأربعة مثل المدرسة الصالحية ، والمدرسة المنصورية[7] ، والمدرسة الناصرية[8] ، والمدرسة المنكوتمرية[9] .

وقد اختصت بعض المدارس فقط بقراءة القرآن الكريم حيث يقرر فيها صاحبها « قراء يتناوبون قراءة القرآن »[10].

وكان يقرر في كل مدرسة مدرس أو أكثر حسب عدد التخصصات التى توفرها المدرسة . في بعض الأحيان كان المعيد يقوم بمهمة التدريس دون

---

(١) المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ٣٧١ .
(٢) المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ٣٦٥ .
(٣) المصدر نفسه .
(٤) المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ٣٧٩ .
(٥) المصدر نفسه .
(٦) المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ٣٨٠ .
(٧) المصدر نفسه .
(٨) المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ٣٨٢ .
(٩) المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ٣٨٧ .
(١٠) المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ٤٠١ .

وجود مدرس معه فمن ذلك على سبيل المثال أن المدرسة الناصرية بالقرافة « خلت من مدرس ثلاثين سنة واكتفى فيها بالمعيدين وهم عشرة أنفس »[1] .

وقد خصصت أماكن معينة في المارستانات لكي تستخدم في التدريس ففي المارستان المنصورى خصص « مكان يجلس فيه رئيس الأطباء لإلقاء درس طب »[2] .

وفي هذا دلالة أكيدة على تطبيق مبدأ التخصص في المدارس حيث اختصت كل مدرسة بعلم محدد ، وترتب على ذلك أن الطالب الذى يريد أن يتبحر في علم بذاته يتجه إلى المدرسة التى تهيىء مثل هذا التخصص ولا شك أنه سيترتب على ذلك تخريج جماعات من الباحثين المتخصصين سيكون لهم دور مهم في نقل هذه المعارف والعلوم التخصصية إلى غيرهم من الباحثين .

يبدو أن بعض العلماء كان حريصا على أن يرتب حلقات علم للعامة في المراكز الدينية والمؤسسات العلمية وغيرها من الأماكن العامة من أجل تثقيفهم وتنويرهم بأمور دينهم ودنياهم ، ولما فيه منفعتهم وصلاحهم . وكانوا يفعلون هذا بدون مقابل طلبا للأجر والثواب[3] .

ويختار من الطلبة شخصان نقيبان لضبط الحضور والغياب ، وتجهز الربعة الشريفة وتفرقها ثم حفظها بعد انتهاء فترة القراءة . ويصرف لكل منهما خمسة دراهم نقرة إضافة إلى المرتب الشهرى[4] .

كذلك وجد في المدرسة الصرغتمشية قيمان يتوليان توفير الوقود اللازم للقناديل في جميع أرجاء المدرسة ، إلى جانب اشعال هذه القناديل واطفائها وتنظيفها ، وكان يصرف لكل منهما في كل شهر ثلاثون درهما نقرة[5] .

---

(١) المصدر السابق ، جـ٢ ، ص ٤٠٠ .
(٢) المصدر السابق ، جـ٢ ، ص ٤٠٦ .
(٣) الدرر ، جـ١ ، ص ٩ .
(٤) وثيقة الأمير صرغتمش ، ص ١٤٩ .
(٥) المصدر السابق ، ص ١٥١ .

وهنا يجب أن نوضح أن مرتبات ومنح المدرسين وأرباب الوظائف بالمدارس المملوكية تختلف من مدرسة إلى أخرى وفقا للشروط التى وضعها الواقف في وثيقة الوقف الخاصة بالمدرسة .

وحظت المرأة في العصر المملوكي بمكانة كبيرة في مجالس العلم إذ نالت نصيبا وافرا من التوجيه التربوى والتعليمي[١] .

واشتهرت بعض سيدات المجتمع المصرى في سلطنة المماليك برواية الحديث الشريف والرواية والتفسير[٢] .

وقد تتلمذ عدد من علماء دولة المماليك على يد محدثة مشهورة هي ست الوزراء ، وبلغ هؤلاء التلاميذ فيما بعد شأوا كبيرا في حقل العلم والتعليم مثل الفقيه العالم شرف الدين إبراهيم بن إسحاق المناوى[٣] ، والمحدث مجد الدين إبراهيم بن أسعد القلانسي[٤] .

كذلك تتلمذ بعض علماء الدولة المملوكية على يد السيدات العالمات حيث يشير المؤرخ شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوى أنه حصل على إجازات علمية من بعض العالمات مثل آمنة ابنة الصدر أحمد[٥] ، وآمنة ابنة الشمس محمد بن إبراهيم الرشيدى[٦] ، وغيرهن عديدات[٧] .

---

(١) الضوء ، جـ ١٢ ، ص ٢، ٣ ، ٤، ٦ ، ٨، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٢ ، ٢٦ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٨ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٥ ، ٥٨ ، ٧٠ ، ٧٥ ، ٧٨ ، ٧٩ ، ٨١ ، ٨٦ ، ٩١ ، ٨٣ ، ١٠١ ، ١١٨، ١٢١، ١٢٤.

(٢) المصدر السابق ، جـ ١٢ ، ص ٨ ، ١٠ ، ١٣ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٤ ، ٣٦ ، ٤٠ ، ٤٣ ، ٥٣ ، ٥٥ ، ٥٨ ، ٧٠ ، ٧٨ ، ٧٩ ، ٨١ ، ٨٦ ، ٩١ ، ٩٣ ، ١٠١، ١٠٦ ، ١١٨ ، ١٢١ ، ١٢٤.

(٣) هو إبراهيم بن إسحاق بن إبراهيم شرف الدين المناوى سمع من موسى بن علي بن أبي طالب وست الوزراء وعبد الله بن علي الصنهاجي وغيرهم . درس بالفارقانية وغيرها . كان عالما ، ثبتا ، وافر العقل بشرح فرائض الوسيط شرحا جيدا . كان أحد فضلاء الشافعية وكان فيه إحسان للطلبة .

انظر : الدرر ، جـ ١ ، ص ١٧ – ١٨ .

(٤) المصدر السابق ، جـ ١ ، ص ١٨ .

(٥) الضوء ، جـ ١٢ ، ص ٣ .

(٦) المصدر السابق ، جـ ١٢ ، ص ٤ .

(٧) المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ٥ ؛ ٩ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٩ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٥٥ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٩ ، ٧١ ، ١٠٦ ، ١١٨ ، ١٢١ ، ١٢٤ .

المدرسون والمعيدون :

كان تعيين المدرسين في مدرسة بذاتها جزء من تأسيس هذه المدرسة أو تلك لكي يؤمن صاحب المدرسة وجود من يقوم بمهمة التدريس حيث يكون لهؤلاء سكن معروف وراتب محدد وكان ينص على عدد المدرسين في كل مدرسة ففي المدرسة القمحية على سبيل المثال « أربعة من المدرسين »[1] . وفي مدرسة الأمير جمال الدين الأستادار « ستة مدرسين »[2] .

أمام المدرسة الصرغتمشية فقد كان فيها عالما فقيها في المذهب الحنفي له صلاحية تعيين ثلاثة من المعيدين أكفاء يشرف كل منهم على ستين طالبا[3] .

وقد عنى السلاطين المماليك والأمراء وأغنياء المجتمع باختيار العلماء للتدريس بمدارسه من بين الأكفاء المشهورين بالعلم والمعرفة والفضل .

كما بذلت عناية مشابهة في مسألة تعيين المدرسين في مختلف المؤسسات التعليمية الأخرى من جوامع ومساجد وخانقاوات وزوايا وأربطة .

فقد كان كبار علماء العصر يتولون التدريس في مختلف الجوامع مما يؤكد اهتمام أصحاب السلطة بأن يعهدوا بمهمة التدريس إلى كبار القضاة والمشايخ والفقهاء . وفي الجوامع السلطانية كان السلطان المملوكي حريصا على التواجد يوم افتتاح الجامع ، بل يقوم شخصيا بتوزيع الوظائف التعليمية بين كبار العلماء الحاضرين في حفل الافتتاح مثل جامع الظاهر[4] ، والجامع الناصرى[5] ، والجامع المؤيدى[6] .

---

(١) الخطط ، جـ ٢ ، ص ٣٦٤ .
(٢) المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ٤٠٢ .
(٣) وثيقة الأمير صرغتمش ، ص ١٤٧ .
(٤) الخطط ، جـ ٢ ، ص ٢٩٩ – ٣٠٠ .
(٥) المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ٣٠٤ .
(٦) المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ٣٣٠ .

وبالنسبة لمدرسة ألجاى اليوسفي فقد « استقر في تدريس الشافعية بها الشيخ سراج الدين البلقيني ، وفي تدريس الحنفية جمال الدين محمود القيسرى[1] »[2] .

أما عن تحديد المرتب الشهرى للقائم على وظيفة التدريس فكان ينص على ذلك في وثيقة الوقف فعندما قرر الشيخ مجد الدين محمد بن محمد الحيتي في تدريس المذهب الحنفي في المدرسة السيوفية « رتب له في كل شهر أحد عشر دينارا »[3] .

أما في مدرسة الأمير جمال الدين الاستادار فقد « جعل لكل مدرس ثلثمائة درهم في كل شهر »[4] .

وقد كان يصرف للمدرس في المدرسة الصرغتمشية في كل شهر ثلثمائة درهم نقرة ، ومن الزيت الطيب خمسة أرطال ، ومن الصابون خمسة أرطال . كما يصرف له في شهر رمضان من كل عام خمسة أرطال سكر[5] .

علاوة على ذلك يصرف ناظر وقف المدرسة في كل سنة في موسم البطيخ والعنب إثنى عشر درهما نقرة[6] .

كما كان لكل معيد من المعيدين الثلاثة في المدرسة الصرغتمشية في كل شهر سبعون درهما نقرة ، ورطلان ونصف رطل زيت طيب[7] ، ورطلان صابون ، بالإضافة إلى ثلاثة أرطال سكر في شهر رمضان[8] .

---

(١) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ٥ ، ص ١٠٥ – ١٠٦ .
(٢) أنباء ، جـ ١ ، ص ٧٩ .
(٣) الخطط ، جـ ٢ ، ص ٣٦٥ .
(٤) المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ٤٠٢ .
(٥) وثيقة الأمير صرغتمش ، ص ١٤٨ – ١٤٩ .
(٦) المصدر السابق ، ص ١٥٢ .
(٧) الزيت الطيب يقصد به زيت الزيتون .
(٨) وثيقة الأمير صرغتمش ، ص ١٤٩ .

كما يصرف لكل معيد في موسم البطيخ والعنب في كل سنة ستة دراهم نقرة[1] .

وقد وضع محمد بن إبراهيم بن جماعة في كتابه « تذكرة السامع والمتكلم » اثنا عشر شرطا في أدب العالم في نفسه ومراعاة طلابه ودرسه . الأول : أن يراعى في كلامه وأفعاله أن الله سبحانه وتعالى رقيب على كل ما يأتيه ، فيختار من الكلام المفيد ومن الأعمال النافع . الثاني : أن يعمل على رفع شأن العالم ويضيف إليه ما يزيده شرفا ورفعة . الثالث : أن يترفع بالعلم عن متاع الدنيا الزائل فإن القناعة كنز والعلم خير ما يتحصن به ضد فتنة الماديات الرخيصة . الرابع : ألا يتخذ من العلم سلما إلى رفعة أو مال أو سمعة أو شهرة ، فالعلم وسيلة لخدمة الإنسانية وهو الهدف الذى يجب أن يسعى إليه . الخامس : أن يبتعد عن المنازعات الشخصية أو يستخدم العلم لجني المكاسب القليلة ، بل يجب أن يوحد بالعلم كلمة المسلمين والمتخاصمين . السادس : أن يحافظ على أداء الفرائض الشرعية كالصلاة والصيام ، وأن يؤم المسلمين في صلاة الجماعة ، ويبين للعامة مبادىء الإسلام الحنيف ، ويأمر بالمعروف ، وينهى عن المنكر ، ويرد الأذى عن الضعفاء ، ويأخذ الحق من الأقوياء . السابع : أن يذكر الله قياما وقعودا في تلاوة القرآن الكريم وتفسير آياته ، ودراسة الحديث الشريف وبيان معانيه وأهدافه . الثامن : أن يعزز التعامل بين الناس وفقا للأخلاق العالية متخذا من المبادىء الإسلامية قدوة للسلوك العام مثل التواضع والإحسان والتسامح والعطف وغير ذلك من سمو الصفات . التاسع : أن يكون طيب الأخلاق ، نقي السريرة ، بعيدا عن الحقد والمكر والخبث والغش والبخل ، واضحا في معاملة جميع الناس على اختلاف مستوياتهم على قدم المساواة لا فرق بين كبير أو صغير ، غني أو فقير . العاشر : أن يحرص على الاستفادة في معظم أوقاته من العلم ، باذلا العزم والجهد في الاشتغال بالعلم بالقراءة والحفظ والتصنيف والبحث ، وألا يشغل نفسه عن هذا العمل المفيد إلا وقت قضاء الأعمال الضرورية مثل الأكل والشرب والنوم وطلب الرزق ومراعاة لوازم الأسرة . الحادي عشر : أن يجتهد في أخذ العلم ممن سبقوه في حقل

(١) المصدر السابق ، ص ١٥٢ .

المعرفة ، وممن لا زالوا في بداية الطريق فلا يعيبه الإفادة مما لدى الأقل منه منزلة ومكانة من علم ومعرفة . الثاني عشر : أن يتفانى في الاطلاع على كل ما كتب وصنف ويتعلق في الوقت ذاته بموضوع يريد معالجته بالدراسة والبحث في سبيل استكمال كافة جوانب الموضوع للوصول إلى الأفضل[1] .

ولا شك أن هذه الشروط التى وضعها ابن جماعة حول أخلاق وسلوك المعلم كان الهدف منها أن يكون المعلم مثالا يحتذى به من طلبته . فإن تم لطالب العلم هذا المسلك الأخلاقي الفضيل ضمن المعلم أن طالبه هذا سيتخذ من العلم مشعلا يضيء به طريق الناس جميعا .

كما توضح هذه الشروط الأسلوب الأساسي في التربية الإسلامية في المجتمع المصرى في العصر المملوكي حيث كان التركيز رئيسيا وواضحا على أن التربية لها الأولوية من العناية والرعاية بين صفوف طلبة العلم . فإذا استنفد هذا الجانب التربوى حقه من التوجيه والنمو تحولت دفة الترشيد نحو طلب العلم وفق المعايير الأخلاقية الثابتة في سبيل شمولية المعرفة وعمومية الإفادة العلمية .

كذلك يوضح اهتمام ابن جماعة بوضع هذه الشروط الإقبال الكبير الذى وجد بين مختلف الطبقات الاجتماعية على طلب العلم مما استلزم بيان هذه الشروط التى يجب توافرها في المعلم .

ويشير السبكي إلى فئة العلماء فيقول : « منهم المفسر والمحدث والفقيه والأصولي والمتكلم ، والنحوى وغيرهم .... ويجمع الكل أنه حق عليهم إرشاد المتعلمين ، وافتاء المستفتين ، ونصح الطالبين ، وإظهار العلم للسائلين »[2] .

علاوة على ذلك يوضح ابن جماعة في كتابه « تذكرة السامع والمتكلم » الأسس التى ينبغي أن يتبعها المعلم في علاقته بطلابه فيكون مخلصا فيما أوكل

---

(١) تذكرة السامع ، ص ١٥ – ٣٠ .

(٢) معيد ، ص ٦٧ .

إليه من مسئولية القيام بتعليم هؤلاء الطلبة ، هادفا إلى رفع مكانة الدين الإسلامى والمحافظة على مبادئه الحنفية . كما يجب أن يكون مخلصا في أن يعطي للطلبة كل ما لديه من العلم ولا يبخل عليهم بما عنده من معرفة وآراء . وأن يشجعهم على الإقبال على العلم دون ملل أو تردد ، وأن يوجههم التوجيه المخلص لما فيه مصلحتهم ومنفعتهم . وأن يكون معهم لطيفا متواضعا فيكسب ثقتهم به الأمر الذى يشجعهم على الاجتهاد في التحصيل دون كلل . وأن يبذل الجهد في تسهيل مواد الدراسة ، وتفسير معاني الأجزاء الصعبة ، مع الاكثار من الشرح والتكرار لهدف الفهم الكامل . ولا بأس من توضيح ما يستعصى على الطلبة من مسائل جانبية حول مواضيع الدرس مع العناية في مناقشتهم فيما سبق أن حفظوه وفهموه رغبة في التأكد من منفعة الجميع . وأن يكون حريصا على متابعة أحوال الطلبة وسلوكهم الخلقي فينصح من ينحرف عن الطريق المستقيم باللين أولا ثم الشدة إذا استفحل الأمر . وأن يعامل الطلبة معاملة واحدة دون تفرقة بغض النظر عن مستوياتهم الاجتماعية المختلفة فيسهل عليه بعد ذلك توحيد قلوبهم وجمع شملهم . وأن يلتزم في علاقته المباشرة بهم التواضع باذلا النصيحة الصادقة والتوجيه المخلص[١] .

من المؤكد أن هذا الحث الواضح للمدرس أو العالم على توطيد علاقته بطلابه عن طريق كسب ثقتهم وصداقتهم يهدف إلى نشر الوعي بين الطلبة حيث تتوفر لهم في مجالس العلم الفرص المتكافئة في المعاملة الحسنة ، والإفادة الشاملة ، وتحصيل العلم النافع . كما تهدف هذه النصوص إلى تشجيع الطلبة على طلب العلم بمساعدة المعلم الذى يبذل لهم النصيحة والتوجيه الصادق .

وقد حرص أصحاب السلطة في العصر المملوكي على أن يتولى العلماء والقضاة المناصب الإدارية المهمة مثل « نظر بيت المال »[٢] . ولعل سبب هذا الحرص هو أن هذه الوظيفة تتطلب أن يكون صاحبها واعيا وأمينا في نفس الوقت كي يقوم بعمله على أحسن وجه .

(١) تذكرة السامع ، ص ٤٦ - ٦٦ .

(٢) الدرر ، جـ ١ ، ص ٩ .

وقد كان العلماء في العصر المملوكي يمثلون نخبة رجال الإدارة والقائمين على الشئون الدينية والاجتماعية[١] . وكان يقع على عاتقهم مهمة إدارة المؤسسات النظامية ، والنهوض بالواجبات الروحانية[٢] .

والفرصة كانت متاحة لمن يرغب من أفراد الطبقة العاملة في الانخراط في حقل التعليم لنيل نصيب كاف يؤهلهم لتأدية وظيفة التدريس . وتشير كتب السير والتراجم إلى وجود عدد كبير من البنائين والحجارين والنجارين والنخاسين وصانعي الصابون والصيادلة استطاعوا الارتقاء بأنفسهم إلى مصاف العلماء[٣] .

وقد أظهر هؤلاء العلماء كفاءة واضحة في الشئون القضائية والإدارية والقانونية والتعليمية ، وكذلك في المجالات المالية والتجارية والديوانية[٤] . كما كان لهم تأثير كبير على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية رغم اختلاف طبقاتهم[٥] .

وقد اختلفت معطياتهم حسب كفاءاتهم الفكرية والمهنية كمدرسين أو إداريين أو قضاة بحيث كانت خدماتهم تتناسب مع أدوارهم في دعم مصالح المجتمع[٦] . لهذه الأسباب مجتمعة كان دورهم في المجتمع متميزا[٧] .

وعلى الرغم من تميزهم الفكرى إلا أن علماء العصر المملوكي لم يعيشوا ضمن طبقة منفصلة أو منعزلة ، بل مثلوا كيانا متماسكا ينتمي أفراده إلى مختلف

---

(١) Lapidus, Muslim Cities in the Later Middle Ages, p.108.

(٢) Loc. Cit.

(٣) Op. Cit., p.109.

(٤) Op. Cit., p.114.

(٥) Loc. Cit.

(٦) Loc. Cit.

(٧) Loc. Cit.

الطبقات الاجتماعية الموجودة ولذا كان تأثيرهم على تماسك واستقرار المجتمع واضحا[١] .

وقد كانت كفاءاتهم العلمية والفكرية والتعليمية سببا رئيسيا في تميزهم الواضح في ذلك المجتمع الذى كان يحمل لهم الاحترام والتبجيل[٢] .

وقد احتاج السلاطين المماليك لدعم العلماء في سبيل تحقيق هدفين : السلامة الاجتماعية والسيطرة الإدارية[٣] . ولذا تبين معظم فترات الحكم المملوكي هذه العلاقة الوطيدة بين الأوليجاركية المملوكية وطبقة العلماء[٤] . ومن جانب آخر كان العلماء يمثلون صوت المجتمع المصرى الذى ينقل طلباته واحتياجاته إلى الإيوان السلطاني ، ولذا كان للعلماء دور كبير في عملية التوازن بين جشع المماليك سلاطين وأمراء ومعاناة الشعب المصرى .

وقد شهد العصر المملوكي في بعض الأحيان نوعا من « الرقابة الشعبية » – إذا جاز التعبير – نحو القائمين على التعليم والمناصب العلمية فيذكر المقريزى أنه في يوم الأربعاء الثلاثين من رجب سنة ٧٤٢هـ/١٥ كانون الثاني – يناير سنة ١٣٤٢ م « خرج الحصنى بواب المدرسة الصالحية تجاه باب المارستان وقت الصبح ، بأعلام خليفية ومصحف على رأسه ، وهو ينادى بصوت عال : (يا مسلمين قاض يفعل كذا بنساء المسلمين من غير كناية ، ويأكل الحشيش ، هذا لا يحل) فاجتمع الناس عليه ، ومضى بهم إلى بيت قاضي القضاة حسام الدين الغورى الحنفي بالمدرسة الصالحية وكسروا بابه ، ودخلوا عليه ، ففر منهم حسام الدين إلى السطح وهم في أثره ، وقد نهبوا جميع ما عنده حتى خشب الرفوف حتى وجدوه ، فضربوا ونتفوا لحيته ، وهو يعدو إلى أن خرج من البيت . واستجار حسام الدين بقاضي القضاة موفق الدين الحنبلي فأجاره وأدخله داره ، وأقام الحنابلة على بابه لمنع العامة منه وقد

---

(١) Op. Cit., p.130.

(٢) Loc. Cit.

(٣) Lapidus, Muslim Cities, p.141-142.

(٤) Op. Cit., p.142.

اقتحموا بابه ، فقال لهم قاضي القضاة موفق الدين الحنبلي : (معكم مرسوم بنهبي ؟ قالوا : لا ! ولكن سلمنا الغورى) . فقال لهم : (هذا غريم السلطان قد صار عندى ، وأنتم قد أخذتم ماله ، وما زال بهم حتى انفضوا عنه »[١] .

وقد حدث الشيء ذاته كذلك عندما استقر علاء الدين مغلطاى في تدريس الحديث بالمدرسة الظاهرية ، فاستنكر الناس ذلك الأمر، بل وسخروا من تولى مغلطاى درس الحديث[٢] . ولعل السبب يعود إلى أن معرفته بالحديث « خبرة متوسطة »[٣] ، بل أن أهل الحديث كانوا لا يقبلون روايته بأنه كان مجازا فيه[٤] .

وهكذا تعرض بعض القضاة والمدرسين في أثناء هذه الفترة للمهانة على يد العامة والأوباش ، وكأنه لم يعد لهذه المناصب تلك الهيبة المعنوية الكبيرة التى كانت تهيىء له دائما عناصر الاحترام والتبجيل والتقدير من مختلف الطوائف والطبقات الاجتماعية وخاصة عندما يكون هؤلاء القضاة والمدرسين دون المستوى المطلوب علما ومعرفة وخبرة .

بالإضافة إلى ذلك كان العامة يجاهرون باستيائهم تجاه أى موقف يجدونه غير لائق من مرافق الدولة التعليمية والتوجيهية ، من ذلك على سبيل المثال ما حدث في ذى القعدة سنة ٧٧٨ هـ/آذار – مارس سنة ١٣٧٧ م ، خلع على جمال الدين محمود القيصرى العجمى[٥] خطيب مدرسة ألجاى ، واستقر في حسبة القاهرة ، عوضا عن شمس الدين محمد الدميرى[٦] فسخر العامة منه واستهزءوا به ، لعهدهم به أمس – وهو من فقراء العجم – يجلس تجاه باب المارستان بالقاهرة ، ويبيع التمر ، فلم يجد له بيتا ينزل فيه ، حتى نزل في بيت تاج الدين أحمد بن علي بن الظريف ، إلى أن وجد دارا سكنها[٧] .

(١) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٥٩١ ، انظر كذلك : النجوم ، جـ ١٠ ، ص ٤٦ .
(٢) الدرر ، جـ ٥ ، ص ١٢٢ ؛ السلوك ، جـ ٢ ، ص ٣٧٥ .
(٣) الدرر ، جـ ٥ ، ص ١٢٣ .
(٤) المصدر نفسه .
(٥) انظر ترجمته ، الدرر ، جـ ٥ ، ص ١٠٥ – ١٠٦ .
(٦) انظر ترجمته ، المصدز السابق ، جـ ٤ ، ص ١٨٦ .
(٧) السلوك ، جـ ٣ ، ص ٢٩٢ .

وتشير مصادر التاريخ المملوكي أنه كان يحدث أحيانا وصول بعض الجهلاء إلى مناصب إدارية مهمة في المراكز التعليمية ، مما يعيق تحقيق المنافع الاجتماعية المرجوة من هذه المصادر الخيرية ، بل عدم القدرة على استثمار ريع مصادر الوقف لهذا المركز الحيوى ضمن وسائل مدروسة ومخطط لها ، من ذلك مثلا أن ابن الأطروش تولى نظر المارستان المنصورى على الرغم من جهله بالكتابة والحساب مع أن شرط الواقف أن يكون الناظر « عارفا بالحساب وأمور الكتابة »[1] مما أدى إلى ضياع ريع المارستان ، ومعاناة المرضى من الإهمال والفقر والتقشف ، الأمر الذى استلزم عزله خاصة بعد اعترافه بجهله ، وعدم درايته بالحساب ، وعجزه عن مباشرة أوقاف المارستان .

وأحيانا كان جشع كبار الإداريين ورغبتهم في إرضاء الرغبات السلطانية سببا في التطاول على حرمة المؤسسات التعليمية الموقوفة ففى ربيع الأول سنة ٧٤٩ هـ/ حزيران – يونيه سنة ١٣٤٨ م ، بدأ جمع الأموال لعمل جسر[2] بين الجيزة والمقياس[3] فطلب « مباشرو أوقاف الشافعى وأوقاف المدارس الصالحية والظاهرية والمارستان وسائر الأوقاف وألزموا بمال »[4] .

الطلبة :

جرى العرف التنظيمى لعملية التعليم في المدارس في مصر المملوكية على تحديد عدد الطلبة لكل مدرس بحيث يكون مسئولا عن تدريسهم وتأهيلهم فيذكر المقريزى : « عند كل مدرس عدة من الطلبة »[5] .

أما المدرسة الصالحية فقد كان فيها « مدرسون أربعة عند كل مدرس معيدان وعدة طلبة »[6] . وكذا الوضع في المدرسة الناصرية بالقرافة[7]

(١) المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ٨٣٥ .
(٢) الخطط ، جـ ٢ ، ص ١٨٥ .
(٣) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٧٦١ .
(٤) المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ٧٦٤ .
(٥) الخطط ، جـ ٢ ، ص ٣٦٤ .
(٦) المصدر نفسه .
(٧) المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ٤٠٠ .

ويختلف الحال مع المدرسة المجدية الخليلية فقد كان فيها مدرس شافعي ومعيدان وعشرون طالبا(١) .

وكذا الوضع مع القبة المنصورية التى كانت جزءا من المارستان المنصورى حيث كان بها « مدرس ومعيدان وثلاثون طالبا »(٢) .

كذلك أورد ابن جماعة في كتابه « تذكرة السامع والمتكلم » الصفات التى يجب أن يتحلى بها طالب العلم حيث ينبغى أن يكون نقى السريرة ، خالص الإيمان ، طيب الأخلاق ، ملتزما بتعاليم الدين الإسلامى فيكون في طلبه للعلم استكمالا لدينه . وأن يلزم شيخه الذى يتلقى العلم على يديه ، ويعمل وفق نصائحه ومشورته ، ويخلص دائما على رضاه . وأن يكون حريصا على تقديره وتبجيله واحترامه بما يتناسب مع مكانته كشيخ علم قدير . وأن يتذكر دائما فضل معلمه عليه فيراعى أن يحفظ كل ما له من حقوق . وأن يغفر لشيخه ما قد يأتيه من هفوات أو عيوب رغبة في استمرار الود بينهما والعلاقة الطيبة . وأن يشكر للشيخ معاملته له سواء كان ثناء على عمل مفيد أو توبيخ على نقيصة اقترفها بل يكون ممتنا لما يحصل منه . وألا يدخل على شيخه إلا بإذن ، وألا يبدأ الحديث ، وينصت لكلامه بهدوء ووعى . وأن يكون في جلوسه مع شيخه متواضعا متأدبا ساكنا لا يشغله عن الدرس شيء وألا يرادد شيخه فيما يرويه من روايات وأحاديث بحيث إذا أراد الاستفسار أجل ذلك إلى نهاية الدرس دون مقاطعة في منتصف الحديث .

وإذا أعاد شيخه شيئا سبق ذكره ، أو شرح جزءا كان يعرفه ، أو ذكر حديثا يحفظه فيجب ألا يقاطعه بأنه ملم بهذا أو ذاك ، بل يسمع فربما جاء الشيخ علاوة على ذلك بشيء جديد في الشرح أو التفسير . وإذا استفسر أحد الطلبة من الشيخ حول موضوع ما وكان يعرف الجواب فينبغى ألا يسابق شيخه

---

(١) المصدر نفسه .

(٢) المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ٤٠٧ .

على الإجابة بل لا يتدخل إطلاقا إلا إذا بادره الشيخ بالسؤال[١] . ولا ريب أن هذه النصائح تهدف إلى المحافظة على مكانة العلماء في مجالس العلم بين طلابهم حيث تحث الطلاب على احترام المدرس بدون حدود ، وتقدير منزلته العلمية . كما توضح الأنموذج المثالى من الأخلاق العالية والصفات المثالية التى يجب أن يتحلى بها الطالب سواء في علاقته بأستاذه أو بمسلكه أثناء الدرس انطلاقا من جوهر الرابطة العلمية بين الأستاذ والطالب وهى التربية الإسلامية الصالحة لطلاب العلم في هذا العصر .

كذلك اشتمل نظام الصرف في المدرسة على قسم مرتبات الطلبة التى كانت تصرف لهم شهريا كمورد رزق ثابت فنجد أحيانا ينص على قدر المرتب الذى يتقاضاه الطلبة، وفي أحيان أخرى يترك للناظر حسب وصية الواقف حرية تقدير قيمة ما يتقاضاه الطلبة من مرتبات بحيث يتناسب ذلك مع ريع الوقف، من ذلك مثلاً في المدرسة السيوفية يذكر المقريزى : « وباقى الوقف يصرفه على ما يراه لطلبة الحنفية المقررين عنده »[٢] حيث كان الشيخ مجد الدين محمد بن محمد الجبتى ناظرا على وقف المدرسة السيوفية إلى جانب قيامه بالتدريس فيها بناء على تفويض الواقف وهو صلاح الدين الأيوبى . وهذا يدل على أن قيمة ما يتقاضاه الطلبة من منح ومرتبات يرجع إلى مسئولية الناظر على وقف المدرسة تبعا للشروط التى وضعها الواقف في حجة الوقف الخاصة بالمدرسة .

وقد كان يصرف لكل طالب في المدرسة الصرغتمشية في كل شهر خمسة وخمسون درهما نقرة ، وزيت طيب رطلان ونصف ، وصابون رطلان ، علاوة على رطلان سكر في شهر رمضان[٣] . وكذلك ثلاثة دراهم نقرة في موسم البطيخ والعنب في كل سنة[٤] .

واهتم بعض الواقفين على تفرقة المواد العينية على الطلبة أسوة بغيرهم من القائمين على الوظائف المختلفة في المدرسة ، ففى المدرسة الناصرية كان يفرق

---

(١) تذكرة السامع ، ص ٨٥ – ١١٢ .
(٢) الخطط ، جـ ٢ ، ص ٣٦٥ .
(٣) وثيقة الأمير صرغتمش ، ص ١٤٩ .
(٤) المصدر السابق ، ص ١٥٢ .

« على الطلبة والقراء وسائر أرباب الوظائف بها السكر في كل شهر لكل أحد منهم نصيب ، ويفرق عليهم لحوم الأضاحى في كل سنة »[1] .

وكذلك الحال في المدرسة الحجازية فقد كان يصرف « لأرباب الوظائف المعاليم السنية ، وكان يفرق فيهم كل سنة أيام عيد الفطر الكعك والخشكنانك ، وفي عيد الأضحى اللحم ، وفي شهر رمضان يطبخ لهم الطعام »[2] . إلى جانب المرتب الشهرى إلا أن تلك العادة انقطعت بعد حين واقتصر الوضع على صرف المرتبات الشهرية[3] .

أما مدرسة الأمير جمال الدين الأستادار[4] فقد « قرر عند كل من المدرسين الستة طائفة من الطلبة ، وأجرى لكل واحد ثلاثة أرطال من الخبز في كل يوم وثلاثين درهما فلوسا في كل شهر »[5] .

كانت قيمة المكافأة الشهرية التى توزع على الطلبة شهريا أوفصليا سببا في إقبال الطلبة على مذهب دون آخر فيذكر المقريزى أنه « في سنة سبع وستين وسبعمائة جدد الأمير يلبغا العمرى الخاصكى درسا بجامع ابن طولون فيه سبعة مدرسين للحنفية وقرر لكل فقيه من الطلبة في الشهر أربعين درهما ، وإردبا قمح فانتقل جماعة من الشافعية إلى مذهب الحنفية »[6] .

أما السلطان حسام الدين لاجين « فلم يحدد معلوما معينا وإنما كان يصرف مبلغا لطلبة كل درس ، ويقوم المدرس بصرفها بينهم على حسب درجة الطالب عنده بحيث يكون ذلك دافعا للطلبة على الاجتهاد والمواظبة وحسن سلوكهم أثناء الدرس »[7] .

---

(١) الخطط ، جـ ٢ ، ص ٣٨٢ .   (٢) المصدر نفسه .
(٣) المصدر نفسه .
(٤) « الأستادار » : هو أستاد الدار ويقابله بالفارسية أستادار وهو لقب من كان إليه أمر البيوت السلطانية كلها في المطابخ ، وبيوت الشراب والحاشية والخدم ، وله أيضا الحديث المطلق والتصرف التام في استدعاء ما يحتاج إليه كل من في بيت من بيوت السلطان من النفقات والكسى وما يجرى مجراها .
انظر : دوزى ، تكملة المعاجم العربية ، ترجمة : محمد سليم النعيمى ، جـ ١ ، ص ١٢٦ – ١٢٧ ، هامش ٢٠٣ .
(٥) الخطط ، جـ ٢ ، ص ٤٠٣ .   (٦) المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ٢٦٩ .
(٧) عبد العاطى ، التعليم في مصر زمن الأيوبيين والمماليك ، ص ٢٣٩ .

وكانت الأزمات الاقتصادية سببا في بعض الأحيان في معاناة الطلبة بحيث يضطرون في سبيل الحصول على الطعام بالتفريط بما تحتويه المدرسة التى يقطنونها من أدوات ففى المدرسة الفاضلية « لما وقع الغلاء بمصر في سنة أربع وتسعين وستمائة والسلطان يومئذ الملك العادل كتبغا المنصورى مسهم الضرر فصاروا يبيعون كل مجلد برغيف خبز حتى ذهب معظم ما كان فيها من الكتب »[1] .

ويذكر المقريزى أنه كان « بهذه المدرسة جملة عظيمة من الكتب في سائر العلوم يقال إنها كانت مائة ألف مجلد وذهبت كلها »[2] .

وكانت رفاهية بعض المدارس سببا في تنافس الطلبة للالتحاق بها والاستقرار في مساكنها ، من ذلك مثلا المدرسة الصاحبية البهائية التى « كانت من أجل المدارس الدنيا وأعظم مدرسة بمصر يتنافس الناس من طلبة العلم في النزول بها ويتشاحنون في سكنى بيوتها حتى يصير البيت الواحد من بيوتها يسكن فيه الإثنان من طلبة العلم والثلاثة »[3] .

أما المدرسة الظاهرية فقد كان « للناس في سكناها رغبة عظيمة ويتنافسون فيها تنافسا يرتفعون فيه إلى الحكام »[4] .

---

(١) الخطط ، جـ ٢ ، ص ٣٦٦ .
(٢) المصدر نفسه .
(٣) المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ٣٧١ .
(٤) المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ٣٧٩ .

الإجازات العلمية :

يأتى على رأسها إجازة الإفتاء حيث تؤهل صاحبها في أن يفتي ويدرس بعد حصوله على هذه الإجازة التى كانت غالبا ما تكتب على ورق شامى بقلم الرقاع ، ويجيزها أحد كبار العلماء لمن يؤهل لها من تلاميذه بعد ملازمة دراسية طويلة ، وتتم كتاباتها والتصديق عليها بحضور قاضي القضاة[1] . وبعد حصول طالب العلم على إجازة الإفتاء هذه يحق له الاطلاع على ما شاء من الكتب في المذهب الذى اجتهد في دراسته (الشافعي مثلا) لكى يقوم بالفتوى بين الناس بأمانة وصدق لهدف تحقيق العدالة الاجتماعية[2] .

أما إجازة التدريس فيجب على طالب العلم المجاز للتدريس أن يكون مخلصا وأهلا لما حصل عليه من ألقاب تقديرية مع حصوله على هذه الإجازة عندما يتم دراسة عدد من الكتب المقررة على يد أحد شيوخ العلم[3] . ومن مجموعات الكتب على سبيل المثال مجموعة الكتب الستة وهي « البخارى » و« مسلم » و« أبو داود » و« الترمذى » و« النسائى » و« ابن ماجه » . بالإضافة إلى « مسند أحمد » و« مسند الشافعي »[4] .

ويبدو في غالب الأحيان أن طالب العلم يحصل بعد مرحلة دراسية طويلة على إجازة واحدة للإفتاء والتدريس معا فيقوم في حياته العلمية بعد الحصول على الإجازة بالتدريس في إحدى المدارس إلى جانب خدمة الناس بالفتوى[5] .

أما إجازة عرض الكتب فيحصل عليها الدارس حيث يتم حفظ عدد من الكتب في الفقه أو النحو أو الشريعة فيعرض ما استوعب بين يدى أحد كبار

---

(١) صبح ، جـ ١٤ ، ص ٣٢٢ .
(٢) المصدر السابق ، جـ ١٤ ، ص ٣٢٥ .
(٣) المصدر السابق ، جـ ١٤ ، ص ٣٢٦ .
(٤) المصدر السابق .
(٥) المصدر السابق ، جـ ١٤ ، ص ٣٢٥ .

مشايخ العلم حيث يتم امتحانه فيما حفظ بحيث يشمل الامتحان الحفظ والمناقشة والبلاغة في الرواية يحصل بعدها طالب العلم على إجازة عرض الكتب[١] .

كذلك وجد ما يسمى « بإجازة المرويات على الاستدعاءات » وهي خاصة بالفقه حيث يحصلها طالب العلم من الشيخ الذى تتلمذ على يده وأخذ العلم منه على مر السنين فيكون له بذلك حق في تقديم دروس الفقه استنادا على ما تلقاه من معلمه[٢] .

مكاتب السبيل :

درجت العادة عند أصحاب المدارس المملوكية على تأسيس مكتب سبيل لتعليم أيتام المسلمين يلحق بالمدرسة ، ويكون متخصصا لتدريس هؤلاء الأيتام الذين لا أولياء لهم فيوفر لهم العلم والقوت والكسوة . ولعل السبب في الحاقه بالمدرسة هو الرغبة في استمرار بقائه فلو أنشأ مستقلا لربما اندثر ، في حين أن وجوده بجانب المدرسة ييسر له الإشراف والعناية ، سواء في توفير المدرس المناسب ، أو الصرف المنتظم ، أو الترميمات العمرانية المستمرة .

وقد أنشأت مكاتب سبيل عديدة خلال الفترة المملوكية نتيجة نشاط الحركة التعليمية ، من ذلك مثلا مكتب السبيل الذى كان بجانب المدرسة المزوبية[٣] . وكذلك تأسست مكاتب سبيل أخرى عند مدرسة المحلى[٤] والمدرسة القراسنقرية[٥] ، والمدرسة البوبكرية[٦] ، والمدرسة السابقية[٧] ، ومدرسة الأمير جمال الدين الأستادار[٨] .

---

(١) المصدر السابق ، جـ ١٤ ، ص ٣٢٧ – ٣٢٨ .
(٢) المصدر السابق ، جـ ١٤ ، ص ٣٣٢ – ٣٣٣ .
(٣) الخطط ، جـ ٢ ، ص ٣٦٨ .
(٤) المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ٣٦٩ .
(٥) المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ٣٨٨ .
(٦) المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ٣٩٠ .
(٧) المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ٣٩٤ .
(٨) المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ٤٠٢ .

كذلك احتوى عدد كبير من الجوامع على مكاتب سبيل لتدريس أيتام المسلمين مثل الجامع الحاكم[1]، وجامع آق سنقر[2]، وجامع السلطان حسن[3].

وكان ينص في وثيقة الوقف حرفيا على وظيفة مكتب السبيل ووسائل الصرف عليه ضمانا لحسن سير العمل وديمومة العطاء، ففى المدرسة الظاهرية كان تأسيس مكتب السبيل بجانبها «لتعليم أيتام المسلمين كتاب الله تعالى. وأجرى لهم الجرايات والكسوة»[4].

وكان يطلق على المدرس الذى يقوم بتعليم الأيتام في مكتب السبيل «مؤدب الأطفال»[5] مما يدل على أن هذه الشخصية كانت مكلفة بتربية هؤلاء الأطفال وتوجيههم إلى جانب تدريسهم[6].

وقد حددت بعض وثائق الوقف قدر المعلوم النقدى أو العينى الذى يأخذه اليتيم من مكتب السبيل فقد كان في المدرسة الحجازية مكتب «للسبيل فيه عدة من أيتام المسلمين، ولهم مؤدب يعلمهم القرآن الكريم، ويجرى عليهم في كل يوم لكل منهم من الخبز النقى خمسة أرغفة ومبلغ من الفلوس، ويقام لكل منهم بكسوتى الشتاء والصيف»[7].

أما في مكتب السبيل الملحق بمدرسة الأمير قراقجا الحسنى فقد رتب عشرة أيتام في الحضور يوميا إلى المكتب للدراسة. ويصرف لكل منهم ستون درهما شهريا ويشرف على تربيتهم وتدريسهم «مؤدب» يتقاضى مائتا درهم شهريا.

---

(1) المصدر السابق، جـ ٢، ص ٢٧٨.
(2) المصدر السابق، جـ ٢، ص ٣٠٩.
(3) المصدر السابق، جـ ٢، ص ٣١٦.
(4) الخطط، جـ ٢، ص ٣٧٩.
(5) المصدر السابق، جـ ٢، ص ٤٠١. انظر كذلك: وثيقة الأمير صرغتمش (البقية) ص ١٧٢ - ١٧٤، هامش ٧٥.
(6) وثيقة الأمير قراقجا الحسنى، ص ٢٤٣، هامش ٧٩.
(7) الخطط، جـ ٢، ص ٣٨٢. انظر كذلك: وثيقة الأمير صرغتمش (البقية)، ص١٧٥، هامش٨١.

ويشتمل برنامج الدراسة على تعلم القرآن الكريم وكتابة الخط العربى الواضح بشكل منتظم يوميا منذ الصباح الباكر وحتى آذان العصر . ويلتزم ناظر الوقف بصرف كسوتى الصيف والشتاء لهؤلاء الأطفال الأيتام(١) .

وتشير وثيقة وقف المدرسة الصرغتمشية إلى وجود مكتب سبيل في المدرسة حيث يرتب الناظر فيه « الأيتام الفقراء الذين لم يبلغوا الحلم أربعين نفسا ، ويرتب لهم مؤدبا من أهل الخير والصلاح على أن المؤدب المذكور يجلس هو والأيتام المذكورون فيه بالمكان الذى هو بدهليز المدرسة المذكورة .... في كل يوم خلا الثلاثاء والجمعة وأيام البطالة »(٢) .

ويظهر أن الأطفال كانوا يصرفون من المكاتب عند بلوغهم الحلم ، ويأتى غيرهم للاستفادة في نفس المكان ، إلا إذا أظهر أحدهم نبوغا وميلا للدرس فإنه يسمح له بالمداومة على الحضور إلى المدرسة والاشتغال بالعلم(٣) .

جرت العادة في المدارس المملوكية على بناء مكتب الأيتام فوق السبيل ، ولكن الوضع اختلف في المدرسة الصرغتمشية حيث بنى مكتب السبيل في الدهليز بعيدا عن الإيوانات الأربعة(٤) .

وكان مرتب المؤدب في كل شهر أربعين درهما نقرة ، ومن الخبز الطيب أربعة أرطال يوميا . ويصرف لكل واحد من الأطفال الأيتام يوميا رطلان خبزا وسدس درهم نقرة ، إلى جانب كسوتى الشتاء والصيف(٥) أما مساعد المؤدب « العريف » فقد كان يصرف له شهريا خمسة عشر درهما . وفي كل يوم رطلان خبزا(٦) ويصرف للجميع : المؤدب والأيتام والعريف مبلغ خمسة وسبعون درهما في منتصف شهر شعبان ومثلها في أول رجب كل عام لشراء حلوى(٧) . أما في

(١) وثيقة الأمير قراقجا الحسنى ، ص ٢١١ — ٢١٢ .
(٢) وثيقة الأمير صرغتمش ، ص ١٥٢ — ١٥٣ .
(٣) المصدر السابق ، (البقية) ، ص ١٧٢ — ١٧٣ ، هامش ٧٥ .
(٤) المصدر السابق ، (البقية) ، ص ١٥٥ ، هامش ٤٤ .
(٥) المصدر السابق ، ص ١٥٣ .
(٦) المصدر نفسه .
(٧) المصدر نفسه .

عيد الفطر فيشترى بمبلغ مائتى درهم كعكا وتمرا وبندقا وخشكنانا تفرق على الأيتام والمؤدب والعريف . وفي عيد الأضحى يصرف مبلغ مائة وخمسون درهما ثمن أضحية توزع بين الأيتام ومؤدبهم والعريف(١) .

ويتعلم هؤلاء الأيتام في مكتب السبيل قراءة القرآن الكريم والحساب والكتابة(٢) ويوفر من ريع الأوقاف ما يلزمهم من أقلام وحبر وألواح ودوى وحصر يجلسون عليها(٣) .

كانت مكاتب السبيل في المدارس المملوكية تفرش عادة بالحصير ، ويجلس عليه الأطفال حول مؤدبهم ، كما كانت توجد في حوائط بعض الكتب دواليب توضع فيها المصاحف والأقلام والألواح(٤) .

وتشترط بعض الوثائق أن يكون المؤدب مراعيا لميول وحاجات الأطفال المعنوية والمادية ، فلا يقسو عليهم ، ولا يكثر من الدرس ، ولا يعاملهم بشدة وقسوة لأجل ترغيبهم في القراءة والعلم(٥) .

خزائن الكتب :

واحتوت كثير من الجوامع المملوكية على خزانة كتب جليلة تضم نفائس الكتب في مختلف العلوم الدينية والشرعية واللغوية مثل جامع الخطيرى ببولاق(٦) ، وجامع السلطان حسن(٧) ، والجامع المؤيدى(٨) .

وقد زخرت خزانة الكتب في المدرسة الصرغتمشية بكثير من الكتب القيمة « في الفقه الحنفي وعلم الحديث وغير ذلك من العلوم الشرعية واللغوية ،

(١) المصدر السابق ، ص ١٥٣ - ١٥٤ .
(٢) المصدر السابق ، ص ١٥٣ .
(٣) المصدر نفسه ، انظر كذلك : وثيقة الأمير قراقجا الحسنى ، ص ٢٤٤ - ٢٤٥ ، هامش ٨٢ .
(٤) وثيقة الأمير صرغتمش (البقية) ، ص ١٥٥ ، هامش ٤٤ .
(٥) المصدر السابق ، (البقية) ، ص ١٧٤ ، هامش ٧٦ .
(٦) الخطط ، جـ ٢ ، ص ٣١٢ .
(٧) المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ٣١٦ .
(٨) المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ٣٢٩ .

فقد كان كتاب التكمله والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية من الكتب التى حوتها خزانة المدرسة الصرغتمشية »[١] .

أما عملية حفظ الكتب الموجودة في خزانة الكتب فكان يقوم بها موظف « خازن الكتب » كما هو موضح في كتاب وقف المدرسة الصرغتمشية حيث تكون مهمته المحافظة على الكتب المدرجة في خزانة المدرسة وكذلك المصاحف الشريفة[٢] . ويذكر السبكي أنه كان واجبا على « خازن الكتب » الاحتفاظ بها وترميم شعتها ، وحبكها عند احتياجها للحبك . والضنة بها على من ليس من أهلها ، وبذلها للمحتاج إليها ، وأن يقدم في العارية الفقراء الذين يصعب عليهم تحصيل الكتب على الأغنياء . وكثيرا ما يشترط الواقف ألا يخرج الكتاب إلا برهن يحرز قيمته[٣] . ويصرف له مقابل ذلك خمسون درهما نقرة في كل شهر[٤] وإذا لاحظ ناظر الوقف تقصيرا من خازن الكتب في أداء عمله . أو تبين له عدم أمانته عمل على استبداله بغيره[٥] . وهذا يوضح أنه وجد في المدارس المملوكية من كان يتلاعب بما بين يديه من كتب سواء ببيعها رغبة في ثمنها ، أو إهمالها عرضة للغبار وعدم التنظيم .

وقد كان خضر بن شوماف الزين الخاصكى الملكى الظاهرى[٦] خازنا للكتب بالمكتبة الصرغتمشية . وكان يتصف بالكياسة والفضيلة وحسن العشرة والحرص على ما بين يديه من كتب في مكتبة المدرسة بحيث إنه كان يتألم الألم الشديد إذا فقد أحد مجلدات الكتب المحفوظة فيها[٧] .

---

(١) وثيقة الأمير صرغتمش (البقية) ، ص ١٥٢ ، هامش ٣٦ ، ٥١ .

(٢) وثيقة الأمير صرغتمش (البقية) ، ص ١٥٢ .

(٣) معيد ، ص ١١١ .

(٤) وثيقة الأمير صرغتمش (البقية) ، ص ١٥٢ .

(٥) المصدر نفسه .

(٦) هو خضر بن شوماف الخاصكى الملكى الظاهرى ، حفظ القرآن ، ودرس الفقه واللغة العربية والصرف والنحو . استقر خازن كتب المدرسة الصرغتمشية . توفى ٨٩٥ هـ .
انظر : الضوء ، جـ ٣ ، ص ١٧٨ — ١٧٩ .

(٧) الضوء ، جـ ٣ ، ص ١٧٩ .

التنظيم والخدمة :

يرتب في المدرسة المملوكية عادة مزملاتى مهمته توفير الماء من السبيل الموجود في المدرسة يوميا ، نهاراً أيام الفطر وليلاً في رمضان ويشترط من المزملاتى أن يكون خيرا متدينا يتمتع بصحةجيدة(١) .

وقد أوكلت عملية الإشراف التنظيمى الداخلى في المدرسة الصرغتمشية على سبيل المثال إلى خادمين يقع على عاتقهما مهمة تفقد أرجاء المدرسة والسكن الملحق بها وكذلك القبة حيث يكون من واجبهم فيها حث قراء المصحف الشريف على الحضور بانتظام للمشاركة في القراءة . وكان يصرف لكل واحد منهما سبعون درهما نقرة(٢) .

كما كان من مهمات ناظر الوقف ترتيب شخصين للقيام بوظيفة بوابين للمدرسة يلازمان أبوابها ويمنعان أصحاب السوء من دخولها ، ويصرف لكل منهما في كل شهر ثلاثون درهما نقرة(٣) .

وكان من حق البواب أن يبيت قرب الباب بحيث يسمع من يطرقه عليه ، والفتح لساكن في المكان أو قاصد لواجب دينى من صلاة أو اشتغال في أى وقت من الليل إلا إذا اشترط الواقف ألا يفتح باب مدرسته إلا في وقت محدد . ويبدو واضحا أنه لا يمكن أن يشترط الواقف ذلك إذا كان كتاب الوقف خاص بمسجد أو جامع(٤) .

وقد توفر في المدرسة الصرغتمشية تنفيذا لكتاب الوقف أربعة فراشين لأعمال النظافة وترتيب المكان بحيث يصرف لكل نفر منهم ثلاثون درهما نقرة في كل شهر . وتضاف إلى ذلك عشرة دراهم نقرة لواحد منهم يقوم بملىء المزملة بالماء(٥) .

---

(١) وثيقة الأمير قراقجا الحسنى ، ص ٢١١ .

(٢) وثيقة الأمير صرغتمش ، ص ١٥٢ .

(٣) المصدر السابق ، ص ١٥١ .

(٤) معيد ، ص ١٤٤ .

(٥) وثيقة الأمير صرغتمش، ص ١٥٠- ١٥١، قارن: وثيقة الأمير قراقجا الحسنى، ص٢١٠- ٢١١.

الخاتمة :

كانت الجوامع والمساجد مراكز رفيعة المستوى للقراءة والدرس تحت إشراف أصحابها من السلاطين والأمراء المماليك وأغنياء المجتمع . كذلك بذلت عناية واضحة في سبيل إنشاء العديد من مكاتب « إقراء أيتام المسلمين القرآن » تحت إشراف كبار الفقهاء « مكاتب السبيل » من أجل تربية أيتام المسلمين كسبا للأجر والثواب .

وقد ظهر واضحا اتجاه التخصص في التعليم حيث عنيت بعض المساجد بتدريس مذهب دون غيره ، فكان هناك اهتمام بالمذهب الشافعي في مسجد ، وعناية بالمذهب الحنفي في آخر حيث يجتمع فقهاء المذهب للتباحث فيما يتعلق به من تفسيرات ودقائق . كما اشتملت بعض الجوامع والمساجد المملوكية على قاعات بنيت بشكل خاص لتكون مقرا للدرس والقراءة حيث كانت تبنى بحيث تخدم هذا الهدف ثم تؤثث لتكون مركزا مريحا لمريديها من الفقهاء وطلابهم . كذلك ظهرت العناية الفائقة في اختيار من يقوم بالتدريس في الجوامع حيث اشترط أن يتصف بصفات نبيلة ومنزلة رفيعة بين العلماء لكى يحقق هدف إفادة الطلبة وتعليمهم .

وقد ضمت بعض الجوامع خزانة كتب جليلة تيسر لطلبة العلم فرصة الإطلاع على أمهات الكتب في الفقه والحديث والتفسير . ومما لا شك فيه أن الأوقاف كانت هى المحرك الرئيسى لعجلة العلم والتعليم في الجوامع والمساجد والمدارس لسد حاجة كافة المصروفات الآتية والحولية ، كما كانت مصدر الرزق الوحيد للفقهاء المقيمين في هذه المراكز التعليمية ، ولصرف مرتبات الطلبة . بالإضافة إلى ذلك وفرت بعض مدارس العصر المملوكي مساكن للطلبة والمدرسين ليعيشوا فيها طيلة فترة دراستهم لكى يتمكنوا من مواصلة دراستهم براحة نفسية دون أن تشغلهم مشكلة السكن المريح المناسب .

كذلك تجدر الإشارة إلى انتشار التعصب بين جماعات المذاهب الأربعة بشكل واضح في العصر المملوكي . ومن ثم انعكس ذلك على المؤسسات التعليمية حيث اشترط أن يكون أصحاب الخدمة في مؤسسة بعينها ممن يتبعون نفس المذهب الذى تتخصص به تلك المدرسة على الرغم من أنه لا دخل لهم إطلاقا في العملية التعليمية . ولا شك أن نصرة المذهب السنى كانت وراء النشاط الكبير في بناء المؤسسات التعليمية منذ عهد صلاح الدين الأيوبى . كما اهتم السلاطين والأمراء المماليك بالعلوم الدينية في مختلف المؤسسات التعليمية من جوامع ومساجد ومدارس وخانقاوات وأربطة وزوايا وغير ذلك .

ظهر الاهتمام الواضح في العصر المملوكي بدراسة علم الطب خاصة في المارستان المنصورى الذى كان بمثابة كلية جامعية لتعلم الطب نظريا وتطبيقيا إلى جانب ما كان يؤديه المارستان من خدمات طبية واسعة . وقد قامت العلاقة بين الأستاذ والطالب على الاحترام الكبير حيث بجل الطلاب شيوخ العلم وعلمائه ، بل امتدت مكانة العلماء أن أصبح لهم هيبة غير محدودة في المجالس السلطانية والأميرية .

ومن الأهمية بمكان أن نذكر هنا أن الفضل يعود إلى العصر المملوكي في ظهور الموسوعات العلمية في مختلف العلوم والفنون من ذلك مثلا « نهاية الأرب في فنون الأدب » و« صبح الأعشى في صناعة الإنشا » و« لسان العرب » و« مسالك الأبصار » علاوة على ذلك زخر العصر المملوكي بكثرة القيادات المتعلمة خاصة في القرن الثامن الهجرى/الرابع عشر الميلادى ، ولعل هذا يفسر جانبا من ظاهرة العدد الكبير من المؤسسات التعليمية والمراكز الدينية التى انتشرت في هذه الفترة الذهبية . كما يعود الفضل إلى العصر المملوكي في حفظ التراث العلمى الذى خلفته الدولة العباسية وكاد يقضى عليه الغزو المغولي كلية ، فجاءت العناية المملوكية لحماية ذلك التراث الحضارى الضخم حتى يصل إلى أيادى الباحثين من علماء ومؤرخين وأدباء . وبالإضافة إلى ذلك انتشرت بين علماء هذه الحقبة عادة الجمع بين العلوم الشرعية والطبيعية فيكون العالم جامعا لعلوم الحديث والفقه إلى جانب الطب مثلا ، وهذا الوضع يماثل إلى حد كبير ما كان عليه

العلماء الأوروبيون في عصر النهضة . وبذل المقتدرون والمهتمون بالعلم والتعليم عناية كبيرة لفرق المتصوفة ، فانتشرت مراكز التصوف التى جذبت أهل التصوف من مختلف البلاد حيث يجدون السكن المريح ، والمرتب الكافى ، والرعاية غير المحدودة إلى جانب المكان المخصص لدراسة التصوف وممارسة علومه بالنقاش والمناظرة على يد كبار شيوخ المتصوفة .

وقد حرص السلاطين المماليك على أن تكون علاقتهم بطبقة العلماء والشيوخ قوية ووثيقة فتعطيهم هذه الرابطة الحميمة دعما ماديا ومعنويا في حكم ذلك المجتمع الإسلامى حيث كان العلماء يمثلون القوة الروحانية في حين تمثلت في السلاطين المماليك والأمراء القوة العسكرية فكان التلاحم بينهما في سبيل خدمة المجتمع ضروريا وناجحا . ويعود الفضل لعلماء العصر وشيوخ الدين في الاصلاح الإدارى وحماية الشعب من تعسف ضمان الضرائب ونظم الدواوين ، ولذا حرص السلاطين المماليك على التقرب من العلماء المسلمين الذين كانوا يشكلون ثقلا كبيرا في المجتمع . وكان نجاحهم في كسب ثقة العلماء يعنى دون شك تحول الشعب إلى جانبهم ضد أى قوة داخلية أو خارجية . علاوة على ذلك اهتم السلاطين والأمراء المماليك في اختيار كبار العلماء ومشاهير الفقهاء لتولى مهمات التدريس في المراكز الدينية والمؤسسات التعليمية حرصا على أن يظهر التعليم في تلك المنشآت في أحسن صوره . وكان المجال في حقل التعليم ، ثم الحصول على الإجازة العلمية والتدريس ، مفتوحا أمام جميع الطبقات الاجتماعية لا فرق بين شخص وآخر سوى الكفاءة والاجتهاد .

قائمة الاختصارات

الأرقام هنا تدل على رقم المصدر في قائمة المصادر والمراجع

إرشاد	السخاوى	٣
إنباء	ابن حجر	١٦
انتصار	ابن دقماق	١٧
بدائع	ابن إياس	٩
البداية	ابن كثير	٣٣
البدر	العينى	٦
تتمة	ابن الوردى	٣٧
تذكرة	ابن حبيب	٢
تذكرة السامع	ابن جماعة	١٤
حوادث	ابن تغرى بردى	١
الخطط	المقريزى	٣٤
در	الدواداری	١٩، ٢٠
الدرر	ابن حجر	١٥
زيتير شتين	زيتير شتين	٢١
السلوك	المقريزى	٣٥
شذرات	ابن العماد	٢٦
صبح	القلقشندى	٣٢

الضوء	السخاوى	٢٣
الطالع	الإدفوى	٨
كشف	الظاهرى	٢٥
المختصر	أبو الفداء	٣١
معيد	السبكى	٢٢
المنهل	ابن تغرى بردى	١٢
النجوم	ابن تغرى بردى	١٣
نهاية	النويرى	٣٦
وجيز	السخاوى	٤
وثيقة الأمير صرغتمش	على عبد اللطيف	٣٠
وثيقة الأمير قراقجا الحسنى	على عبد اللطيف	٢٩

المصـــادر والمراجـــع

أولا : مصادر مخطوطة :

ابن تغرى بردى — أبو المحاسن يوسف (ت ٨٧٤هـ/١٤٧٠ م) :

١) حوادث الدهور في مدى الأيام والشهور
مخطوط برلين 9462

ابن حبيـــب — الحسن بن عمر (ت ٧٧٩هـ/١٣٧٧ م) :

٢) تذكرة النبيه في أيام المنصور وبنيه
مخطوط المتحف البريطانى Add Rich 7335

السخـــاوى — شمس الدين محمد بن عبد الرحمن
(ت ٩٠٢هـ/١٤٩٧ م) :

٣) إرشاد الغاوى بل إسعاد الطالب والراوى للاعلام
بترجمة السخاوى
مخطوط ليـدن 1106

٤) وجيز الكلام في الذليل على دول الإسلام
مخطوط برلين 6463

الشجاعـــى — شمس الدين (ت ٧٤٥هـ/١٣٤٤ م) :

٥) تاريخ السلطان الملك الناصر محمد وبنيه
مخطوط برلين 9833

العينـــى — محمد بن أحمد (ت ٨٥٥هـ/١٤٥١ م) :

٦) تاريخ البدر في أوصاف أهل العصر
مخطوط المتحف البريطانى Add 22360

النويـــرى — شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب

(ت ٧٣٢هـ/١٣٣٢ م) :
٧) نهاية الأرب في فنون الأدب
مخطوط مصور دار الكتب المصرية ٥٤٩
معارف عامة الأجزاء ١٩ – ٣٠ .

ثانيا : مصادر مطبوعة :

الإدفـوى — أبي الفضل كمال الدين جعفر بن ثعلب
(ت ٧٤٨هـ/١٣٤٧ م) :
٨) الطالع السعيد الجامع أسماء نجباء الصعيد
تحقيق سعد محمد حسن .
القاهرة ، ١٩٦٦ م .

ابن إيـاس — محمد بن أحمد (ت ٩٣٠هـ/١٥٢٤ م) :
٩) بدائع الزهور في وقائع الدهور
٣ أجزاء
القاهرة ، ١٩٨٣ – ١٨٩٦ م .

بلبـع — محمد توفيق :
١٠) المسجد والحياة في المدينة الإسلامية
مجلة عالم الفكر – المجلد الحادى عشر
العدد الأول ، ابريل – مايو – يونيو ١٩٨٠ م .
١١) نشأة الرباط وتطوره وأهمية نظام المرابطة في تاريخ المسلمين .
دراسات أثرية وتاريخية
جمعية الآثار بالإسكندرية ، ١٩٦٨ م .

ابن تغرى بردى — أبو المحاسن يوسف (ت ٨٧٤هـ/١٤٧٠ م) :
١٢) المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي
الجزء الأول ، القاهرة ، ١٩٥٦ م .

١٣) النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة
١٢ جزء ، القاهرة ، ١٩٢٩ – ١٩٥٦ .

ابن جماعة — بدر الدين محمد بن إبراهيم بن أبي الفضل سعد الله ابن جماعة (ت ٧٣٣هـ/١٣٣٢ م) :
١٤) تذكرة السامع والمتكلم في أدب العالم والمتعلم
تحقيق محمد هاشم الندوى
حيدر آباد – الهند – سنة ١٣٥٤ هـ/١٩٣٥ م .

ابن حجر — أحمد علي (ت ٨٥٢هـ/١٤٤٩ م) :
١٥) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة
تحقيق محمد سيد جاد الحق
٥ أجزاء ، القاهرة ، ١٩٦٦ م .
١٦) إنباء الغمر في أبناء العمر
جزءان ، حيدر آباد ، ١٩٦٧ م .

ابن دقماق — إبراهيم بن محمد (ت ٨٠٩هـ/١٤٠٦ م) :
١٧) الانتصار لواسطة عقد الأمصار
القاهرة ، ١٨٩٣ م .

دوزى — رينهارت :
١٨) تكملة المعاجم العربية
ترجمة د . محمد سليم النعيمي
بغداد ، ١٩٨١ م .

الدواداري — أبو بكر عبد الله بن أيبك :
(معاصر للناصر محمد بن قلاوون)
كنز الدرر وجامع الغرر
١٩) ج ٨ الدرة الزكية في أخبار الدولة التركية
تحقيق و . هاريمان ، القاهرة ١٩٧١ م .

٢٠) ج ٩ الدر الفاخر في سيرة الملك الناصر
تحقيق هـ . ر . رويمر ، القاهرة ، ١٩٦٠ م .

زيتـــير شتين :
٢١) تاريخ سلاطين المماليك
نشرة كارل ف . زيتير شتين
ليدن ، ١٩١٩ م .

السبكـــى تاج الدين عبد الوهاب :
٢٢) معيد النعم ومبيد النقم
الطبعة الأولى
بيروت ، ١٩٨٣ م .

السخـــاوى شمس الدين محمد بن عبد الرحمن
(ت ٩٠٢ هـ/١٤٩٧ م) :
٢٣) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع
١٢ جزء
القاهرة ، ١٣٥٣ – ١٣٥٥ هـ/١٩٣٤ – ١٩٣٦م .
٢٤) التبر المسبوك في ذيل السلوك
القاهرة ، ١٨٩٦ م .

الظاهـــرى خليل بن شاهين (ت ٨٧٢ هـ/١٤٦٨ م) :
٢٥) زبدة كشف الممالك
تحقيق بول ريفز
باريس ، ١٨٩٤ م .

ابن العمـــاد عبد الحى أحمد (ت ١٠٨٩ هـ/١٦٧٩ م) :
٢٦) شذرات الذهب في أخبار من ذهب
٨ أجزاء ، القاهرة ، ١٩٣١ – ١٩٣٢ م .

عاشـور سعيد عبد الفتاح :

٢٧) العصر المماليكي في مصر والشام

القاهرة – الطبعة الأولى – ١٩٦٥ م .

عبد العاطـى عبد الغنى محمد :

٢٨) التعليم في مصر زمن الأيوبيين والمماليك

رسالة ماجستير – كلية الآداب – جامعة القاهرة –

مارس ١٩٧٥ م .

علـى عبد اللطيف إبراهيم :

٢٩) وثيقة الأمير قراقجا الحسنى

مجلة كلية الآداب – جامعة القاهرة

المجلد الثامن عشر – الجزء الثانى

ديسمبر ١٩٥٦ م .

٣٠) نصان جديدان من وثيقة الأمير صرغتمش

مجلة كلية الآداب – جامعة القاهرة

المجلد السابع والعشرون – الجزءان الأول والثانى

مايو ، ديسمبر ١٩٦٥ م .

المجلد الثامن والعشرون – الجزء الأول والثانى

مايو ، ديسمبر ١٩٦٦ م .

أبو الفـــدا إسماعيل بن علي (ت ٧٣٢هـ/١٣٣١ م) :

٣١) المختصر في أخبار البشر

٤ أجزاء ، القاهرة ، ١٣٢٥هـ/١٩٠٧ م .

القلقشنـــدى أحمد بن علي (ت ٨٢١هـ/١٤١٨ م) :

٣٢) صبح الأعشى في صناعة الإنشا

١٤ جزء ، القاهرة ١٩١٣ – ١٩٢٢ م .

ابن كثير — إسماعيل بن عمر (ت ٧٧٤هـ/١٣٧٣ م) :

٣٣) البداية والنهاية
١٤ جزء ، ١٩٣٢ م .

المقريزى — أحمد بن علي (ت ٨٤٥هـ/١٤٤٢ م) :

٣٤) المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار
« الخطط المقريزية »
جزءان ، القاهرة ، ١٨٥٣ م .

٣٥) كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك
ج ١ ، ٢ تحقيق محمد مصطفى زيادة
ج ٣ ، ٤ تحقيق سعيد عبد الفتاح عاشور
القاهرة ، ١٩٣٩ – ١٩٧١ م .

النويرى — أحمد بن عبد الوهاب (ت ٧٣٢هـ/١٣٣٢ م) :

٣٦) نهاية الأرب في فنون الأدب
١٨ جزء
القاهرة ، ١٩٢٣ – ١٩٣١ م .

ابن الوردى — عمر بن مظفر (ت ٧٤٩هـ/١٣٤٨ م) :

٣٧) تتمة المختصر في أخبار البشر
جزءان
القاهرة ، ١٨٦٨ م .

ثالثا : مراجع أجنبية :

Baron — SaloWittmayer:
"A Social and Religious History of the Jews",
Vol. iii, New York, 1957.

Dodge — Bayard:
"Muslim Education in Medieval Times",
Washington: The Middle East Institue, 1972.

Dunlop — D.M.:
"Arab Civilization to A.D. 1500", London,1971.

Gibb — H.R.A.:
"Studies on the civilization of Islam",
London, 1962.

Goitin — S.D.:
"A Mediterranean Society", 2 vols., University
of California Press, 1967.

Al-HAJJI — Hayat Nasser:
"The Internal Affairs of Sultan Al-Nasir
Muhammad B. Qalawun"
Kuwait University, 1978.

Hautecoeur — Louis and Gaston Weit:
"Les mosquees du Caire,"
2 vols., Paris, 1932.

Heyd — Uriel:
"Studies in Islamic History and Civilization",
Jerusalem, 1961.

Holt — P.M., A.S. Lambton and B.Lewis:
"The Cambridge history of Islam",
vol.1, Cambridge, 1970.

Lane-Poole — Stanley:
(1) The Art of the Saracens in Egypt,
London, 1888.

(2) The Mohammadan Dynasties, Paris,1925.
(3) Social Life in Egypt, London, 1883.
(4) The Story of Cairo, London, 1902.

Lapidus Ira Marvin:
"Muslim Cities in the later middle Ages",
Harvard Univ. Press, Cambridge, Massechusettes
1967.

Muir Sir William:
"The Mamluke or slave Dynasty of Egypte",
Amsterdam, 1968.

Tibawi A.L.:
"Islamic Education"
London,
Luzac&Co., 1972.

Tritton A.S.
"Materials on Muslim Education in the Middle
Ages",
London,
Luzac&Co., 1975.



الفصــل الرابــع

البيمارستان المنصورى منذ تأسيســه
وحتى نهاية القرن الثامن الهجرى/الرابع عشر الميلادى



Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

مكانته التاريخية :

لما زار السلطان المنصور قلاون[1] التربة الشريفة المستجدة لوالدة ابنه الصالح المتوفاة في شوال سنة ٦٨٢ هـ/١٢٨٣ م ، أمر بإنشاء تربة ، ومدرسة ، وبيمارستان[2] ، ومكتب سبيل ، فاشتريت الدار القطبية ، وما يجاورها – وهي بخط بين القصرين ، من خالص مال قلاون ، وعوض سكان الدار القطبية بالقصر المعروف بقصر الزمرد برحبة باب العيد . وكان انتقال سكان الدار القطبية منها إلى قصر الزمرد في ١٢ ربيع الثاني سنة ٦٨٢ هـ/١٢٨٣ م[3] .

ذلك أنه لما قرر المنصور قلاون عمل الدار القطبية بيمارستانا ، ندب الطواشي حسام الدين بلالا المغيثي ، للتفاوض مع صاحبتها مؤنسة خاتون ، فوافقت بشرط أن تعوض عنها بدار تستقر فيها مع أطفالها ، فعوضت قصر الزمرد ، مع مبلغ من المال ، تسلمته ، ثم تمت عملية البيع[4] .

---

(١) السلطان المنصور قلاون الصالحي النجمي . كان من أكبر الأمراء زمن الظاهر بيبرس . تولى حكم سلطنة المماليك سنة ٦٧٨هـ/١٢٧٩ م . وهزم التتار في حمص . وفتح طرابلس وحصن المرقب . بنى في القاهرة مدرسة وبيمارستانا للمرضى . توفي سنة ٦٨٩هـ/١٢٩٠ م .
انظر : فوات الوفيات ، جـ ٣ ، ص ٢٠٣ – ٢٠٤ ؛ شذرات ، جـ ٥ ، ص ٤٠٩ – ٤١٠ .

(٢) المارستان – ويقال البيمرستان والبيمارستان أيضا – مستشفى لمعالجة المرضى وإقامتهم ، وهو لفظ فارسي مركب من بيمار أي مريض ، وستان أي محل ، ويقال له بالتركية « خسته خانه » أي محل المرضى ، ويطلق البيمارستان على المحل المعد لإقامة المجانين أيضا .
انظر : تشريف ، ص ٥٥ ، هامش ٥ ؛ السلوك ، جـ ١ ، ص ٧١٦ ، هامش ٦ .

(٣) تشريف ، ص ٥٥ – ٥٦ ؛ تذكرة ، جـ ١ ، ص ٣٥٥ ؛ ملوك ، جـ ٧ ، ص ٢٧٨ ؛ المواعظ والاعتبار ، جـ ٢ ، ص ٤٠٦ ؛ صبح ، جـ ٣ ، ص ٣٦٥ ، جـ ٤ ، ص ٣٨ ؛ السلوك ، جـ ١ ، ص ٧١٦ – ٧١٧ ، ٩٩٧ – ٩٩٨ ؛ النجوم ، جـ ٧ ، ص ٣٢٦ – ٣٢٧ ؛ بدائع ، جـ ١ ، ص ٣٥٣ .

(٤) المواعظ والاعتبار ، جـ ٢ ، ص ٤٠٧ .

ومنذ تلك اللحظة بدأ في عمارتها بيمارستانا ، وقبة ، ومدرسة ، باسم السلطان المنصور قلاون[1] .

ويعتبر البيمارستان المنصورى حسبما هو مسجل في المصادر المملوكية ، أشهر البيمارستانات التى أنشئت في ذلك العهد ، وقد أطنب مؤرخو العصر ، ورحالته في وصف محاسن البيمارستان المنصورى .

فيقول الرحالة المعاصر ابن بطوطة عن البيمارستان المنصورى : « وأما المارستان الذى بين القصرين عند تربة الملك المنصور قلاون ، فيعجز الواصف عن محاسنه ، وقد أعد فيه من المرافق ، والأدوية ما لا يحصر ، يذكر أن مجباه ألف دينار كل يوم »[2] .

ويقول القلقشندى نقلاً عن ابن فضل الله العمرى في « مسالك الأبصار » : « وهو الجليل المقدار ، الجليل الآثار ، الجميل الإيثار ، العظيم بنائه ، وكثرة أوقافه ، وسعة إنفاقه ، وتنوع الأطباء والكحالين ، والجرائحية فيه »[3] .

وكذلك يقول عنه القلقشندى : « وليس له نظير في الدنيا في بره ومعروفه »[4] .

وكان الهدف الأساسي الذى قصده المنصور قلاون من بناء كل ذلك ، هو فعل الخير[5] .

وعندما يكون موضوع البيمارستان المنصورى قيد البحث ، والدراسة ، فإننا نتساءل : من أين بنى البيمارستان ؟ وما هي الأسباب التى جعلت المنصور قلاون يفكر بعمل هذا المركز الصحي الخيرى ؟ وما هي الظروف التى ساعدت

---

(١) تشريف ، ص ٥٦ ؛ صبح ، جـ ٣ ؛ ص ٣٦٦ ؛ المواعظ والاعتبار ، جـ ٢ ، ص ٤٠٦ ؛ السلوك ، جـ ١ ، ص ٧١٦ – ٧١٧ ؛ النجوم ، جـ ٧ ، ص ٣٢٦ – ٣٢٧ ؛ بدائع ، جـ ١ ، ص ٣٥٣ .

(٢) رحلة ابن بطوطة ، ص ٥٤ .

(٣) صبح ، جـ ٣ ، ص ٣٦٦ .

(٤) المصدر السابق ، جـ ٤ ، ص ٣٨ .

(٥) تشريف ، ص ٥٥ ؛ تذكرة ، جـ ١ ، ص ٣٣٠ ؛ صبح ، جـ ٤ ، ص ٣٨ ؛ المواعظ والاعتبار ، جـ ٢ ، ص ٤٠٦ ؛ النجوم ، جـ ٧ ، ص ٣٢٦ ؛ بدائع ، جـ ١ ، ص ٣٥٣ – ٣٥٤ .

على بنائه بهذه المصارف الطائلة ، والوقت السريع ؟ عند الإجابة على هذه الأسئلة يجب أن نذكر أن الدار القطبية ، وما يجاورها ، اشتريت « من خالص مال السلطان الملك المنصور »(١) .

كما قال ابن دقماق : « أن الملك المنصور قلاون لما أراد عمارة المارستان ، أخربها (قلعة الروضة) ، وأخذ حواصلها ، وعمر بها المارستان ، والمدرسة ، والتربة »(٢) .

وقد نقلت الأعمدة والرخام ، والأعتاب ، من قلعة الروضة إلى البيمارستان(٣) .

أما لماذا بنى المنصور قلاون البيمارستان المنصورى ؟ فإن المنصور قلاون لما توجه وهو أمير إلى غزو الروم في أيام الظاهر بيبرس(٤) سنة ٦٧٥ هـ/ ١٢٧٦ م أصابه بدمشق قولنج عظيم ، فعالجه الأطباء بأدوية أخذت له من البيمارستان النورى ، فبرأ ، وركب حتى شاهد البيمارستان ، فأعجب به ، ونذر إن أعطاه الله الملك يبنى بيمارستانا ، فلما تسلطن ، أخذ في عمل ذلك(٥) .

أما ابن آياس فيذكر في « بدائع الزهور في وقائع الدهور » أن : « سبب بناء هذا البيمارستان ، وهذا المعروف ، والآثار العظيم ، الذى صنعه قلاون ، قيل أنه أمر بشيء كان له فيه اختيار ، فخالفه جماعة من العوام ، ورجموا المماليك ،

---

(١) ملوك ، جـ ٧ ، ص ٢٧٨ .

(٢) الانتصار ، ق ١ ، ص ١١٠ .

(٣) بدائع ، جـ ١ ، ص ٣٥٣ .

(٤) بيبرس بن عبد الله ، السلطان الظاهر ركن الدين أبو الفتح الصالحي . كان قبجاقى الأصل . ولد سنة ٦٢٥هـ/١٢٢٧ م . أسر ثم اشتراه الأمير علاء الدين ايدكين البندقدار . اشتغل في المنازعات السياسية أيام الأيوبيين . فلما تحولت السلطنة إلى المماليك انضم إلى السلطان المظفر سيف الدين قطز . وحارب معه ضد التتار في عين جالوت . فلما تم النصر للمماليك تآمر الظاهر بيبرس ضد المظفر قطز فتم قتله ، وتسلطن بيبرس .حارب التتار والصليبيين . توفي سنة ٦٧٦هـ/١٢٧٧ م . من فتوحاته : قيسارية ، وأرسوف ، ويافا، وأنطاكية ، وحصن الأكراد ، والقصير وغيرها .

انظر : فوات الوفيات ، جـ ١ ، ص ٢٣٥ – ٢٤٧ .

(٥) المواعظ والاعتبار ، جـ ٢ ، ص ٤٠٦ .

فغضب عليهم السلطان ، وأمر المماليك أن يقتلوا كل من وجدوه من العوام ، فاستمر السيف يعمل فيهم ثلاثة أيام ، فقتل في هذه المدة ما لا يحصى عددهم من العوام ، وغيرهم ، وراح الصالح بالطالح ، فلما تزايد الأمر ، طلع القضاة مشايخ العلم إلى السلطان ، وشفعوا فيهم ، فأمر بكف القتل عنهم ، بعدما قتل من الناس جماعة كثيرة .

فلما جرى ذلك ، ندم السلطان على ما وقع منه ، فأشار عليه بعض العلماء أن يفعل شيئا من أنواع البر والخير ، لعل أن يكفر عنه ما جرى منه ، فشرع في بناء هذا البيمارستان ، وصنع فيه هذا الخير العظيم »[1] .

أهميته الوقفية :

وَكَّلَ المنصور قلاون الأمير عز الدين أيبك الأفرم الصالحي[2] ، « أمير جندار » في وقف ما عينه من المواضع ، وترتيب أرباب الوظائف ، وغيرهم ، وجعل « النظر » لنفسه أيام حياته ، ثم من بعده لأولاده ، ثم بعدهم لحاكم المسلمين الشافعي[3] .

ويقول القلقشندى : « ونظره رتبة سنية ، يتولاه الوزراء ، ومن في معناهم »[4] . ومنذ ذلك الوقت ظهرت وظيفة « نظر البيمارستان » ، أى القائم

---

(١) بدائع ، جـ ١ ، ص ٣٥٤ .

(٢) أيبك الصالحي الأفرم الكبير بن عبد الله الصالحي : كان « أمير جندار السلطان الظاهر ، والسعيد ، والمنصور قلاون . فلما تسلطن الأشرف خليل حبسه . وبعد قتل الأشرف خليل أخرجه الناصر محمد ، وأعاده إلى مكانته ، ثم استقر أيام العادل كتبغا على حاله إلى أن مات سنة ٦٩٥ هـ . وكان كثير الخير والإحسان ، وَعَمَّرَ المدارس ، والمساجد ، والجوامع ، ووقف عليها الأوقاف . وكان ديِّناً ، خيراً ، كثير المعروف . وكان يدخل عليه من أملاكه وضماناته وإقطاعاته كل يوم ألف دينار خارج عن الغلال . وكان قليل الظلم ، كثير الخير ، وغالب ما حصله من نوع المتاجر والمزروعات والمستأجرات .

انظر : تذكرة ، جـ ١ ، ص ١٩١ ؛ النجوم ، جـ ٨ ، ص ٨٠ – ٨١ ؛ انظر كذلك : السلوك ، جـ ١ ، ص ٧٤٩ ، ٧٥٢ ، ٧٥٥ ، ٧٦٣ ، ٧٨٥ ، ٧٩٢ ، ٨٠٣ ، ٨٠٧ ، ٩٣٠ ، ١٠٢٤ .

(٣) تشريف ، ص ٢٩ ؛ المواعظ والاعتبار ، جـ ٢ ، ص ٤٠٧ ؛ كتاب وقف البيمارستان .

(٤) صبح ، جـ ٣ ، ص ٣٦٦ .

على جميع شئون البيمارستان المنصورى ، « وهى من أجل الوظائف ، وأعلاها ، وعادة (النظر) فيه من أصحاب السيوف ، لأكبر الأمراء بالديار المصرية »[١] .

ورتب الأمير علم الدين سنجر الشجاعي[٢] مشرفاً على عمارة البيمارستان ، فأظهر من الاهتمام بالعمارة ، والبناء ، ما لم يسمع بمثله ، وقد اجتهد الأمير سنجر الشجاعي في جلب المواد الضرورية للبناء ، من مختلف البلاد ، كما أحضر الأعمدة الرخامية اللازمة ، ووضع له تخطيطاً متكاملاً . فعمرت في أيسر مدة ، وأنجزت العمارة في أحد عشر شهراً سنة ٦٨٣ هـ/١٢٨٤ م ، بحيث لا يصدق الناظر إليها أنها شُيدت خلال هذه المدة القصيرة[٣] .

وفي هذا الصدد يقول المقريزى أن طائفة من أهل الديانة « عابوا المارستان لكثرة عسف الناس في عمله »[٤] . ولعل السبب في هذا القول ، يعود إلى أن الأمير سنجر الشجاعي عندما بدأ العمارة ، بعد تكليف السلطان له ، أخرج النساء من الدار القطبية من غير مهلة . ثم أخذ ثلثمائة أسير ، وجمع صناع القاهرة ، ومصر ، وتقدم إليهم بأن يعملوا بأجمعهم في الدار القطبية ومنعهم أن يعملوا لأحد في المدينتين شغلا ، وشدد عليهم في ذلك ، وكان صارماً في كلامه ، فلازموا العمل عنده . ونقل من قلعة الروضة ما احتاج إليه من العمد الصوان ، والعمد الرخام ، والقواعد ، والأعتاب ، والرخام البديع ، وغير ذلك . وصار

---

(١) المصدر السابق ، جـ ٤ ، ص ٣٨ .

(٢) سنجر بن عبد الله الشجاعي المنصورى الأمير علم الدين : كان من مماليك المنصور قلاون ، وترقى حتى ولي شد الدواوين ، ثم الوزارة بالديار المصرية في أوائل حكم الناصر محمد . وساءت سيرته ، وكثر ظلمه . ثم ولي نيابة دمشق ، فتلطف بأهلها ، وقل شره ، ودام بها سنين إلى أن عزل بالأمير عز الدين أيبك الحموى . وقدم إلى القاهرة . وكان موكبه يضاهي موكب السلطان من التجمل ، والأبهة . ومع ظلمه كان له ميل لأهل العلم ، وتعظيم الإسلام . وكان مشد عمارة البيمارستان المنصورى ، كان ظالما ، جسورا ، فكرهه الناس لكثرة ظلمه ، وفرحوا بقتله . وتوفي سنة ٦٩٣ هـ .

انظر : تذكرة ، جـ ١ ، ص ٣٠١ ؛ النجوم ، جـ ٨ ، ص ٥١ – ٥٢ .

(٣) تشريف ، ص ٥٦ ؛ ملوك ، جـ ٧ ، ص ٢٧٨ ؛ صبح ، جـ ٣ ، ص ٣٦٦ ؛ المواعظ والاعتبار ، جـ ٢ ، ص ٤٠٦ ؛ السلوك ، جـ ١ ، ص ص ٩٩٨ ؛ النجوم ، جـ ٧ ، ص ٣٢٦ – ٣٢٧ ، جـ ٨ ، ص ٥١ ؛ بدائع ، جـ ١ ، ص ٣٥٣ .

(٤) المواعظ والاعتبار ، جـ ٢ ، ص ٤٠٧ .

يركب إليها كل يوم ، وينقل الأنقاض المذكورة على العجل إلى البيمارستان ، ثم يلازم المكان ، فيقف مع الصناع على السقالات حتى لا يتوانوا في عملهم . وأوقف مماليكه على مشارف الطرق ، فكان إذا مر أحد ، ألزموه أن يرفع حجرا ويلقيه في موضع العمارة ، ولم يُعف أحداً من عمل ذلك ، فتحذر الناس من المرور في تلك المنطقة[1] .

ونتيجة لكل ذلك ظهرت بعد الانتهاء من عملية بناء البيمارستان فتوى بعدم جواز الصلاة في تلك العمائر ، بل إن الدخول إليها مكروه . فشق ذلك على الأمير الشجاعي ، وجمع القضاة ، ومشايخ العلم ، فانتقد بعضهم ولاة الأمر الذين لا يترددون في اغتصاب الأراضي ، والعسف مع العمال ، وهدم ما عَمَّره الغير ، فانتاب الشجاعي قلق شديد ، وتحدث في ذلك الأمر مع الشيخ تقي الدين محمد بن دقيق العيد[2] ، وبيّن له أن المنصور قلاون إنما أراد بهذا العمل محاكاة نور الدين الشهيد ، والاقتداء به ، لرغبته في عمل الخير[3] .

ويفسر المقريزى أسباب ذلك الموقف من القضاة ، والشيوخ ، نتيجة أخذ الدار القطبية من أهلها بغير رضاهم ، وإخراجهم منها ظلماً ، واستعمال أنقاض القلعة بالروضة ، والعسف مع العمال ، وتسخير الرجال[4] . ولكن استنكار الناس لذلك كله لم يلبث أن تلاشى ، إذ اعتاد ذلك المجتمع على تطاول أصحاب السلطة على أملاك الآخرين ، والعسف مع العمال ، والمستخدمين ، وإن تفاوتوا في جرأتهم على إحداث ذلك الظلم ، ومقداره . ومن ثم أقبل الناس على هذه المؤسسة الخيرية الصحية دون حذر ، أو توجس .

---

(١) المواعظ والاعتبار ، جـ ٢ ، ص ٤٠٧ .

(٢) محمد بن علي بن وهب بن مطيع ، ابن دقيق العيد المصرى الشافعي ، تقي الدين : كان أحد الأعلام ، وقاضى القضاة . ولد سنة ٦٢٥ هـ . له عدد من التصانيف البديعة مثل « الإمام » ، « الإلمام » ، « علوم الحديث » وكان إماما ، متفننا ، محدثا ، جوادا ، فقيها ، مدققا ، أصوليا ، ذكيا ، كان محبا للعلم والمطالعة ، وقليل الكلام . وكان سمحا ، شديد التدين . وله عدة قصائد . وتوفي سنة ٧٠٢ هـ . انظر : فوات الوفيات ، جـ ٣ ، ص ٤٤٢ – ٤٥٠ .

(٣) المواعظ والاعتبار ، جـ ٢ ، ص ٤٠٧ – ٤٠٨ .

(٤) المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ٤٠٨ .

وعند عودة المنصور قلاون من دمشق ، في شعبان سنة ٦٨٣ هـ/١٢٨٤ م، رغب في الإطلاع على سير العمل في بناء تلك المؤسسة الدينية ، التعليمية ، الصحية ، حيث شاهد القبة الموقوفة لدراسة القرآن الكريم ، والحديث النبوى الشريف ، والمدرسة المقررة لتعليم العلوم الشرعية ، والعبادات الفقهية ، والطب ، والحساب ، والبيمارستان لشفاء المرضى من جميع الأسقام . ثم ترأس هناك اجتماعاً موسعاً ، ضم العلماء ، والأئمة ، والقراء ، والشعراء ، بحضور المشرف على البناء الأمير علم الدين سنجر الشجاعي . ثم غادر المكان ، وهو مسرور بما رأى من منجزات ضخمة متكاملة[1] .

وفي رمضان سنة ٦٨٣هـ/١٢٨٤ م أنجزت عمارة البيمارستان الكبير المنصورى ، والمدرسة والقبة[2] .

وقد انفرد البيمارستان بأواوينه الأربعة ، وبكل إيوان « شاذ روان »[3] ، وبدور قاعتها فسقية يصير إليها الماء من « الشاذروانات » . كما تميز برخامه الفاخر ، وبساتينه ، ومياهه الوفيرة ، بحيث لم يكن له مثيل في مصر والشام[4].

ولما كملت عمارة البيمارستان أوقف السلطان المنصور قلاون من أملاكه القياسر ، والرباع ، والحوانيت ، والحمامات ، والفنادق ، والأحكار ، وغير ذلك . إلى جانب عدد من الضياع بالشام . وكان يتوفر من كل ذلك شهرياً مبلغ كبير[5] ، « وجعل أكثر ذلك على البيمارستان »[6] . ولعل السبب وراء ذلك يعود إلى اعتقاد القائمين على البيمارستان بأهمية الخدمات الصحية ، والوقائية ،

---

(١) تشريف ، ص ١١٥ .

(٢) تشريف ، ص ٥٦ ؛ ملوك ، جـ ٨ ، ص ٩ ؛ السلوك ، جـ ١ ، ص ٧٢٥ .

(٣) « الشاذروان » : أساس يوثق حول القناطر ونحوها .
انظر : تشريف ، ص ٥٦ ، هامش ٣ .

(٤) تشريف ، ص ٥٦ - ٥٧ ؛ المواعظ والاعتبار ، جـ ٢ ، ص ٤٠٦ .

(٥) تشريف ، ص ١٢٩ ؛ تذكرة ، جـ ١ ، ص ٣٣٨ - ٣٥٨ ، ٣٨٦ - ٣٩٠ ؛ ملوك ، جـ ٨ ، ص ٩؛ المواعظ والاعتبار ، جـ ٢ ، ص ٤٠٦ ؛ السلوك ، جـ ١ ، ص ٩٨٨ ؛ النجوم ، جـ ٧ ، ص ٣٢٧ ؛ بدائع ، جـ ١ ، ص ٣٥٣ .

(٦) ملوك ، جـ ٨ ، ص ٩ .

والاجتماعية المختلفة ، التي سيكون البيمارستان مركزا لها . إلى جانب شمولية هذه الخدمات ، وعموميتها ، لجميع الناس الأمر الذى يستلزم بذلاً منتظماً ، ومستمراً .

وقد كان يتوفر من جملة الأملاك الموقوفة على البيمارستان في مصر وغيرها « ما يقارب ألف ألف درهم في كل سنة »[١] .

ويذكر ابن آياس نقلاًعن ابن عبد الظاهر : « كانت أوقاف البيمارستان ، تشتمل في كل سنة على ستين ألف دينار »[٢] .

ومهما كان الاختلاف بين مصادر التاريخ المملوكي في قيمة المبالغ المخصصة لكافة مصارف البيمارستان ، فإننا نفهم منها جميعا ، أن ما رصد لأجل ذلك كان مبلغاً طائلاً ، تحقيقا لهدفي الامتياز ، والكفاية ، في جميع الخدمات التي يؤديها البيمارستان المنصورى . ومن ثم يقول ابن الفرات : « وتنوع السلطان الملك المنصور ، أجزل الله ثوابه ورحمه ، في وجوه البر والقربات ، وهذه الجهات المباركة ، والأوقاف المبرورة باقية ، مستمرة ، يزيد وقفها وينمو بحسن نية واقفها ، ومباشرة نظارها ، وينقص في بعض الأحيان ، ويفسد بسوء تدبير مباشرتها »[٣] .

وقد كان للأوقاف دور رئيسى في توفير ذلك الريع الوفير ، وفق جدول زمني منتظم ، ومحدد ، بحيث لا يقع أى عجز مادى ، قد يسبب قصوراً في العناية الطبية ، أو الرعاية الصحية التي يحققها البيمارستان لعامة الناس ، طيلة الوقت . ومن ذلك الريع الطائل كان يصرف على احتياجات البيمارستان ، ومن فيه من المرضى المقيمين ، والطارئين ، وما تحتاج إليه كل طائفة منهما من الدواء ، والشراب ، والغذاء ، والكسوة . بالإضافة إلى أجور الأطباء ، والموظفين من

---

(١) المواعظ والاعتبار ، جـ ٢ ، ص ٤٠٦ .
(٢) بدائع ، جـ ١ ، ص ٣٥٣ .
(٣) ملوك ، جـ ٨ ، ص ١١ .

أمناء ، ومشرفين ، وفراشين[1] . وتقع على عاتق « ناظر الوقف »[2] تولي مهمة تأجير أوقاف البيمارستان ، على مختلف أنواعها ، بحيث تكون مدة العقد ثلاث سنين ، وأن يكون المؤجر مسلماً مقتدراً ، ورعاً ، تقيّاً ، ملتزماً . ويتولى « الناظر » الإشراف على تحصيل الإيجارات ، وعمل الترميمات ، والإصلاحات اللازمة[3] .

وعندما أنجز البناء حضر المنصور قلاون لافتتاح البيمارستان ، في حفل كبير ، شارك فيه الأمراء ، والقضاة ، والعلماء ، والأئمة ، والحكماء . وقدمت فيه مختلف أنواع الأشربة والأطعمة . ثم أعلن قلاون أمام الملأ أن هذا البيمارستان لجميع المسلمين من مختلف الطبقات العليا ، والدنيا ، على حد سواء ، ويتساوى في الانتفاع منه ، الملك ، والمملوك ، والكبير والصغير ، والحر والعبد ، والذكر والأنثى . وسوف يتوفر فيه من الأطباء والمساعدين ، والصيادلة ، والأدوات ، والأدوية ، ما يكفي لعلاج جميع الأمراض الحسية ، والعصبية ، والعقلية ، باستخدام مختلف الأساليب العلاجية ، من عقاقير ، وجراحة ، بحيث يجد فيه كل مسقوم ما يفيده ، ويحقق له الصحة والعافية . كما يحق لمن يخرج منه معافى كسوة ، ومن مات جهز ، وكُفنِّ ، ودَفن[4] .

---

(١) تذكرة ، جـ ١ ، ص ٣٠٦ ؛ بدائع ، جـ ١ ، ص ٣٥٣ .

(٢) ناظر الوقف : تقع عليه مسئولية العمارة والتنمية والاستثمار ، ولكن يجب ألا يكون ذلك على حساب طعام ونفقة اليتيم حيث يكون الاستثمار بالفائض من المال . ويجب عدم التقتير على أساس زيادة العدد ، فالعبرة بالكيف وليس بالكم لكي يتحقق هدف الوقف . ويمكن الاستفادة من إيجار الحوانيت الوقفية المؤجرة في الإصلاح والتعمير . ويجب الالتزام التام بشروط الواقف .

انظر : معيد النعم ، ص ٦٤ – ٦٥ .

(٣) تذكرة ، جـ ١ ، ص ٣٦١ – ٣٦٢ .

(٤) تشريف ، ص ١٢٦ – ١٢٧ ؛ تذكرة ، جـ ١ ، ص ٣٠٨ ، ٣٥٨ – ٣٥٩ ، ٣٦٧ ؛ ملوك ، جـ ٨ ، ص ٩ ؛ المواعظ والاعتبار ، جـ ٢ ، ص ٤٠٦ ؛ السلوك ، جـ ١ ، ص ٩٩٨ .

وقد نص على ذلك كله حرفياً في وثيقة الوقف[1] : « ... وهذا البيمارستان ... لمداواة مرضى المسلمين الرجال والنساء ، من الأغنياء المثرين ، والفقراء المحتاجين ، بالقاهرة ، ومصر ، وضواحيهما ، من المقيمين بهما ، والواردين إليهما من البلاد والأعمال ، على اختلاف أجناسهم وأوصافهم ، وتباين أمراضهم ، وأوصابهم من أمراض الأجسام ، قلت أو كثرت ، اتفقت أو اختلفت ، وأمراض الحواس ، خفيت أو ظهرت ، واختلال العقول التي حفظها أعظم المقاصد والأغراض ، وأول ما يجب الإقبال عليه دون الانحراف عنه والإعراض ، وغير ذلك مما تدعو حاجة الإنسان إلى صلاحه ، وإصلاحه ، بالأدوية والعقاقير المتعارفة عند أهل صناعة الطب »[2] . وزيادة على ذلك تؤكد وثيقة الوقف أن البيمارستان المنصورى للجميع :

« يدخلونه جموعاً ووحداناً ، شيوخاً وشباناً ، وبلغاً وصبياناً ، وحرماً وولداناً ، يقيم به المرضى الفقراء ، من الرجال والنساء ، لمداواتهم إلى حين بروئهم وشفائهم ، ويصرف ما هو معد فيه للمداواة ، ويفرق للبعيد والقريب ، والأهلي والغريب ، والقوى والضعيف ، والدنيء والشريف ، والعلي والحقير ، والغني والفقير ، والمأمور والأمير ، والأعمى والبصير ، والمفضول والفاضل ، والمشهور والخامل ، والرفيع والوضيع ، والمترف والصعلوك ، والمليك والمملوك ، من غير اشتراط لعوض من الأعواض ، ولا تعريض بانكار على ذلك ، ولا اعتراض ، بل لمحض فضل الله العظيم »[3] .

---

(١) وقد نشر هذه الوثيقة لأول مرة الدكتور أحمد عيسى بك في كتابه « تاريخ البيمارستانات في الإسلام » دمشق ١٣٥٧ هـ/١٩٣٩ م ، وقد طبع الكتاب طبعة ثانية مصورة سنة ١٤٠١هـ/١٩٨١ م . وقد حصل الدكتور أحمد عيسى بك على نسخة من الوثيقة من صديقه الأستاذ المرحوم أحمد زكي باشا ، ذلك أن المرحوم إبراهيم باشا نجيب الذى تولى إدارة « ديوان الأوقاف » من ديسمبر سنة ١٩١٢ م إلى ١٥ نوفمبر سنة ١٩١٣ م عثر في محفوظات الديوان على وقفية السلطان المنصور قلاون ، وطلب الديوان من المرحوم أحمد زكي باشا قراءة الوقفية ، فانتهز الفرصة ، واستنسخ لنفسه نسخة للخزانة الزكية ، ولم يسبق لأحد ما قبل ذلك رؤية هذه الوقفية أو معرفة ما فيها . وقد تفضل الأستاذ المرحوم أحمد زكي باشا باعارتها إلى الدكتور أحمد عيسى بك مؤلف كتاب « تاريخ البيمارستانات في الإسلام ».
انظر : صفحة ١٣٢ من الكتاب المذكور .

(٢) تذكرة ، جـ ١ ، ص ٣٠٢ ، ٣٥٨ – ٣٥٩ ؛ البيمارستانات ، ص ١٣٨ .

(٣) تذكرة ، جـ ١ ، ص ٣٠٢ – ٣٠٣ ، ٣٥٩ ؛ البيمارستانات ، ص ١٣٨ – ١٣٩ .

وهكذا كان البيمارستان ، حسب المرسوم السلطاني ، مفتوحاً على مدى أربع وعشرين ساعة ، لتقديم مختلف الخدمات الطبية لكل مريض أيا كانت منزلته ، بل يتساوى في الاستفادة من هذه الخدمات الطبية الغني والفقير ، على حد سواء ، دون تمييز[١] . ولا شك أن إلغاء الفروقات الجنسية ، والعنصرية ، والانتمائية ، بين المرضى المسلمين المحتاجين للعلاج ، بحيث يحظى الجميع بنفس القدر من الرعاية ، والعناية ، دون تفرقة ، أوأولوية، أو وساطة ، لهو دليل واضح على الرغبة في توفير العلاج اللازم لكل مريض ، وذلك طلباً للخير والثواب . كما أن تهيئة العلاج المجاني لكل من يطلب الشفاء لهو برهان على تطبيق مبدأ المساواة في العلاج ، والدواء لكل المرضى . ومن جانب آخر تحذر وثيقة وقف السلطان قلاون « ناظر الوقف » من أن يعالج في البيمارستان يهودياً أو نصرانياً . كما تحذره الوثيقة كذلك من أن يوظف أو يستخدم من الأطباء ، أو من المباشرين ، أو من أرباب الوظائف بهذا البيمارستان يهودياً أو نصرانياً ، فهو وقف للمسلمين دون غيرهم من أتباع الديانات الأخرى[٢] .

التجهيزات الداخلية :

وجهز البيمارستان بالأسرة ، والفرش ، والطراريح ، والأنطاع . والمخدات ، واللحف ، والشراشف ، ولكل مريض فرش كامل[٣] . ويقع على عاتق « ناظر الوقف » تزويد البيمارستان بانتظام بما يحتاج إليه من أسرة حديد ، أو خشب ، حسب الحاجة ، مع لحف محشوة بالقطن ، وطراريح محشوة بالقطن أيضا ، وملاحف قطن . وللناظر الحرية في شراء كل ذلك جاهزاً من الأسواق ، أو الإيعاز إلى الخياطين لعمل ما يريد وفق الأجرة المناسبة . ويجب أن يحرص « ناظر الوقف » على أن يهيىء لكل مريض ما يلائمه من سرير ، وفرش ، حسب حالته الصحية[٤] . كذلك كان من واجبات « ناظر الوقف » تزويد المرضى يومياً

(١) تذكرة ، جـ ١ ، ص ٣٥٨ ؛ المواعظ والاعتبار ، جـ ٢ ، ص ٤٠٦ ؛ السلوك ، جـ ١ ، ص ٩٩٩ ؛ البيمارستانات ، ص ١٣٨ – ١٣٩ .

(٢) تذكرة ، جـ ١ ، ص ٣٦٧ ؛ البيمارستانات ، ص ١٤١ ، ١٤٦ .

(٣) تشريف ، ص ١٢٧ ؛ تذكرة ، جـ ١ ، ص ٣٠٣ ، ٣٦١ ؛ المواعظ والاعتبار ، جـ ٢ ، ص ٤٠٦ ؛ السلوك ، جـ ١ ، ص ٩٩٩ ؛ البيمارستانات ، ص ١٤١ .

(٤) تذكرة ، جـ ١ ، ص ٣٦٣ ؛ البيمارستانات ، ص ١٤١ .

بالمشموم ، كما يخصص لكل مريض أواني فخارية لطعامه ، وأقداح زجاج لشرابه ، وأباريق فخار ، مع سرج ، وقناديل وزيت للوقود ، من أجل الإضاءة[1] .

وقد نصت وثيقة الوقف أيضا على ضرورة صرف مراوح من الخوص ، ليستخدمها المرضى في التخفيف من حرارة الصيف . وخصصت في البيمارستان أماكن لطبخ طعام المرضى ، حيث كان يطبخ لهم الشوربة ، والرز ، والدجاج ، والفراريج ، واللحم . وكان لكل مريض قائمة طعام خاصة لغدائه وعشائه ، حسب أوامر الطبيب المعالج[2] .

وقد أوقفت حقول معروفة بأكملها من أجل مد البيمارستان بالخيار البلدى ، والتمر حنا ، والياسمين[3] .

كما قضت وثيقة الوقف على أن يكون هناك غطاء للأواني التي يقدم فيها غذاء المرضى لمنع التلوث ، ويختص كل مريض بإناء منفرد لغذائه دون مشاركة أحد من أجل الوقاية الصحية[4] . ويظهر هنا بوضوح أن المشرفين على البيمارستان اعتمدوا مبدأ النظافة ، والحرص ، كأسلوب وقاية ضد عدوى الأمراض .

وتنص وثيقة وقف المنصور قلاون على مصالح البيمارستان المنصورى أيضا بتزويده بالفواكه ، والخمائر ، والسكر إما لأجل عمل الأشربة السكرية ، وإما من أجل صناعة المعاجين[5] .

---

(١) تذكرة ، جـ ١ ، ص ٣٦٤ ؛ البيمارستانات ، ص ١٤٢ - ١٤٣ .
(٢) تذكرة ، جـ ١ ، ص ٣٦٥ ؛ البيمارستانات ، ص ١٤٣ .
(٣) بدائع ، جـ ١ ، ص ٣٥٣ .
(٤) تذكرة ، جـ ١ ، ص ٣٠٤ ؛ البيمارستانات ، ص ١٤٣ .
(٥) تذكرة ، جـ ١ ، ص ٣٦٣ ؛ البيمارستانات ، ص ١٤٢ .

ولعله من المفيد هنا أن نضيف أنه « أشرط أيضا في وقفه أن يحضر في كل ليلة من أرباب الآلات أربعة يضربون بالعود حتى يساهروا الضعفاء ، وأجرى عليهم الجوامك[1] في كل شهر »[2] .

التنظيم الطبي والعلاجي :

لقد كان من ضمن مسئوليات المحتسب[3] أن يأخذ على الأطباء عهد أبقراط ، فيحلفهم « أن لا يعطوا أحداً دواء مضراً ، ولا يركبوا له سما ، ولا يصفوا سماً عند أحد من العامة ، ولا يذكروا للنساء الدواء الذى يسقط الأجنة ، ولا للرجال الذى يقطع النسل ، وليغضوا أبصارهم عن المحارم ، عند دخولهم إلى المرضى ، ولا يفشوا الأسرار ، ولا يهتكوا الأستار ، ولا يتعرضوا لما ينكر عليهم فيه »[4] .

وقسم الأطباء هذا يماثل العهد الذى يقطعه الطبيب اليوم عند تخرجه ليبدأ العمل في أحد المستشفيات . ولا شك أن الحلف الذى يأخذه الطبيب على نفسه بحضرة المحتسب ، يجعله فيما بعد مسئولاً من الناحية القانونية ، عند مخالفة أى من شروطه .

---

(١) « الجوامك » أو « جامكيات » : مفردها « جامكية » ، وبالفارسية جامكي من جامه تعني ثوب ، لباس ، ومعناها الأصلي المال المخصص للملابس ، ثم أصبحت تعني عطاء ، راتب ، أجرة . « جوامك » المدارس أى رواتب المدرسين . ويقال بمعنى أجرى له راتبا أو وظيفة : أعطاه « جامكية » ، وعمل له « جامكية » ، أو وقرر « جامكية » .

انظر : دينهارت دوزى ، « تكملة المعاجم العربية » ، ترجمة : د . محمد سليم النعيمي ، ج ٢ ، ص ١٢٧ .

(٢) بدائع ، ج ١ ، ص ٣٥٣ .

(٣) « المحتسب » واجبه مراقبة الأسواق ، ومختلف أنواع الأقوات ، والمشروبات . والتدقيق في أسعار البضائع لحماية المشترى . ومراقبة النقود للحيلولة دون الزغل . والإشراف على جميع الصنائع وكانت « الحسبة » وظيفة جليلة ، رفيعة الشأن . بالحضرة السلطانية محتسبان : أحدهما بالقاهرة ، وهو أعظمهما قدرا ، وله التصرف بالحكم والتولية بالوجه البحرى كله عدا الإسكندرية التي كان لها محتسبها . كما كان يحق لمحتسب القاهرة الجلوس بدار العدل مع السلطان . أما الثاني فهو محتسب الفسطاط ، وله التحدث والتولية بالوجه القبلي بكامله .

انظر : معيد النعم ، ص ٦٥ – ٦٦ ؛ صبح ، ج ٤ ، ص ٣٧ .

(٤) معالم القربة ، ص ٢٥٦ .

وأما الكحالون[1] ، فكان المحتسب لا يعطيهم إذن العمل ، إلّا بعد إجراء الامتحان المقرر ، والخاص بالعيون ، وما يتعلق بها من أمراض ، وظواهر ، وعقاقير ، فإن اجتاز الكحال الامتحان أخذ على نفسه قسماً علنياً بحضرة المحتسب ، بأن يعمل بإخلاص وأمانة متبعا أحدث الوسائل في العلاج ، وأجود أنواع العقاقير ، والأكحال[2] .

وأما المُجَبّرون[3] فلا يحل لأحد أن يتصدى للجبر ، إلا بعد أن يمتحنه المحتسب في كتب الجبر ، وأن يعلم عدد عظام جسم الإنسان ، وشكل كل واحد منها ، وصورته ، وقدره ، حتى إذا أنكسر منها شيء ، أو انخلع رده إلى موضعه على هيئته التى كان عليها[4] .

وأما الجرائحيون[5] ، فيجب عليهم أن يعرفوا علم التشريح ، وأعضاء الإنسان ، وما فيه من عضل ، وعروق ، وشرايين ، وأعصاب . وأن يعلموا كيفية استخدام مختلف أدوات الجراحة بمهارة تامة ، بحيث تتم الجراحة بنجاح دون مضاعفات . ويحصل أحدهم على الرخصة بمزاولة الجراحة من المحتسب ، بعد أن يثبت له علمه بكل جزئيات علم الجراحة[6] .

ولا شك أن هذه الإجراءات التي يقوم بها المحتسب نحو مختلف فئات الأطباء ، تدل على حرص الدولة على مراقبة حسن العمل ، والتدقيق مع كل من يعمل بهذه المهنة ، فيكون الطبيب المرخص مالكاً لإذن رسمي ، يتيح له ممارسة المهنة بحرية وفق الشروط المتفق عليها . وإذا ما انحرف عنها ، أو تجاوزها فإن ذلك يضعه في موقف المساءلة القانونية أمام المحتسب الذى يمثل الدولة في هذه الحالة . وعلى ذلك سيقتصر العمل في هذا الحقل الوقائي والطبي على أصحاب الكفاءة والعلم دون الدجالين ، ومحترفي الشعوذة .

---

(١) مفردها كحال : طبيب أمراض العيون .

(٢) المصدر السابق ، ص ٢٥٧ .

(٣) المجبر : طبيب العظام في ذلك العصر .

(٤) المصدر السابق ، ص ٢٥٨ .

(٥) الجرائحيون : هم أطباء الجراحة في ذلك العصر .

(٦) المصدر السابق ، ص ٢٥٨ — ٢٥٩ .

وقد رتب في البيمارستان أطباء للأمراض الباطنية ، وأطباء للعيون ، وأطباء للجراحة ، وأطباء للعظام ، لمعالجة مختلف أمراض العيون ، والباطنية ، والعظام ، للنساء والرجال . كما رتب فيه الفراشون والفراشات ، والقومة ، لخدمة المرضى ، وإصلاح أماكنهم ، وتنظيفها ، وغسل ثيابهم ، وخدمتهم في الحمام ، وقرر لهم مقابل كل ذلك الرواتب السخية[1] وأفرد لكل طائفة من المرضى قسماً خاصاً ، فجعلت الأواوين الأربعة المتقابلة للمرضى بالحميات وغيرها ، وجعلت قاعة منفردة للرمدى ، وقاعة للجرحى ، وقاعة لمن أفرط به الاسهال ، وقاعة للنساء ، ومكان حسن لمرضى المرارة من الرجال ، ومثله للنساء . وزودت جميع الأماكن بالماء لمختلف الأغراض[2] .

وقد كان لكل قسم من أقسام البيمارستان ما بين طبيب ، وثلاثة ، حسب اتساع القسم ، وعدد المرضى ، وقد اشتملت المراكز الطبية على طائفة الأطباء ، وطائفة الكحالين ، وطائفة الجرائحية ، وطائفة المُجَبِّرين ، وكان لكل طائفة رئيس ينظم شئونها ، وتقسيم العمل بين أفرادها[3] .

وكان رئيس الأطباء مسئولاً عن طائفة الأطباء ويتمتع بصلاحية إعطائهم الإذن في ممارسة العلاج . كما كان لرئيس الكحالين نفس هذه الصلاحيات على طائفة الكحالين ، وأيضا كان لرئيس الجراحين نفس الشيء على طائفة الجراحين[4] .

توضح وثيقة الوقف أيضا حرص المنصور قلاون على تطبيق نظام المناوبة (الوردية) بين الأطباء ، « يباشرون المرضى والمختلين ، الرجال والنساء بهذا البيمارستان ، مجتمعين ومتناوبين ، باتفاقهم على التناوب ، أو بإذن الناظر في

(١) تذكرة ، جـ ١ ، ص ٣٠٣ ، ٣٠٤ ، ٣٦٠ ؛ ملوك ، جـ ٨ ، ص ٩ ؛ المواعظ والاعتبار ، جـ ٢ ، ص ٤٠٦ ؛ السلوك ، جـ ١ ، ص ٩٨٨ ؛ البيمارستانات ، ص ١٤٥ .

(٢) تشريف ، ص ١٢٧ ؛ تذكرة ، جـ ١ ، ص ٣٠٣ ، ٣٦١ ؛ المواعظ والاعتبار ، جـ ٢ ، ص ٤٠٦ ؛ السلوك ، جـ ١ ، ص ٩٩٩ .

(٣) تذكرة ، جـ ١ ، ص ٣٠٣ ؛ صبح ، جـ ٥ ، ص ٤٦٧ ؛ المواعظ والاعتبار ، جـ ٢ ، ص ٤٠٦ .

(٤) صبح ، جـ ٥ ، ص ٤٦٧ .

التناوب »[1] . وأن تكون العناية الطبية مهيئة بالبيمارستان ليلا (الخفارة) ، لمواجهة حالات الطوارىء ، فيلتزم الأطباء « المبيت في كل ليلة بالبيمارستان مجتمعين أو متناوبين »[2] . ولابد أن يكون السبب وراء شروط الواقف على ضرورة تواجد الأطباء بالبيمارستان على الدوام ، وتناوبهم العمل ليلاً ، هو وجود القسم الداخلى للمرضى المؤقتين ، ووجود قسم الأمراض العقلية والعصبية ، للمرضى المقيمين ، مما يستلزم تواجد الأطباء بشكل مستمر ، بالإضافة إلى « قسم الطوارىء » الذى يستقبل الحالات الطارئة ، والحوادث المفاجئة ، على مدار الساعة . كما نصت وثيقة الوقف على أجور الأطباء بحسب ما يقتضيه الزمان ، وحاجة المرضى ، وخبرة الطبيب ، « ويصرف الناظر من ريع هذا الوقف لمن ينصبه بهذا البيمارستان من الأطباء المسلمين الطبائعيين ، والكحالين ، والجرائحيين ، بحسب ما يقتضيه الزمان ، وحاجة المرضى ، وهو مخير في العدة ، وتقرير الجامكيات ، ما لم يكن في ذلك حيف ، ولا شطط »[3] .

وقد قسمت منفعة البيمارستان بين رعاية المرضى المستقرين فيه ، وبين مرضى العيادة الخارجية ، وأيضا المرضى المستقرين في منازلهم . فقد حظى مرضى المنازل بالرعاية الطبية ، والدواء ، والشراب ، والغذاء ، حتى زاد عدد مرضى المنازل في بعض الأوقات على مائتي مريض[4] .

وقد بلغ عدد المترددين على البيمارستان في قسم العيادة الخارجية ، حوالي أربعة آلاف نفس[5] .

---

(١) تذكرة ، جـ ١ ، ص ٣٦٦ ؛ البيمارستانات ، ص ١٤٤ .
(٢) تذكرة ، جـ ١ ، ص ٣٦٦ ؛ البيمارستانات ، ص ١٤٤ .
(٣) تذكرة ، جـ ١ ، ص ٣٦٥ ؛ البيمارستانات ، ص ١٤٤ .
(٤) تذكرة ، جـ ١ ، ص ٣٦٧ ؛ البيمارستانات ، ص ١٤٦ ؛ المواعظ والاعتبار ، جـ ٢ ، ص ٤٠٧ ؛ السلوك ، جـ ١ ، ص ٩٩٩ .
(٥) تذكرة ، جـ ١ ، ص ٣٠٦ .

وهيئت في البيمارستان أماكن لتحضير الأشربة ، والأدوية ، والمعاجين ، وتركيب الأكحال ، و« الشيافات »[1] ، والسفوفات ، وعمل المراهم ، والأدهان ، وتركيب « الدرياقات »[2] . وأماكن أخرى لحواصل العقاقير ، وغيرها ، من مختلف الأصناف . ومكان يفرق منه الشراب ، وغير ذلك من جميع ما يحتاج إليه[3] . إذن وجد في البيمارستان مطبخ ، ومعمل لصناعة الأدوية المركبة ، وتحضير العقاقير ، ومخازن لحفظ المواد الخام ، وصيدلية يتوفر فيها الأدوية الجاهزة[4] . وقد رتب في البيمارستان صيدلية فيها موظفان ، اشترط فيهما الأمانة والتدين أحدهما صيدلي يتولى حفظ الأدوية والعقاقير ، وكان مسئولاً عن صرف الأدوية حسب أوامر الأطباء ، والثاني معاوناً للأول مهمته إعطاء الأدوية للمرضى ، أى بمثابة ممرض للأجنحة . وواجبه أن يتأكد من أن كل مريض قد تناول الدواء الموصوف له ، وكذلك الإشراف على المطبخ ، وتوزيع الطعام على المرضى كل حسب ما وصف له[5] . وقد كان يصرف من البيمارستان في بعض الأيام من الشراب المطبوخ خاصة ، ما يزيد على خمسة قناطير بالمصرى في اليوم الواحد ، للمرتبين من المرضى ، والطوارىء ، غير السكر ، والأدوية المطبوخة المركبة ، بالإضافة إلى الأغذية ، والأدهان ، والدرياقات ، وغيرها[6] .

وفي ١١ رمضان سنة ٦٨٤هـ/١٠ تشرين الثاني – نوفمبر سنة ١٢٨٥ م تولى الحكيم مهذب الدين أبو خليفة وظيفة رئاسة الطب في البيمارستان المنصورى . وقد أصدر له المنصور قلاون نسخة تقليد بتولى هذا المنصب . وقد

---

(١) الشيافات – والأشياف أيضا – جمع شياف ، وهو دواء مسحوق يستعمل للعيون . والشياف أيضا الدواء الذى يجعل قمعا – أو تلبيسة ، أو فرزجة –، لمعالجة أمراض المستقيم .
انظر : السلوك ، جـ ١ ، ص ٩٩٩ ، هامش ٣ .

(٢) في الأصل « الدرناقات » ، وتعني الدرياق أى الترياق – ويقال الدراق أيضا – وهو دواء مركب لدفع السموم . انظر : السلوك ، جـ ١ ، ص ٩٩٩ ، هامش ٤ .

(٣) تذكرة ، جـ ١ ، ص ٣٠٤ ، ٣٦١ ، ٣٦٣ ؛ المواعظ والاعتبار ، جـ ٢ ، ص ٤٠٦ ؛ السلوك ، جـ ١ ، ص ٩٩٩ ؛ البيمارستانات ، ص ١٣٩ ، ١٤٢ ، ١٤٦ ، ١٤٧ .

(٤) البيمارستانات ، ص ١٤٣ .

(٥) تذكرة ، جـ ١ ، ص ٣٠٥ ، ٣٦٤ ؛ البيمارستانات ، ص ١٤٢ .

(٦) المواعظ والاعتبار ، جـ ٢ ، ص ٤٠٧ ؛ السلوك ، جـ ١ ، ص ٩٩٩ .

شمل مرسوم التقليد أيضا أخوية القاضيين علم الدين إبراهيم ، وموفق الدين أحمد ، إذ قضى بتعيينهما مستشارين في أمور تدريس الطب بالبيمارستان . وقد كتب القاضي محمد بن المكرم نسخة التقليد هذه[1] وتبدأ نسخة التقليد بذكر الله سبحانه وتعالى ، والشهادة برسوله الأعظم ، وأن أفضل العلوم ما خدم العقيدة الإسلامية والإنسان . وقد فوض إلى الأخوين القاضي علم الدين إبراهيم ، والقاضي موفق الدين أحمد مهمة تدريس الطب في البيمارستان ، لما اتصفا به من الخلق ، والعلم ، والكياسة . أما القاضي الحكيم مهذب الدين فأوكل إليه رئاسة الأطباء والتدريس ، وهو بذلك يجمع بين تعليم الطب ، وممارسته ، حيث أخذ المهنة عن والده ، وتفوق به خبرة وعلماً ، وليتق الله سبحانه في التدريس ، والمهنة[2] .

وتنص نسخة التقليد أن يكون الحكيم القاضي مهذب الدين مخلصاً في علمه ، وعمله ، حكيماً في الصرف على مختلف الحاجات الضرورية ، والثانوية ، حريصاً في الإشراف على الأطباء الباطنية ، والعيون ، والجراحين ، مع مراعاة مراتبهم ، ودرجاتهم ، التى رقوا إليها عن علم وكفاءة . وأن يرأس لجان الفحص ، والتشاور ، في عمل العمليات الضرورية ، بحيث لا تنجز أى عملية جراحية ، إلا بحضور فريق من الأطباء المشهود لهم بالخبرة ، والتخصص . كما يجب أن يكون رائداً في مجال الوقاية ، ومحاربة مظاهر الشعوذة ، والدجل ، وأنماط الطب الشعبي ، التى كانت تمارس في مختلف أنحاء البلاد ، وتسبب الكثير من الضرر للناس . وليعمل من أجل نشر الوعي الصحي بين طبقات المجتمع على اختلافها ، تحت شعار الصحة للجميع[3] .

كما يحتم عليه الإشراف المباشر على مختلف أنواع الأدوية المستخدمة في البيمارستان من شراب وعقاقير ، وأدوية مركبة ، وغير مركبة ، كما يجب أن يكون حريصاً عند شراء المواد الخام اللازمة لصناعة هذه الأدوية داخل

---

(١) تشريف ، ص ٢٢١ - ٢٢٤ ؛ ملوك ، جـ ٨ ، ص ٢٢ - ٢٥ ؛ صبح ، جـ ١١ ، ص ٢٥٣-٢٥٦.

(٢) تشريف ، ص ٢٢١ - ٢٢٣ ، انظر كذلك : ملوك ، جـ ٨ ، ص ٢٢ - ٢٣ .

(٣) تشريف ، ص ٢٢٣ ؛ انظر كذلك : ملوك ، جـ ٨ ، ص ٢٣ - ٢٤ .

البيمارستان . وليكن في أعلى درجات الانتباه عند توظيف الراغبين في العمل بالبيمارستان بأقسامه المختلفة ، في الصيدلية ، أو قسم التغذية ، أو إدارة الصيانة العامة ، أو في دراسة الطب . فلا يقبل طالب وظيفة ، أو علم ، إلا بتزكية أولاً ، ثم مقابلة شخصية ، فلا يصل إلى هذه الأماكن إلا من يستحقها عن خلق ، وعلم ، وجدارة . أما إذا أساء أحد من هؤلاء التصرف بعد التعيين أو التسجيل فلا يحق له رفضه وطرده ، إلا بعد مشاورة المجلس المسئول لأخذ رأى جماعي نهائي بشأنه[1] . أما فيما يتعلق بالأخوين القاضي علم الدين إبراهيم ، والقاضي موفق الدين أحمد ، فيجب عليهما حق النصح والمشورة ، والتعضيد ، وتوضيح الجائز من الأعمال الطبية ، والمرفوض شرعاً ، فلا يتم أى عمل طبي من بتر ، أو منع ، أو غير ذلك ، إلا بعد تصدير الفتوى الشرعية بخصوص هذا الأمر ، فإذا لم يتوفر ذلك ، أُعتبر هذا العمل محرماً شرعاً ، ولا يتم لمنافاته لأصول الشريعة الإسلامية ، وأهدافها . وتتم الفتوى بعد دراسة مختلف جوانب الموضوع الطبية منها ، والإنسانية ، للحيلولة دون الوقوع في الخطأ[2] .

ويشترط على الحكيم مهذب الدين الإقامة الدائمة في القاهرة ، وعدم الإقبال على الأسفار حيث تتطلب المهنة الاستقرار ، للقيام بمهمتي العلاج ، والتدريس ، بالبيمارستان المنصورى .

ويعتبر هذا الجمع بين الوظيفتين تشريفاً له ، لما يتمتع به من خلق وعلم ، وتكليفاً ، لما يتميز به من خبرة ومهارة ، ولذا فإنه مأمول منه العمل بأصول ، ومسئوليات هذين المنصبين[3] . يستفاد من ذلك أن البيمارستان المنصورى ، ومدرسة الطب ، يكونان جهازاً متكاملاً ، لخدمة مختلف فئات الشعب ، وطبقاته ، وأن الغرض الأول من إنشائهما توفير الصحة لهذا الشعب .

---

(١) تشريف ، ص ٢٢٣ ؛ انظر كذلك : ملوك ، جـ ٨ ، ص ٢٤ .

(٢) تشريف ، ص ٢٢٣ - ٢٢٤ ؛ انظر كذلك : ملوك ، جـ ٨ ، ص ٢٤ .

(٣) تشريف ، ص ٢٢٤ ؛ انظر كذلك : ملوك ، جـ ٨ ، ص ٢٤ - ٢٥ .

ولكي يحقق هذا الجهاز ما هو مطلوب منه من خدمات جليلة في ميدان الرعاية الصحية ، وعلم الطب ، أعتنى بتوظيف مدرسي الطب الأكفاء للنهوض بهذه الوظيفة على خير وجه ، سواء في مجال الممارسة ، أو الدرس . ولكي يتحقق الهدف من بناء هذا البيمارستان ، وإنشاء هذه المدرسة لابد للقائم على وظيفة التدريس هذه ، بل وظيفة رئاسة مدرسة الطب العمل من أجل دراسة كل ما هو جديد في ميدان الطب ، ثم تطبيق هذا العلم بممارسته في شفاء المرضى من الأسقام ، ولكي تعم الفائدة ، لابُدَ من نقل هذا العلم والجديد فيه إلى طلاب مدرسة الطب هذه ، لأنهم عدة الغد في القيام بوظائف البيمارستان .

وقد كان من أشهر الأطباء الذين مارسوا الطب في البيمارستان المنصورى ، أحمد بن يوسف الصفدى ، الذى كان طبيب الناصر محمد ، كما « كان طبيباً بالمارستان »(١) ومات سنة ٧٣٨هـ/١٣٣٨ م . وكذلك محمد بن إبراهيم السنجارى ، الذى تقدم في معرفة الطب ، وكان ماهراً في تركيب الدواء المناسب لكل حالة فيبرأ المريض . وعندما رتب في البيمارستان ألزم الناظر ألا يشترى شيئاً إلا بعد عرضه عليه ، وأخذ موافقته . وله عدة كتب من أهمها « اللبيب عند عينة الطبيب » وتوفي سنة ٧٤٩هـ/١٣٤٨ م(٢) .

التنظيم الإدارى والمالي :

ومن جانب آخر رتب في البيمارستان من المباشرين ، والأمناء ، وسائر الموظفين ما يكفي للقيام بجميع وظائفه . وكانت وظيفة أمناء المخازن شراء جميع ما يحتاج إليه البيمارستان من الأصناف وتسجيل كافة أنواع المشتروات ، من غذاء ودواء ، ثم يتم تحويل جميع الفواتير إلى خزينة الصادر التى كان اختصاصها تسديد تلك الفواتير . كذلك كان من عمل « الإدارة المالية » صرف مرتبات الموظفين ، والمباشرين ، وفق قوائم موثقة أولا ، ثم موقعة من قبل « الناظر » على أوقاف البيمارستان ، ويقوم المحاسبون بصرف المرتبات ، والاستحقاقات ، كما هي مبينة في تلك الشهادات ، ثم يعمل على

---

(١) الدرر ، جـ ١ ، ص ٣٦٢ ؛ النجوم ، جـ ٩ ، ص ٣١٧ – ٣١٨ .
(٢) الدرر ، جـ ٣ ، ص ٣٦٦ – ٣٦٧ .

تدوينها في السجلات الخاصة بالمصاريف، والإيرادات، من حساب البيمارستان[١] .
ونلاحظ أن وثيقة وقف السلطان قلاون على مصالح البيمارستان المنصورى نصت على عدم توظيف أيٍ من النصارى، أو اليهود ، في وظائف البيمارستان ، بل يجب أن يكون كل من يعمل فيه مسلماً متديناً ، ملتزماً بأصول العقيدة السمحاء[٢] .

أما المباشرون في « الإدارة المالية » أو بمعنى آخر المحاسبون ، فمهمتهم مراجعة الأوقاف المسجلة ، وتصنيف المستثمر منها ، والمعطل ، وتحصيل الأموال ، ومحاسبة المستأجرين في مختلف أماكن الوقف . ثم صرف هذه الأموال جميعها بمقتضى أوامر مباشرى الإدارة ، والإشراف على العمارة ، وعمل الاستحقاق ، ولا يحق لهم التصرف في غير ذلك[٣] . أما الموظفون في الإدارة فيحق لهم الصرف من الميزانية المخصصة لجهتهم ، وفق فواتير رسمية تحول إلى الخزينة للسداد[٤] .

أما القائمون على العمارة والصيانة ، فقد كان اختصاصهم ، شراء المواد اللازمة للتصليحات الضرورية ، والترميمات المطلوبة ، واستخدام الصناع ، والعمال ، ومراقبة مختلف الأبنية الموقوفة ، فإن أنجز كل شيء ، أحيلت جميع الفواتير إلى « ناظر الوقف » كي يقوم بسدادها إلى مستحقيها ، حيث كان هذا الاجراء يتم بشكل دورى كل شهر[٥] . وكان « للناظر » و« المستوفى » أحقية مراجعة كافة تلك الحسابات والمصروفات ، مع التدقيق في مختلف الرواتب اليومية ، والشهرية ، والسنوية ، بحيث يتم كل شيء بدقة ، وأمانة[٦] . وإذا زاد ريع الأوقاف المخصصة لمصارف البيمارستان عن الحاجة ، والصرف ، فإنْ

(١) تذكرة ، جـ ١ ، ص ٣٦٢ ، ٣٦٦ ؛ ملوك ، جـ ٨ ، ص ٩ ؛ المواعظ والاعتبار ، جـ ٢ ، ص ٤٠٧ ؛ السلوك ، جـ ١ ، ص ١٠٠٠ ؛ البيمارستانات ، ص ١٣٩ ، ١٤١ .
(٢) تذكرة ، جـ ١ ، ص ٣٦٣ ؛ البيمارستانات ، ص ١٤١ ، ١٤٦ .
(٣) ملوك ، جـ ٨ ، ص ٩ ؛ المواعظ والاعتبار ، جـ ٢ ، ص ٤٠٧ ؛ السلوك ، جـ ١ ، ص ١٠٠٠ .
(٤) السلوك ، جـ ١ ، ص ١٠٠٠ .
(٥) تذكرة ، جـ ١ ، ص ٣٦٢ ؛ المواعظ والاعتبار ، جـ ٢ ، ص ٤٠٧ ؛ السلوك ، جـ ١ ، ص ١٠٠٠ ؛ البيمارستانات ، ص ١٤٠ .
(٦) ملوك ، جـ ٨ ، ص ٩ ؛ السلوك ، جـ ١ ، ص ١٠٠٠ .

الزيادة توزع كصدقة على الفقراء والمساكين المسلمين أينما كانوا ، وحيثما وجدوا[1] .

دراسة الطب في البيمارستان :

لقد خصص في البيمارستان مكان لتدريس الطب ، حيث يقوم رئيس الأطباء بتدريس طلاب الطب[2] . ولعل هذا الوضع يشبه إلى حدٍ كبير وضع كليات الطب الموجودة في المستشفيات الحديثة اليوم حيث تتاح لطلاب الطب ممارسة الطب السريرى (الإكلينيكي) ، في مستشفى الجامعة University Hospital . وقد حرص الواقف ، المنصور قلاون ، في وثيقة الوقف على توضيح أهمية تدريس الطب بالبيمارستان ، إذ اشترط : « الانشغال فيه بعلم الطب ، والاشتغال به »[3] .

وقد حفظ لنا التاريخ نسخة[4] من تقليد الحكيم مهذب الدين ، وظيفة التدريس في البيمارستان المنصورى ، تتضمن الآتي :

أولا : الحمد لله الذى هيأ لإنشاء البيمارستان ، بأفضل المواد ، وأحسن العمال ، ويسر لاختيار علماء الطب ، والفقه ، والحديث ، والقرآن .

ثانيا : إن الهدف من إنشاء البيمارستان هو تحقيق الخير من خلال خدمة المرضى ، وعلاجهم . ولكي يستمر في العمل ، والفائدة أوقفت عليه الأوقاف الكثيرة والجليلة ، مع شرط أن تشمل منفعته جميع الناس ، لا فرق بين أمير أو مأمور ، سيد أو مسود ، غنى أو فقير ، صغير أو كبير ، ذكر أو أنثى .

ثالثا : إنه في سبيل استمرارية البيمارستان في العطاء ، وتقديم أفضل الطرق في العلاج ، وأحسن الأساليب في الدواء ، ألحقت به مدرسة لتعليم

---

(١) تذكرة ، جـ ١ ، ص ٣٦٨ ؛ البيمارستانات ، ص ١٤٧ .

(٢) تذكرة ، جـ ١ ، ص ٣٠٧ ؛ المواعظ والاعتبار ، جـ ٢ ، ص ٤٠٦ ؛ السلوك ، جـ ١ ، ص ٩٩٩ .

(٣) تذكرة ، جـ ١ ، ص ٣٥٩ ؛ البيمارستانات ، ص ١٣٨ .

(٤) تشريف ، ص ٢٢٨ - ٢٣٠ ؛ ملوك ، جـ ٨ ، ص ٢٥ - ٢٧ ؛ صبح ، جـ ١١ ، ص ٢٥٣-٢٥٦.

الطب لفائدة الطبيب ، وطالب علم الطب ، وعين الحكيم مهذب الدين على رأس هذه المدرسة[1] . وقد أختير الحكيم مهذب الدين لعلمه الواسع ، وخبرته المعروفة ، من أجل أن يؤدى مسئولية تدريس الطب بالبيمارستان المنصورى ، على أكمل وجه ، ليتحقق بذلك ما كان يطمح إليه المنصور قلاون من مقاصد وهي :

(١) بذل الجهد المخلص في شفاء المرضى من أسقامهم ، والامهم .

(٢) الإشراف على طلبة الطب ، وتقريبهم من المهنة التي يرغبونها .

(٣) إعطاء الطلبة كل ما يعرف من علم ، ومعرفة ، من أجل تخريج مجموعة من الأطباء المختصين في الجراحة ، والباطنية ، والعيون ، والعظام . وكذلك مجموعة من الصيادلة ، لتحضير الدواء اللازم لكل داء . ويغرس فيهم روح البحث ، والسعي وراء الجديد في العلاج ، والدواء . فإن اشتهروا بعد ذلك مستقبلا ، وذاع صيتهم ، فهذا تشريف له ، لإرتباطهم باسمه ، وتفوقهم بجهده[2] .

ومن الذين درَّسوا الطب ، في البيمارستان المنصورى ، محمد بن محمد ابن عبد الرحمن التونسي ، الذى اشتهر بعلمه الغزير ، وكان يداوم على قراءة كتاب « الشفاء » لابن سينا كل ليلة ، وتوفي سنة ٧٣٨هـ/١٣٣٨م[3] .

وكذلك محمد بن علي بن عبد الكافي القاهرى ، الذى « تميز في الطب ، وعالج ، وتدرب به جماعة »[4] ، وله في الطب كتاب يسمى « الزبد » . وقد « كان أحد الأطباء بالبيمارستان ، وبخدمة السلطان »[5] . وتوفي سنة ٨٣٩هـ/١٤٣٥ م .

---

(١) تشريف ، ص ٢٢٨ - ٢٢٩ ؛ انظر كذلك : ملوك ، جـ ٨ ، ص ٢٥ - ٢٦ .

(٢) تشريف ، ص ٢٢٩ - ٢٣٠ ؛ انظر كذلك : ملوك ، جـ ٨ ، ص ٢٦ - ٢٧ .

(٣) الدرر ، جـ ٤ ، ص ٢٩٩ - ٣٠٢ ؛ النجوم ، جـ ٩ ، ص ٣١٥ .

(٤) الضوء ، جـ ٨ ، ص ١٩٠ .

(٥) المصدر السابق ، جـ ٨ ، ص ١٩١ .

البيمارستان المنصورى في القرن التالي :

في عام ٧٠٧هـ/١٣٠٧ م استقر شهاب الدين أحمد بن علي ابن عبادة[١] في « نظر البيمارستان المنصورى »[٢] . ولعل السبب في اختياره لهذا المنصب هو نزاهته ، وأخلاقه العالية ، وما عرف عنه من حرمة قوية ، وما تمتع به من خبرة في الشئون المالية[٣] .

ومن اللافت للنظر أنه في سنة ٧١١هـ/١٣١١ م وُلي الناصر محمد ابن قلاون[٤] كريم الدين أكرم عبد الكريم الكبير[٥] « وكالة الخاص

---

(١) أحمد بن علي بن عبادة الأنصارى : كان حلبي الأصل ، نشأ بالقاهرة ، واشتغل بالكتابة ، وخدم زين الدين ابن مخلوف ، فأقامه وكيلا في التحدث على تعلقات تركة المنصور قلاوون ، فصار يدخل على الناصر محمد وهو صغير ، ويقضى مهماته حتى حظي عنده . فلما تسلطن ولاه نظر البيمارستان في سنة ٧٠٧ هـ ثم سار معه إلى الكرك ، وأقام مدة بالقدس إلى أن عاد صحبته بعد خلع المظفر بيبرس الجاشنكير . ففوض إليه وكالته ، فعظم شأنه ، ونفذ أمره ، وقويت حرمته . ولم يكن السلطان يرجع في حقه إلى أحد . وعرض عليه الوزارة ، فلم يقبل ، وأقطعه قرية بحلب وأخرى بدمشق . ومات على وجاهته سنة ٧١٠ هـ .
انظر : الدرر ، جـ ١ ، ص ٢٢٣ .

(٢) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٣٧ .

(٣) الدرر ، جـ ١ ، ص ٢٢٣ .

(٤) محمد بن قلاون : السلطان الناصر ، ولد سنة ٦٨٤ هـ ، وولي السلطنة عقب قتل أخيه الأشرف خليل سنة ٦٩٣ هـ عزل أكثر من مرة . ثم حكم عهدا مستقرا في الفترة ٧٠٩ - ٧٤١ هـ . تميز عهده بالاستقرار الاقتصادى ، وبنى في سلطنته من الجوامع والمدارس ، والخوانق ، الشيء الكثير جدا . هزم المغول ، وفتح رودس . وتوفي سنة ٧٤١ هـ .
انظر : الدرر ، جـ ٤ ، ص ٢٦١ - ٢٦٥ .

(٥) أكرم بن هبة الله القبطي كريم الدين الكبير . عمل عند بيبرس الجاشنكير لفترة طويلة . ثم نال رضى الناصر محمد بعد عودته إلى السلطنة سنة ٧٠٩هـ/١٣٠٩ م عندما صادر كل ما كان يملكه بيبرس لصالح الناصر محمد . وتولى وظيفة « نظر الخاص » ، فأصبح مسئولا عن كل ما يملكه الناصر من عقار ونقد . واجتهد في ارضاء الناصر محمد فبلغ منزلة عظيمة عنده حتى صار كبار الأمراء يهادونه ويقصدونه . ونجح كثيرا في استثار الأموال السلطانية ، وبالتالي تحقيق الرفاهية للسلطان الناصر محمد وحريمه . ولكن الناصر لم يلبث أن خشى من سطوته ومكانته ، فقبض عليه ، ونفاه إلى أسوان حيث شنق سنة ٧٢٤هـ/١٣٢٤ م بعد أن صادر الناصر كل ما كان يملك .
انظر : الدرر ، جـ ١ ، ص ٤٢٩ - ٤٣١ .

السلطاني »[1] . وكانت أول مهمة كلفه بها ، أن يسدد ثمن جواهر وغيرها اشتراها الناصر من بعض تجار الفرنج ، وبلغ ثمنها ستة عشر الف دينار خلال ثلاثة أيام إذ كان أولئك التجار على أهبة سفر ، فاحتار كريم الدين الكبير لعدم وجود المال عنده ، واستشار بعض كبار رجال الدولة فحسنوا له « أخذ حاصل المارستان المنصورى »[2] ولكن كريم الدين ناظر الخاص لم يقدم على ذلك ، لأنه تمكن من تدبير المبلغ دون أن يمد يده إلى أموال البيمارستان[3] إلا أن الذى يهمنا من هذا الموضوع ، هو تفكير بعض رجال الدولة في الاستيلاء على أموال البيمارستان ، التي كانت – في الحقيقة – ريع الأوقاف المقررة للصرف على مختلف احتياجات البيمارستان فكيف يجرؤ بعض القائمين على المصالح السلطانية الشخصية على التفكير في سلب تلك الأموال الخيرية من أجل بعض الجواهر لمتعة السلطان ، ورغباته الخاصة . ألم يوجد عند هؤلاء الرجال الرادع الديني ، أو السلوك الأخلاقي ، الذى يحول حتى من مجرد التفكير في الاستيلاء على الأموال التي كانت موقوفة للصرف على المرضى والفقراء ؟ وهل وصلت الرغبة في إرضاء السلطان ، أو في دفع غضبه ، درجة تفوق الحرص على عدم التطاول على ريع البيمارستان المنصورى ؟

والحق أن اهتمام رجال الدولة بالبيمارستان المنصورى ، من حيث العناية والرعاية ، لم يفتر ، ففي عام ٧٢١ هـ/١٣٢١ م تعرض ربع[4] من أوقاف

---

(١) « نظر الخاص » : وهي وظيفة محدثة ، أوجدها الناصر محمد عندما أبطل الوزارة ، وأصل موضوعها التحدث فيما هو خاص بمال السلطان . وقد صار وكيل الخاص كالوزير لقربه من السلطان ، وصار إليه تدبير جملة الأمور وتعيين المباشرين ، ولكنه لا يقوم بأى أمر إلا بمراجعة السلطان .

انظر : صبح ، جـ ٤ ، ص ٣٠ .

(٢) السلوك ، جـ ٢ ، ص ١٠٣ .

(٣) المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ١٠٣ – ١٠٤ .

(٤) الرَّبع بفتح الراء المشددة : هو عدة مساكن علوية تحتها حوانيت (دكاكين) ووكائل للتجارة ، ولكل ربع باب يتصل مباشرة بسلم داخل وجهة البناء المشرفة على الطريق العام ، وبواسطته يصعد السكان إلى مساكن الربع المخصصة لسكنى العامة بالأجرة الشهرية .

انظر : النجوم ، جـ ١٠ ، ص ٣٠٣ ، هامش رقم ٣ .

البيمارستان المنصورى بخط الشوايين من القاهرة لحريق كبير ، فقام الأمراء على إطفائه ، واستمروا على ذلك ، حتى خمدت النار في اليوم التالي[1] .

ولا شك أن هذا الموقف يدل على عناية بعض الأمراء ، بالأملاك الموقوفة للصرف على البيمارستان المنصورى . ومن جانب آخر نجد أن الناصر محمداً تولى البيمارستان المنصورى بالعمارة ، والإصلاح، ففي سنة ٧٢٦هـ/١٣٢٦م، فوض الأمير جمال الثين آقوش الأشرفي[2] ، ناظر البيمارستان المنصورى ، بالعمل على إصلاح البيمارستان . فرسم الأمير آقوش أن لا يترك أحد من المرضى بالبيمارستان ، ومن عوفي أو أبل ، يخرج منه ، فخلت بذلك الأواوين من المرضى ، وكذلك القاعات ، ولم يبق بالبيمارستان ، إلا الممروورون ، وبعض المرضى . وبدأت عمليات الإصلاح ، والترميم ، فأصلحت الجدران ، وجدد البياض ، والأدهان ، ونحت ظاهر القبة ، والمدرسة ، والمأذنة بالأزاميل ، واستمرت العمارة شهورا ، حتى قاربت على الانتهاء ، فصدر الإذن بتنزيل المرضى ، وكان جملة ما صرف على هذه العمارة تقارب ستين ألف دينار[3] . كما كان من بين شخصيات تلك الحقبة من كانت له عناية خاصة بالبيمارستان المنصورى مثل الأمير جمال الدين آقوش الأشرفي ، نائب الكرك ، الذى أنشأ سنة ٧٢٦هـ/١٣٢٦ م قاعة بالبيمارستان ، كما نحت جدران البيمارستان بالحجر كلها داخلاً ، وخارجاً ، وطرز الطراز الذهب من الخارج حتى صار كأنه جديد . كما عمل خيمة يزيد طولها على مائة ذراع ، وركبها لتستر على مقاعد الأقفاص ، وتظلل على أهلها من الحر . ونقل الحوض من جانب باب البيمارستان ، لكثرة تأذى الناس برائحة النتن ، وعمل موضعه سبيل

---

(١) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٢٢٠ ؛ النجوم ، جـ ٩ ، ص ٦٣ - ٦٤ .

(٢) هو آقش الأشرفي جمال الدين البرناق المعروف بنائب الكرك . كان من مماليك المنصور قلاون ثم ولي عن الأشرف خليل نيابة الكرك نحو العشرين سنة ، ثم ولي نيابة دمشق في سنة ٧١١ هـ . عَمَّر جامعا بالحسينية . وكان يجلس رأس الميمنة ويقوم له السلطان الناصر محمد . ثم ولاه الناصر محمد نظر البيمارستان المنصورى فباشره بمهابة عظيمة وَعَمَّرَة . ومات بالإسكندرية سنة بضع وثلاثين وسبعمائة هجرية . انظر : الدرر ، جـ ١ ، ص ٤٢٣ - ٤٢٤ .

(٣) نهاية الأرب ، جـ ٣١ ، حوادث سنة ٧٢٦ هـ .

ماء عذب لشرب الناس . ولم يستخدم الأمير آقوش في عمل أى من ذلك شيئاً من أموال الوقف[1] .

ويذكر الرحالة البلوى[2] ، أثناء زيارته لمصر في عهد الناصر محمد ابن قلاون ، سنة ٧٣٦هـ/١٣٣٦م عن البيمارستان المنصورى : « أخبرنا الشيخ العالم المؤرخ شمس الدين الكركي[3] أنه يكحل فيه في كل يوم من المرضى الداخلين إليه ، والناقهين الخارجين أربعة آلاف نفس ، وتارات يزيدون وينقصون ، ولا يخرج منه كل من يبرأ فيه من مرض حتى يعطي إحساناً إليه ، وأنعاماً عليه ، كسوة للباسه ، ودراهم لنفقته . وأما ما يعالج به المرضى فيه من قناطير الأشربة المقطرة ، والأكحال الرقيقة ، الطيبة ، التي تسحق فيها دنانير الذهب الإبريز ، وفصوص الياقوت النفيس ، وأنواع اللؤلؤ الثمين ، فشيء يهول السماع ، ويعم ذلك الجمع ، إلى ما يضاف إلى ذلك كله من لحوم الطير ، والأغنام ، على اختلافها وتباين أصنافها ، مع ما يحتاج إليه كل واحد ممن يوافيه ، فيه لفرشه ، وعرشه ، من غطاء ، ووطاء ، ومشموم ، ومزرور ، وشبه ذلك ، مما هو معد على أكمله هناك ، وما ليس مثله إلا في منزل أمير ، وخليفة . وقد رتب على ذلك كله من الأطباء الماهرين ، والشهود المبرزين ، والنظار العارفين ، والخدام المتصرفين ، كل من هو في معالجته موثوق بعدالته ، مسلم له في معرفته ، غير مقصر في تصرفه ، وخدمته . ولو استقصيت الكلام في هذا المارستان وحده لكان مجلداً مستقلاً بنفسه ، أو في مبانيه الرائقة ، وصناعته الفائقة ، وتواريخه المذهبة ، ونقوشه العجيبة المنتخبة ، التى ترفل في ملابس الاعجاب ، وتسحر العقول ، والألباب ، ما يفتن النفوس ، ويكسف أنواع البدور والشموس ، وتعجز عن وصف بعضها خطأ الأقلام في

---

(١) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٢٧٣ - ٢٧٤ .

(٢) تاج المفرق ، مخطوط باريس ARABE 2286 ورقة ٣٤ ب .

(٣) محمد بن عمر بن عثمان الكركي شمس الدين : سمع من ابن الشحنة ، وتفقه ، وأعاد بالبادرائية ، وولى قضاء الكرك ، ومات سنة ٧٦٩ هـ .
انظر : الدرر ، جـ ٤ ، ص ٢٢٧ .

ساحة الطروس، فما وقعت عين على مثله، ولا سمعت أذن بشبهه وشكله »[١] .

وقد استمر البيمارستان المنصورى محط اهتمام الناصر محمد ، ومما يؤكد ذلك أنه في سنة ٧٣٧ هـ/١٣٣٧ م كثر ضبط الأمير علم الدين سنجر الجاولى[٢] ، لأوقاف البيمارستان ، وكان يتردد فيما يصرف منه للصدقات ، فأنكر السلطان الناصر عليه ذلك ، وقال له : « المارستان كله صدقة ، ولم يقبل له عذراً »[٣] . وهذا يدل على حرص الناصر محمد على أن يؤدى البيمارستان وظائفه الاجتماعية كاملة ، سواء في تقديم الوقاية الصحية ، والعلاج الطبي ، أو فيما يوزع صدقة من ريع الأوقاف المرصدة للصرف على البيمارستان واحتياجاته[٤] .

وعلى ذلك نلاحظ من خلال دراستنا لهذه الحقبة أن من تولى فيها « نظر البيمارستان » ، كان يتميز – في العادة – بالأخلاق العالية ، والعلم الوفير ، والشخصية القوية ، مثل فخر الدين عثمان بن إبراهيم التركماني[٥] ، الذى توفي أثناء ولايته « النظر » بالبيمارستان المنصورى[٦] . ولكن من ناحية أخرى نلاحظ أنه في عام ٧٣٧ هـ/١٣٣٧ م حدث أن أخذ شرف الدين عبد الوهاب

---

(١) المصدر السابق ، ورقة ٣٥ ب .

(٢) سنجر بن عبد الله الجاولي : ولد سنة ٦٥٣ هـ بآمد . خدم المنصور قلاون ، ثم أخرج إلى الكرك ، ثم استخدمه كتبغا وقد كان أول ما ولي نيابة الشوبك . ولم يكن له في سلطنة المظفر حل ولا عقد ، فنفعه ذلك ، وقدم مع الناصر محمد مصر ، وأصبح له نفوذ وسلطة . وكان محبا للعلم خصوصا علم الحديث ، وشرح مسند الشافعي شرحا مفصلا . وكان فيه بر ومعروف . وتوفي سنة ٧٤٥ هـ .
انظر : الدرر ، جـ ٢ ، ص ٢٦٦ – ٢٦٨ .

(٣) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٤١٣ .

(٤) انظر كتابنا الموسوم « السلطان الناصر محمد بن قلاون ونظام الوقف في عهده مع تحقيق ودراسة وثيقة وقف سرياقوس » الطبعة الأولى ، الكويت ، ١٩٨٣ م .

(٥) عثمان بن إبراهيم بن مصطفى التركماني : ولد سنة ٦٦٠ هـ . وتفقه على مذهب الحنفية حتى شرح الجامع الكبير في عدة مجلدات ، وأقراه بالمدرسة المنصورية دروسا . وكان ينظر في أوقافها نيابة عن الناظر التركي . وكان فاضلا ، جميل المحاضرة ، حسن المذاكرة ، فصيح العبارة . مات سنة ٧٣١ هـ .
انظر : الدرر ، جـ ٣ ، ص ٤٩ .

(٦) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٣٤٠ – ٣٤١ .

النشو[1] « ناظر الخاص » عدة مخازن للتجار . فكان منها مخزن فيه حديد قوّمه بخمسين ألف درهم على البيمارستان . فأبى الأمير سنجر الجاولى « ناظر البيمارستان » أن يأخذه ، فألزمه الناصر محمد بأخذه للوقف ، فأخذه ، ودفع ثمنه[2] . ولعل التفسير الأرجح في موقف الناصر محمد هذا أنه لم يجد ضرراً في أن يشترى « ناظر البيمارستان » كمية الحديد هذه من حساب حاصل البيمارستان ، إذ كانت عمليات الإصلاح ، والترميم مستمرة في أجنحة البيمارستان ، وأوقافه ، ولابد أنه سيحتاج لكمية الحديد هذه في أعمال البناء عاجلاً أم آجلاً . وقد انفرد السلطان المملوكي دائماً بحق تعيين « ناظر البيمارستان » ، وكذلك لا يعزل ، إلا بأمر منه ، ولا يجرؤ « الناظر » – عند حدوث خلاف بينه وبين السلطان – على عزل نفسه من « نظر البيمارستان »[3] .

ومن اللافت للنظر أنه في عام ٧٣٩ هـ/١٣٣٩ م طلب شرف الدين النشو « المال الحاصل بالمارستان المنصورى ، فقام الأمير سنجر الجاولي في ذلك ، حتى أن ابتيع للوقف من أراضي بهتيت[4] من الضواحي مائتان وخمسون فداناً ، بأربعمائة ألف درهم ، وحملت إلى النشو »[5] وعلى ذلك فإن النشو بما عرف عنه من مساوىء كثيرة ، لم يتردد في التطاول على أموال البيمارستان ، في سبيل تحقيق المصالح السلطانية الخاصة ، ولعل هذا الفعل لا يزيد عن كونه

---

(١) عبد الوهاب بن فضل الله الكاتب شرف الدين : خدم عند عدد من الأمراء حتى وصل إلى بلاط الناصر محمد بن قلاون فعينه « ناظر الخاص » ، وكان نشيطا في جمع المال للناصر محمد ، وأكثر من المصادرات للأمراء والتجار والكتاب وأصحاب الأموال . فضج منه الجميع . وأكثر الأمراء فيه الشكوى عند الناصر محمد ، فضجر منه ، وقبض عليه هو وأهله وصادرهم جميعا . وتوفي سنة ٧٤٠ هـ .
انظر : الدرر ، جـ ٣ ، ص ٤٢ – ٤٤ .

(٢) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٤٢٠ .

(٣) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٤٤٩ .

(٤) وردت هذه البلدة مع بلدة الأميرية ضمن الحبس الشرقي ، أو الحبس الجيوشى من ضواحي القاهرة ، وعبرتها ١٣,٥٠٠ دينارا ، وكانت وقفا على البيمارستان المنصورى .
انظر : التحفة السنية بأسماء البلاد المصرية ، ص ٦ ؛ السلوك ، جـ ٢ ، ص ٤٦٤ ، هامش ٤ .

(٥) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٤٦٤ .

صورة من صور الظلم التى أتاها « ناظر الخاص » هذا ، خلال سنوات ولايته القصيرة ، ضد مختلف الطبقات[1] ، وجميع المراكز ، والمؤسسات . وعندما توفي الناصر محمد بن قلاون سنة ٧٤١ هـ/١٣٤١ م كُفِّن من البيمارستان المنصورى[2] ، وقد تولى سنجر الجاولى – ناظر البيمارستان – غسل الناصر محمد ودفنه[3] . ولم يستمر وجود سنجر الجاولى في « نظر البيمارستان » ، ففي صفر سنة ٧٤٣ هـ/١٣٤٢م خلع على الأمير علم الدين سنجر الجاولى ، واستقر في نيابة حماة[4] ، واستقر مكانه في « نظر البيمارستان » الأمير جنكلي[5] بن البابا[6] .

ويسترعى انتباهنا ضمن حوادث سنة ٧٤٣ هـ/١٣٤٣م وقوع منازعة بين الأمير جنكلي بن البابا ، وبين الضياء[7] المحتسب ، بسبب وقف السلطان

---

(١) انظر كتابنا الموسوم : « أحوال العامة في حكم المماليك ٦٧٨ – ٧٨٤ هـ/١٢٧٩ – ١٣٨٢ م دراسة في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية » الكويت : ١٩٨٤ م .

(٢) المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ٥٤٦ ؛ النجوم ، جـ ٩ ، ص ١٦٥ .

(٣) الدرر ، جـ ٢ ، ص ٢٦٧ .

(٤) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٦٢٠ ؛ النجوم ، جـ ١٠ ، ص ٧٩ .

(٥) جنكلي بن محمد بن البابا بدر الدين : كان وجيها ، جوادا ، ذكيا ، يحب العلماء ، حشم النفس ، عفيفاً . وكان يخرج لصلاة الصبح فلا يدخل إلى العشاء . وكان يميل إلى ابن تيمية . وأول من طلبه من بلده بالقرب من آمد الأشرف خليل ، وكتب له منشورا بإقطاع جيد ، إلا أنه لم يحضر إلا في أيام الناصر محمد سنة ٧٠٤ هـ . وكان آخر زمنه كبير الدولة . وكان ينفع العلماء ، والصلحاء ، والفقراء . وكان لا يدخل إلا في خير . وعرضت عليه النيابة عدة مرات فرفض . وكان ذو عقل ودين ورئاسة . كما كان حريصا على أداء الزكاة كل سنة . وتوفي سنة ٧٤٦ هـ .

انظر : الدرر ، جـ ٢ ، ص ٧٦ – ٧٧ ؛ النجوم ، جـ ١٠ ، ص ١٤٣ – ١٤٤ .

(٦) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٦٢١ ؛ النجوم ، جـ ١٠ ، ص ٨٠ .

(٧) الضياء يوسف بن أبي بكر بن خطيب بيت الآبار جمال الدين . ولد سنة ٦٩٩هـ/١٣٩٩ م . وتعانى المباشرات ، وكان جوادا مطعاماً . داره مفتوحة دائماً للضيوف . وكان القاضي جلال الدين القزوينى يحبه ويكرمه ، فلما ولي قضاء القضاة في مصر طلبه ، وولاه نظر الصدقات والأيتام . وكان يحضر دار العدل مع القضاة . ولي الحسبة ثم ولي الأوقاف سنة ٧٣١هـ/١٣٣٠ م . وفي سنة ٧٣٨هـ/١٣٣٧ م عزله قاضي القضاة عز الدين ابن جماعة عن نظر الأوقاف . وكانت له منزلة كبيرة عند الناصر محمد . مات في سنة ٧٦١هـ/١٣٥٩ م وقد قارب الثمانين .

انظر : الدرر ، جـ ٥ ، ص ٢٥٧ – ٢٥٨ .

المنصور أبي بكر[١] على القبة المنصورية ، فإن الأمير جنكلي أراد إضافته إلى البيمارستان ، وصرف متحصله في مصارف البيمارستان . فلم يوافقه الضياء ، واحتج بأن لهذا الوقف مصرفاً عينه واقفه لقراء ، وخدام ، ووافقه القضاة على ذلك . فاستقر وقف المنصور أبي بكر على ما شرطه لطلبة العلم ، والفقراء ، وغيرهم[٢] ويبدو أن انشغال الأمير جنكلي بن البابا في قضاء بعض مصالح الدولة[٣] ، كان سببا في تولي الضياء يوسف بن أبي بكر وظيفة « نظر البيمارستان » . ولكن يظهر أن ذلك كان بصفة مؤقتة ، إلى أن يعين شخص آخر بصفة دائمة ، ولذا نلاحظ أنه في عام ٧٤٥هـ/١٣٤٤م عـزل الضياء أبو المحاسن يوسف بن أبي بكر بن محمد بن خطيب بيت الآبار الشامي من « نظر البيمارستان المنصورى » ، واستقر عوضه علاء الدين علي بن محمد ابن الأطروش[٤] السقطي[٥] . ولكن مصادر التاريخ المملوكي تشير إلى عدم شعبية علاء الدين علي بن الأطروش بين الناس « لجهله بالأمور الشرعية »[٦] .

---

(١) أبو بكر بن محمد بن قلاون : السلطان المنصور ، وقد تولى السلطنة بعد أبيه بعهد منه له في مرضه سنة ٧٤١ هـ . ثم أخذ في إيثار بعض الأمراء ، وقبض على آخرين ونادم إخوان السوء ، فساء سلوكه ، وشانت سمعته . فأتفق قوصون مع أيدغمش والمماليك السلطانية فخلعوه من السلطنة ، ثم نفوه مع إخوته إلى الصعيد . ثم كتب قوصون إلى عبد المؤمن متولى قوص فقتله ، وحمل رأسه سرا إلى قوصون سنة ٧٤٢ هـ .

انظر : الدرر ، جـ ١ ، ص ٤٩٤ - ٤٩٥ .

(٢) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٦٢٣ - ٦٢٤ .

(٣) المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ٦٤٥ ، ٦٤٦ .

انظر ترجمته في السلوك ، جـ ٢ ، ص ٦٥٣ ، ٦٧٢ ، ٧٠٠ ، ٧١٧ ، ٧٢٩ ، ٧٥٨ ، ٧٧٢ ،

(٤) ٧٧٨ ، ٨٣٥ ، ٨٣٦ ، ٨٥٢ ، ٨٧٦ .

(٥) المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ٦٧٢ .

(٦) المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ٦٥٣ .

ولذا فإنه عزل بعد سنتين فقط . وخلع السلطان شعبان[١] ، علي الأمير أرغون العلائي[٢] ، واستقر في « نظر البيمارستان » ابتداء من محرم سنة ٧٤٧ هـ/ ١٣٤٦ م ، فباشر وظيفته بهمة ، ونشاط ، وأعاد جماعة ممن قطعهم ابن الأطروش. كما أنشأ بجوار باب البيمارستان سبيل ماء ، « ومكتب سبيل » لقراءة أيتام المسلمين القرآن الكريم ، ووقف عليه وقفاً بناحية من الضواحي[٣] . ولعل السؤال الذى يجب أن يطرح هنا هو ما سبب تعيين رجل معروف بجهله بالأمور الشرعية في وظيفة « نظر البيمارستان » ؟ ولعل الجواب يكمن في علاقة هذه الشخصية بكبار رجال الدولة ، فقد كان علي بن الأطروش على علاقة طيبة بالأمير أرغون العلائي[٤] كما يبدو واضحاً أن بعض رجال الدولة كانوا لا يتحرجون عن التوسط لبعض الجهلاء ، وتعيينهم في المناصب الحساسة ، والخطيرة في الدولة مثل وظيفة « الحسبة »[٥] و« نظر البيمارستان المنصورى » . وغيرهما من الوظائف التى لها علاقة مباشرة بحياة الناس ، ومصالحهم .

---

(١) السلطان الكامل شعبان بن الناصر محمد بن قلاون : ولي السلطنة سنة ٧٤٦ هـ بعد أخيه الصالح إسماعيل بعهد منه إليه ، وكان شقيقه . وباشر السلطنة بمهابة فخافة الأمراء . ولكنه أقبل على اللهو والنساء ، وصار يبالغ في تحصيل الأموال ويبذرها عليهن ، وولع بلعب الحمام ، وتمادى في التنازل عن الإقطاعات بسهولة . فثار عليه يلبغا اليحياوى نائب دمشق معتمدا على أن الناصر محمد كان أوصاه وأوصى غيره أن من تسلطن من أولاده ، ولم يسلك الطريق المستقيم ، يعزل ، ويملك غيره . فاتفق معه بقية الأمراء ، وتم خلع الكامل شعبان بعد سنة وشهر واحد فقط ، وأعدم بعد ذلك .

انظر : الدرر ، ج ٢ ، ص ٢٨٩ .

(٢) أرغون العلائي : من مماليك الناصر محمد . وتنقل إلى أن استقر رأس نوبة الجمدارية . ثم تزوج أم السلطان الصالح إسماعيل . فلما مات الناصر محمد نفى إلى قوص فلما ولي السلطنة إسماعيل صار هو أكبر الأمراء ، ومدبر الدولة . ثم اعتقل في دولة السلطان المظفر حاجي بالإسكندرية بعد أن ضرب . ثم أحضر إلى القاهرة في سنة ٧٤٨ هـ فقتل فيها .

انظر : الدرر ، ج ١ ، ص ٣٧٦ ؛ النجوم ، ج ١٠ ، ص ١٨٥ – ١٨٦ .

(٣) السلوك ، ج ٢ ، ص ٧٠٠ ؛ النجوم ، ج ١٠ ، ص ١٢٦ .

(٤) السلوك ، ج ٢ ، ص ٦٥٣ .

(٥) المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٦٥٣ ، ٧٢٩ ، ٧٣٨ ، ٨٣٥ – ٨٣٦ .

ويشير المقريزى إلى أنه في يوم الأحد الرابع عشر من محرم سنة ٧٥٢هـ/ الحادى عشر من آذار – مارس سنة ١٣٥١ م ، خلع على الضياء يوسف الشامى ، وأعيد إلى « حسبة » القاهرة ، و« نظر البيمارستان » عوضا عن ابن الأطروش ، بسفارة النائب الأمير بيبغا ططر حارس الطير[1] . فعرض الضياء حواصل البيمارستان ، فلم يجد بها شيئاً ، وكتب بذلك أوراقاً ، وأوقف الأمير بيبغا ططر ، النائب ، عليها ، فنزل الأمير ططر معه إلى البيمارستان ، واستدعى القضاة وأرباب الوظائف بالبيمارستان ، وأحضر ابن الأطروش ، وطلب كتاب الوقف ، وقرأه ، حتى وصل فيه القارىء إلى قوله عن « الناظر » ، التعمم ، ويكون عارفاً بالحساب ، وأمور الكتابة . فقال الضياء لابن الأطروش : « قد سمعت ما شرطه الواقف فيك ، وأنت عامي ، مشهور ببيع الخرائط ، لا تدرى شيئا مما شرطه الواقف »[2] . وناوله ورقة حساب ليقرأها فاعترف ابن الأطروش أنه لا يدرى بالحساب ، وأنه عاجز عن المباشرة ، وألزم نفسه ألا يعود إليها أبدا ، بإشهاد كتب فيه قضاة القضاة ، ونوابهم ، يتضمن قوادح شنيعة . ثم قام النائب لكشف أحوال المرضى ، فوجد فرشهم قد تلفت ، ولها ثلاث سنين لم تغير ، فعالج النائب أسباب الضرر ، وانصرف[3] .

إذن فهذه إشارة واضحة في مصادر التاريخ المملوكي إلى أنه ، كان يحدث أحيانا وصول بعض الجهلاء إلى المناصب المهمة ، مما يعيق تحقيق المنافع الاجتماعية الموجودة في هذه المراكز الخيرية ، بل قد يؤدى سوء الحال إلى تعطيل القيام بالمساعدات الصغيرة ، الأمر الذى لابد أن يسىء إلى الهدف الخيرى لهذه المؤسسات الوقفية . ومن المؤكد أن من نتائج سوء الإدارة في مجالات الوقف المتعددة التلاعب في الحسابات ، وسوء تدبير الفوائد المالية ،

---

(١) بيبغا ططر أو تتر حارس الطير : كان أحد الأمراء في مصر . وولي نيابة غزة عدة مرات . ثم ولي « النيابة » بالقاهرة في ولاية الناصر حسن الأولى ، ثم صرفه الصالح صالح . ثم تنقلت به الأحوال إلى أن مات بطالاً في طرابلس سنة بضع وستين وسبعمائة .

انظر : الدرر ، جـ ٢ ، ص ٤٤ .

(٢) السلوك ، جـ ٢ ، ص ٨٣٥ .

(٣) المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ٨٣٥ – ٨٣٦ .

وعدم القدرة على استثمار ريع مصادر الوقف ضمن وسائل مدروسة ومخطط لها ، من أجل إنجاز الغرض الرئيسي للاستثمار ، ألا وهو الربح الجيد ، والمنفعة الشاملة . ونتيجة لذلك تشل جميع مظاهر العون الخيرى ، والإحسان الاجتماعي ، والمساعدة المادية ، مما يؤدى إلى انتفاء الغرض الجوهرى من وجود الأوقاف في سد بضع متطلبات الرزق للمحتاجين . ومن هنا تأتي أهمية تولي مثل هذا المنصب الحيوى شخصية مؤهلة فكريا ، وإدارياً ، وعلمياً ، لكي يصبح بالإمكان القيام بواجبات الوقف ، ومسئولياته ، بجدارة ، وعلم ، بحيث يتيسر تحقيق عدد من المقاصد المرجوة ، من خلال الإشراف المنظم ، والدقيق ، على جميع منجزات الوقف .

ومن جانب آخر فقد وجد من رجال الدولة من كان غيوراً على مصالح المؤسسات الخيرية ، وأوقافها ، مثل الأمير صرغتمش[1] ، الذى خلع عليه في عام ٧٥٥ هـ/١٣٥٤ م ، واستقر في « نظر البيمارستان المنصورى » ، « وكان قد تعطل نظره من متحدث تركي ، وانفرد بالكلام فيه القاضي علاء الدين علي ابن الأطروش وفسد حال وقفه ، فإنه كان يكثر من مهاداة أمراء الدولة ، ومدبريها ، ويهمل عمارة رباعه حتى تشعثت . فنزل إليه الأمير صرغتمش ، ودار فيه على المرضى ، فساءه ما رأى من ضياعهم ، وقلة العناية بهم ، فاستدعى القاضي ضياء الدين يوسف بن أبي بكر بن محمد بن خطيب بيت الآبار ، وعرض عليه التحدث في المارستان كما كان ، عوضا عن ابن الأطروش ، فامتنع من ذلك ، فما زال به حتى أجاب . وركبا إلى أوقاف المارستان بالمهندسين ، لكشف ما يحتاج إليه من العمارة ، فكتب تقدير المصروف ثلثمائة ألف درهم ، فرسم بالشروع في العمارة ، فعمرت الأوقاف

---

(1) صرغتمش الناصرى : جلبه ابن الصواف التاجر سنة بضع وثلاثين ، فاشتراه الناصر محمد بنحو أربعة آلاف دينار ، لجمال صورته ، وحسن شكله ، ومع ذلك لم يتقدم أيام الناصر محمد . وقد كان أحد الأسباب في فتنة قوصون مع المماليك الناصرية . ثم تأمر طبلخاناه في سنة ٧٤٩ هـ . ثم في سنة ٧٥٢ هـ استقر رأس نوبة كبيرا ، فتصرف في الولاية والعزل . ثم أصبح ذا نفوذ وسلطة إلى أن تمادى ، فأمسك بأمر الناصر حسن سنة ٧٥٩ هـ ، وأرسل إلى الأسكندرية حيث قتل .
انظر : الدرر ، جـ ٢ ، ص ٣٠٥ - ٣٠٦ ؛ النجوم ، جـ ١٠ ، ص ٣٢٨ .

حتى ترقع ما فسد منها ، ونودى بحماية من سكن فيها ، فزاد ريع الوقف في الشهر نحو أربعين ألف درهم ، ومنع من يتعرض إليهم ، وانصلحت أحوال المرضى أيضا »[1] . ولكن ذلك الوضع لم يستقر طويلا ففي عام ٧٥٩هـ/ ١٣٥٨ م عندما انهار نفوذ الأمير صرغتمش « قبض على القاضي ضياء الدين يوسف بن أبي بكر بن محمد » « ناظر المارستان »، وأُهين ، وأُركب على حمار ، ثم نفي بعد ضربه بالمقارع عريا ، ومصادرته .... وعمل الأمير عز الدين أزدمر[2] الخازن دار أميراً كبيراً ، مكان صرغتمش »[3] . ثم تولى « نظر البيمارستان المنصورى »[4] .

ومن الجدير بالذكر أنه توالى على وظيفة « نظر البيمارستان » في الفترة ما بين ٧٦٣هـ/١٣٦١م حتى ٨٠٠هـ/١٣٩٨م تسعة أو أكثر من كبار الأمراء المماليك[5] . ويعتبر هذا العدد كبيراً بالقياس على نصف القرن السابق ، ولعل ذلك يعود إلى عدم استقرار الأوضاع السياسية خلال هذه الحقبة ، فتدخلت عوامل كثيرة في عملية تولى هذه الوظيفة المهمة مثل العلاقات الشخصية ، والروابط الأسرية ، والمصالح المشتركة ، وتغير مراكز النفوذ من طائفة إلى أخرى . بينما غابت عن ميدان التنافس مبادىء المقدرة ، والكفاءة ، والاستحقاق . وأصبحت وظيفة « نظر البيمارستان » منصباً سياسياً وعسكرياً أكثر منه اجتماعيا ، فتبوأه أصحاب النفوذ ، وغاب عنه أصحاب الجدارة . ولا يسعنا في ختام هذه الدراسة إلا أن نؤكد تبني المنصور قلاوون لحديث رسول الله ﷺ إذ يقول : « ما أنزل الله داء إلا له دواء » ، ولذا اجتهد فى إقامة هذا

---

(١) السلوك ، جـ ٣ ، ص ٧ – ٨ .

(٢) أزدمر الناصرى الخازندار الأمير عز الدين : تنقل في الخدم إلى أن صار دويدارا ، ثم كان هو ومنكلي بغا ، قد قاما على صرغتمش ، وتحكما بعده ، ثم أخرجه منكلي بغا في الأتابكية في سلطنة الأشرف . ثم استدعاه إلى مصر ، فأقام بها يسيرا ، ثم مات سنة ٧٦٩ هـ .

انظر : الدرر ، جـ ١ ، ص ٣٧٨ ؛ السلوك ، جـ ٣ ، ص ٩ ، ١١ ، ٣٥ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٨ ، ٨٤ ، ١٥٦ ، ١٦١ ، ١٦٤ .

(٣) السلوك ، جـ ٣ ، ص ٤٢ – ٤٣ .

(٤) المصدر السابق ، جـ ٣ ، ص ٤٣ .

(٥) السلوك ، جـ ٣ ، ص ٧٣ ، ١٥٧ ، ٣٠٨ ، ٣١٨ ، ٦٠٦ ، ٦٦٠ ، ٧٦٦ ، ٨٦٢ ، ٨٩٧ .

المركز الطبي الفريد الذى يماثل في تخطيطه ، وتجهيزاته ، وأطبائه ، المستشفيات الموجودة في العصر الحديث . لقد بذل في سبيل تحقيق هذه الرغبة في فعل الخير المال ، والعقار الثابت ، والأرض المثمرة ، وثبت كل هذا بوثائق وقف شرعية ، لضمان الاستمرارية ، في الخدمة الطبية والصحة الوقائية ، وصدقة الفقير . ثم وضع أولاده من بعده في موضع المسئولية والاهتمام نحو هذه المؤسسة الخيرية ، من خلال توكيلهم شخصيا في وثائق الوقف المعتمدة بوراثة « النظر في البيمارستان » من بعده . ولا شك أن انتظام العمل في البيمارستان المنصورى لقرون تلت يضيف صفحة جديدة إلى صفحات الإنجازات الحضارية التى أخذ المماليك على عاتقهم مهمة القيام بها في حقل خدمة الحضارة العربية الإسلامية .

★ ★ ★

قائمـــة الاختصـــارات

الأرقام هنا تدل على رقم المصدر في قائمة المصادر والمراجع

أحوال العامة في حكم المماليك	حياة ناصر الحجّي	١٠
انتصــــار	ابن دقمـــاق	١١
بدائــع	ابن آيـــاس	٣
البيمارستانـــات	أحمد عيسى بـك	١٨
تاج المفرق (رحلة البلوى)	البلـــوى	١
تشريـــف	ابن عبد الظاهـر	١٦
تذكـــرة	ابن حبيـــب	٧
تكملة المعاجم العربية	دوزى	١٢
الـــدرر	ابن حجـــر	٨
رحلة ابن بطوطة	ابن بطوطـــة	٤
التحفة السنية	ابن الجيعـــان	٦
السلطان الناصر محمد بن قلاون	حياة ناصر الحجّي	٩
السلـــوك	المقريـــزى	٢٣
شـــذرات	ابن العمـــاد	١٧
صبـــح	القلقشنـــدى	٢١
الضـــوء	السخـــاوى	١٤

فوات الوفيـــات	ابن شاكـــر	١٥
معالم القربـــة	ابن الإخـــوة	٢٠
معيـــد	السبكـــي	١٣
المواعظ والاعتبـار	المقريـــزى	٢٢
ملـــوك	ابن الفـــرات	١٩
النجـــوم	ابن تغرى بردى	٥
نهاية الأرب	النويـــرى	٢

المصـــادر والمراجـــع

أولا : مصادر مخطوطة :

البلوى ، خليل بن عيسى — تاج المفرق في تحلية علماء المشرق رحلة البلوى في النصف الأول من القرن الثامن الهجرى/الرابع عشر الميلادى ، مخطوط – المكتبة الوطنية – باريس MS.2286

النويرى،أحمد بن عبدالوهاب (ت ٧٣٢ هـ/١٣٣٢م) — نهاية الأرب في فنون الأدب ، مخطوط دار الكتب المصرية رقم ٥٤٩–معارف عامة. الأجزاء ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ .

ثانيا : مصادر مطبوعة :

ابن آياس ، محمد بن أحمد (ت ٩٣٠ هـ/١٥٢٤م) — بدائع الزهور في وقائع الدهور ، ٥ أجزاء ، تحقيق محمد مصطفى، القاهرة ، ١٩٨٤ م.

ابن بطوطة ، محمد بن عبدالله (ت ٧٧٩ هـ/١٣٧٧م) — تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار « رحلة ابن بطوطة » ، تحقيق علي المنتصر الكتاني ، بيروت ، ١٩٧٥ م .

ابن تغرى بردى ، أبو المحاسن يوسف (ت ٨٧٤ هـ/١٤٧٠م) — النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، ١٢ جزء ، القاهرة ، ١٩٢٩ – ١٩٥٦ م .

ابن الجيعان ، يحيى بن شاكر (ت ٨٨٥ هـ/١٤٨٠م) — التحفة السنية بأسماء البلاد المصرية ، تحقيق ب . مورتز ، القاهرة ، ١٨٩٨ م .

ابن حبيب ، الحسن بن عمر (ت ٧٧٩ هـ/١٣٧٧م) — تذكرة النبيه في أيام المنصور وبنيه ، الجزء الأول ، تحقيق محمد محمد أمين ، القاهرة ، ١٩٧٧ م .

ابن حجر ، أحمد بن علي (ت ٨٥٢ هـ/١٤٤٩م) — الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ، تحقيق محمد السيد جاد الحق ، ٥ أجزاء ، القاهرة ، ١٩٦٦ م .

الحجّي ، حياة ناصر — « السلطان الناصر محمد بن قلاون ونظام الوقف في عهده مع تحقيق ودراسة وثيقة وقف سرياقوس » ، الكويت ، ١٩٨٣ م .

— « أحوال العامة في حكم المماليك ، ٦٧٨ — ٧٨٤ هـ/١٢٧٩ — ١٣٨٢م . دراسة في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية » ، الكويت ، ١٩٨٤ م .

ابن دقماق ، إبراهيم بن محمد (ت ٨٠٩ هـ/١٤٠٦م) — الانتصار لواسطة عقد الأمصار ، القاهرة ، ١٨٩٣ م .

دوزى ، رينهارت — تكملة المعاجم العربية ، ترجمة د . محمد سليم النعيمي ، بغداد ، ١٩٨١ م .

السبكي ، تاج الدين عبد الوهـاب — معيد النعم ومبيد النقم ، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٨٣ م .

السخاوى ، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن (ت ٩٠٢ هـ/١٤٩٧ م) — الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ، ١٢ جزء ، القاهرة ، ١٣٥٣ — ١٣٥٥ هـ/١٩٣٤ — ١٩٣٦م .

ابن شاكر ، محمد بن أحمد الكتبي (ت ٧٦٤ هـ/١٣٩٣م) — فوات الوفيات والذيل عليها ، تحقيق إحسان عباس ، بيروت ، ١٩٧٣ — ١٩٧٤م .

ابن عبدالظاهر، محيي الدين (ت ٦٩٢ هـ/١٢٩٢ م) — تشريف الأيام والعصور في سيرة الملك المنصور ، حققه مراد كامل ، القاهرة ، ١٩٦١ م .

ابن العماد ، عبد الحي أحمد (ت ١٠٨٩ هـ/١٦٧٩م) — شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ٨أجزاء، القاهرة ، ١٩٣١ - ١٩٣٢م .

عيسى بك ، أحمد — تاريخ البيمارستانات في الإسلام ، الطبعة الثانية نسخة مصورة عن الطبعة الأولى ، بيروت ، ١٩٨١ م .

ابن الفرات، محمد بن عبدالرحيم (ت ٨٠٧ هـ/١٤٠٥م) — تاريخ الدول والملوك ، الأجزاء ٧، ٨، ٩، تحقيق قسطنطين زريق ، بيروت ، ١٩٣٩ م .

القرشي ، محمد بن محمد ابن أحمد (ت ٧٢٩ هـ/١٣٢٩م) — معالم القربة في أحكام الحسبة ، تحقيق محمد محمد شعبان ، القاهرة ، ١٩٧٦ م .

القلقشندى ، أحمد بن على (ت ٨٢١ هـ/١٤١٨م) — صبح الأعشى في صناعة الإنشا ، ١٤ جزء ، القاهرة ، ١٩١٣ - ١٩٢٢م .

المقريزى ، أحمد بن علي (ت ٨٤٥ هـ/١٤٤٢م)

- المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار ، جزءان ، القاهرة ، ١٨٥٣م .
- كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك ، ج ١، ٢ تحقيق محمد مصطفى زيادة ، ج٣، ٤، تحقيق سعيد عبد الفتاح عاشور ، القاهرة ، ١٩٣٩ - ١٩٧١م .



